القرآنيون

مصلحون أم هادمون؟

بقلم

عمرو الشاعر

كلمة الغلاف الخلفي

كرد فعل عنيف للتيار الأثري المستشري، ظهر القرآنيون! كتيار حديث طافٍ على سطح الساحة الإسلامية، يرفض السنة من الألف إلى الياء، ويعتبرها نبتا تطفليا دُس في الدين! ويتخذ القرآنيون المطالبة بالعودة إلى كتاب الله عزوجل منهجا، ولكن بلا سنة ولا تقيد بتاريخ أو خلافه، فاتحين باب النقد والنقض لكل كبيرة وصغيرة، فليس هناك مسلّمات أو ثوابت، وإنما كل شيء قابل للبحث والتغيير! وبهذا المنهج العجيب هدم القرآنيون ولم يقدروا على البناء، وذلك لعدم وجود أرضية مشتركة للحوار مع الآخرين، وعدم وجود بديل يقدمونه للآخرين، إلا ما هو موجود لديهم فعلا، ولكن من مناظير حديثة عجيبة!

وهذا الكتاب إذ يعرض للقرآنيين، فإنه يُعرِّف بهم وبنشأتهم، وبالمأزق الذي وقعوا فيه برفضهم السنة كاملة، وبدعواهم أن الأخذ بالقرآن وحده سيؤدي إلى اليقينية، وكيف أدى بهم إلى الوقوع في فخ المثالية الوهمية، وكيف أن هذا التوجه سيؤدي إلى فتح باب التأويلات الباطنية للقرآن! كما يعرض الكتاب لحججهم في رد السنة ويفندها، ثم يعرج إلى نماذج من أقوالهم، مبينا خللهم في منهج استدلالهم بالقرآن! ثم يقدم الكتاب تأصيلا قديما في استخراج الأحكام من السنة، وعلاقتها بالقرآن، كما يقدم لتأصيلٍ حديث لعلم مصطلح الحديث، يعمل على سد الثغرات الموجودة فيه، والتي يطعن بها الطاعنون في ثبوت السنة!

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمدلله رب العالمين وصلاة وسلاما على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله الأبرار وصحبه الأخيار، ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه إلى يوم الدين، ونشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد عبده ورسوله، ثم أما بعد:

فما أنزل الرب العليم كتبه وما بعث رسله إلا هداية للناس ورحمة بهم، هدايةً تخرجهم من الظلمات إلى النور، وترفعهم من الحيوانية إلى الإنسانية، هدايةً أول همها أن تُعرف الإنسان بنفسه وبربه، وبذلك يتراحم بني الإنسان فيما بينهم، وتتعدى رحمتهم إلى كل خلق الله فلا تقتصر على البشر.

وكما جاءت كتب الله ورسله للتعريف وللرحمة، جاءت كذلك للتوحيد، توحيد البشر، والقضاء على خلافاتهم وتنازعهم، وإيجاد طريق واحد وغاية سامية، يتحرك القطيع البشري من أجلها، فينسى الناس فيها ولها ذواتهم وأناتهم قليلا، ويتحركون لجميعهم ولأمّتهم.

وتواترت الرسل والرسالات تبني وترفع وتؤسس، في جدلية مستمرة مع الباطل، الذي يزكي الأنا والحيوان والهدم! وكانت الأرض والإنسان ساحة السجال، فتارة يعلو الباطل وينتفش، ويصحب هذا العلو انتكاس وضياع وهدم، وتارات يسود الحق ويعم، ومعه يتأنسن الإنسان ويعلو البنيان وتزدهر الحضارة والمدنية، وتقبح في عيون الناس الردة والوحشية!

إلى أن جاء الكتاب الأخير، كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، يحمله ويبلغه ويطبقه ويأوله وينشر كلمته الرسول الخاتم والإنسان الأعلى محمد بن عبدالله، ذلك الرحمة المهداة، فهدم وبنى، هدم الباطل وبنى أعظم حضارة وأنشأ أعظم أمة، والتي قدّمت باتباعها لكتاب ربها ولتطبيق نبيها —

على الرغم من بشريتها وأخطاءها- أفضل نموذج لمجتمع بشري، وُجد على سطح الكوكب الأرضي.

ثم انتكست الأمة لما أعرضت عن المنهج وعن الهداية ورضت لنفسها بالدنيوية، وبعد أن كانت الأمة في صدارة الأمم، وكان أفرادها هم الأسوة الحسنة لغيرهم، وبعد أن كان الانتساب إلى الإسلام مفخرة، يعتز بها الإنسان ويتيه بها فخرا، -بحق-، انقلب الحال فأصبحت الأمة في ذيل الأمم، وأصبح أفرادها نماذج التخلف وأعمالهم نماذجا للفوضى، وأصبح الانتساب إلى الغرب هو التقدم والرقي، ونسوا أن لديهم ما هو أثمن مما على وجه الأرض جميعا، ولكنهم لما حمّلوا كتاب الله ومنهجه ما لا يحتمل، وأضافوا إليه من أقوالهم وأفعالهم ما لم يقله، وحكّموا أنفسهم فيه، بدلا من أن يخضعوا له، كانت الانتكاسة العظمى.

ومرت قرونٌ وقرون، والأمة تعاني من انتكاسات طوال، تفيق إفاقات متقطعة فيها، ثم سرعان ما تعود إلى سباتها مرة أخرى. ثم كانت اللطمة الكبرى والصدمة العظمى، عندما أفاقت الأمة على الاستعمار الأوروبي الغربي ... المتحضر! وبغض النظر عن الملايين الذين سفك الغربيون المتحضرون!! دمائهم، فلقد كانت الصدمة الكبرى في الفارق العظيم بين الشعوب العربية الإسلامية وبين الشعوب الغربية، فارق يماثل الفارق الذي وجده الصليبيون عندما احتلوا بيت المقدس والشام، التي كانت تفيض لبنا وعسلا!

واستفاد المسلمون من الغرب، والأيام دُول، وكانت الآفة والنعمة! في ذلك الجيل، الذي أخذ المنظومة الغربية كاملة كما هي، فلم يقتصر على العلوم والمعارف، وإنما تعداها إلى الأخلاق! والعادات والتقاليد، وبثها في مجتمعاتنا الإسلامية، مقدما لها على أنها عنوان الحضارة والرقي والتقدم.

فكان فعلهم هذا أكبر دافع للإسلاميين على أن ينتبهوا لهذا الخطر القادم، وأن يستفيدوا في عين الوقت من النفع الموجود فيه، بدلا من الإعراض عنه ووصمه كله

بالضلال والإضلال، ودافعا للأخذ بالأمر الرباني بالتعارف بين الشعوب الإنسانية، بدلا من التقوقع على الذات والرضا بالنفس والاستعلاء على الآخرين، والاعتقاد الجازم بحيازة الحقيقة المطلقة.

وهكذا بدأ احتكاك الإسلاميين بالمناهج والمدارس الغربية، يدرسونها ويخبرون ما فيها، وتبعا لألمعية كل واحد منهم ولترسخ الدين في قلبه وبحسب وضوح المنظور الإسلامي الأرقى في نفسه، كان حكم هؤلاء على المنظومة الغربية، فمنهم من أُعجب بها أشد الإعجاب، وظن أن هؤلاء الغربيين قد حازوا بعقولهم ووصلوا بفكرهم المجرد إلى ما أتى به الإسلام! منذ ما يزيد عن الألف عام!! فكان كل سعيه ونشاطه أن يدخلها المجتمعات العربية الإسلامية، -بعد أن يعطيها الصبغة الإسلامية بداهة-، وهناك من رفض عامة المنظومة الغربية وتمسك بالأصول والفروع والتطبيقات البشرية للمسلمين، كرد فعل على تلك الهجمة الغربية على الحضارة والدين الإسلامي، وهناك من توسط فأخذ ورفض وانتقد.

وإلى يومنا هذا لا يزال مواقف الإسلاميين من المنظومة الغربية بنفس التقسيم، ما بين رافض ومكتف بالتراث الإسلامي، وبين منفتح تمام الانفتاح، ظانا أن هؤلاء الغربيين ينقصهم فقط الشهادة ليصبحوا مسلمين!

وبين آخذ لبعضٍ، يرى أنه مما جاء به الإسلام ورافض مستنكر لأخرى يرى براءة الإسلام منها، ويفرق في عين الوقت بين الدين الإسلامي وبين الحضارة الإسلامية وأفعال المسلمين.

واستمر الحال على ما هو عليه في هذه الجدلية المستمرة بين الإسلاميين بعضهم بعضا وبين العلمانيين، المهمشين للدين تمام التهميش، إلى أن ظهرت تلك الطائفة المسماة بالقرآنيين، طائفة تدعي أنها حركة إصلاحية تجديدية، تسعى لإصلاح ما أفسده الدهر؛ طائفة لا يحكمها حاكم أو منهج، فكل واحد منهم حجة بنفسه.

ونحن لا نمنع أحدا من الاجتهاد ولكن بشروطه، وانتظرنا ماذا ستقدمه هذه الطائفة، فلم نجد رابطا يجمعهم إلا رفض السنة! والتبرأ من التراث والتاريخ ومن الحضارة الإسلامية قاطبة، والإيمان العميق بنظرية المؤامرة التي سبكها المسلمون وتعاونوا فيها بعد الرسول على الدين الإسلامي الحنيف! وهكذا ضاع الدين –في رأيهم– ولم يبق منه إلا اسمه، والمصحف الشريف بدون تحريف.

وبالتالي كان لزاما على هؤلاء المهتدين أن يقدموا قراءة جديدة لكتاب الله عزوجل، لا يحكمهم فيها لا سنة ولا لسان ولا تاريخ ولا أي حاكم، فالحاكم الوحيد هو عقل كل واحد منهم وما يهديه إليه! فإذا وصل الواحد منهم إلى هذه المرحلة من خلع كتاب الله عما يحيطه فقد وصل إلى الهداية الحقة! وأصبح مسلما صحيح الإسلام. وكنتيجة بدهية لهذا الخلع كان لا بد أن نرى لهؤلاء القرآنيين آراءا عجيبة، ما أنزل الله بها من سلطان، يدعون أنها الحق المبين، ويدعون الناس إلى اتباعها.

وفي هذا الكتاب نناقش أبرز وأعجب أقوال تلك الطائفة، ونرد عليهم بالقرآن الذي يؤمنون به، لنظهر كيف أن الأمة كلها لم تضل، وكيف أنه هناك الكثير والكثير من الحق لا يزال بين أيدينا، ونقر بوجود نسبة من الباطل، نسعى ويسعى غيرنا من أجل كشفها.

ونوضح كيف أن هذا المنهج الذي يتبعون هو منهج عقيم غير فاعل، قد ينجح في اجتذاب بعض قصارى النظر، الذين لا يرون النتائج الوخيمة المترتبة على هذا المنهج العجيب. ونوضح كيف أن منهجهم هو منهج هادم لا يصلح بحال، نعم هناك حاجة إلى هدم الباطل، ولكن لا يصل الأمر إلى هدم الحضارة الإنسانية كلها ليظل الإنسان وكتاب الله متواجهين!

نوضح في هذا الكتاب المأزق الذي أوقع القرآنيون أنفسهم فيه بمنهجهم الهدام هذا، وهو أنهم هدموا ولم يقدروا على البناء ولم يقدموا بديلا للمهدوم، وهكذا تركوا الإنسان المسلم في حيرة أيما حيرة. وبفعلهم هذا فتحوا الطريق والباب أمام ظهور

تأويلات عجيبة لكتاب الله لا يحكمها حاكم، بدعوى ضلال الأمة قاطبة، والمؤامرة العظمى التي حيكت ضد دين الله تعالى.

كما نقدم في هذا الكتاب تبشيرا بتأصيل جديد لعلم مصطلح الحديث، نرد به على مطاعن القرآنيين في ثبوت الحديث. تأصيل يعطي علم مصطلح الحديث، ولأول مرة منذ نشأته، لقب العلم، وذلك لوجود المعيارية الصلبة الواحدة، التي تمكن الإنسان من الحكم على صحة الحديث حكما علميا، لا دخل فيه لتصحيح فلان أو تضعيف علان، وإنما هو تصحيح وتضعيف بالنسب والأرقام، فلا يقال هذا صحيح تبعا لفلان وضعيف تبعا لقول آخر، فننهي ذلك المطعن الذي كان يقضي على إطلاق "علم" على مصطلح الحديث، وذلك لفقدان واحدية المعيار السليم، المأخوذ من القرآن.

ندعو الله عزوجل أن يتقبل منا هذا الكتاب وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان أعمالنا، يوم العرض عليه، وأن ينفع به، وأن يتجاوز ويعفو عن الزلل والخلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

العبد الفقير إلى عفو ربه: عمرو الشاعر

الباب الأول

القرآنيون والمأزق

الفصل الأول: التعريف بالقرآنيين

من هم القرآنيون؟

قد يكون هذا الاسم غير مألوفٍ بالنسبة لبعض القارئين، وقد يكون معروفا لآخرين، ولكن بما أننا نتكلم عن هذه الطائفة، فلزاما أن يبتدأ حديثنا عنها بالتعريف بها، حتى يستطيع القارئ تصورها ومن ثم الحكم عليها، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، فمن هم القرآنيون؟

من العسير أن يجد المرء تعريفا إيجابيا لهذه الطائفة، فمن الممكن تعريفهم بالسلب، أما بالإيجاب فصعب عسير، وذلك لاختلاف وجهاتهم وآراءهم، إلا أن العنصر الجامع لهم هو الأخذ بكتاب الله كمصدر أوحد للدين الإسلامي ورفض السنة، وبخلاف رفض السنة فهم مختلفون، فمنهم من يطعن في فهمنا للغة، بل وفي المعاجم نفسها، بحجة أنها متأخرة التدوين، فيأخذ منها ما يحلو له ويرفض ما لا يروق له، محتجا في ذلك بأنها مخالفة لكتاب الله، ومن ثم فهي مزورة! ومنهم من يقبل التاريخ ويعتمده كحقائق واقعة مسلم بها، ثم يرفض وبكل برود كل الروايات الواردة من نفس المصادر.

وهم أنفسهم لا يتفقون على تعريف محدد لهم، فإذا نظرنا في التعريفات التي وضعها بعضهم لهم، سنجد أن آخرين لا يوافقون على هذه التعريفات. ومن التعريفات التي وضعها أحد القرآنيين[1]: "القرآني هو كل من إكتفى بالقرآن وحدة مصدرا للتشريع، مصداقا لقولة تعالى: "ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين"، وقوله تعالى: "أولم يكفيهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم[2]"، فالقرآني لما سمع هذا الاستفهام

---

[1] التعريف لشريف هادي، وهو منقول كما هو من موقع أهل القرآن، ولم نعدل الأخطاء الكتابية الواردة فيه، وتركناها كما هي، وإن قمنا بتنسيق التعريف، بإضافة علامات ترقيم.

[2] الآية في الرد على من يطب آيات حسية، -ما يعرف خطأ بالمعجزات!- ولا تعني بحال نفي إيمان الإنسان بغير القرآن!

الاستنكاري، قال: بلى. ثم قال: كفانا يارب الكتاب الذي أنزلته على عبدك ورسولك محمد صلى الله عليه وسلم يتلى علينا. والقرآني يفسر كتاب الله وفقا لمدلول الكلمات وقت التنزيل، وليس وفقا للمدلول الأموي أو العباسي للكلمات، فالنسخ على سبيل المثال لا تعني الألغاء، والتعزير لا تعني العقوبة، وعلى ذلك فالقرآن سهل ميسر للذكر، وفقا لقوله تعالى: "ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر"، ولكن لا يتصدى لتفسير القرآن إلا من كان له حظ من العلم الشرعي وعلم اللغة (!!!) حتى يستطيع أن يفرق بين مدلول الكلمات، وإلا إذا قام كل من هب ودب بتفسير القرآن لكان التفسير بالهوى، والقرآن نفسه نهى عن أتباع الهوى. والقرآني يقدس القرآن ويحترم الرسول علية الصلاة والسلام، ويؤمن بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الأخر، والقدر خيره وشره، كما أنه يشهد بأن لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويصوم رمضان ويحج إن إستطاع إليه سبيلا، ولكنه قد يختلف في شكل بعض العبادات مع باقي الفرق والمذاهب وفقا لمدلول النص القرآني وليس وفقا لمدلول الحديث، والذي يكون في غالب الأحيان مخالف للنص القرآني(!!) ونظرة القرآني للسنة النبوية على وجوه، أولا: ما أتفق منها مع القرآن فإنه يعمل بها لأن ذلك هو عمله بالقرآن، وما إختلف منها مع القرآن فإنه يرفضة" اهـ

وبغض النظر عن الفقرة الثانية من التعريف، والتي هي غير صادقة بحال، فإن هذا التعريف الذي ذكره الأخ شريف، لا يوافقه فيه كثير من القرآنيين إن لم يكن أكثرهم، ويرفضون بعض ما ذكره فيه، وذلك لأنه قَبِل السنة، بل وأخذ منها صراحة، وذلك في قوله "ويؤمن بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الأخر، والقدر خيره وشره،" اهـ، وهذا مأخوذ من حديث الإيمان الذي رواه مسلم!

بل ويعدون هذا التعريف مخرجا له من القرآنية، ومدخلا له في الضالين من المتبعين لغير القرآن!! ويختلف ال بعض المرفوض من قرآني لآخر، حسب توجه ذلك القرآني، وحسب انتماءه، هل هو من التواتريين أم من القرآنيين المجرِّدين. وحتى إذا كان من التواتريين، فإن كبيرهم يصرح في تعريفه بمنهج أهل القرآن في الكتابة في

موقعهم بقوله: "موقع أهل القرآن يفتح أبوابه لكل فكر حر بشرط ألاّ يسند الكاتب حديثا لخاتم النبيين محمد عليه السلام عبر ما يعرف بالسنة، أو أن[3] ينسب قولا لله تعالى خارج القرآن عبر الأكذوبة المسماة بالحديث القدسى. حين تنسب قولا للنبى محمد أو لله تعالى فستكون فى مشكلة يوم القيامة. وحين ننشر لك هذا القول فقد وقعنا فى مشكلة أكبر، ونحن لا نريد أن نكون فى صف العداء لله تعالى ورسوله، (!!) ولا نريد أن ننشر الكذب على الله تعالى ورسوله. هناك آلاف المواقع المتخصصة فى الكذب على الله تعالى ورسوله الكريم، (!!) وهى أوسع انتشارا وأقوى تأثيرا وأكثر سيطرة، وهذا الموقع البسيط قد يكون الوحيد الذى ينصر الله تعالى ورسوله (!!) وينفى الأكاذيب المسماة بالحديث النبوى والحديث القدسى، ولا نريد أن نفقد هذه الميزة." اهـ.

وهذا يعني صراحة أن منهج أهل القرآن يعارض التعريف الذي ذكره الأخ شريف هادي! وهذا ما نجده في أقوال عامة القرآنيين من التواتريين، الذين يمثلون التوجه المعتدل في القرآنيين.

ويمكننا تقسيم القرآنيين إلى صنفين اثنين: التواتريون والقرآنيون المجرِّدون.

التواتريون (وهي تسمية يطلقها الصنف الآخر على هذا الصنف): هم أولئكم القرآنيون الذين يرفضون السنة القولية، وإن كانوا يأخذون بالسنة العملية في الصلاة فقط، ويختلف موقفهم من الزكاة والحج والصيام، فعامتهم يرفض التفصيلات الواردة في الزكاة، ومنهم من يرفض بعض مناسك في الحج، بدعوى أنها وثنيات تسللت إلى التطبيق البشري لهذه العبادة، ولا يختلفون معنا كثيرا في فهمهم للسان العربي. أما القرآنيون المجرِّدون فهم أولئكم النفر الذين يرفضون كل ما عدا القرآن، فلا لسان ولا واقع ولا تاريخ يحكمهم، ومن ثَم يفهمون القرآن بشكل مغاير تماما لما نفهمه، ويرمون كل من عاداهم بالشرك والضلال المبين، حتى القرآنيين التواتريين!

[3] يفترض في الشيخ أحمد صبحي ألا يقترف هذا الخطأ اللغوي، فيقول "أو أن" عطفا على "ألا"! فمن المفترض أن يقول "وألا"، ولكن يبدو أن اتصال الجمل سقط من الشيخ!

وهؤلاء النفر يخالفون المسلمين في كل أوجه العبادة، فصلاتهم غير صلاتنا، والزكاة ليست هي الزكاة، والحج ليس كما نحج، ورمضانهم غير رمضاننا! بل ووصل الأمر بأحدهم إلى أن ادعى أن الكعبة ليست هي الكعبة الحالية! وأنه تمت موارتها والتدليس على مكانها، وابتدعت تلك الكعبة الحالية في مكان جديد!

وشطحات القرآنيين كثيرة، وسنعرض للقارئ الكريم في طيات هذا الكتاب نماذج متطرفة من شطحات القرآنيين، نبين بها كيف أن منهجهم المعوج واعتدادهم الزائد بأنفسهم قد أوردهم تلك الموارد.

والقرآنيون يرفضون هذه التسمية "القرآنيون"، ويعدونها تسمية مدلسة، ويرون أنهم هم المسلمون الخلص، وأن هذه التسمية أطلقت عليهم تشويها لهم وصدّا عنهم، ويعلق أحدهم –الأستاذ إيهاب حسن عبده– على هذه التسمية، قائلا: "بعد موت النبي تفرق الخلف إلى ما تفرقوا إليه من مذاهب وجماعات، ومن ثم فقد تطلب الأمر أن يتم التمييز بينهم، فتم إطلاق مسميات عدة، لا يتم الاكتفاء في أي منها باسم "المسلم" فقط!!. الشيء المشترك بين كل هذه المذاهب والفرق هو أنهم لا يكتفون بالقرآن فقط وإنما ينبغي أن يكون هناك إضافة، سواء كانت حكايات وروايات رائجة عند مذهب المتسننة، أو حكايات وروايات رائجة عند مذهب المتشيعة، أو إعمال للعقل بلا ضوابط كالمعتزلة، الخ. وهذه الزيادات هى التي تميزهم، وتضفي عليهم اللقب المناسب لهم! إذن نستطيع أن نقول:

الإيمان بالقرآن + الإيمان والعمل بروايات المتسننة = مسلم سني.

الإيمان بالقرآن + الإيمان والعمل بروايات المتشيعة = مسلم شيعي.

الإيمان بالقرآن + الإيمان والعمل بروايات الأباضية = مسلم أباضي.

الإيمان بالقرآن + الإيمان والعمل بروايات الزيدية = مسلم زيدي.

الإيمان بالقرآن + إعمال عقل دون ضوابط + تأثر بروايات القوم = مسلم معتزلي أو ما شابه ... وهكذا!! " اهـ

والملاحظ أن الأستاذ إيهاب لم يجد ما يعيبه على المعتزلة، فما كان منه إلا أن وصفهم بإعمال العقل بدون ضوابط! ويعجب المرء، هل المعتزلة هم من أعملوا عقولهم بدون ضوابط، أم أن القرآنيين هم من فعلوا ذلك؟! وهل يمكن أن نقارن القرآنيين بالمعتزلة في النضج الفكري العقلي؟!

ويحق لنا أن نضيف كذلك صنفا أخيرا لهذه التقسيمة، فنقول –على غراره–:

الإيمان بالقرآن + لي بعض آياته + إنكار التاريخ + رفض اللغة = قرآني.

ومن هذه المعادلة يمكننا وضع تعريف يشمل عامة هذا الصنف، فنقول: القرآني هو ذلك المؤمن بنظرية المؤامرة الكبرى التي وقعت على كتاب الله تعالى بعد وفاة الرسول، ومن ثم حُرف الدين كله –تقريبا– وكذلك اللسان، ولم يبق إلا القرآن بدون تحريف، ومن ثَم ينصب نفسه بفهمه –غير المستند إلى الواقع أو التاريخ أو اللسان– حاكما على التاريخ وعلى اللسان –ومن ثم على القرآن!–، يقبل منه ما يشاء ويرفض ما لا يتفق مع عقله .. الميزان!

متى ظهر القرآنيون؟

كما ترى كل الفرق الإسلامية أنها هي الأصل، وأن ما عداها هو الفرع المنحرف الضال، يرى القرآنيون كذلك أنهم كانوا هم الأصل، ثم حدث الانحراف مباشرة بعد الرسول الكريم، فترك الناس ما كانوا عليه، وتحزبوا من أجل مطامع الدنيا أحزابا وشيعا، أضافوا للدين ما ليس منه، وحرفوا حتى ضاع الدين!

وقولهم هذا يوقعهم في مأزق مماثل لمأزق الشيعة، فهو يعني بكل بساطة أن الرسول الكريم قد أخفق في مهمته، فلم ينجح في إنشاء جيل من المؤمنين حقيقي الإيمان، وإنما ترك جيلا من المؤمنين السطحيين، الذين ارتدوا على أدبارهم بعد الرسول الكريم مباشرة! أو أن الرسول الكريم لم يُعرف الناس بالدين كما ينبغي، فضلّوا بعده مباشرة! كما أنه يعطي الطاعن في الدين، -وعلى طبق من ذهب مرصع بالأحجار الكريمة!- دليلا على مثالية هذا الدين، وعلى عدم صلاحيته للتطبيق، فإذا كان الدين لم يُنفذ بعد الرسول الكريم فهذا يعني أنه دين غير صالح للتطبيق، أضف إلى ذلك التحريفات الهائلة التي لحقت به، فلم يُتبع هذا الدين المحرف؟! جدير به أن يُترك!!

والتاريخ يكذب دعواهم هذه من أنهم كانوا هم الأصل، فلم نجد في التاريخ، ولا نقصد بالتاريخ كتب السنن، وإنما نقصد به كتب التاريخ وحتى الأدب، ما يشير إلى وجود أي تيار بين الصحابة رافض للسنة تماما، وإنما وجدنا تيارا مُقلاً للرواية مُحكما كتاب الله فيها، وهو التيار الفاهم الخابر لدور السنة، فلم نجد رواية في أي كتاب من كتب الأدب، والتي لم يكتبها المشائخ الذين ينعتونهم بالإفساد، وإنما كتبها أناس عاديون، وكذلك لم نجد أثرا لهؤلاء بين التابعين[4]، وإنما وجدنا رواية للسنة وقبول لها. ودعوى بعضهم أن الخوارج رفضوا السنة كلها، دعوى لا يصدقها التاريخ، فمن المشتهر أن علماء الحديث كانوا يقبلون رواية الخوارج على الرغم من تبديعهم لهم، وذلك لأن الخوارج كانوا أصدق الناس حديثا، فهم كانوا يروون الحديث ويعملون بالسنة، وإن كانوا ردوا بعضا أو كثيرا من الأحاديث وذلك لأنهم يرون أنها مخالفة للقرآن، والشاهد أنهم لم يرفضوا السنة من حيث المبدأ، وإنما ردّوا روايات، رأوا تعارضها مع القرآن، وهو ما فعلته كل الفرق قاطبة!

ولا يعتد القرآنيون بهذا كله، وذلك لأنهم من المؤمنين بنظرية المؤامرة الكبرى، وحتما فإن كل هذه الروايات المروية قاطبة مخترعة في عصور لاحقة!، وأن التاريخ الإسلامي

---

[4] يظن كثيرٌ أن الجيل الأول من التابعين كانوا جيلا مستقلا تاليا للصحابة، وهو ظن غير صحيح، وذلك لأن التابعي هو من لم يلق النبي الكريم، وهؤلاء كانوا في أعمار الصحابة أو أحدث منهم سنا بقليل وليس أنهم هم الجيل التالي لهم، الذي أنجبوه.

هو التاريخ الوحيد في العالم الذي زُور كله، فلم يبق أي أثر صحيح له. والعجيب أن يحدث هذا بين العرب، المشتهرين بالحفظ والرواية، والمتفاخرين بآبائهم وأجدادهم وبآثارهم ومناقبهم!!

وأعتقد أنه لا يوجد عاقل –مع الاعتذار للقرآنيين– يقول أن التاريخ كله زُور وحُرف! والأعجب أنهم يقبلون أن يظل القرآن بدون أي تحريف في وسط هذه المؤامرة العظمى!

إن الذي يحيك مؤامرة بهذا الحجم لا يفوته أن يعبث بالمصدر الرئيس للدين: القرآن، أما أن يعبث بكل الفروع بهذا الجهد الجهيد، ثم يترك الكتاب بدون عبث، فهذا ما لا يفعله ماكر! فمن الأولى للمفسد أن يفسد الأصل لا الفروع! وإذا قبلوا القول أن الله قد صرف الماكرين عن تحريف كتابه، بدون أي دور مادي للبشر، فإن هذا يعطينا الحق في دعوى مقابلة نطلقها لاحقا.

وبما أن عامة القارئين لا ينحون هذا المنحى المتطرف ويقبلون التاريخ، فإنه يحق لنا أن نستند إليه في دعوانا أن البذرة الأولى للقرآنيين ما كانت إلا بعض أفراد أو جماعات صغيرة، ظهرت في الأجيال المتأخرة من التابعين، ذكر التاريخ لنا بعض آرائهم ومحاوراتهم للأئمة، وأشهر ذلك المحاورة التي أوردها الإمام الشافعي عنهم في كتابه "الأم".

والذي يظهر، من خلال ما أورده الإمام الشافعي، أن هؤلاء ما كانوا ينكرون الصلاة أو الزكاة أو الحج، وإنما يتكلمون في حجية خبر الواحد ليس أكثر، فقد بان من نقاشهم أنهم يوافقون على الصلاة والزكاة وأمور أخرى كثيرة يرفضها القرآنيون! لذا فيمكننا القول أن هؤلاء لم يكونوا قرآنيين بحال! ثم صمت التاريخ عن إيراد أخبار أمثال هؤلاء، والذي يظهر لنا أنهم ضاعوا وذهبوا أدراج الرياح في مجرى التاريخ، كما ذهبت حركات أقوى منهم وأكثر انتشارا ونفوذا، وأكثر اعتدالا مثل المعتزلة. وبعد ذلك دخلت الأمة مرحلة الركود والجمود ومصادرة الحريات، ومنع الاجتهاد! لذا فمن

الطبيعي ألا يُسمع لهؤلاء أي قول، ولا يذكر عنهم أي خبر، إن كانوا لا يزالون موجودين أصلا.

ثم كانت بداية ظهور هذا التيار في شبه القارة الهندية في القرن التاسع عشر، بعد الاحتلال البريطاني لها، لما وجدوا جوا من الحرية، يتيح لهم الظهور والجهر بأقوالهم. ومن المعروف أن المحتل الغربي يحتضن أي حركة مخالفة لما عليه الأمة، ما دامت مبادئ الحركة لا تدعو إلى التطرف ومعاداة المحتل الغربي، لذا كانت الأجواء مناسبة لهؤلاء أن يظهروا وينشروا أقوالهم بدون خوف أو مواربة، فظهورهم محمية!

من أبرز المؤصلين للمذهب القرآني

1- أحمد خان بن محمد متقي خان، المولود في السابع عشر من أكتوبر في عام 1817م. ونغض الطرف هنا عن سيرته الذاتية، فما نحتاجه هو آراءه التي قال بها، نتيجة لإنكاره السنة وما يترتب عليها: سقط السيد أحمد خان في فخ الانبهار بالمحتل الأجنبي والعلوم الغربية، وجعل علوم العصر الميزان الذي يوزن به الدين! لذا فكان من البدهي أن يظهر هذا في تعامله مع كتاب الله العزيز، فكان أن ردّ السنة لما يظهر فيها من أثر التاريخانية، والتي لا تتناسب مع العصر، ولما رآه فيها من تناقضات! وأوّل السيد أحمد آيات القرآن تأويلا عقليّا متحررا، محاولاً توفيقها مع معطيات عصره، فأول الآيات الحسية[5] المذكورة في القرآن ذلك التأويل القائل بأن الآية ليست خرقا للمعهود، وإنما هي قفزة معرفية، ومن أقواله الناتجة عن ذلك، قوله بأنه لا يوجد في القرآن ما يدل صراحة على أن المسيح ولد من غير أب! ويذكر الدكتور محمود مزروعة طرفا من أقوال السيد أحمد خان فيقول: "وكان من تأليفه ما أسماه تفسيراً للقرآن، وقد نهج في تفسيره نهجا يخالف القرآن نفسه والسنة وإجماع الأمة،

---

[5] المشتهر عند عامة المسلمين استعمال كلمة "معجزة" كمقابل للتعبير القرآني "آية"، وهو استعمال باطل تماما لأسباب عدة، والمفترض استعمال اللفظة التي استعملها القرآن.

ويخالف المنهج العلمي في أبسط صوره. حيث اعتمد في تفسيره القرآن على عقله وهواه الذي يتحكم في عقله، وجاء بسبب ذلك بآراء خالف بها مُسَلَّمات الدين، وعقائده وشرائعه، وبذلك خرج على إجماع الأمة، بل اعتمد في تفسيره أسلوباً خالف فيه أساليب اللغة التي نزل بها القرآن، ولم يعبأ بدلالات الألفاظ، بل أخضع كل ذلك لهواه وأغراضه من إفساد الدين، وإبطال الشرع، ومن ذلك أنه أنكر الغيب ومنه الملائكة والجن والشياطين، وفي سبيل إنكارها تأول الآيات القرآنية التي ورد فيها ذكر الملائكة والجن والشياطين، فأوَّل الملائكة بأنها عناصر الطبيعة وقواها من ريح ومطر وبراكين .. وأوَّل الجن بأنهم سكان الغابات والصحاري والذين يزاولون أنشطتهم في ظلام الليل فلا يراهم أحد، كما أول الشياطين بأن المراد بها شهوات النفس وأهواؤها، وكان اعتماده هذا المنهج الذي يخالف أساليب اللغة العربية ودلالات ألفاظها قائماً على أساس جرم آخر ارتكبه في حق الدين، وهو زعمه أن القرآن العظيم لم ينزل على رسول الله محمد (ﷺ) بألفاظه ومعانيه، بل إنه نزل بالمعنى فقط، بمعنى أن الله – تعالى– قذف بمعاني القرآن في قلب محمد (ﷺ) ثم صاغها محمد (ﷺ) في ألفاظ من عنده[6]" اهـ

وكما قلنا فإن كل هذه التأويلات راجعة إلى الانبهار بالعلوم الغربية الحديثة، وحسبانها نهاية العلم، والذي يجب أن يؤول القرآن حتى يتطابق معها.

2– عبد الله بن عبد الله الجكرالوي، مؤسس جماعة أهل الذكر، ولد بمقاطعة البنجاب الباكستانية حوالي 1830م، لأسرة ذات علم ودين، وتلقى العلم وكان مدافعا عن السنة، ثم انقلب عليها، فدعى إلى إنكارها. وكان له مؤلفات كثيرة، منها: تفسير القرآن بآيات الفرقان، حتى يبين أن القرآن لا يحتاج إلى غيره، فهو يفسر نفسه بنفسه فقط!

(6) أ.د. محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية.

3- أحمد الدين الأمرتسري، مؤسس فرقة "الأمة الإسلامية"، والمولود سنة 1861م بمدينة آمرتسر بالهند. ومن مؤلفاته: معجزة القرآن، وتفسير بيان للناس وهو في 7 مجلدات، ولم يكمله. وله مؤلفات أخرى.

4- غلام أحمد برويز، رئيس جمعية أهل القرآن، ومؤسس حركة طلوع إسلام. ولد سنة 1903م بالبنجاب الشرقية في الهند، ونشأ في بداية حياته متأثراً بالطريقة الصوفية الجشتية النظامية. ويعتبر برويز أكثر القرآنيين الهنديين كتابة وتأليفاً، حتى أنه سُمي: "مؤلف الحركة القرآنية"، ومن مؤلفاته: تبويب القرآن في ثلاثة مجلدات، وهو عبارة عن معجم لبعض معاني القرآن. ومنها: أنا والرب، إبليس وآدم، المجتمع المسلم، عالم الغد، الحركة القاديانية وختم النبوة.

ثم ظهرت هذه الدعوى في بلدنا الحبيب مصر في أواخر السبعينيات، على يد أستاذ جامعي أزهري يدعى أحمد صبحي منصور، دعى إلى اتخاذ القرآن كمصدر وحيد للتشريع، ودعى إلى رفض السنة تماما. وألف الدكتور أحمد صبحي العديد من المؤلفات، داعيا فيها إلى منهجه القرآني، ثم قام بعد ذلك بإنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية سماه "أهل القرآن"، يكون ملتقى لأهل القرآن، وفي هذا الموقع نجد كتابات لعامة القرآنيين التواتريين المؤهلين للكتابة[7]!، يدور جلها في نقد السنة والتدليل على بطلان السنة، وضلال متبعي السنة وتكفير مخالفيهم، ووصفهم بمحاربة الدين وكتاب الله عزوجل.

ومن أبرز القرآنيين المصرين، الأستاذ إيهاب حسن عبده، وهو غير تواتري. وكان الأستاذ إيهاب من الدارسين للسنة، وله كُتب فيها، ثم انقلب تماما عليها وأنكر وجود وحي غير القرآن، وله بعض المؤلفات التي يدعو فيها إلى مذهبه.

[7] من المفترض فيمن يتقرأن أن يكون كاتبا!! أما أن يتقرأن بدون علم كاف يؤهل للكتابة فهذا هو العجب! وإن كنت قد كففت عن العجب من القرآنيين!

وبخلاف هذين الكاتبين ثمت بعض القرآنيين الآخرين الذين ينشطون على الشبكة المعلوماتية، وعلى حد علمي لا يوجد لهم كتب مطبوعة، وسنعرض للقارئ الكريم طرفا من أقوال وآراء هؤلاء النفر في طيات هذا الكتاب[8].

القرآنيون والقراؤون!

هناك من يقارن طائفة القرآنيين بفرقة القرائين اليهودية، التي ظهرت في أواخر القرن الثامن بعد الميلاد، في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور. (حوالي 775م)، والتي أنشأها عنان بن داود، ومن ثم أطلق على فرقتهم اسم "العنانيين" نسبة إلى مُنشأها، واسم "القرائين" نسبة إلى "مقرا" بمعنى الكتاب أو المكتوب، وهي الكلمة التي كانت تطلق على أسفار العهد القديم، فمعنى القرائين المتمسكون بالكتاب وحده، أي أسفار العهد القديم وحدها.

وخلاصة مذهب القرائين هو التمسك بما جاء في العهد القديم فقط، وعدم الاعتراف بأحكام التلمود وتعاليم الربانيين والحاخامات، وذلك لأن التلمود كان قد طغى على التوراة حتى أنها كادت تُنسى! وكانت نقطة خلاف عنان الرئيسة هي رفضه القاطع لكتاب "المشناة" (سنة اليهود المتواترة وتشكل متن التلمود) وكتاب الجمارا (الشرح)، واعتباره إياهما بدعة ابتدعها الحاخامات ونسبوها إلى موسى عليه السلام وهو منها براء.

ووجه المقارنة هو أن حركة القرآنيين هي حركة مماثلة للقرائين، الذين ظهروا في زمن الخليفة أبي جعفر المنصور! من حيث دعوة كل منهما إلى التمسك بمرجعية واحدة وترك ما عداها، وهي أسفار العهد القديم عند القرائين، والقرآن العظيم عند القرآنيين!

[8] هناك بعض الكتاب الآخرين المحسوبين على التيار القرآني مثل الأستاذ جمال البنا، إلا أن هؤلاء لا يعدون قرآنيين وذلك لأنهم وإن ردوا بعض الأحاديث، إلا أنهم لا يعترضون على المبدأ، كما أنهم يأخذون ويقبلون أحاديث أخرى أكثر.

وكما ألغى عنان جميع التشريعات التي قررها الربانيون استنادا إلى أسفار التلمود، يلغى القرآنيون كل التشريعات التي استند فيها علماء المسلمين إلى السنة، وكما أدخل عنان -استنادا إلى اجتهاده في فهم نصوص العهد القديم- تعديلات على كثير من التشريعات، التي استمدها الأحبار من فهم نصوص العهد القديم، فكذلك يفهم القرآنيون الكتاب بشكل مخالف في مواطن كثيرة! وكما حكم القرائون على الربانيين "الفريسيين" بالكفر، وبالعكس، حكم القرآنيون على مخالفيهم بالكفر، وكان بالمقابل أن كفّرهم عامة أهل السنة!

الفصل الثاني: كيف تؤسس مذهبا إسلاميا؟!

حتمية الاختلاف!

من أهم سمات الجنس البشري الاختلاف، الاختلاف في وحول كل شيء، وذلك راجع لتفاوت الأفهام، ولاختلاف المنظور الذي يرى به كل إنسان الأمر المطروح أمامه، وبسبب اختلاف منظور البشر إلى الشيء اختلفت ألسنتهم وتنوعت، وفي هذا يقول الرب العليم: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الروم, ٢٢]

وعلى الرغم من أن الله عزوجل ذم الخلاف، ودعا إلى الوحدة وأرسل رسله لرفع الاختلاف بين الناس، إلا أنه قضى أن هذا الخلاف سيستمر ولن يُرفع، ولن يتدخل سبحانه لرفعه، وإنما سيكون هذا الإلغاء والرفع في يوم الفصل، حيث يقضى على هذا الخلاف قضاءا أبديا، فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [سورة هود, ١١٨]، ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾﴾ [سورة يونس, ١٩]، ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [سورة الحج, ٦٩]

وكما حدث الاختلاف بين الأمم السابقة لطبائعهم البشرية، حدث الاختلاف بين الفرق الإسلامية لأسباب عدة، ليس هذا مكان أو زمان تفصيلها، إلا أن العنصر الرئيس للاختلاف هو فهم كل فرقة لكتاب الله عزوجل؛ فكل فرقة تدعي أنها تفهم كتاب الله على الوجه الأمثل، وأنها تتعامل معه كما ينبغي، أما الفرق الأخرى فهي التي تؤوله ولا تنزله منزلته الحقة.

ونبدأ بذكر الخطوات اللازمة لتأسيس مذهب إسلامي:

من هذه الحتمية "الاختلاف" يلج كل والج، وعلى هذا الوتر يتكأ كل متكأ، فيظهر لاعب جديد على الساحة يندد بهذا الخلاف[9]، ويعده ضلالا مبينا وقصرا في فهم كتاب الله تعالى، ويدعو إلى الوحدة، والتي ستتحقق تحت لواء فرقته وبفكره، والذي هو القول الفصل، الذي سيقضي على جميع الإشكاليات الموجودة على الساحة، ويلم شمل الأمة تحت لواء الإسلام الحق.

وثمت فارق كبير بين الحركات الإصلاحية وبين الدعاوى المتطرفة، فالحركة الإصلاحية تعمل على معالجة بعض النقاط داخل المذهب، وتدعو إلى إصلاحها أو تجديدها، إلا أنها تحافظ على الهيكلة العامة للمذهب. والنقطة التي تجلي المذاهب المتطرفة هي دعواهم العريضة أنهم هم على الصواب الحق، وأن ما عداهم من المذاهب في ضلال مبين، ومن ثم دعوتهم إلى إنهاء هذا الضلال أو الباطل، ناسين أو متناسين خيارية وحتمية الاختلاف التي قضاها الله عزوجل.

ولو كانوا يرون أن قولهم صواب يحتمل الخطأ، وقول غيرهم خطأ يحتمل الصواب، لما نهجوا هذا المنهج الصدامي، ولاعتمدوا المنهج التكاملي الحواري المتوازي. ولكن كما قلنا فهذه خطوة أولى في تأسيس المذهب، وهي الدعوة والحركة من أجل القضاء على الاختلاف. والعجيب أن يكون ذلك باختلاف جديد وبفُرقة جديدة! وهم بذلك يبرهنون على قول الحق أن الخلاف موجود موجود، فهم يسعون إلى رفعه بإثباته! ثم تكون الخطوة التالية لذلك وهي الهدم!

---

(9) الخطوات التي سنذكرها هنا هي التي يتبعها كل داع إلى مذهب أو فكر جديد أو حتى إلى إحياء فكر قديم، سواءا كان حسن النية أو سيئها، فهذه هي الخطوات المتبعة، ولا تعني بحال أنها علامة ضلال مبين، وإلا كانت كل المذاهب والتوجهات على باطل.

الهدم

بعد أن يندد الداعي الجديد بأسباب الخلاف والفرقة، يدعو إلى هدم الباطل الموجود في المذاهب الأخرى، كخطوة تالية من أجل أرساء قواعد بناء الحق! وينقسم الهدم الذي يمارسه الهادم إلى قسمين: هدم بالظاهر، وهدم بالباطن!

فالهدم بالظاهر؛ هو أن يتمسك الداعي بظاهر القرآن، متحججا أن القرآن هو النص الوحيد المحفوظ بكلماته، وأنه الصالح لكل زمان ومكان، وأنه علينا أن نعمل به كما هو، بلا تأويل أو إهمال. ثم يبدأ في التركيز على المواطن التي يأول فيها المخالفون، ويقدم لها تأويلا[10] يتفق مع ظاهر النص.

وبطبيعة الحال يلتف حول هذا الداعي بعض المستجيبين، الذين يرون في التمسك بظاهر النص[11] النجاة والفلاح، وكلما ازداد تمسكا بالظاهر ودفاعا عنه ازداد عدد الملتفين حوله. ويختلف كمّ الهدم الذي يمارسه الداعي إلى المذهب الجديد، فهناك من يُكثر الهدم، وهناك من يُقل، حسب منظوره إلى الفِرق الموجودة على الساحة، وإلى الفكر الذي يقدمه هو.

والهدم بالباطن، وهو اتجاه معاكس تماما للاتجاه السابق؛ وهو أن يؤكد الداعي على إيمانه الجازم بأن القرآن هو كتاب الله، ولا شك في ذلك، ثم يبدأ في إضفاء صفات النقص على كتاب الله تعالى! فيعمل على إبراز تناقضات مزعومة في كتاب الله، ويدعي أنه لا حل لها إلا بالتأويل، كما يدعي أن كتاب الله أنزل في بلاد بسيطة غير البلاد،

(10) بيّنا في كتابنا الأول أن القرآن لا يحتاج إلى تفسير وأن هذا من إساءة الأدب مع الله، وإنما يحتاج إلى تأويل كما قال الله تعالى! وبينا أن فهم التأويل بمعنى: صرف اللفظ عن ظاهره لقرينة، فهم غير صحيح، وأن التأويل هو بمعنى الالتزام بالنص مع إسقاطه ومطابقته مع الواقع. لذا سيجدني القارئ استعمل "التأويل" في الكتاب استعمالين، الأول هو بالمعنى المألوف والآخر بالمعنى الذي ينبغي أن يكونه. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة كتابنا: "لماذا فسروا القرآن" على موقعنا الشخصي: www.amrallah.com/ar

(11) نحن لا نعترض على الظاهرية، فنحن نعد أنفسنا ظاهريين وبامتياز، ونرى أنه من الواجب على كل مسلم أن يكون ظاهريا في التعامل مع القرآن! وليست المشكلة في الظاهرية ولكنها في التعضية، بأن يأخذ المتلقي ببعض الكتاب ويترك بعض، مما يجعله يخطأ وبجدارة في إصدار أحكام، يدافع عنها باستماتة، لإيمانه الجازم بأنها منطوق القرآن ومراد الله!

وبلسان قديم لم يعد يصلح التمسك بحرفيته في هذا الزمان، ومن ثم فإنه علينا ألا نأخذ النص كما هو، وإنما علينا أن نأوله حتى يظل صالحا لزماننا هذا، كما أنه علينا ألا نلتزم بمنطوق النص، وإنما هو روح النص ما أراده الله عزوجل، فما أنزل الله تعالى الكتاب إلا تيسيرا للبشر، ومن أجل مصلحتهم.

وهكذا يُسقط معول التأويل والهدم على كتاب الله فلا يُرفع، وهكذا يصبح العقل والهوى هما المتحكمين في النص، بدلا من أن يخضعا له. والهدم بالباطن توجه خطير قائم على ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ ... ﴿٩١﴾﴾ [سورة الأنعام, ٩١]، وذلك لأن صاحبه يظن أن الله تعالى لم يستطع أن ينزل كتابا صالحا لكل زمان ومكان، ذا محتوى ثابت، وأنه أحكم وأدق من الله تعبيرا، لذا سيوصل إلى الناس ما أراد الله تعالى أن يقوله، وإن لم يستطع أن يحسن التعبير!! —تعالى الله عن ذلك—.

البناء

بعد أن يهدم ذلك الداعي إما بالظاهر وإما بالباطن، يُفترض فيه أن يقوم بالبناء، وذلك بتقديمه لأصول وخطوط يلتزم بها المتبع للمنهج، تكون أكثر سلاسة وبساطة وأقل تعارضا، متفاديا للعيوب التي انتُقدت على المذهب المهدوم، حتى لا يقع المتبع في الضلال مرة أخرى. وكلما كان صرح البناء أعظم وأصلب وأمتن، كان ذلك دليلا على أن الداعي صادقا في دعواه —مع نفسه على أقل تقدير—، وذلك لأنه هدم وبنى، وهذا ما فعله النبي الكريم، —وما يجب على عامة المصلحين فعله—، فلقد هدم باطلا كبيرا، وبينما هو يهدم، كان يقدم للناس بديلا عظيما صريحا، يُغني الناس ويعوضهم عما ذهب منهم، ويُجلي لهم أنهم كانوا في ضلال مبين بحيث لا يخطر ببالهم أن يرتدوا إلى ما كانوا عليه قط.

أما أن يكتفي الداعي بالهدم، ولا يقدم البناء البديل إلا متأخرا جدا أو لا يظهر خطوطا واضحة للبناء الجديد، أو أن يكتفي بتقديم فكرة عامة غير واضحة المعالم –خاصة إذا كان المهدوم كبيرا– فهذا يدفعنا للشك في عقل هذا الإنسان أو نواياه، أو على أقل تقدير في حكمته، فهذا إنسان غير حكيم، لأنه هدم ولم يقدم البديل!

وليست المسألة مجرد تقديم بديل، بل لزاما أن يكون هذا البديل متطابقا مع البناء الإسلامي العام، من التسامح مع الآخرين وتقبلهم وإحسان الظن بهم، وذلك لأن عامة الناس لا يضلون عمدا ولا يخطئون، ومن الدعوة بالتي هي أحسن، إلى طريق واضح المعالم، يعرف متبعه إلى أين يودي به.

وبعد أن يُرسخ البناء، لا بد من العمل على تدريعه، من خلال الكتابة والتأليف حول فرعيات المذهب، بالتوازي مع أصوله، وبهذا تصبح هذه المؤلفات بمثابة دروع حامية وواقية للمذهب، تجعله قادرا على المنافسة مع المذاهب الأخرى، وإحلال نفسه كبديل جاهز، إذا ما استدعى الأمر.

الفصل الثالث: الإسقاط على القرآنيين

قدمنا في الفصل الثاني الخطوات المطلوبة لإنشاء مذهب إسلامي جديد، وهنا نحاول أن نسقط هذه الخطوات على فرقة القرآنيين، ليشاهد القارئ بعينه ماذا تقدم هذه الفرقة، وهل تستحق أن تحوز لقب مذهب، وهل فيها ما يُغري بالانضمام إليها واتباعها، أما أنها مجرد صرخات يطلقها بعض المعترضين، لا يجمعها رابط، وغير صالحة للتطبيق على أرض الواقع.

وكما قلنا من قبل فإن القرآنيين لا يحكمهم حاكم ولا يربطهم رابط إلا تجريد كتاب الله عزوجل عما يحيط به، من واقع وتاريخ ولسان، وأنهم لا يكادون يتفقون في أمر من الأمور! لذا سنتعامل معهم كلهم من هذا المنطلق الذي يجمعهم.

اجتثاث!

لا يمكن أن ندرج ما قام به القرآنيون بحال تحت باب الهدم، فمهما عظم الاختلاف بين الفِرق، لم يصل هدم أي مذهب أو فرقة للأصول إلى ما وصل إليه القرآنيون، لذلك لا نجد وسما لفعلهم إلا أنه "اجتثاث"، فلقد اجتثوا النتاج الإنساني المحيط بالقرآن كله، بحجة أنه نتاج إنساني بشري، يعتمد على أخطاء تأصيلية، ومن ثم فيجب نزع هذا الباطل كله.

ويحك المرء رأسه حيرة، نعم هو نتاج بشري، ولكن إذا نزعناه بما سنبدله؟ لزاما سيُبدل بنتاج بشري آخر! إن القرآنيين يصرخون داعين إلى تحكيم كلمة الله وإلى الخضوع لها. وأتساءل: وماذا نُحكم ولما نخضع؟! الآفة أن القرآنيين يظنون —وإن قالوا بألسنتهم غير ذلك— أن قولهم هو قول الله ومراده! فإن نحن ألغينا الباطل القديم! وأحللنا أقوالهم وأفهامهم هم، فنحن لم نرفع قول بشر ونُحل قول بشر

آخرين، وإنما رفعنا قول بشر ضال وأحللنا قول الله! وهذا باطل ظاهر البطلان، فإن نحن ألغينا الأصول القديمة وأحللناها بأخرى جديدة، فنحن نحل قول بشر مكان قول بشر وليس أكثر.

إن القرآنيين يصرخون داعين إلى تحكيم كتاب الله، ويتهموننا بأننا ضيعناه وأهملناه، ويظنون أنه بمجرد هدم الباطل! سيعمل القرآن عمله! وينسون أن القرآن لا ينطق بذاته ولا يُؤول نفسه، وإنما تأويله وتطبيقه بيد البشر، وأي دعوى لتحكيم القرآن هي دعوى لتحكيم توجه معين في فهم الكتاب! بمعنى أنه سيتم تطبيق فهم معين للكتاب، فلم نترك التأويل النبوي ذا الحجة البينة الملزمة، ونتخبط بحثا عن تأويلات جديدة؟!

والناظر في الاجتثاث الذي قام به القرآنيون، يجد أنه –لفرادته– اجتثاث قائم على الهدم بالظاهر الباطن! فقديما كان الهدم إما بالتمسك بالظاهر كما وضحنا، أو بإظهار بعض تعارضات موهومة من أجل قبول التأويل.

أما مع قرآنيينا فالأمر عجب، فلقد أصبح الباطن[12] عندهم هو عين الظاهر! وذلك لأن اللسان لا يحكمهم، وإنما يخضع لهم، فما لا تجد عقولهم فيه إشكالا يأخذونه كما هو، ويستخدمونه بحاله، ويهللون أنهم متمسكون باللسان وأن الضالين –نحن!– يؤولون النصوص ويلوون أعناقها، لكي يأصلوا لباطلهم بجوار القرآن! وإذا وجدوا إشكالا في فهم كلمة أو آية تبعا للمتعارف عليه، قلبوا الطاولة في وجوه الجميع، وأعلنوا أن الأقدمين قد أخطأوا في فهم الكلمة، وأنه من المفترض أن تفهم على وجه جديد هو ...!

(12) الباطنية مصطلح عام، نسبة إلى "الباطن"، المقابل "للظاهر"، يطلق على بعض الفرق. الإسلامية وغير الإسلامية التي لم تقف في قضية "التأويل" عند حدود وإنما ذهبت فيها مذاهب الغلو والتعميم والإطلاق. ويعرفها د. عبد الرحمن بدوي، فيقول: "الباطنية لقب عام مشترك تندرج تحته مذاهب وطوائف عديدة، الصفة المشتركة بينها هي تأويل النص الظاهر بالمعنى الباطن تأويلاً يذهب مذاهب شتى، وقد يصل التباين بينها حد التناقض الخالص. فهو يعني أن النصوص الدينية المقدسة رموز وإشارات إلى حقائق خفية وأسرار مكتوبة، وأن الطقوس والشعائر، بل والأحكام العملية هي الأخرى رموز وأسرار، وأن عامة الناس هم الذين يقنعون بالظواهر والقشور، ولا ينفذون إلى المعاني الخفية المستورة التي هي من شأن أهل العلم الحق، علم الباطن" اهـ.

وهكذا تهاوى الحاجز بين الظاهر والباطن عند القرآنيين، فقديما كان الباطني يتمسك بباطنيته، ويعلن أنه مخالف للظاهر ولكن هذا لأسباب معينة! أما الآن فالباطن هو الظاهر، ومن لا يعجبه فليفعل ما يحلو له، فما الظاهر إلا ما جاء به القرآنيون! فأفهامهم هي الموازين القسط!

وهكذا أدخل السادة القرآنيون أفهامهم العجيبة كتأويل واجب الاتباع، بل ويسخرون من المخالفين، لضآلة باعهم ومُكنتهم اللسانية! وهكذا تكون الحجة للقرآنيين دوما في جدالهم مع الآخرين –من وجهة نظرهم بداهة!–، فالقرآن واللسان نسيج مطوع يشكلونه كما يحلو لهم، فإذا احتج عليهم المخالف باللسان رفضوا قوله، لأنه لا يفقه شيئا في اللغة![13] وعليه أن يأخذ بقولهم المُستقى من القرآن، ويترك اللغو المحشو في المعاجم!

وشاء الله تعالى أن تكون السنة لهؤلاء بالمرصاد، وأن تلعب الدور الحاسم في قطع دابرهم، فالقرآن نص مبين محكوم بمفرداته وبمدلولاتها التي يعرفها الناس، والتي كانت السنة –بصحيحها وضعيفها– أكبر شاهد موثق على استعمال هذه المفردات اللسانية، بتلك المعاني في تلكم الأزمنة بشكل مخصوص، فالسنة نص موثق منقول بالتوازي مع القرآن، شاهد على استعمالات الألفاظ البيانية، ولولا السنة لقال أي إنسان في معنى أي كلمة ما يشاء بدون حاكم، لأن له أن يدعي أن المعاجم غير دقيقة، أو أن الاستعمالات الواردة فيها استعمالات متأخرة، لم تكن في زمن نزول القرآن، أما مع وجود السنة، فهناك نصوص منقولة من نفس الحقبة على التوازي، فلا يستطيع عاقل أن يدعي هذا.

وكما أن الأخذ بالسنة له دور هام في إقامة سياج حام حول ألفاظ القرآن فكذلك له دور جد هام في تحديد تطبيقات القرآن –حتى المبيّنَة في القرآن!– منعا للخلاف،

---

[13] قيلت لي في حوار لي مع أحد القرآنيين في بداية ظهورهم، ولم أكن قد خبرت توجهاتهم بعد تمام الخبر، وساعتها أنهيت الحوار مع ذلك القرآني، فهو يرفض السنة والتاريخ، فقلت: اللسان هو الأرضية المشتركة التي سيجرى عليها الحوار، فلما وجدته يفهم اللغة لا كما يفهما العرب! أيقنت أنه لا مجال للحوار!

فكما قلنا أن القرآن نص جلي مبين، ولكن المجادلين لا عد لهم، فإذا قلت لهم أن هذا يعني كذا وكذا فسيقول لك أحدهم: لا، يحتمل أن يعني كذا وكذا ويستمر الجدال إلى ما لانهاية! ولكن عندما أقول أن النص يعني كذا وكذا وهذا واضح من السياق، وهذا ما طبقه النبي المعصوم وتناقله المسلمون ولم نسمع بغيره، فلن يجادل إلا مكابر –وهذا ما يفعله القرآنيون–، وسيقفل هذا باب كبير للاختلاف، وهذا ما حدث فعلا في تاريخ التشريع الإسلامي، فهناك الكثير من الآيات كانت تحتمل أن تُفهم بأكثر من شكل، فلما طبقها النبي المعصوم، وتناقلها المسلمون على اختلاف طوائفهم بنفس الشكل، عُلم أن هذا هو التأويل النبوي للآيات وقبلناه على العين وعلى الرأس.

نعم، لا بد من أن نعترف بوجود باطل في التراث، وبحدوث أخطاء من العلماء، ولكن هذا لا يعني أن نلقي بالتراث الإسلامي كله في سلة القمامة، ونجلس فاغرين الأفواه كتلاميذ صف أول نتلقى من القرآنيين العظام الإلهامات الربانية، ونحن نكرر: مدد يا أسيادنا مدد!

إننا في سعينا كله ننقد التراث، وقد نلذع النقد ولكننا نتمسك بالتراث ولا نسعى لهدمه بحال، فعلى سبيل المثال ألفنا كتابنا الأول "لماذا فسروا القرآن" والذي قد يجد القارئ فيه حدة على السادة المفسرين، ولكننا لم ننتقد بحال أشخاص المفسرين ولم ندع إلى إلغاء كتبهم، وإنما كان الهم الأعظم في الكتاب، أن ننقد قواعد لهم في التعامل مع كتاب الله مقدمين قواعد أبسط وأصرم، وأن نستبدل كلمة "التأويل"[14] ب "التفسير"، وأن نقدم ميزانا يمكن القارئ من الحكم على أقوال المفسرين تبعا لقواعد صلبة في التأويل، فيقبل ويرفض، لا أن يترك كتب التفسير –على الرغم من اعتراضنا على الاسم– قاطبة، فأنا لا أزال أرجع إليها، ولا أجد عنها غنى، وأقر أنه من الحمق

(14) الاستبدال هو أن يُحل الإنسان ما ليس عنده محل ما هو عنده، لاحظ قوله تعالى ﴿... قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ... ﴿٦١﴾﴾ [سورة البقرة, ٦١]، فكان عند بني إسرائيل الذي هو خير وطلبوا من سيدنا موسى الذي هو أدنى. ومن ثم فالمشتهر والموجود هو التفسير، ونحن نريد أن نحل مكانه في الاستعمال التأويل!

أن نترك كل هذا التراث ونبدأ من الصفر مجددا! فإذا عرف الإنسان كيف يتعامل مع كتب التراث، وماذا يأخذ وماذا يترك فقد أخذ منها النافع لعصره، وترك منها ما هو نتيجة حتمية للخلفية العلمية والمعرفية للكاتب، ومن ثم فليس لها أي مكان في عصرنا، ولا نلوم العالم أو المفسر على هذا، فمن لم يتأثر بخلفيته المعرفية والعلمية؟!

وينتقد هذا المسلك الأستاذ سامر الإسلامبولي، فيقول: "فالقرآن مرتبط بأبعاده ولا يمكن فصله عنهم، وأي عملية فصل بينهما، تؤدي إلى تفريغ القرآن من محتواه وفاعليته ويصير خطاباً خُلَّبياً لا قيمة له. أيها الأخوة الباحثون في القرآن! انتبهوا إلى هذه المسألة ولا تفصلوا في دراستكم بين الخطاب ومحله من الواقع. فالواقع هو الذي يجسد المفاهيم والأفكار، وهو الذي يعطيها المصداقية وصفة الحياة، فلا تسلبوا الفاعلية والحياة من الخطاب القرآني. أيها الأخوة الكرام! لا تقعوا في عملية التعضية للنص القرآني. قال تعالى: "الذين جعلوا القرآن عضين"، والتعضية للنص القرآني تتمثل في صورتين: الأولى: اقتطاع جملة من النص أو اقتطاع نص من سياقه ومحاولة فهمه وحده دون المنظومة التي ينتمي إليها النص نحو "فويل للمصلين" أو "فانكحوا ما طاب لكم من النساء" الثانية: فصل الخطاب عن محله من الواقع، ومحاولة دراسته وحده في الفراغ[15]" اهـ

وختاما نقول: إن القرآنيون يعزفون لحنا نشازا خارج الفرقة، فما من ملمح حسن قالوا به إلا وهناك من قال به في أهل السنة –بالمعنى الواسع الذي يندرج تحته أهل السنة والشيعة والإباضية والزيدية وباقي الفرق الإسلامية الواقعية التاريخية– بدون تلك الزوبعة وبدون أن ينكروا تلك البدهيات، وما زادوا إلا شذوذات وتشكيكات تهدم ولا تبني!

[15] منقول من موقعه الشخصي: www.arabquran.net

تشويه

كما قلنا مسبقا فإن التاريخ يُكذب أن يكون للقرآنيين أي وجود في أي زمن بعد الرسول الكريم، وهذا يوقعهم في مأزق كبير وهو أنهم فرقة حديثة الظهور، أي أنها غير أصيلة، ومن ثم فهي جديرة بألا تُتبع وأن تُحاط بالظنون والشكوك.

ولكي يتجاوز القرآنيون هذه النقطة كان لا بد أن يطلقوا دعوى عريضة، تلحق بالرسول الكريم وصمة الفشل، وبالدين العظيم وصمة المثالية الوهمية غير الصالحة للتطبيق، وهي أن الدين الإسلامي لم يُطبق بعد الرسول الكريم طرفة عين! وأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، قد تآمروا على دين الله تعالى، أو أنهم قاطبة على أقل تقدير –ومع حسن الظن بهم– لم يفهموا دين الله تعالى، ولم يعرفوا مراده منهم!!! بل وتعدوا ذلك إلى الزعم بأن الرسول الكريم نفسه لا يمثل الإسلام! وإنما يمثله القرآن فقط! –الذي ينطق بنفسه ويأول نفسه بنفسه، والذي حفظه الله بدون أي دور للبشر!!–

وهكذا رأينا القرآنيين ينتقدون الصحابة والتابعين، وعلماء المسلمين، ويعملون على تشويه صورتهم وإبرازهم في صورة الضالين المضلين المتآمرين، الذين أضاعوا الدين، ونجد ذلك جليا في كتاباتهم حول التراث والتاريخ الإسلامي.

ومن ذلك ما خطه الشيخ أحمد صبحي كبير التواتريين في تعريفه بمنهج أهل القرآن، حيث قال: "وطبقا لأدب القرآن الكريم فى الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة فلا نحكم بتكفير أحد من الأحياء فى عقيدته.[16] قد نعرض رأيا قرآنيا ليس للتكفير ولكنه للوعظ والتذكير والتحذير لمن يعادى الله تعالى. ونفعل ذلك أملا فى هدايته وتوبته قبل أن يموت. نحكم على الارهابيين الذين يقتلون الأبرياء بالكفر السلوكى طبقا

[16] لست أدري ما الفارق بين تكفير الأحياء والأموات؟! التكفير بأي حال هو آية تطرف واستعلاء! ولست أدري كيف لا يكفروننا وهم يصفوننا بأتباع الأديان الأرضية، وبالدين السني والدين الشيعي والدين الصوفي وبالبخاريين وما إلى ذلك من الأوصاف؟! أضف إلى ذلك إلى أنهم يصفون الآخذ بالسنة بالشرك صراحة! وقالها لي شخصيا بعضهم!

لجرائمهم[17]، ولكن حتى فى هذا فاننا نأمل فيهم التوبة قبل الموت بلا توبة. أما بالنسبة لمن ماتوا من أئمة التراث فلنا حرية الحكم عليهم بما كتبوا فى كتبهم وأسفارهم، خصوصا إذا كانوا يتمتعون بالتقديس بينما تحوى كتبهم الطعن فى رب العزة جل وعلا والاسلام والقرآن وخاتم النبيين عليهم جميعا السلام. هنا لا بد فى نصرة الاسلام المظلوم من توضيح عدائهم للإسلام بالأدلة القرآنية وبما كتبوه بأيديهم وفى تراثهم.[18] (...) أولئك كذبوا على الله تعالى وعلى رسوله فيما يسمى بالسنة والحديث، وتلاعبوا بالكتاب العزيز فيما يعرف بالتفسير والتأويل وقاموا بحذف أحكامه بزعم النسخ، وكتبوا أقاويل تطعن فى معظم سور القرآن وتشكك فيه تحت اسم (علوم القرآن). (...) تأييد الأئمة الظالمين لله تعالى ورسوله وتبرير أعمالهم والدفاع عنهم أفظع الظلم لله تعالى. ولا نريد أن نكون من هؤلاء. ليس أمامنا إلا الدفاع عن الله تعالى وكتبه ورسله ودينه مهما كره الكافرون. وموعدنا معهم امام الله تعالى يوم الحساب." اهـ

وغير ذلك الكثير والكثرة من الكتابات الطافحة بالتشويه، والتفنن في إبراز السلبيات، والإيمان بالمؤامرة على الدين، والتي يتخذها الطاعنون في الدين كقولٍ منصف وشهادة من أهلها! من علماء مسلمين!!.

ومما يطفح في كتاباتهم وصفنا بالمحمديين!، وليت الأمر اقتصر على هذا الوصف بل تعداه إلى –صراحة لا أجد ما أقوله إلا– الكذب أو التجني، ومن ذلك ما قاله الدكتور أحمد صبحي: "الصلاة على النبى عند المحمديين: حين يقال "النبى" فالمقصود دائما

---

(17) لست أدري صراحة من أين أتى الشيخ أحمد بمسألة الكفر السلوكي هذه؟ على حد علمنا لا وجود لها في القرآن، وأنها من اجتهادات الشيخ أحمد صبحي منصور!

(18) لست أدري هل اطلع السيد أحمد منصور الغيب –صدور العلماء السابقين–، فتبين له عدائهم للدين، ومكرهم به، أما علم أنهم كانوا يجتهدون من خلال النصوص والواقع المتاح لهم؟! لست أدري كيف نسى الشيخ أحمد أنه ثمت فارق كبير بين من يبدأ التأصيل وبين من يأتي لاحقا، بعد أن اكتمل الصرح فينقد! إن هؤلاء العلماء كانوا في بدء مرحلة التأصيل، ويحق لي أن أتساءل: كيف سيكون حال وكتابة الشيخ أحمد صبحي إذا وجد في ذلك الزمان؟ وهل يقبل الشيخ أحمد أن يكفره أحد تبعا لما يكتبه، أم أنه يعد نفسه من المجتهدين في فهم الكتاب بمعطيات مخصوصة؟ لست أدري لم يحرم على الآخرين ما يبيحه لنفسه؟!

لدى المسلمين هو النبى محمد فقط، وحين يقال الرسول فهو محمد لا غير. وإذا قيل الصلاة على النبى فالمفهوم أنها عبادة وتقديس للنبى محمد، أى صلاة له وليس صلاة عليه.[19] " اهـ

ومن ذلك الاستنتاجات العبقرية، التي يطلقها جازما، على الرغم من أنها من باب الظن والتخرص، المنهي عنهما قرآنيا، إلا أنها حتمية التشويه، ومن ذلك قوله: "وتبارى أئمة التصوف اللاحقين فى تأليف أحاديث (نبوية) تدافع عن عقائد التصوف ومقالاته. ووضع الأحاديث فى تدعيم التصوف السنى اشتهر به الغزالى ت 505هـ فى كتابه (إحياء علوم الدين) الذى قال عنه النووى: (كاد الاحياء أن يكون قرآنا)، وقد قام العراقى بتخريج الأحاديث التى ذكرها الغزالى فى (الاحياء) وأثبت بطلان معظمها بمنهج المحدثين، وقال عن المئات منها أنه (لا أصل لها)، فى إشارة دبلوماسية الى أنها لم تعرف من قبل، أى أن الغزالى هو الذى اخترع ذلك الحديث بنفسه." اهـ

ولست أدري كيف يطلق هذا الحكم اعتباطا على الإمام الغزالي، لقد كانت بضاعته مزجاة في الحديث، ولكن هذا لا يعني أنه كان يضع الأحاديث، ولقد تتبع الإمام الزبيدي الروايات التي قال فيها الإمام العراقي: "لا أصل لها"، واستخرجها من مصنفات كتب الحديث، غير المشتهرة! وهذا يعني أن الغزالي كان ناقلا وليس واضعا للحديث! ولكنه التشويه المتعمد لعلمائنا! فما هم إلا عصابة متآمرة، أما القرآنيون فهم المنقذون!

بل ويصل الأمر إلى وصفنا بالبهائم! نعم، نحن في نظر كبير التواتريين الشيخ أحمد، مجموعة من الأنعام، ويدافع الشيخ عن هذا الوصف، ويحكي واقعة حوار قال فيها: "أنا الدكتور أحمد صبحى منصور وأعمل طبيب بيطرى أعالج البهايم (...) قبل هذا اللقاء كنت أتحدث مع أقاربى عن رب العزة جل وعلا وهو يشبه المشركين بالأنعام لأنهم –أى المشركين– لا يستعملون عقولهم. بل جعلهم أضل سبيلا من الأنعام لأن

[19] هنا يحق لي أن اعترض على الدكتور منصور، فأنا رجل قروي، ولم أجد هذا الانطباع أو الفهم عند الفلاحين غير المتعلمين –مدرسيا– ولست أدري حقا من أين أتى الشيخ أحمد بهذا القول!!

الأنعام معذورة اذ لاعقل لديها لتستعمله بينما أولئك المشركون أوتوا العقل ولكن صمموا على تعطيله وعدم استعماله. كنت وقتها أقول لأقاربى طالما أن هذا هو التوصيف الآلهى لهم فليس على حرج ان استعمل نفس الوصف لمن يصمم على التمسك بعقائد المشركين وأفعالهم فى تكذيب القرآن والتمسك بمفتريات السنة والأحاديث، إلا أننى سأترفق بهم واستعمل وصف الماعز بدلا من الجاموس أو البقر أو الحمير، لأن الماعز أهون وصفا ولأنه أخف الأنعام ظلا وظلفا.. (...) كان السلف ضالا فزادهم الله تعالى ضلالا. السبب هو احتقارهم للقرآن الكريم .ازداد السلف السابقون ضلالا بالقرآن فاتخذوه مهجورا بما ابتدعوه من تأويل وتفسير وناسخ ومنسوخ وأحاديث وسنن ومفتريات من كل لون ازدادوا بها طغيانا وكفرا. وجاء اللاحقون على أثارهم يهرعون: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ۝٦٩ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ۝٧٠﴾] سورة الصّافّات ,٦٩-٧٠[وهذا ما سيقوله رب العزة يوم القيامة عن كل المرضى المشركين الذين أضاعوا أعمارهم فى عبادة الثوابت وما ألفوا عليه السلف {غير} الصالح. لقد جعلوا من البخاري ندا لله ووضعوا كتابه في نفس مستوى القرآن بل في درجة أعلى، لأن حديثا واحدا للبخاري إذا تعارض مع عشر آيات قرآنية فمن السهل الإعراض عن القرآن كله مخافة الاعتراض على البخاري، وأولئك مهما أعلنوا للناس إسلامهم فهم عند الله خالدون في النار" اهـ

وهكذا يجعلنا الشيخ مجموعة من البهائم والسلف مجموعة من الضالين تارة، ومن المتآمرين تارة أخرى، أما هو وجماعته فهم ظل الله في الأرض!!! بل ويجعل عقائدنا مثل عقائد المسيحين، فيجعلنا من المؤلهين للرسول!! وذلك للحديث الموضوع الذي روته الصوفية، وكذبه العلماء!– "أول من خلق الله نور نبيك يا جابر"، فيقول: "... هى نفس العقيدة القائلة بأن المسيح ابن الله ولكن مع تحوير لفظى، جعلوا به محمدا نسخة من نور الله. وهذا ما ينكره القرآنيون الذين يؤمنون بأن الله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد." اهـ

وهكذا جعلنا ننسب الولد إلى الله عزوجل! ولا حول ولا قوة إلا بالله!!! وليس الأمر مقتصرا على الشيخ أحمد، وإنما نجد هذا في كتابات عامتهم، إن لم يكن كلهم! فما تركوا شيئا لنا إلا سلقوه بألسنة حداد واستهزأوا به، حتى استهزأوا بالأزهر الشريف[20]، ونعتوه ب ...!! وأظن أن هذا من الأدب العالي والأخلاق الكريمة، التي يتمتع به القرآنيون، ومن الحكمة في الدعوة إلى الله عزوجل!!

ويصل الأمر بالشيخ أحمد إلى أن يجعلنا عبئا على المعادلة الدولية، وأننا مصدر المصائب والكوارث جلها، مما قد يدفع الآخرين إلى إبادتنا، ولهم الحق في ذلك، فيقول: "إن من أسف أن معظم الأخبار السيئة فى العالم تأتى فقط من (العالم الاسلامي). المذابح والحروب والارهاب والمجاعات والتخلف والمشاكل و الأزمات مصدرها المسلمون والعرب. أصبح الأمر عبثيا الى درجة أنى أخشى أن يأتى اليوم الذى يتساءل فيه العالم: على فرض أنه تم الغاء العرب والمسلمين، هل سيكون العالم أكثر أمنا وسلاما وتقدما وتحضرا؟" اهـ

بل ويصل الأمر لأن يدافع الشيخ أحمد، عن كل من هب ودب، إلا المخالفين له من المسلمين، فكتب مقالا بعنوان "ليس دفاعا عن هولاكو"! يُحمل فيه الخليفة المستعصم بالله المسؤولية، ونحن لا ندافع عن المستعصم، ولكن ماذا يقول في المليونين الذين سفك جيش هولاكو دمائهم؟ نحن نتفهم أن يحتل القوي الضعيف، –في شريعة الغاب–، أما المذابح، فهي ما لا تُقبل بحال، فالسباع لا تفعلها!

ولأن كل حركة إسلامية مخالفة هي طاغوتية مفسدة، نال الحركات الإسلامية كلها من تشويهه جوانب! فنجده يقول في حق حركة حماس: "بالنسبة لحماس فهى بلاء من الناحية السياسية وطاغوت من الناحية الدينية، وفى اعتقادى أنها أخطر عليكم من اسرائيل." اهـ

[20] على الرغم من اختلافي مع الأزهر الشريف في بعض أو كثير مسائل، إلا أنني أجل الأزهر وأفتخر بأزهريتي، وأقولها دوما: من لم يتعلم في الأزهر، ما تعلم!!

ويقول –وقوله يدل على حكمته ونظرته الثاقبة المحايدة!!!–: "كان ممكنا أن يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون في سلام (تصور!!)، خصوصا وأن معظم الجيل الحالي من الإسرائيليين مولود في نفس الأرض واكتسب حقا شرعيا بالبقاء فيها شأن الفلسطيني المولود في نفس الأرض، (لست أدري هل استخرج هذه المقولة من القرآن؟!) ولكن الثقافة الدينية السائدة جعلت المعادلة الصفرية الدينية في الآخرة سياسة دنيوية يتعامل بها الشعب الفلسطيني مع إسرائيل، وأقنعت الشعب الفلسطيني بالقتال للنهاية (...) الفلسطينيون لا يجوز لهم الآن شرعا قتال الإسرائيليين، لأنهم ليسوا في حالة تمكنهم من التصدي للجيش الإسرائيلي، ... (كأنه لا تكفينا فتوى الشيخ الألباني بخروج الفلسطينيين من فلسطين، حتى يخرج علينا الشيخ أحمد بفتواه هذه!)

ثم يقول الشيخ أحمد في مقال بعنوان: "ليس دفاعا عن إسرائيل": "لا ترد اسرائيل بالقتل العشوائى، ولو فعلت لقضت طائراتها فى ضربة واحدة على مئات الألوف فى قطاع غزة وحده، وهو من أكثر مناطق العالم ازدحاما بالسكان. اسرائيل لا تقتل الفلسطينيين عشوائيا كما يفعل الانتحاريون الفلسطينيون[21] أو كما يفعل بوليس حسنى مبارك بالمصريين. انها تحاول ما استطاعت قتل الجناة المطلوبين فقط دون أن تصيب الآخرين، وليس هذا سهلا. لذا فانها تستغل مخابراتها وعملاءها الفلسطينيين أنفسهم، وهم الذين يتتبعون الهدف المراد اصطياده لوضع جهاز على سيارته دون أن يعلم، حتى إذا أطلقت الطائرة الاسرائيلية صاروخها استقر فى السيارة المرادة. كل هذه الدقة وكل هذا العناء فى التجنيد والتسلل تفعله اسرائيل لهدف واحد هو أن تصيب الجانى وحده دون غيره. لكن يظل ذلك متعذرا بسبب شدة الزحام فى المدن الفلسطينية خصوصا قطاع غزة، وغالبا يترتب على تفجير السيارة جرح أو قتل بعض المارة داخل الشوارع والأسواق المزدحمة." اهـ

(21) بئس الانتحاريون هؤلاء، الذين يفجرون أنفسهم في مواطنين مسالمين، لم يحتلوا أرضا أو يسفكوا دما!!! لست أدري هل نسى الشيخ أحمد أن الإسرائيليين هم من احتلوا فلسطين وأخرجوا منها أهلها، ويقتلونهم ويهدمون بيوتهم ويقتلعون زروعهم؟! يبدو أنه نسى ذلك وأصبح يرى الأمور من المنظور الغربي، كما يقدمها الإعلام الأمريكي، حيث يعيش!

كم هي رحيمة إسرائيل هذه، وكم نظلمها، فهي لا تسعى إلا للقضاء على الجناة الفلسطينيين!! حقا إننا نتجنى على إسرائيل ونبهتها![22]

ومسألة التشوية التام هذه نقطة ضرورية لقيام مذهبهم، لأنه إذا كان في المذاهب القديمة والحديثة حق وباطل، فهذا يعني أنه لا ضرورة لهذا الهدم التام والاجتثاث الكامل، أما إذا ظهروا كأنهم عصابة من المتآمرين، فهذا يُظهر القرآنيين في مظهر المدافع عن الدين والذاب عن بيضته! ويظهر ضرورة هذا الهدم التام حتى يمكن تطبيق الدين تطبيقا صحيحا، كما طُبق ...؟ متى؟

بداهة لا يجد القرآنيين أدلة تاريخية تطابق دعواهم، فيدعون أن قولهم هو ما طبقه الرسول وطمسه التاريخ! وأنه مراد الله عزوجل!

التاريخ علينا فقط!

كما قلنا مسبقا فلقد عمل هؤلاء القرآنيون على اجتثاث كل ما حول القرآن، وقاموا بتشويه سيرة الصحابة[23] وعلماء التابعين رضوان الله تعالى عليهم، ووصموا المعاصرين والسابقين على حد سواء بالشرك والكفر، وحكموا عليهم وعلينا بالخلود في النار! ولكن لكي يقوموا بهذا التشويه لا بد أن يعتمدوا على التاريخ الذي يرفضونه! فكان أن طبقوا مع التاريخ ما طبقوه مع اللسان، فيأخذون منه ما يؤيد موقفهم، ويجزمون به، ويبدأون في إطلاق الأحكام التي قد تصل إلى التكفير والتخليد في النار! فإذا أردنا أن

[22] نهدي الدكتور أحمد –غير– المدافع عن إسرائيل، المذابح التي تجريها إسرائيل في نهاية عام 2008، كدليل على رقة قلوب الإسرائيليين، وعدم استهدافهم للمدنيين!

[23] نحن لا نقدس الصحابة ولا نقول أنهم خالون من الأخطاء، بل نقر ونجزم بوقوع الأخطاء من بعضهم، إلا أننا نجزم في عين الوقت أنهم أفضل مجتمع شهدته البشرية، حاملين الختم والشارة: صنع على عين ويد الرسول الأعظم! فما أعظمها من شارة وأكرمه من ختم! ونرى أن الطعن في مجموعهم هو طعن في النبي الأكرم محمد بن عبدالله، وهو ما لا يقول به مسلم عاقل!!

نتخذ نحن التاريخ متكئا لنا، أظهروا امتعاضا ورفضوا الاعتماد على التاريخ الظني المزور!

ويحق لنا أن نسأل: ألا نستقي من معين واحد؟! لم يحل لهم أن يُفسقوا الصحابة ويخطأوهم، ولا يحق لنا أن نعتمد على نفس التاريخ في تفسيقهم وتضليلهم هم، كنبْت مبتدع، مجتث من فوق الأرض ما له من أصل؟!

فمثلا نجد أن الدكتور صبحي منصور يصف الفتوحات الإسلامية بأنها كانت غزوات من أجل الدنيا، وليس من أجل نشر الدين، وليس ردا للاعتداء الذي وقع عليهم، فيقول: "عندما خرج الصحابة من المدينة لغزو بلاد لم تقم بالاعتداء عليهم، وحينما احتلوا تلك البلاد بعد نهب خيراتها وقتل ابنائها وسبى نسائها فان كل ما فعلوه يتناقض مع شريعة الاسلام. بل إنهم حين كانوا يعرضون على ضحاياهم الذين يغزونهم قبل الحرب أن يقبلوا واحدا من ثلاثة: إما الاسلام أو دفع الجزية أو الحرب فانهم كانوا يتناقضون مع ألف آية قرآنية تؤكد على انه لا إكراه فى الدين وأن لكل انسان حقه المطلق فى العقيدة وأنه مسئول عن اختياره أمام الله تعالى يوم القيامة. أى أن ما انتشر بسيف الفتوحات لم يكن الإسلام الحقيقى وإنما استعمار واستيطان بالقوة، أدى فيما بعد الى نشأة أديان أرضية رجعت بها الديانات السابقة الى الظهور تحت اسم الاسلام فقط." اهـ

وينقد الأستاذ نهرو طنطاوي مسلك الدكتور منصور، فيقول: "فكما تعلمون أن قولكم وشهادتكم هذه، لم تعتمدوا فيها إلا على مصدر واحد وهو كتب التاريخ الإسلامي، ثم في الوقت ذاته تذهبون إلى أن كتب التاريخ الإسلامي –وأتفق معك في ذلك– ليست حقيقة مطلقة أو مقدسة، بل فيها ما فيها، وفي الوقت نفسه لم يذكر لنا القرآن الكريم شيئا مما حدث بعد وفاة الرسول. ولا توجد مصادر أخرى محايدة حتى نحكم من خلالها على المشهد بصورة قطعية نهائية كما فهمت من كلامكم السابق، بأن ما فعله الصحابة حين خرجوا من المدينة كان مخالفا لشريعة الإسلام، وبالتالي إذا لم يكن

لدينا سوى مصدر واحد متضارب ومتناقض وغير موثوق به ولا يحمل حقيقة كاملة نهائية، ولا توجد مصادر أخرى محايدة، فعندها لن نتمكن من إقرار حقيقة نهائية عن ماذا حدث بالضبط، ولن نتمكن كذلك من إطلاق الأحكام جزافا، وليس من الموضوعية والإنصاف أن نتبنى بعض الروايات دون البعض الآخر، أو أن نتبنى السيئات فقط ونتغافل عن الحسنات.[24]" اهـ

وهكذا نجد إصدارا للأحكام الجازمة، استنادا إلى المصادر غير الموثوق بها، والتي تُرفض عندما ينقلب الوضع، فتصبح ضدهم لا لهم!

وبغض النظر عن باقي قراءة الدكتور منصور للتاريخ الإسلامي، فإننا نجزم تحديدا أن الفتوحات الإسلامية حتى عهد عمر بن الخطاب –على أقل تقدير– كانت متسقة مع الشريعة الإسلامية، مباركة على عين الرب! ودليلنا على ذلك ليس كتب التاريخ، التي لا تعطي حتما صورة متكاملة للحدث، وإنما التوراة التي بشرت بمعركة هرمجدون الشهيرة الفاصلة، بين أتباع الحق والباطل، ومن المعلوم أن هذه المعركة قد وقعت في زمن الخليفة عمر بن الخطاب، وهي معركة اليرموك (16هـ –638م)، وهذه المعركة دليل على صدق نبوة الرسول الكريم، فهو المهدي المنتظر، الذي كان ينتظره اليهود!

ولقد وصفت التوراة المشاركين في هذه المعركة، التي ستقضي على امبراطورية الشر، بأنهم قديسين!! وقبالة قول التوراة نجد قول الشيخ منصور الذي يقول أنهم مجموعة من الغزاة المحتلين، ويرجح عندنا بشارة التوراة لا محالة!

والعقل والمنطق يقول أننا لا نستطيع أن نستغني عن التاريخ تماما، بل لا بد من الرجوع إليه، وهذا ما يفعله القرآنيون، فهم يستغلونه عندما يكون لهم، كما يستخدمونه أحيانا –كسقطات!– تدليلا على بعض المواقف، ومن ذلك ما قاله الدكتور منصور: "وقد كان المسلمون الاوائل ضعافا مسالمين آثروا السلم وتحملوا الاضطهاد والتعذيب، هاجروا إلى الحبشة مرتين؛ وللمدينة أخيرا هربا من الإضطهاد." اهـ

[24] نقلا عن الموقع الشخصي للأستاذ نهرو طنطاوي، من مقالات نقده للقرآنيين: www.nehrosat.com

ويحق لنا أن نقول له: من أدراك، ربما هذه الروايات كاذبة، فمن الأفضل ألا تستند إليها، وليظل كلامك كله إنشائيا يتكلم عن افتراضات ومثاليات!

ويعجب الأستاذ نهرو طنطاوي من فعل الدكتور منصور، فيقول: "لماذا كل هذه الاستماتة في تبشيع صورة التاريخ الإسلامي، وتشويه صورة رواده الأوائل وأحداثه التاريخية، ومحاولة إظهار كل ما له علاقة بالمسلمين بهذه الصورة البشعة والفظة، والتي يترفع عن الاتصاف بها أحط الناس خلقا ودينا في تاريخ البشرية؟؟؟.

وإذا كان العرب قبل مجيء الإسلام أقل شرا وأقل همجية على جيرانهم من الأمم الأخرى، ألا يرى الدكتور منصور أن عدم مجيء الإسلام كان من الأفضل والخير للعرب وللأمم المجاورة وللمصريين الأقباط وللدنيا بأسرها، بل وللدكتور منصور وأتباعه؟؟. (...) هل بالفعل الدكتور صبحي منصور يحمل للمسلمين مشروعا إصلاحيا لمصلحتهم وإصلاحهم؟؟، أم ماذا يحمل الدكتور منصور للمسلمين؟؟، ولمصلحة من يكتب الدكتور منصور ما يكتب؟؟، ولأجل ماذا هذه الاستماتة التشويهية التبشيعية لتاريخ المسلمين في كل كتاباته؟؟[25]." اهـ

وكما قلنا سابقا، فإن هذه خطوة ضرورية لإقامة مذهب جديد!

ومسألة التاريخ هذه مأزق كبير وقع فيه القرآنيون التواتريون، ولم يتمكنوا من الخروج منه، لأخذهم وردهم بلا معيار ثابت، ولقد كان القرآنيون المجرِّدون أكثر مصداقية مع أنفسهم –وتجافيا عن الواقع!– عندما رفضوا التاريخ جملة وتفصيلا ولم يعولوا عليه تماما، واكتفوا بالقرآن، ولم يدخلوا أنفسهم في المتاهات التي أدخل التواتريون فيها أنفسهم!

ولكن كلاهما وقع في مأزق أكبر وهو إثبات حفظ القرآن![26] فالتاريخ ضرورة حتمية لهذا، فبه يمكننا أن ندعي أن كتابنا لم تمسه يد التحريف، بخلاف باقي الكتب، ولا

[25] المصدر السابق!

[26] نحن نتكلم عن الحفظ لا الصدق، فالإنسان مطالب بتدبر الكتاب ليتأكد بنفسه من هذه النقطة.

يمكن أن نستدل بقوله تعالى "إنا نحن نزلنا الذكر وإنه له لحافظون" على غير المسلمين!

ونحن لا ننكر أن القرآن كتاب لا مثيل له في كل شيء، ويختلف عن كل الكتب الموجودة على الساحة البشرية، ولكن هذا لا يدركه إلا الإنسان العربي الدارس العالم، وهو بالنسبة للأعجمي أو لغير العالم، كتاب كباقي الكتب، يحق له أن يسأل: ما الدليل على مصدره الإلهي؟

فإذا أقمنا له الأدلة العقلية على نبوة محمد، وعلى صدق القرآن من خلال ما جاء في القرآن نفسه، فقد يقتنع ويقول آمنت بالله وبالرسول محمد وبهذا الكتاب. ولكن إذا سأل: ما الذي يمنع أن يكون قد زيدت فيه أو حُذفت منه بعض الجُمل أو الكلمات؟ أعتقد أنه لا يوجد لدى القرآنيين ما يخرجهم من هذا المأزق[27]!!

وهكذا ولأول مرة في التاريخ! وجدنا فرقة تتبرأ من ماضيها وأجدادها، جملة وتفصيلا، على الرغم من عظمة ما قدمه الأجداد! أو تنكره جملة وتفصيلا! لظنيته! وهكذا أصبح الرسول محمد هو القائد البارز العظيم الوحيد على مدار التاريخ، الذي زُورت سيرته من الألف إلى الياء، -لأنها لا تتفق مع أهواء القرآنيين!- على الرغم من أنه التاريخ الوحيد الذي نُقدت مصادره، إلا أن هذا هو المنتظر، ممن يتطرف هذا التطرف العجيب.

---

(27) بعضهم يقول: إن وجود نسخة واحدة للمصحف في كل أنحاء العالم دليل على عدم التحريف، ولكن يحق لنا أن نسأل: أنتم تقولون بمؤامرة عظمى، لم لا تكون قد نجحت في دس بعض كلمات وجمل؟ ثم إن وجود نسخة واحدة -لا نعرف تاريخها ولا من أين أتت- غير حجة، فقد يقول القائل: إن هذا حدث في العصر الحديث فقط، عندما اعتمدت المطابع نسخة واحدة واستبعدت ما عداها من النسخ!

تطابق متطرف!

ينتقد القرآنيون الظنية الموجودة عند أهل السنة، وذلك لاعتمادهم على أحاديث ظنية، أضف إلى ذلك أنها فرقت شمل الأمة، وجعلتها أحزابا متناحرة! والتفرق مذموم لا محالة في دين الله عزوجل، بل هو قرين الشرك! فالأمة أمة واحدة، والكتاب كتاب واحد، والرب رب واحد. ويرى القرآنيون الحل في أن ننبذ كل ما بأيدينا من التراث ونعود إلى كتاب الله تعالى، فهو حبل الله المتين، وفيه الوحدة والاتفاق.

ونحن لا نعارض العودة إلى كتاب الله عزوجل، واتخاذه منطلقا للأمة في حياتها، وتأصيل العلوم على أساسه، بل ونتحرك من أجل هذا، إلا أن هذا لا يعني أن نلقي كل ما غير القرآن ونتخذه وراءنا ظهريا.

ويحق لنا أن نسأل الأخوة القرآنيين: ما الدافع القوي، الذي يجعلنا نترك ما في أيدينا، لنأخذ ما لديكم؟! ما وجدنا موضعا انتقدتموه علينا، إلا وهو لديكم بطائفتيكم – التواترية والمجرِّدة– أشد وأظهر!

فانتقدتم الظنية في ثبوت السنة، ووجدناها أشد عند من يترك التاريخ واللسان، ويعتمد على فهمه لبعض آيات الكتاب، فهما حديثا يتفق مع عقل صاحبه، ولتذهب المعاجم إلى ...! فهو يعتمد على فهم كلمات الكتاب فقط، وكأن باقي المعاني التي لم ترد في القرآن مردودة لا محالة! فظنية ثبوت معانيكم موجودة، والظنية في فهم النصوص لا يسلم منها بشر!

انتقدتم الفُرقة التي حدثت للأمة بسبب السنة، ووجدناها جمعت أكثر مما فرقت! فعلى الأقل هناك رباط يجمع الأمة، في الخطوط الرئيسة وفي المنظور العام، وفي العبادات! أما تفرقكم فلا رباط جامع له، ولا منظور عام يجمعكم، كل واحد منكم يأتي بتصور يعده حق اليقين، ويغلظ القول للآخرين! فإذا التفتنا للعبادات وجدنا اختلافكم فيها شنيعا، فمنكم من جعل الصلاة ليست هي الصلاة أصلا، ومنكم من

يصليها ثلاثة، ومنكم من جعلها اثنتين، ومنكم من يصليها بالركعات ومنكم من جعلها بالوقت، –وسنعرض للقارئ الكريم عند التعرض لشذوذات القرآنيين بعضا من هذه النماذج العجيبة–، فلم نترك المتفق عليه جزئيا –ذا الأصل التاريخي– ونتجه إلى المختلف فيه كلياً، المبتدَع الحديث؟!

انتقدتم التشدد الموجود عند بعض الفرق الإسلامية، ورفضها لباقي الفرق ووصمها بسيء الصفات، فوجدناكم تكفرونا وتتهمونا بالشرك الصريح، وتخلدونا في النار! وكنا نعجب من تطبيق الأخوة السلف لمبدأ "الولاء والبراء"، فلما رأيناكم، عرفنا كم هم متسامحون ومتساهلون الأخوة السلفيون!

انتقدتم التمسك العجيب بالسنة في كل صغيرة وكبيرة، وجعلتموه سبب تخلف الأمة، فوجدناكم تردون الصالح منها والطالح، فيكفي أن يكون القول حديثا، منسوبا إلى الرسول، لكي تسارعوا إلى رده، واعتباره قولا ملعونا، فهو حتما مختلقا مكذوبا، سبب تخلف الأمة[28]!!! فوجدنا منكم من يعترض على العيدين، لأنهما وردا في السنة! ومن يعترض على ذبح الأضاحي في يوم الأضحى، ويعد ذلك سببا لأزمة اللحوم في العالم العربي!

انتقدتم بعض الأقوال عند علماء السنة، التي نعدها في عصرنا هذا عجيبة، استنادا إلى التقدم العلمي الحادث، وقولهم هذا قول طبيعي، راجع إلى خلفيتهم المعرفية، ونتساءل: ألا تسيرون على خطاهم وتفهمون القرآن تبعا لخلفيتكم المعرفية، وتأولونه بمعطيات العلم الحديث؟! أفيحق لمن يأتي بعد قرون أن يسخر منكم، لقولكم البدائي في فهم الكتاب؟!

انتقدتم تقليد العلماء والدفاع عن المشائخ، ووجدنا شباب القرآنيين التواتريين يقلدون شيخهم أحمد منصور، ويدافعون عنه وعن آرائه، ويهاجمون من ينهض للرد عليه!

---

(28) من ذلك وصف الشيخ أحمد منصور لحديث "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" بأنه حديث كاذب ملعون! واعتراضه على حديث "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان" بأنه سبب التطرف! ولست أرى في الحديثين ما يعارض القرآن، بل إن الحديث الثاني يحوي حقا ظاهرا، فلم الرد؟! إنه التطرف!

تصرخون وتأنون من تشويه الآخرين لصورتكم، وأنتم تفعلون نفس الشيء، بدرجات أكبر!

ونضيف إلى ذلك أننا نعيب على الآخرين استعمال ألفاظ محورية على غير ما استعملها القرآن، ووجدناكم كذلك -تقليدا لهم!- تفعلون، فوجدناكم تقولون "معجزة" ولا تقولون "آية"، وتقولون "عقيدة"، وتقولون "تفسير" ولا تقولون "تأويل"، فهل لهذه الاستعمالات أصل في القرآن؟ أم أنها مخالفة له؟!!

وهكذا لم نجد لكم مطعنا فينا، إلا وهو عندكم أشد وأنكى، ولكنكم ترون القذى في عيون إخوانكم، ولا ترون الخشبة في عيونكم!

بديل لاواقعي؟!

قلنا سابقا، أن من يريد أن يؤسس مذهبا جديدا، عليه أن يهدم ويبني، ويتفادى في البناء الجديد عيوب الصرح المهدوم! والعجب أن القرآنيين لم يقدموا لنا بديلا واقعيا، نأخذه ونمسِّك به، عند هدم الصرح الحالي! ولنا أن نسأل:

هل استوعب القرآنيون جيدا الوضع الذي أصبحوا فيه؟ هل أدركوا أنهم هدموا حضارة بأكملها بسبب ظنون جالت برؤوسهم، ويريدون أن يؤسسوا من جديد، باجتهاداتهم؟! هل أدركوا أن قول أحدهم غير ملزم لأحد، لأنه ما من أرضية مشتركة مع الآخرين؟! هل أدركوا أن القرآن -وإن كان واضحا لا يحتاج إلى تفسير-، منهاج يُطبق، ولا بد من الالتزام بتطبيق معين، وإلا عمت الفوضى المجتمع؟! هل أدركوا أن القرآن وإن كان ميسرا، إلا أنه يحتاج إلى تأويل واقعي[29]؟! هل أدركوا أن فعلهم هذا يعني تعطيل كتاب

---

(29) يعلق الأستاذ سامر الإسلامبولي على مسألة يسر القرآن، قائلا: "فهم القرآن ليس بهذه السهولة كما يشيع بعض الباحثين في قنوات التلفزة أنه يستطيع أي إنسان مهما تدنى ثقافياً أن يتفاعل ويفهم القرآن!! فهذا الأمر غير صحيح، فالقرآن كتاب سهل الذكر الصوتي من حيث التلاوة والحفظ كما هو مشاهد في الواقع، ولكن الذكر التدبري يحتاج إلى مستوى ثقافي وعلمي معين، وكل إنسان حسب مستواه وحسب أدواته المعرفية يتفاعل ويدرس القرآن. لذا لا بد من تضافر الجهود في المجتمع الواحد، من

الله، وأنه أدى وسيؤدي لا محالة إلى انتشار التأويلات الباطنية للدين، ممن يريدون العبث في دين الله؟! هل أدركوا أن تجريد القرآن بهذا الشكل من كل ما يحيط به، أدى إلى أن يقول أحدهم بوجود أخطاء في تشكيل الآيات!!! لأن المعنى الظاهر تبعا للتشكيل الحالي لا يقنع عقل سعادته، ومن ثم فلزاما أنه كان بشكل مخالف، ثم أخطأ النساخ!!!

إن القرآنيين –كما أرى– لا يملكون أي خططا مستقبلية واقعية، كل ما لديهم أنهم رأوا باطلا كبيرا في السنة، وأن هذا الباطل لا يمكن نسبته إلى دين الله تعالى، ولا بد من إزالته، فتبرأوا منه وكذبوه، ثم فوجئوا أنه لا يمكن هجر السنة فقط، فهدموا ما بجوارها ... ثم؟! لا جديد، موقع كامل من أجل هدم السنة، وذم السنة، والطعن في المسلمين، وفي تاريخهم، وإظهار محاسن القرآنيين[30]، والتأصيل أن كتاب الله تعالى هو المصدر الوحيد للتشريع! ثم؟! هل سينطق الكتاب، أم سيأوله البشر؟!

كافة الاختصاصات وأرقى الأدوات المعرفية، لفهم ودراسة القرآن بما يتناسب مع مستواهم المعرفي، والدراسة التي يصلون إليها هي دراسة زمكانية نسبية قابلة للتطور والتراكم المعرفي حسب نظام السيرورة والصيرورة (الثابت والمتغير) فالخطاب القرآني خطاب له عدة أبعاد معرفية:

1– بُعد علمي مرتبط بالتطور المعرفي والأدوات لا علاقة للمجتمع الأول به.

2– بُعد تاريخي مرتبط بدراسة التاريخ على ضوء النص القرآني.

3– بُعد تشريعي حدودي ثابت مقاصدي مرتبط بمفهوم الإنسانية والعالمية، فيه خاصية الحركة والتغير ليواكب المتغيرات.

4– بُعد لساني. لأن القرآن نزل بلسان عربي وهذا يقتضي فهم القرآن حسب نظام اللسان العربي، والقرآن حجة على كتب النحو والمعاجم.

5– بُعد ثقافي اجتماعي مرتبط بثقافة المجتمع الأول الذي زامن نزول النص، وهذا غير قابل للتطور، وهو محصور في الأمور التعبدية وما يتعلق بها. مثل: أ– عملية إفاضة الناس في الحج. ب– مفهوم الصلاة وكيفية أدائها. ت –مفهوم الغائط. ث– مفهوم الجنابة. ج– مفهوم المحيض. ح– صلاة الجمعة.

وما شابه ذلك من مفاهيم ثقافية ثابتة اعتمد القرآن فيها على ثقافة المجتمع الأول. لذا لا يصح فصل هذه المفاهيم عن الواقع، وفهمها من خلال النص القرآني بصورة منعزلة مبتورة عن محله من الخطاب.

(30) كتب أحدهم "عثمان محمد علي" في موقع أهل القرآن مفتخرا بقرآنيته: "فى الحقيقه هذه المقاله ليست ردا على الكاتب الذى كتب: ماذا قدم القرآنيون للإسلام. لأنها اقل من ان يرد عليها لأن ما جاء بمقالته هو تكريث لمجموعة من الأفكار الحاقده على المشروع القرآنى العظيم. (أين هذا المشروع؟! المشروع يعني بناء لا هدم، وأنتم تهدمون فقط. –عمرو–) حاول صاحبها كما ذكرت فى تعقيبى عليه سابقا ان يتقرب بها إلى إلى الملحدين والكارهين لدين الله وكتابه الكريم وإلى كسب رضا مشايخ السلاطين وسلاطينهم عنه (أطلع الغيب أم اتخذ من عند الرحمن كشفا ؟!–عمرو–) وبعد ان ادرك تماما انه لن يستقيم له المقام مع اهل القرآن، الذين لا يعرفون للكبر وحب الذات مكانا فى نفوسهم وانهم لا يتكبرون على الإعتراف بأخطائهم وتعلم بعضهم

إن آية الكتاب البينة في أنه ما فرط في شيء، ولكن هذا على سبيل الإجمال المفصل!، والبشر يجتهدون في إسقاطه على واقعهم، ولقد اجتهد السابقون وقدموا لنا منظومة متكاملة، قد يشوبها بعض الخلل أو الخطأ، فهل نهدمها لنحتار مع القرآنيين في البناء من جديد؟! ثم ماذا قدم أهل القرآن كنتاج يشجع على الانتساب إليهم؟! نتاج ضئيل لا يكاد يذكر، على الرغم من كثرة الكاتبين!

والحق يقال أني عندما زرت موقع أهل القرآن، واطلعت على عدد الكاتبين في الموقع، قلت في نفسي: ما شاء الله، كل هؤلاء يكتبون عن القرآن ويقدمون دراسات واعية، على الرغم من اختلافنا معهم سنجد في كتاباتهم حتما النافع الكثير. ثم كانت الصدمة عندما اكتشفت أن جلها مقالات هدمية لا أكثر، وأنه يمكنني أن ادعي بكل فخر، أنني قدمت بمفردي في موقعي الشخصي دراسات قرآنية نافعة تقارب عدد ما قدم هؤلاء جميعهم![31] **أضف إلى ذلك أن نسبة منهم دون المستوى اللائق للكتابة عن القرآن، وإصدار الأحكام .. القاطعة!**

إن دعوتهم إلى الرجوع إلى كتاب الله وتطبيقه، دعوة قديمة أطلقتها كل الفرق الإسلامية قبلهم، بجعل القرآن دستورا للدولة، وسواء شئنا أم أبينا فإنه سيُطبق رأي واحد في فهم الكتاب، -لن يرضى عنه الآخرون- ولن نستطيع أن نطبق كل الآراء الموجودة. ولنا أن نسأل القرآنيين: ماذا سيكون موقفكم إذا قامت الدولة الإسلامية، وطبقت أفهام غير أفهامكم؟ هل ستلتزمون بها من أجل الحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع، أم أنكم سترون أنها غير ملزمة لكم، لأنها مخالفة لشرع الله؟

من بعض بإسلوب علمى حضارى راق." اهـ، ولست أدري هل يكفي المرء أن ينضم لأهل القرآن لتتغير نفسه ودخيلته؟! إن الانضمام إلى أي توجه فكري لا يغير دخيلة الإنسان بحال، وإنما يتغير عبر الجهاد الدائب للنفس، والتخلق بالأخلاق الحميدة، ولست أدري كيف يخلطون بينهما!

[31] يمكن للقارئ الكريم متابعة الدراسات التي نقدمها على موقعنا الشخصي: www.amrallah.com/ar

والفارق أننا نواصل المسيرة، ولا نبدأ من الصفر مجددا! فلقد رأينا في كتابات السادة المفسرين إهمالا لترابط الآيات والسور واتصالها، كما أنهم يغفلون كثيرا عن الوحدة الموضوعية للسور، -والتي اكتشفنا عند معالجتها بالمنهج الشمولي، أنها تقدم نقاشا لقضايا مصيرية كلية-، فكان الموقع لسد هذا الرأب، ولله الحمد والمنة استطعنا أن نقدم تأويلات متصلة لقصار السور، التي تعد بالنسبة لكثير من القارئين ألغازا غير مفهومة، فاقدة الترابط، فأظهرنا ترابط الآيات داخل السور، والترابط بين السور بعضها بعضا.

إذا لم تلتزموا بها فهذا يعني أنكم تدعون إلى فهمكم لكتاب الله، -لأنكم الصواب الذي لا يحتمل الخطأ وغيركم الخطأ الذي لا يحتمل الصواب!- لا إلى الكتاب نفسه. وهكذا ستثيرون فتنة في المجتمع، ويصبح حالنا حال المختلفين في عصور التخلف، الذين كانوا يقسمون المسجد إلى أربع جماعات، تبعا للمذاهب الموجودة![32] والمشكلة أن القرآنيين يصورون أن الرجوع إلى كتاب الله، على غير فهمهم سيسبب كوارث وطوام، وأن الفساد الحاصل في المجتمع بسبب المذاهب السائدة! كأننا لا نطبق من الدين شيئا!

والجلي أن المذهب القرآني مذهب مثالي وهمي، لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع لسبب بسيط جديد، وهو أنه يقدم الكتاب بدون إنسان! لقد جاءنا الكتاب مع الإنسان الأعظم محمد بن عبدالله، وقال لنا الرب الأكرم أنه الأسوة الحسنة، ورأينا في صحابته صنعته، فقدمناهم كقدوة نقتدي بها! ولنا تاريخ نعتز بأكثره، وعلماء نفاخر بهم. ونسأل القرآنيين: إذا كان الرسول نفسه لا يمثل الإسلام -كما تدعون-، ولا نحتاج لأن نعرف شيئا عن سيرته الشخصية، وأصحابه عصبة أفاكون، فبمن نقتدي؟ هل نقتدي بكم؟ هل أنتم القدوة الحسنة، التي نتبعها؟ وكيف سنربي أبنائنا؟ هل سنخرج أجيالا لا ماضي لها، أم نعرفهم بأجدادهم ليلعنوهم؟!

إن كتابات القرآنيين كتابات مثالية وهمية، لا محل لها في أرض الواقع! والعجيب أن القرآنيين يتعاملون مع الآخرين بنفس الطريقة الفجة التي تتعامل بها بعض الفرق الإسلامية، ولست أدري هل هذه هي الأخلاق القرآنية؟

والناظر في كتابات القرآنيين يجد أنها كتابات جافة، لا مكان للقلب فيها، وإنما كلها كتابات تحير العقل، يشعر معها المرء بالصداع! ويحق لي أن أتساءل: ألا يحتاج القرآنيون إلى رقائق، يرققون بها قلوبهم؟ أم أنهم يرون أن مجرد التفكر في القرآن كاف لتهذيب النفس وترقيق القلب؟!

[32] مع القرآنيين لن تكون هناك جماعة أصلا، لأن كل واحد يصلي بالشكل الذي ابتكره، في الوقت الذي حدده، فكيف تكون جماعة؟!

وبغض النظر عن الجفاف في كتاباتهم، فإن المرء يستشعر فيها بُغضا، لا ينحصر في الأفكار فقط، وإنما يتعدى إلى الأفراد! ولست أدري أين حرية الرأي والاختلاف، وقبول الآخر؟! فهل نحن عارفون للحق معرضون عنه، حتى نجد منهم هذا؟ والعجيب أنهم يقبلون أتباع الديانات الأخرى ويتسامحون معهم، بل ويظهرون لهم المحبة والمودة –وهذا حسن–، أما نحن فمشركون كفار، يجب عليهم التبرؤ منا![33]

فهل هؤلاء يصلحون كبديل للفرق الموجودة على الساحة الإسلامية، أم أنهم أصحاب أفكار مثالية، لا مكان لها في الواقع؟!

هل القرآنيون كافرون؟

بعد هذا التعريف بالقرآنيين، وبمنهجهم وبالنتائج المترتبة على أقوالهم، نصل إلى السؤال الحاسم، وهو: هل القرآنيون كفار؟

يحكم أكثر علماء أهل السنة بتكفير القرآنيين، استنادا إلى أنهم أنكروا معلوما من الدين بالضرورة، ومن ينكر معلوما من الدين بالضرورة، وهو الأمر الواضح المجمع عليه الذي لا لبس فيه، يحكمون عليه بالكفر! إلا أننا لا نحكم على القرآنيين بالكفر، –على الرغم من أنهم يكفروننا ويشركونا– ونراهم طائفة ضالة، أخطأت الطريق!

وعدم حكمنا عليهم بالكفر راجع إلى مسألة بدهية وهو أنهم غير كافرين! فهم يؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، بل ويؤمنون بالقدر بشكل أو بآخر! وهذه هي أركان الإيمان، فكيف أحكم على من يؤمن بها بأنه كافر؟!

---

[33] العجيب أن بعضهم يرفض أن ننعت المسيحين واليهود بال: كفار، ويرى أنهم مسلمون، أما نحن –المسلمين– فمشركون كافرون!!

وبغض النظر عن أن "الكفر" مصطلح أكبر من أن يطلق على من لا يؤمن بالله، فالإنسان الكافر لا يؤمن أبدا!، إلا أنه حتى تبعا للاستعمال المألوف للكلمة فإنهم لا يُعدون خارجين عن الدين. نعم، نحن نقر أنهم أنكروا معلوما من الدين بالضرورة، ولكن إنكارهم هذا مستند إلى شبهة، فهم لم يرفضوا هذه الأمور، من باب أنها لم تعجبهم! وإنما ردوها لأنهم يرون أنها تخالف ظاهر القرآن، ويرون أن التأصيل الذي استندت إليه تأصيلٌ غير صحيح!! إذا فلهم شبهة في الباب، ومن ثم فلا يمكن أن نكفرهم بسببها، وإنما يُسمَّون بما سموا به أنفسهم "قرآنيون"، أي من اكتفى بعقله والقرآن، ويُرد عليهم بما يفند أقوالهم.

وأنا أرى أن الحكم الذي يجب أن نصدره بخصوص القرآنيين، ينبغي أن يكون متعلقا بعقولهم ونفوسهم لا بإيمانهم!! فالقرآنيون –وخاصة المجرِّدين منهم– لديهم إيمان عظيم بعقولهم وأفكارهم، ويرون في الآخرين الضلال والزيغ، كما أنهم لا يرون حرجا في أن تضل الأمة كلها، أجيالا وراء أجيال، أما أن يكون فهمهم هو القاصر أو الضال، فهذا ما لا يكون! أضف إلى ذلك إيمانهم الكبير بنظرية المؤامرة، التي وقعت على كل شيء إلا على كتاب الله، لتعرف أي عقول ونفوس يصدر عنها هذا .. الكلام!!!

الباب الثاني

دحض الحجج

تمهيد

على خلاف المألوف قدمنا للقارئ في الباب الأول منظورا شاملا عن القرآنيين، يعرف بهم ويُبيّن، لماذا يتحرك القرآنيون بهذا المنهج، وما النتائج المترتبة على نظريتهم، وكيف أنها غير صالحة للتطبيق بحال في مجتمع إنساني، –من الممكن في يوتوبيا!! وفي هذا الباب نعرف القارئ الكريم بحجج[34] القرآنيين في رفض السنة، ثم ندحضها بإذن الله العلي، مبينين أن الالتزام بالسنة لا يعني الشرك بالله، وليس هو سبب تمزق الأمة ولا ضلالها.

ونوضح أن القرآنيين أخطأوا في منهجهم في التعامل مع السنة، وفي فهم الكتاب، وأنهم يسعون على خلاف الأولى، وأن عليهم أن يعيشوا في دنيا الواقع، ونذكرهم بقول الشاعر:

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ونود تذكير القارئ، بأن ما أخطه في هذا الباب، أو في الكتاب كله، هو لمن يُقر بحجية اللسان وبصدق التاريخ في مجمله، لمن بيننا وبينه أرضية مشتركة، لمن يؤمن ويسلم أن دين الله يسر، وأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، أما من نصب نفسه حاكما على اللسان وميزانا للتاريخ، ومن جعل الاستفادة من دين الله حكرا على من نقد التاريخ والعلوم الإنسانية من مبدأها إلى زماننا، فلن يجدي معه أي كتاب، لأن مرجعه إلى نفسه وهواه فقط، وحسابه على الله.

---

(34) التزاما بالهدي القرآني وبالأدب مع المخالف نستعمل كلمة "حجة" ولا نستعمل كلمة "شبهة"، وذلك كما قال العلي: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٌ وَلَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٌ ١٦﴾ [سورة الشورى, ١٦]، ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٥﴾ [سورة الجاثية, ٢٥]

ونطلب إلى القارئ السني أن يزن ما نقوله بميزان العقل، ليرى هل فيه حجة دامغة، أم أنه من باب الاحتمالات؟ ولا يتقبل الأمر لأنه يميل إلى هذا الرأي، فهو عنده من باب تثبيت الثابت أصلا، والرد على الشبهات!

بدء التلقي

قبل أن نبدأ في الرد على حجج القرآنيين، نعرف بأننا لا نطعن في القرآنيين، فالله أعلم بنواياهم وبدخيلتهم، فلا نقول أنهم ممن يريدون هدم الدين أو إفساده، -وإن كان المنهج الذي انتهجوه، إن كُتب له الانتشار، سيفتح الباب لمن يريد ذلك فعلا!- وإنما قادتهم قلة ممن اجتهدوا في فهم دين الله، فرأوا في السنة باطلا كثيرا، يجعل من المستحيل أن تكون من عند الله، فأوصلهم اجتهادهم إلى رفض السنة جملة وتفصيلا، بدون أن يلحظوا الآثار المترتبة على ذلك، أما أكثرهم فهم مجموعة ممن تفتحت عيونهم على كتابات هؤلاء، فوجدت في نفوسهم صدى حسنا فتقبلوها، وأصبحت هي الأصول التي يُدافع عنها، وما عداها فشبهات يرد عليها!

ومسألة التلقي الأول ذات أهمية كبرى في حياة عامة البشر، وقليل من يستطيع مخالفتها، لأنها تمد الإنسان بتصور عام عن الحياة أو الدين، والذي يزن به كل الأدلة التي ستأتيه بعد ذلك، فإذا غُذى الإنسان الإلحاد منذ صغره، شب عليه وترسخ عنده -لا- أدلة الإلحاد، ويسخر من المؤمنين بوجود إله، وكذلك من بدء دراسته في مدرسة سلفية، يصبغ فكره بصبغة سلفية، بحيث يصبح من العسير جدا أن ينسلخ عنها أو يفكر بطريقة غير ما لُقنها، لأن تصوره عن الدين أنه إسلام سلفي![35] وهكذا.

[35] قالها لنا بعض الأخوة السلفيون في نقاش، عندما قلنا لهم: هذا رأيكم أنتم أصحاب المذهب السلفي! فقالوا: وهل الإسلام إلا السلف؟!!

ونحن نتقبل من درس بما فيه الكفاية، إلى أن وصل إلى قرار مثل هذا بعد دراسة كفاية، أما أن يقرأ الإنسان بعض المقالات لتوجه معين، مخالف وهادم لكل ما عليه الأمة ومضلل لها ومُكفر، فتأخذه الحماسة ويبدأ بالتحرك له، بدون أن يكون لديه الدراية الكافية بالرأي الآخر، فهذا ما نعيبه على كثير من القرآنيين؛ تواتريين كانوا أو مجرِّدين، حيث نجد لهم كثيرا من الكتابات السطحية، أسلوبا ومحتوى- ونغض الطرف عن الأخطاء الكتابية والنحوية!- يظنون أنهم أتوا فيها بما لم تأت به الأوائل، على الرغم من أنه من السهل اليسير الرد عليهم، وقلب الطاولة في وجوههم، لأن عامة كتاباتهم قائمة على التشكيك والنقض، ثم لا يُدللون إلا بالنذر اليسير.

وما أسهل الكتابة في النقد والتشكيك، إن الشبكة المعلوماتية مليئة بمقالات تشكك في كتاب الله عزوجل، وتطعن في الدين الإسلامي، يستشعر المرء فيها بغضا هائلا لديننا، وينظر المرء في هذه المقالات فيجدها كتابات سطحية، خرجت من قلوب حاقدة أعمت أبصار كاتبيها، فهدموا وهللوا للقذى ونسوا الخشبة بل والأوتاد! مقالات يضيع المرء وقته في قراءتها، ويُرد عليها -لمن يفهم- بكلمات قلائل تهدم كل الباطل الموجود في المقال! لذا فإننا نقول لهؤلاء: دعوا الكبار يكتبوا ويحاوروا، أما أنتم فتعلموا وادرسوا بما يكفي، حتى تتمكنوا من كتابة مقال بشكل سليم، ثم بعد ذلك ادلوا بسجْلكم في الموضوع، فيُرد عليكم!

لا وحي إلا القرآن!!

هذه هي الحجة الأولى، التي يستدل بها القرآنيون، وما بعدها مترتب عليها، إذ لا يعقل أن أناقش ظنية السنة، قبل أن أناقش مصدرها، وقديما قالوا: "أثبت العرش ثم انقش"، فإذا نحن أثبتنا من خلال القرآن، وجود وحي آخر تابع للقرآن، انتقلنا إلى نقاش باقي حججهم والرد عليها، وإذا لم نفعل فلا حاجة لنقاش باقي الحجج لأنها

مهدومة أصلا لانتفاء أي وحي غير القرآن، وتكون المسألة من أولها إلى آخرها تدليسا!

يقول القرآنيون، أنه لا وحي إلا القرآن، وأن تقسيم الوحي إلى نوعين مأخوذ من اليهود، حيث قسموا الوحي إلى نوعين: (شبكتب) المكتوب، و(شَبْعَلْفَهْ) المنقول بالرواية، فالقرآن يعلن أنه هو الوحي الوحيد، الذي أنزل إلى محمد، ويتساءلون: هل تقسيم الوحي إلى نوعين مما اختُص به النبي محمد؟ لم لا نجد هذا مع باقي الأنبياء؟ ولم لا نجد إشارة لهذا الوحي في القرآن؟ وقولهم هذا يدل على قصر نظر شديد، فهناك آيات كثرة في القرآن تصرح بوجود وحي مواز للقرآن، تابع له، ولست أدري كيف غفلوا عنها كلها.

ونبدأ بعرض بعض الآيات التي تشير إلى هذا الوحي: يحكي الله عزوجل لنا فعل النبي في غزوة بدر، حيث قال للمؤمنين: أن الله سينصرهم ب 3000 من الملائكة، ونجد هذا في سورة آل عمران التي نزلت بعد غزوة أحد! حيث قال سبحانه: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ ءَالَافٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ١٢٤﴾ [سورة آل عمران, ١٢٤]

وهنا نسأل القرآنيين: أين نجد في القرآن أن الله أخبر محمدا أنه سينصره بهذا العدد من الملائكة؟ أم أن الرسول كان يقول "أي كلام والسلام" للمؤمنين من أجل تثبيتهم، ثم نزل القرآن ليؤكد كلام الرسول؟ حتما أوحى الله إليه، وأمره أن يقول هذا للمؤمنين، وقاله فعلا، ثم حكى الله هذا القول للمؤمنين لاحقا، فهذا أول دليل على وجود وحي غير القرآن.

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ٦ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ

تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧﴾ [سورة الأنفال ,٥-٧] هنا يخبر الله عزوجل أنه أوحى إلى النبي المصطفى أن يخرج، ويُخرج معه المؤمنين، لأنه يعدهم أن إحدى الطائفتين لهم. وكان المسلمون يجادلون كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون، وكانوا يودون الحصول على الطائفة السهلة بدون قتال ولكن الله أراد أمرا آخر وهو ما كان!

إذن فلقد كان هناك أمر ووعد بظفر إحدى الطائفتين، وهذا ما أخبر به النبي المؤمنين، ولا نجد هذا في القرآن، فأطلب أن يخبرني القرآنيون أكان هذا الوعد وحيا أم لم يكنه؟ وإذا كان –وهو كذلك–، فليخرجوه لنا من القرآن! قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝٣﴾ [سورة التحريم ,٣]، فقد نبأه الله وحيا ولم يكن هذا قرآنا.

فإذا لم يجدوا بدا من القول أنه وحي، سيقولون: ولكنه وحي غير تشريعي! فيعني هذا أنهم سيقرون بوجود وحي بخلاف القرآن، وهذا كاف لهدم بنائهم من القواعد، ولكن نواصل معهم لنريهم أنه كان هناك وحي تشريعي بخلاف القرآن كذلك. وهذا ما نجده في سورة الأحزاب، ففيها يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ۝٣٧﴾ [سورة الأحزاب ,٣٧] فالله عزوجل أمر النبي أن يأمر زيدا بطلاق زوجه، ليتزوجها هو، وكان هذا في وحي غير القرآن، وكان النبي يستثقل هذا الأمر وتردد في تنفيذه وتأخر في ذلك، ولكن في نهاية المطاف أمر زيدا بما أمره الله، فلما طلقها زيد، تزوجها النبي الأكرم، وكان زواجه من عند الله عزوجل، ونسأل: بخلاف الوحي لطلاق زيد وزواج

النبي، أين وحي التزويج نفسه في القرآن، أي أن الله تعالى هو من زوج النبي زوج زيد؟!

وبعد أن حدث هذا كله، نزل عليه الوحي في القرآن ليعيب عليه هذا التأخير، فإذا لم يكن هناك أمر مسبق من الله عزوجل للنبي، والنبي تأخر في تنفيذه فلم يلومه الله؟! قد يقول قائل: لم يكن الأمر للنبي وحيا تشريعيا لعموم الأمة، وإنما كان أمر خاصا للنبي محمد. نقول: هناك آيات أخرى واضحة الدلالة، سنعرضها عند حديثنا عن الصلاة، وسنكتفي هنا بدليلين إثنين فقط. يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ۝٥٨﴾ [سورة المائدة, ٥٨] ففي الآية يندد الله عزوجل بفعل غير المسلمين في المدينة، عند نداء المسلمين للصلاة (الآذان)، وهنا نسأل: أين أُمر الرسول بالنداء إلى الصلاة؟ لا توجد آية واحدة تشير إلى هذا الأمر، وهذا من الأمور التشريعية كما أعتقد، فماذا يقول القرآنيون في هذا الأمر، هل ابتدعه الرسول من عند نفسه أم ماذا؟

ويقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ۝٨٤﴾ [سورة التوبة, ٨٤] فينهى الله النبي عن الصلاة على المنافقين، وبغض النظر إذا كان المقصود من الصلاة هنا الصلاة المعروفة عند عامة المسلمين أو حتى مجرد الدعاء، ولكن الشاهد أنه كانت هناك عادة للرسول، وهي الصلاة على من يموت والقيام على قبره من أجل الدعاء (وهذا دليل على أن المراد من الصلاة ليس مجرد الدعاء، وإلا فلا حاجة للقيام على القبر فالرسول يمكنه الدعاء من أي مكان)، فمن أين أتى الرسول بهذه الصلاة هل من عند نفسه أم من الله عزوجل؟

أعتقد أن فيما ذكرناه الكفاية، لمن أراد الفصل في مسألة وجود وحي بخلاف القرآن، سواء كان وحيا تشريعيا أو وحيا نبوءيا[36]، الشاهد أن القرآن يثبت وجود وحي بخلافه وهذا ما نبتغيه.

أما مسألة انقسام الوحي إلى وحيين، فنجد لها إشارات في كتاب الله تعالى عند حديثه عن الوحي، فالله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [سورة الزمر, ٦٥]، فالآية تتحدث عن خطاب خاص للنبي ولكل نبي، ولا نجد في القرآن، أي خطاب للنبي الكريم بهذا المعنى، فأين يكون هذا الوحي؟ لا بد أنه مما اختص به النبي خارج القرآن!

يقول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ [سورة الأنعام, ١٤٥] فقوله تعالى ﴿فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ إشارة إلى أنه لم يوجد في أي وحي أوحي إلى النبي الكريم، أي محرم إلا هذه الأصناف![37]

أما قولهم: لماذا وجد هذا الوحي الإضافي مع النبي فقط؟ فنقول: ليس هذا الوحي مما تفرد به النبي الكريم، وإنما كان مع الأنبياء سابقيه، في جميع المواقف، تشريعية كانت أو غير تشريعية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن

[36] نثبت هذه الرواية عند مسلم للقرآنيين، الذين يعترضون على وجود نبوءات للرسول الكريم، بحجة أنه لا يعلم الغيب! ولست أدري من قال أن الرسول كان يعلم الغيب، فلا يعلم الغيب أحد إلا الله، ولكنه يظهر على بعض الغيب بعض رسله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [سورة الجن, ٢٧]، ونسأل القرآنيين: ماذا تقولون في هذه الرواية التي رواها الإمام مسلم: "عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تقوم الساعة حتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً"، فالرواية تتحدث عن أمرين، أنها كانت مروجا فيما مضى وأنها ستعود قبل قيام الساعة، وهو ما تؤكده الدلائل الجيولوجية، فمن أين عرف الرسول أن هذا سيحدث في المستقبل؟!

[37] وفي هذه الآية دليل على أن المحرمات من المطعومات هي هذه الأصناف الأربعة، المفصلة في سورة المائدة، وأن ذوات المخالب أو الأنياب غير محرمة، لاحظ قوله تعالى "فيما أوحي إلي"، أي في كل أنواع الوحي، لا تحريم إلا لهذه الأصناف، – ونحن نرى كراهتها، استنادا إلى آيات أخرى– فكيف يدعي بعضهم تحريمها استنادا إلى روايات تقول أن الرسول حرمها؟!!

قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [سورة هود ,٣٦]، فهل كان الوحي من الرسالة أم وحي خارج الرسالة؟!

وقوله تعالى عن نوح أيضا: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا ... ﴿٢٧﴾﴾ [سورة المؤمنون ,٢٧]، فنلاحظ أن الأمر بصناعة الفلك كان وحيا، بل وطريقة صناعته كان بالوحي كذلك!!

ويقول سيدنا يعقوب لبنيه: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [سورة يوسف ,٨٦]، فسيدنا يعقوب يعلم من الله ما لا يعلم أولاده، فمن أين له هذا العلم، إن لم يكن وحيا، ويتكرر نفس القول من سيدنا نوح!

وحتى لا نطيل على القارئ نختم بآية تتكلم صراحة عن وحي تشريعي لنبي قبل الرسول محمد، بخلاف الكتاب الذي أُوتيه، وهي قوله تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَمۡ يَعِدۡكُمۡ رَبُّكُمۡ وَعۡدًا حَسَنًاۚ أَفَطَالَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡعَهۡدُ أَمۡ أَرَدتُّمۡ أَن يَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُم مَّوۡعِدِي ﴿٨٦﴾﴾ [سورة طه ,٨٦]، ومن المعروف أن سيدنا موسى قال هذا لقومه بعد عودته من لقاء ربه، لما وجدهم قد عبدوا العجل، والشاهد في الآية، أن موسى تلقى الكتاب في هذا اللقاء، ولكن قبل هذا الكتاب كان هناك وعدا حسنا من الله، وبداهة كان هذا الوعد في وحي مستقل عن الكتاب، سابق له!

وبهذا نكون قد أثبتنا وجود وحي موازٍ للكتاب، مع كل الأنبياء، يحمل تشريعا وتدبيرا وتوجيها، فليس الأمر بدعا مع النبي الكريم!

السنة ظنية!

يرفض القرآنيون السنة لأنها ظنية، ويحتجون قائلين: "مشكلتنا نحن –المسلمين– أن علماء الحديث يؤكدون أن الأغلبية العظمى من الأحاديث المنسوبة للرسول الكريم هى أحاديث آحاد، ويؤكدون أنها تفيد الظن ولا تفيد اليقين.. ومع ذلك يأمرنا بعضهم باتباع الظن، مع أن الظن لا يغنى من الحق شيئا.. ولقد وصف الله تعالى القرآن بأنه الحق، فقال: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ ٣١﴾ [سورة فاطر, ٣١]، ثم يؤكد أن حق القرآن هو حق اليقين: ﴿وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلۡيَقِينِ ٥١﴾ [سورة الحاقّة, ٥١]، فإذا كان الله قد أكرمنا بالحق اليقينى فكيف نأخذ معه أقاويل ظنية، مع أنه لا مجال فى الدين الحق للظن؟ نقول: ليست كل السنة ظنية، فالسنة تنقسم إلى صنفين: متواترة وآحاد. والمتواترة هي التي نقلها الجمع عن الجمع، بحيث يستحيل عليهم التواطؤ على الكذب. والتواتر موجود في الأفعال مثل الصلاة، وهناك من علماء الحديث من ينكر أن يكون هناك حديث متواتر واحد قولي. والسنة المتواترة قطعية الثبوت مثل القرآن، وذلك لأن القطعي لا يتفاوت. والقرآنيون المجرِّدون يعيبون على الفرع الآخر أخذهم بصلاة المسلمين، ومن أجل ذلك يسمونهم بالتواتريين، ويتهمونهم بأنهم يعبدون إله التواتر!

أما السنة القولية كلها فهي أحاديث آحاد، مشهورة كانت أو عزيزة أو غريبة، ونتفق معكم أنها ظنية الثبوت، ويعتورها الشك في ثبوتية النقل والصدور من الرسول الكريم، ولكن ولله الحمد سيُقضى على هذه المشكلة مع التأصيل الجديد لتصحيح الأحاديث، الذي نبشر به، والذي سنعرضه للقارئ الكريم في الباب الأخير من الكتاب.

ولكن لا يعني هذا أننا نسلم للقرآنيين فيما يقولون، وإنما نرد على اعتراضهم هذا ردا عقليا بعيدا عن الاستدلال بجهود علماء السنة في توثيق السنة، لأنهم مهما فعلوا فلن يخرجوها عن ظنيتها!، فنقول: الناظر في دعاوي القرآنيين يجدها كلها تدور في فلك

ظنية السنة ويقينية القرآن، فلماذا يُترك اليقيني من أجل الظني؟ وهذا الاحتجاج وهمي، لأن الكتاب كما قلنا سابقا لا يُطبق نفسه وإنما يطبقه البشر، وهم متفاوتوا الأفهام. وليس السبب الرئيس في ذلك السنة بل هو التفاوت في فهم كتاب الله تعالى، والأفهام لا محالة ظنية لا يقينية، وهذا معناه أن ترك السنة والاعتماد على القرآن فقط لن يؤدي إلى الوصول إلى اليقين المطلق، وإنما سيكون ظنا أيضا، ولكنه ظن قائم على يقين! وأنتم أنفسكم تهدمون دعوى اليقينية، فباعتمادكم على القرآن فقط، ما وصلتم إلى أي يقين، وإنما انقسمتم انقساما كبيرا في الأحكام، أكبر مما انقسم إليه المتبعون للسنة فما نجدكم تتفقون في شيء تقريبا.

ولا يعني هذا أننا جعلنا الكتاب كله ظني الدلالة، فنحن نقر أن ظاهر الكتاب يفيد اليقين، وهو مقدم على السنة، فنقيسها به، ونصححها ونردها على أساس موافقتها له أو مخالفتها، فنحن نتبع السنة النابعة من القرآن والخاضعة له لا الحاكمة عليه، فاتباعنا للسنة هو في الواقع تطبيق للقرآن.

إذن فنحن في اتباعنا للسنة نتبع ظنا راجحا أعلى من الظن الذي سيقدمه لنا عقلنا القاصر، أو معرفتنا المحدودة، وهذا أقصى ما سيصل إليه الإنسان. "قد يقول قائل: وعلى الرغم من ذلك سيظل الأمر يحتمل نسبة من الظن، والظن مذموم في كتاب الله تعالى بكل أشكاله. فنقول: لا، ليس كل الظن مذموم وليس كل اتباع للظن مذموم، فمن ينظر في كتاب الله تعالى يجد أنه تعالى يعيب على الأقوام اتباعهم للظن المحض وللهوى الخالص، والإعراض عن منهجه، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿... إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [سورة الأنعام, ١١٦]، ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ... ﴿٣٦﴾﴾ [سورة يونس, ٣٦] ﴿... إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة النجم, ٢٣]، ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [سورة النجم, ٢٨]، ونجده سبحانه وتعالى يقول كذلك: ﴿... قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ

فَأْتُلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾] سورة آل عمران, ٩٣]، ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٣﴾] سورة المائدة, ٤٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ ... ﴿٦٦﴾] سورة المائدة, ٦٦]

وهنا يحق لنا أن نسأل القرآنيين: من المعروف بداهة أن التوراة والإنجيل محرفان، وفيهما الحق مختلط بالباطل، وأما بخصوص وثاقة النقل فلا يمكن أن يقارنا بالسنة، فلقد حظيت السنة بعناية لم يحظ بها واحد من الكتابين السابقين، وإذا كان الله يلوم أهل الكتاب لإعراضهم عن التوراة والإنجيل، ألا يحق لنا أن نستنتج أن ليس كل ظن مذموم، بل المذموم هو الظن الخالص كما يظهر في الآيات، فمن ينظر في الآيات يجد أنها كلها تستعمل أسلوب حصر وقصر والذي ينفي وجود أي يقينية في المسألة، وينفي في نفس الوقت وجود أي علم كما في آية 28 في النجم، وهذا هو الظن المذموم، أما إذا خلط الظن اليقين وكان اليقين هو الأعم الغالب فلا حرج في ذلك، وهذا هو المنهج الذي نقول به.[38]" اهـ

التواتر ليس بحجة!

يقول القرآنيون المجردون، إن التواتر ليس له أصل في دين الله عزوجل، لذا لا تقوم به حجة، ولو كان حجة لكان للنصارى الحق فيما يدعون، لأن التثليث متواتر عندهم، والكفر متواتر عند غيرهم، أفيحق لهم التحجج بهذا؟!.

ولست أدري من قال أن أهل السنة يقولون أن التواتر حجة قائمة بذاتها، بمعنى أننا نأخذ ديننا من التواتر، فحجية التواتر هي في صدق نقل الخبر نفسه، بمعنى صدق صدوره من المبلغ عنه، بغض النظر عما يحتوي.

[38] عمرو الشاعر، عقائد الإسلاميين بين وحدة المنهج وتباين الأحكام.

أما مسألة تواتر التثليث عند المسيحين والكفر عند الكافرين، فلقد كفانا التاريخ الرد على هذه المقولة، فما تواتر أيٌ من هذه الأمور، فالعقيدة الأم للمسيحية "صلب المسيح" لم يشهدها أي من التلاميذ الحواريين، بنص الإنجيل، فكيف تكون متواترة، والشهود الرواة يقولون أنهم لم يحضروها؟ فإذا غضضنا الطرف عن هذه الجزئية، فمن المعلوم أن الدين المسيحي هو وضع مؤتمرات ومجمعات كنسية، لقرون متوالية، اختُلف فيها حول كل كبيرة وصغيرة في الدين المسيحي، حتى توصلوا إلى وضع قانون الإيمان!! فكيف يكون التثليث متواترا؟!

وباستثناء الرسول محمد لا يحفظ لنا التاريخ بدقة وقائع أي نبي[39]، فكيف ندعي وجود التواتر إلى ذلك النبي، ونحن لا نعلم متى وأين عاش تحديدا، فإذا كانت كتب الدين قد ضُيعت، فكيف بأحوال أنبيائهم؟!

وينكر القرآنيون المجرِّدون أن يكون القرآن منقولا بالتواتر، ويرون أنه منقول بالحفظ! فلقد تكفل الله تعالى بحفظه، وهو الذي جمعه![40]

وعلى قولهم هذا فإنه يجب علينا أن لا ننسب للبشر أي دور في حفظ الكتاب!! وننكر دور الأمة في هذه المسألة في الأجيال المتعاقبة!

وقبل أن نبدأ النقاش حول التواتر، نقدم تعريفا من أشهر تعريفات التواتر المختلفة، وهو تعريف الخطيب البغدادي، حتى يعرف القارئ غير المتخصص ما هو المقصود بالتواتر: "هو ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًا، يُعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم فى مقدار الوقت الذى انتشر

---

(39) لا يوجد دليل تاريخي واحد على وجود السيد المسيح –باستثناء القرآن– وهناك الكثير من علماء التاريخ الغربيين، الذين ينكرون وجوده، وبسبب هذا الغموض ظهر من يقول –استنادا إلى إشارات تاريخية– أن السيد المسيح لم يكن في فلسطين، وإنما كان في جزيرة العرب.!!

(40) يستدلون على دعواهم هذه بقوله تعالى ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [سورة القيامة ,١٧]، على الرغم من أن الآية لا علاقة لها بالقرآن، وإنما هي في كتاب أعمال الإنسان، وتأمل سياق السورة من أولها إلى آخرها لا تجد أي علاقة لها بالرسول، ويمكن للقارئ أن يرجع إلى تناولنا لهذه السورة على موقعنا: www.amrallah.com/ar

الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة فى مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم؛ فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قطع على صدقه، وأوجب وقوع العلم ضرورة"[41]اهـ

والعبرة في نقاشهم حول مسألة المتواتر هو إقرارهم بوجود وحي خلاف القرآن، وهم لا يقولون بهذا، فجدالهم في هذه المسألة عبث، لأنه لو أثبت المرء حجية التواتر، فسيعودون ويقولون: ولكن لا وحي إلا القرآن! ونحن نناقش هنا طعنهم في التواتر، من أجل القارئ الذي قد يثير قولهم هذا شبهة في رأسه ولا يستطيع دفعها، أما هم فحجتهم وكفايتهم عقولهم ... الميزان!

يقول الإستاذ إيهاب حسن عبده –وهو من المجرِّدين–: "وإذا كانت الأحاديث المتواترة التى توصل إليها القوم، لم تتعد الواحد والستين حديثًا عند الزبيدى فى: "لقط اللآلئ المتناثرة"، وكثرها الكتانى فى النظم بالتواتر المعنوى حتى وصلت إلى الثلاثمائة ونيف، وهذا العدد أو ذاك (على كلام من يؤمنون به) لايشكل 1% من الحديث، إذن فما قيمة هذا التواتر إذا كانت أحاديثه لا تفى بأى غرض للمحدثين أو فقهاء الحديث، وما الفضل الذى يعود إليه فى كونه قطعيًا؟!" اهـ

نقول: وما ذنب من جمع الحديث أنهم لم يجدوا حديثا متواترا واحدا؟! إن انعدام الأحاديث المتواترة لهو دليل لعلماء الحديث، أنهم لم يكونوا يختلقون الأحاديث وإنما كانوا يجمعون ما يجدونه، وأنه ما من مؤامرة على دين الله، وإلا لكانوا اختلقوا الروايات اختلاقا، حتى يجعلوا جلها متواترا!

ونحن نقر أنه لا يوجد حديث واحد قولي متواتر، وإنما التواتر كان في الأفعال والأحداث، ولكن هذا لا يعني أن التواتر نفسه إذا وُجد في حديث لا يعطيه حجة! ويحاول الإستاذ إيهاب الوصول إلى أنه التواتر لا يفيد العلم، وذلك لعدم وجود تعريف معين له، فيقول أن هناك من العلماء من جعل حد التواتر هو رواية ثلاثة في كل طبقة،

[41] انظر الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي.

ومنهم من جعله رواية أربعة في كل طبقة، أو خمسة أو سبعة أو عشرة أو إثني عشر أو عشرين أو أربعين أو ... إلخ، فكيف يفيد العلم ونحن لا نعرف التواتر نفسه، ما هو؟

ويرد الأستاذ سامر الإسلامبولي على هذه المقولة، فيقول: "نلاحظ أن التواتر يتعلق بمسألة حضور جماعة للحدث بصورة واعية، ومن ثم القيام بروايته لأخرى، أي يتعلق بفعل المشاهدة أو السماع، بمعنى آخر؛ يتعلق بتفاعل الجماعة الأولى مع حصول الحدث؛ من خلال وقوع حواسهم أو أحدها عليه، بصورة مباشرة، ينتج عن ذلك عملية الفهم أو الفقه للحدث؛ بواسطة عملية التعقل له، مثل وقوع أحداث الكوارث الطبيعية، من بركان أو زلزال أو فيضان ..الخ، أو أحداث متعلقة بالمجتمع الإنساني، مثل: الحروب أو بناء الدول أو عمرانها، فرواية هذه الأمور إلى المجتمعات اللاحقة، لا تحتاج إلى عملية تفكير ودراسة، وإنما هي بمثابة جعل المجتمع اللاحق يتفاعل مع الأحداث من خلال حواس المجتمع الأول، من باب أنه ليس من الضرورة أن أحرق يدي، لأعرف أن النار تحرق، فقد حرقت يد غيري. (...) وهذا الكلام يوصلنا إلى سؤال آخر، وهو: ما ضابط التواتر، وما الحد الأدنى لحصوله؟ وهذا القول، يرجع أيضاً إلى إغفال تعريف مفهوم التواتر، وذلك لأن من مقومات العقل الإنساني، قَبول الخبر المتواتر، ويُحيل العقل كذبه، وذلك من خلال استحضار معطيات الواقع الذي حصل فيه الحدث، من إمكانية حصوله في الواقع المعني، وعدم تناقضه مع الثوابت الكونية (آفاق وأنفس.) لذا، لا يوجد عدداً معيناً من الناس يكونون حداً أدنى لصدق التواتر، وإنما يوجد صفات له، وهي:

1- وجود مجموعة كبيرة من الناس حاضرة للحدث بصورة واعية.

2- تنوع ثقافتهم، وتفاوتهم بالعلم والمكانة الاجتماعية.

3- انتفاء وجود العلاقة الشخصية، أو المصلحية بينهم.

4- تكرار الرواية، وتأكيدها من قبلهم.

5- إفادة الرواية في زمن حصولها؛ القطع والصدق بها من قبل المجتمع الذي تواتر فيه الحدث، وتواتر ذلك.

6- عدم تعلق الرواية بتفسير كيف حصل الحدث، وإنما بإثبات الحصول فقط.

7- وجود الإمكانية، والأدوات العلمية والمعرفية في المجتمع، التي تسمح بحصول هذا الحدث.

8- عدم تناقض الحدث مع الثوابت الكونية (آفاق وأنفس).

9- عدم القيام بتقديم برهان على نفي حصول الحدث، من أحد الذين زامنوا بداية الرواية.

10- إفادة الخبر عند السامع الصدق حسب المعطيات، واستحالة كذبه.[42]" اهـ

وفيما ذكره الأستاذ سامر الكفاية والغناء!

كما يعترض الأستاذ إيهاب حسن على التواتر من زاوية أخرى فيقول: "ثم كيف يكون التواتر منه تواتر يفيد القطع، ثم هو عندكم أنتم فقط، ومنه ما لا يفيد القطع، وهو عند غيركم أنتم فقط؟! وكيف يتضاد متواتران، وكل منهما يُفيد القطع واليقين؟!! فما تواتر (مثلاً) عند الشيعة لا يعترف به السنية، وما تواتر عند السنية لا يرضى به المتشيعة ولا كآحاد حتى! سلمنا لكم يا أهل التواتر أن هناك متواترًا غير صحيح؛ فكيف يمكن التمييز بين المتواترين؟ أبمتواتر مثلهما؟!... وهذا ممتنع! أم بآحاد؟... فكيف يقضى الآحاد على المتواتر؟!!" اهـ

فنقول: أما مسألة وجود تواتر عند طائفة معينة، فلا إشكال فيه، فهناك ما يسمى ب "التواتر النسبي"، وهو العام في الحضارات البشرية كلها، وهو بمعنى أن يتواتر حدث عند قوم دون آخرين، وذلك لأنهم لم يحضروا هذا الحدث، ولم يؤثر فيهم! هذا الاعتراض يكون له مكانة عندما أتحدث عن واقعة عمت البشرية كلها بدون أن نجد

[42] نقلا عن الموقع الشخصي للأستاذ سامر الإسلامبولي: www.arabquran.net

لها أثر عند باقي الأقوام! أما أن أقول أنه حدث في بلدنا فيضان في سنة كذا وكذا، وتتناقل الأجيال هذا الخبر، ثم يأتيني أوروبي فيقول تواتركم هذا غير صحيح، لأننا لم نعرف بهذا الخبر! فقوله مردود بداهة! ومن أشباه هذه الأقوال إنكار بعض المستشرقين لوجود النبي الكريم، وذلك لأن مؤرخيهم لم ينقلوا وجود شخص اسمه محمد![43]

ومن المعلوم أن تأثير النبي الكريم طيلة حياته كان منحصرا في جزيرة العرب، وظهر الإسلام وانتشر بعد وفاة الرسول، فكيف يعرف مؤرخو الغرب بمحمد وما الداعي للكتابة عنه؟ فالتاريخ لا يُكتب إلا بعد وقوع الحدث، وظهور أثره الكبير، وهذا ما كان بعد وفاة الرسول!

إن اتباع هذا المنهج العقيم يعني أنه يحق لنا معشر العرب أن ننكر وجود شارلمان الأكبر، بحجة أننا لم نسمع عنه ولم تصل إلينا أخباره، على الرغم من كونه من كبار حكام الإمبراطورية الرومانية، وذلك لأن تواتر الجرمان غير معتبر عندنا معشر العرب!

أما مسألة تضاد المتواترات فهذا ما لا يكون، وأما التضاد الواقع بين روايات السنة والشيعة القولية، فراجع إلى أن أيا منها ليس بمتواتر، فليس هناك حديث قولي منقول بالتواتر الصريح عن النبي الكريم، وإنما التواتر في الأفعال.

أما كيف نميز بين المتواترات وأيها نقبل وأيها نرد، فيُرجع فيها إلى الشروط التي ذكرها الأستاذ سامر، ونطبقها عليها، فأيها صمد فهو الحق!

كما يعترض القرآنيون المجردون على التواتر، من منطلق أن قول الأكثرية مذموم في القرآن وليس علامة حق، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾] سورة الأنعام ,١١٦[، ويناقش الأستاذ إيهاب حسن التواتر، فيقول: "مناقشة التواتر من منظور القرآن: يقول

[43] كتب أحد مشاهير الملاحدة الطاعنين في الإسلام، أنه لولا وجود مؤرخ يهودي غير عربي –لا يحضرني اسمه حاليا– كتب في ذلك الزمان عن محمد، لقال أن محمدا شخصية وهمية لا وجود لها!!

تعالى ناقلاً قول الهالكين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًۭٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾]سورة المائدة ,١٠٤[فنجد هنا أن القوم دفعوا بنفس شبهة المحدثين، وهى التواتر؛ فهم فى الآية يقولون ضمنيًا: إن المتواتر قطعى، ولن نترك القطعى من أجل ما يقول الرسول، إن ما تواتر عندنا يقضى على ما أنزل الله!! فيقول الله لهم: أو لو كان ما تواتر عندكم عن آبائكم غير صحيح، وكانوا لا يعلمون شيئًا ولا يهتدون؟" اهـ

واستدلالهم بأمثال هذه الآيات استدلال غير دقيق، وفي هذا يقول الأستاذ سامر الإسلامبولي: "من الخطأ أن يستخدم أحدهم مقولة: إن مفهوم الأكثرية، مذموم في القرآن، ولا يصلح برهاناً لمعرفة الحق من الباطل، وذلك لينقض مفهوم التواتر، فهذا خلط بين مسألتين: أحدهما: تتعلق بالحكم على الشيء، حقّاً هو أم باطلاً، وهذه المسألة محلها العلم، لا الأكثرية. الثانية : تتعلق بالإخبار عن حصول الحدث، وبالتالي فتواتر هذا الحدث برهان على صدقه، وليس على صوابه أو أحقيته. فالتواتر يرتبط بالصدق، لا بالصواب، أو بالحق.[44]" اهـ

أما استدلال الأستاذ إيهاب بآية المائدة فبعيد، وذلك لأن الآية لا علاقة لها بالتواتر، وإنما هي تحكي تمسك المدعوين بالأقدمين، وذلك لأنهم لا يعملون عقولهم، ويكتفون بالتقليد، فالآية في ذم التقليد بدون تعقل، فلا توجد أي إشارة في الآية إلى ذم التمسك بالتواتر! إنهم يقولون ضمنيا: حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا، فهو كاف لنا ولا نحتاج إلى جديد!

والحق يقال أن جدال المجرِّدين في التواتر جدال عقيم، ولا يقوم لهم كحجة، وذلك لأنهم يأخذون بالتواتر، فاللسان منقول بالتواتر، ولا يدعي أحدهم أن لديه منهج معين في استخراج معاني الكلمات، بعيدا عما وجده في المعاجم أو ما يستعمله الناس في حياتهم اليومية! والقضية كلها تنحصر فيما يقنعهم تواتره وما لا يقنعهم! فلقد رأينا في

(44) المصدر السابق.

القرآنيين المجرِّدين من يُسلم بأن "الصلاة" هي العبادة التي يتقرب بها المسلم إلى الله، ولكنهم رفضوا الهيئة التي وصلت إليهم بها، إلا أن هناك منهم من قال أن المراد من الصلاة شيء آخر غير العبادة، وأن المراد من الصيام شيء آخر غير الانقطاع عن الطعام والشراب لفترة مخصوصة، ولا يوافقهم الحزب الأول في هذا القول، ويرون أنه ضلال مبين، وأنه تضييع للعبادات، ويحاولون أن يخطأونهم! إلا أنهم لا يمتلكون ما يقيمون به الحجة عليهم، وذلك لأن اللسان منقول بالتواتر! وهم قد بدأوا بهدمه، وجاء هؤلاء فأكملوا المسيرة، فبم يقنعونهم؟ بالقرآن؟ كلاهما يفهم القرآن بعقله ... الميزان، فلا مرجعية مشتركة إلا اللسان، المنقول بالتواتر! وهم يرفضونه!، وبهذا يصل الأمر إلى عبثية كاملة!

إذا فقول القرآنيين أنه لا حجة للتواتر قول منقوض، يصادم بديهيات العقول وما اتفق عليه البشر، وفاتح لباب الظنون في كل ما يحيط بالإنسان، وهادم للتاريخ الإنساني كله. أضف إلى ذلك أن القرآن لم يذم التواتر في آية واحدة، وإنما يذم التقليد الأعمى للآباء، وهذا لا علاقة له بالتواتر، وإنما مرتبط برفض التفكر والاستماع والتعقل.

ونختم بقولنا: ليس التواتر هو الدليل على أن القرآن من عند الله، وإنما هو دليل على صدوره بنفس هذا الشكل عن محمد بن عبدالله، الذي قال أنه مبلغ عن الله، وعلينا فحص الكتاب للتأكد من هذه النقطة!

القرآن كاف!

يقول القرآنيون: إن القرآن الكريم كافٍ لبيان قضايا الدين وأحكام الشريعة، ولقد اشتمل على الدين كله، بجملته وتفصيله، بكلياته وجزئياته، ﴿... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [سورة النحل ,٨٩] وما ترك

شيئاً ولا فرط في شيء، ﴿... مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ... ﴿٣٨﴾﴾ [سورة الأنعام, ٣٨] فكتاب الله مبين بذاته، وآياته موصوفة بالبينات، أى التى لا تحتاج فى تبيينها إلا لمجرد القراءة والتفكر والتدبر فيها. ولهذا كان كافياً، ولم يكن ثمة حاجة لمصدر ثانٍ للتشريع، فلا حاجة للسنة. فنقول: وهل قلنا أن كتاب الله تعالى ناقص، أو ملغز أو مبهم؟! لقد ألفنا كتابا كاملا لنقول فيه أن الكتاب لا يحتاج إلى تفسير، ولكنا قلنا أن هذا لا يعني أن نترك الكتاب، أو أنه لا يحتاج إلى منهج، فلقد بيّنا أنه يحتاج إلى تأويل!

والمشكلة أن القرآنيين يتعاملون كأنهم هم الذي يُملون ما الذي يُحتاج أو لا يحتاج إليه! فإذا افترضنا أن الله تعالى أراد أن يكون هناك نوعان من الوحي، فهل هناك مانع عقلاً لذلك؟ لا يوجد مانع، خاصة إذا كان الوحي الثاني وحيا تطبيقيا، يطبق في الواقع، ويُنقل بالفعل. ثم إن الوحي الثاني خاضع تماما وتابع للوحي الأول، فهو لا يعد مصدرا ثانيا للتشريع، فما المشكلة فيه؟![45]

ونحن نقر أن القرآن اشتمل على الدين كله –بل والكون كله– على سبيل التفصيل، ولكن القرآن –بمصطلحاتنا التقنية– كتاب "مضغوط ضغطا كثيفا" والبشر هم الذين يفككون المعطيات المتراكمة داخل النص، فالدور البشري موجود لا محالة، فلم الرفض لأن يكون الرسول أُعطى فك النص في جانب العبادات تحديدا؟ –فجانب العلوم سيكتشفه البشر عبر العصور حتى يتبين لهم أنه الحق–، أليس هذا الجانب تحديدا يلزمة تطبيق في الواقع، أم أن الرسول كان يستنبط شكل العبادة من القرآن؟!!!

واستدلالهم بآيات، مثل قوله تعالى ﴿... وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾﴾ [سورة الإسراء, ١٢]، وقوله: ﴿... مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ... ﴿٣٨﴾﴾ [سورة

(45) سنبين بإذن الله تعالى التقاطع بين القرآن والسنة في التشريع، عند ردنا على نماذج من أقوال القرآنيين في العبادات!

الأنعام, ٣٨][46]"، في عدم الاحتياج إلى السنة، استدلال وهمي يعني ضمنا أننا لا نحتاج إلى العلوم الطبيعية أو التاريخية أو الواقع في فهم الكتاب! وهذا ظن باطل لا عقل فيه! فالكتاب كامل، ولكنه يحتاج أدوات للفهم، واحتياجه هذا لا يعني كونه ناقصا![47]

وحتى نزيد الأمر وضوحا عند القارئ، ننتقل به إلى سيدنا موسى، ونبينا مثله تماما، فلقد أوتي كلاهما الكتاب التبيان، الذي فيه تفصيل كل شيء: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [سورة الأعراف, ١٤٥]، وعلى الرغم من ذلك فلقد كان هناك وحي قبلها، كما ذكرنا سابقا، وكان هناك وحي متوال يأتي سيدنا موسى في المواقف المختلفة، أفلم يكن الكتاب، الذي حوى موعظة وتفصيلا لكل شيء، كافيا؟! ولنا أن نتساءل: ما هو دور النبي –محمد أو موسى– في الرسالة؟ هل يتلقى الكتاب من الرب، شفاهة كان أو مكتوبا، ثم يعطيه القوم، ويطلب إليهم أن يجتهدوا في فهمه وتنزيله على الواقع، أم أنه كان يمد بوحي يؤول له الوحي الرئيس، وهذا ما يُعلمه الرسولُ قومه!

ألا يحتوي أي دستور مكتوب على الشروحات التي تؤلف له، فهل هذه الشروحات دستور آخر غير الدستور الأصلي، أم أنها تطبيقه وإسقاطه على أرض الواقع؟! وهل هي تعني أنه مبهم غير واضح أم أنه مكثف مضغوط، كما ينبغي أن يكون أي دستور؟!!

إن الدعوى أن الرسول الكريم مجرد مُبلغ، دعوى عجيبة لاواقعية، مناقضة للقرآن، تُفرغ الدور الذي يلعبه الرسول من أي معنى! ولكن متى كان القرآنيون يهتمون بالواقع، فحسبهم القرآن وعقولهم .. الميزان!!

---

(46) هذا إذا كانت هاتان الآيتان تتحدثان أصلا عن القرآن!

(47) يحق لنا أن نتسفسط كما يتسفسطون فنقول: إن احتياج كتاب الله إلى التدبر والتفكر والتطبيق بأيدي البشر، علامة نقص، فالاحتياج لا يعني إلا النقص! فلم لم ينزل الله كتابا يطبق نفسه بنفسه، ويدخل فهمه ومراد الله منه إلى أدمغة الناس مباشرة؟!!

السنة ليست من الدين!

يحتج القرآنيون في رفضهم للسنة بأن هذا ما كان عليه الحال في زمن الرسول، فكان الدين في القرآن، ولم يقصد النبي الكريم أن تكون سنته مصدرا للتشريع، وما قال شيئا بقصد التشريع!، لذلك نهى عن الكتابة عنه، وكان الاهتمام مُنصبا على حفظ كتاب الله تعالى فقط، وهذا ما فهمه الصحابة، ثم بدأ الانحراف في جيل التابعين، الذين جعلوا سنة الرسول مصدرا من مصادر التشريع! نقول: لا يحق للقرآنيين، القائلين بنظرية المؤامرة الكبرى، الرافضين للتاريخ أن يستدلوا بهذا الدليل، لأنهم يرفضون التاريخ عندما يكون عليهم، فلماذا يقبلونه إذا وجدوا ما يؤيد قولهم؟! لماذا لا يكون القول بأن الرسول نهى عن كتابة السنة والاقتصار على القرآن جزءا من المؤامرة؟ وأن الرسول لم ينه عن ذلك؟!

وهذا ما يقول به الشيعة فعلا، فهم يتهمون أهل السنة أنهم أضاعوا سنة الرسول من أجل تبرير عدم تولي علي الإمامة بعد الرسول، وتوليتهم لأبي بكر وعمر وعثمان! وهكذا أصبح صحابة الرسول طرفا في مؤامرتين، إحداهما على القرآن والأخرى على السنة! ولست أدري من نصدق: الشيعة أم القرآنيين؟!!

نحن نقبل هذا السؤال والاستدلال ممن يقبلون التاريخ، ويناقشون على أساس رواياته، أما مع القرآنيين التواتريين والمجردِّين –الذين لا نجد لهم أي منهجية في قبول ورد الروايات– فليس لهم ذلك، ونسألهم: أين وجدتم في القرآن أن الرسول وضع منهجا معينا لحفظ القرآن، ولم يضع مثله للسنة؟! ولن يجدوا في القرآن ما يثبتوا به موقفهم!

ونتنازل ونرد على الاعتراض، فنقول: السنة لم تكن يوما تشريعا مستقلا، وإنما هي تابعة للقرآن، وهي وحي تطبيقي له، وكان الرسول ينفذها في حياته، يراه الصحابة وينقلون فعله وقوله في التشريع، فهناك عملية تناقل للوحي التطبيقي، ولا أعتقد أن الرسول الكريم قد خطر بباله أنه سيأتي مسلم في يوم من الأيام، فيسأل: ما الدليل على الصلاة، بهذا الشكل، وهل هي من الدين؟!! حتى يفكر أن يكتب تفاصيل

الصلاة أو الحج في كتاب، فيعطيه الناس، لأنه مما يفعله الناس دوما، فما الحاجة إلى الكتابة؟

أما ما احتيج فيه إلى الكتابة، فقد كتب له النبي الأكرم، ومن ذلك ما ذكره الإمام الهروي في كتابه "ذم الكلام"، عن عبد الله بن دينار قال: "لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث لفظا ويأخذونها حفظا إلا كتاب الصدقات، ..."

وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم عن سالم عن عبد الله بن عمر، قال: "كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة، فقرنه بسيفه أو قال بوصيته، فلم يخرجه إلى عماله حتى قبض، ثم عمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى قبض."

فلأن بالصدقات تفصيل يحتاجه محصل الصدقة، كتبها الرسول الكريم في كتاب، عمل به من بعده، أما باقي العبادات فلم يكن هناك حاجة إلى كتابتها، وإنما كانت تُنقل بالفعل والقول، ومن ذلك ما رواه البخاري: "عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن، فقال له: إنك تأتي قوما أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب" اهـ

فهذا حديث صحيح[48] عن النبي الكريم، يأمر فيه معاذ بتعليم هؤلاء فرائض الإسلام من شهادة وصلاة وصدقة، ومن المعلوم أن تفصيل الصلاة والزكاة مما جاء في السنة، فهل أهمل الرسول الكريم حفظها؟!

وسنعود إلى مناقشة هذه النقطة عند تفصيلنا حول السنة، في الباب الرابع.

(48) يستند حكمنا على الحديث بالصحة، بخلاف أنه في البخاري، إلى أسباب عدة، منها توافق متن الحديث مع نصوص قرآنية عدة، وكذلك استعمال الألفاظ تبعا لما وردت في كتاب الله!

الرسول لم يتكلم إلا بالقرآن!!

وهذا القول من العجائب التي صدرت عن بعض القرآنيين! وانتقدها على القائلين قرآنيون أخر، إلا أنها صدرت عنهم، وعامتهم متفقون أن السنة ليست وحيا، وإنما لفقت ثم نُسبت إلى الرسول! وحتى على فرض صحتها فنحن غير مأمورين باتباعها، فنحن لم نؤمر إلا باتباع القرآن!

والرد على هذه الحجة سهل يسير، لأنها من مناقضات العقول، وفي هذا يقول الشيخ عثمان بن معلم في رده على أحد رؤوسهم في الهند: "كذب عدو الله جكرالوي في المقام الأول، وهو زعمه عدم صدور هذه الأحاديث عن النبي . ومعنى قوله هذا: أنه لم يصدر منه غير هذا القرآن المتعبد بتلاوته. وهذا أمر مناقض لِبَدَاْئِهِ العقول؛ إذ كيف يُتصور أن يكون رسولاً إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً يأمرهم بما يرضي الله ويوصل إلى جناته وينهاهم عما نهى الله عنه ويوصل إلى نيرانه، ويصبغ حياتهم كلها بصبغة هذا الدين الذي أُمر بتبليغه إليهم، ثم لا يصدر منه غير تلاوة القرآن عليهم. فدعوى جكرالوي مناقضة للعقل الصريح ومنافية للقرآن الذي يتشدقون باتباعه[49]." اهـ

أما قولهم: "وحتى على فرض صحتها فنحن غير مأمورين باتباعها، فنحن لم نؤمر إلا باتباع القرآن!"، فقول عجيب، فمعنى هذا أن طريقة الصلاة التي صلى بها الرسول الكريم، ولم ترد في القرآن غير ملزمة للمسلمين، وأنه لكل مسلم أن يصلى كيفما يعِنُّ له، ولا يصلي كما صلى الرسول! فما علينا إلا أن نجتهد في تجميع آيات الصلاة من القرآن لنؤلف صلاة[50]!!

من المعلوم والمسلم به في كل الأديان، أن هيئة العبادات تحديدا، لا تقربها يد المصلحين أو المجددين، وإنما يأخذونها كما وردت عن نبيهم، ويجتهدون في باقي المناطق، أما قرآنيونا فحالهم عجب! فهم لا يؤمنون بهيئة الصلاة لأنها لا وجود لها

---

[49] عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، شبهات القرآنيين.

[50] وهذا ما فعله القرآنيون ويفعلون، وسنبين أثناء الرد عليهم، كيف أنه استدلال مقلوب استخراجهم الصلاة من القرآن!!

في القرآن! ولا وجود لغيرها! نعم، نقولها للقرآنيين: لا وجود لأي شكل محدد للصلاة في القرآن! فإما أن تأخذوا صلاتنا كما هي، أو تقولوا –كما قال أحدكم–: ليس المراد من الصلاة النسك المعروف، وإنما هي شيء آخر![51]

وفي نهاية المطاف نقول: لا يمكن أن نعزل الكتاب عن الرسول، أو الرسول عن القرآن، بل لزاما أن يؤخذا سويا، محكمين القرآن في السنة، لا العكس!

وسيرى القارئ الكريم كيف أن هذه الخطوة الإضافية –القديمة– التي أضفناها إلى شروط تصحيح الحديث، هي عنصر تأكيد وتوثيق منطقي، يمكننا من الحكم بأن الحديث من الوحي!

الاحتكام إلى السنة شرك!!!

يقول القرآنيون: إن الاحتكام إلى السنة والالتزام بها مؤدّ إلى الشرك والكفر، فإن الكتاب يقول صراحة أن الحكم لله، وهو وحده الحاكم، ولا معقب لحكمه: ﴿... لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة القصص ,٨٨]، ﴿... إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ... ﴿٤٠﴾﴾ [سورة يوسف ,٤٠] وحكمه في كتابه، فإذا احتكمنا إلى غير الكتاب فقد أشركنا الرسول مع الرب، وهو شرك! ولقد بين الله تعالى لنا أن كتابه هو صراطه المستقيم، ونهانا عن اتباع السبل، فتفرق بنا عن سبيله! نقول: وقولهم هذا –ككل أقوالهم– قائم على تناقض منطقي، وهو أن تطبيق الرسول بالذات هو غير القرآن، ونقول: هب أنكم أنتم طبقتم أي أمر في كتاب الله تعالى، ثم اتبعناكم فيه، ألا يعد فعلنا هذا شركا بالله، لأن تطبيقكم بالتأكيد هو غير حكم الله! وهكذا يتعطل الكتاب، ويصبح مجرد كلمات لا تطبيق لها!

---

[51] نجد أن عامة القرآنيين يعترضون على هذا القائل، ويرونه تضييعا للدين بإلغائه العبادة الأم، ويحاولون أن يستدلون على ضلاله من القرآن، وأنى لهم ذلك!

وبغض النظر عن هذا التناقض، فإن قولهم هذا يستند إلى أمرين اثنين، وهما: أنه لا وحي إلا القرآن، وهذا ما بينا بالقرآن بطلانه! أن التأويل المنسوب إلى الرسول الكريم متعارض مع القرآن، ومن ثم فهو حتما مكذوب مختلق! ومن ثم فيجب مخالفته!

ولست أدري حقا، هل هناك من زعم في يوم من الأيام أن الرسول الكريم يشرع بنفسه؟! لا أعتقد أن هناك مسلما –مهما بلغ تطرفه وخبله– ادعى أن الرسول يشرع من عند نفسه، أو أن الله أوكل له مهمة التشريع! وإذا حدث ووُجد هذا المخبول، فليست الأمة تقول بقوله، وإنما تؤمن أن طاعة الرسول هي من طاعة الله، لأن الرسول يبلغ رسالات ربه ولا يتقول عليه.

إن أي مسلم يؤمن أن الحكم لله وحده، ولقد تطرفت بعض الحركات الإسلامية وفعلت فعلكم، ونادت أن الحكم لله، وهو كذلك، ولكن لا يمكن لأحد –باستثناء الرسول، شئتم أم أبيتم– أن يدعي أنه يتكلم عن الله.

والعجيب أنكم تنتقدون الدول الدينية، وتقولون أنها تستغل الدين للوصول إلى المآرب الدنيوية، وأنه لا يصح لأحد أن يدعي أنه الوكيل عن الله، وإنما الكل يجتهد! ثم ترفضون اجتهادنا وتكفروننا!

ولو طبقنا الآيات التي تستدلون بها بتطرف، لكفرنا كل القضاة الذين ظهروا على وجه الأرض، لأنهم حتما أخطأوا وحكموا بما لم يرده الله!

والناظر في الآيات التي يستدلون بها، يجد أنها فاقدة التعلق بما يقولون، فهي ترد على من يتبع حكم الآلهة الباطلة، التي يبتدعها الناس، وتبين أن الحكم لله، وأن هذه الآلهة لا تضر ولا تنفع!

بل إنها تهدم ما يبنون، فلقد أتت فيما لا دليل لهم به، فإذا نظرنا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ٦٧﴾ [سورة

يوسف ,٦٧] وجدنا أن سيدنا يعقوب يأمر بنيه ألا يدخلوا من باب واحد، وأن يدخلوا من أبواب متفرقة، ثم يبين لهم أنه لا يغني عنهم شيئا، فالحكم لله فقط، فهل الحكم هنا حكم كوني أم حكم شرعي؟! فلماذا أمرهم سيدنا يعقوب بهذا الأمر؟

إذا فليس الاحتكام إلى السنة شرك، وإنما هو احتكام بالدرجة الأولى إلى كتاب الله عزوجل، وطاعة لرسوله، والذي هو من ضمن صراط الله المستقيم، فإذا اتبعناه، فنحن لا ننحرف عن صراط الله قيد أنملة، وإنما نلتزمه التزاما على أمثل وجه، مفارقين لباقي السبل!

القرآن هو الحديث الوحيد الذى ينبغى الإيمان به.

يقول القرآنيون: لقد وصف الله تعالى كتابه بأنه حديث، وتحداهم[52] بأن يأتوا بحديث مثله: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة الطور ,٣٤] كما وصف القرآن بأنه أحسن الحديث: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ... ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الزمر ,٢٣]، وأكد رب العزة أن الإيمان لا يكون إلا بحديثه تعالى فى القرآن الكريم فقال فى آخر سورة المرسلات ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [سورة المرسلات ,٥٠]، وتوعد الله تعالى من يكذب بحديثه فى القرآن: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [سورة القلم ,٤٤]

فإذا أكرمنا الله تعالى بأحسن الحديث فكيف نتركه إلى غيره؟ نقول: لست أدري حقا، ما العلاقة بين الآيات التي يذكرونها وبين ما يريدون أن يستدلوا عليه؟! فهل قال مسلم

(52) الله تعالى لا يتحدى أحد، فهو أكبر وأعظم من كل شيء، والتحدي لا يكون إلا من الضعيف للقوي أو من الند للند، أما أن يكون من الذي ليس كمثله شيء لمخلوق، فهذا غير معقول، وهذه الآيات ومثيلتها إعلام بعجز المشركين أو الإنس والجن قاطبة عن الإتيان بمثل هذا القرآن، وليست من التحدي بحال!

عاقل، أن هناك حديث أحسن من القرآن، أو أن البشر قاطبة يستطيعون أن يأتوا بمثله! وهل هناك مسلم يكذب بآية واحدة في القرآن! لست أدري ما الحاجة لرص هذه الآيات والاستدلال بها؟!

الآية الوحيدة التي –لا– يمكن أن يستدلوا بها، هي قوله سبحانه "فبأي حديث بعده يؤمنون"، ونرد عليهم، فنقول: ليس المقصود بداهة أن ينهى القرآن عن الإيمان بأي حديث، فلا يريد القرآن من المسلمين أن ينكروا كلام البشر، ولا يصدقونهم في أي قضية، لأن عندهم كتاب الله، وعليهم أن يؤمنوا به فقط! هذا ما لا يقول به عاقل، ولا يمكن أن نجده في القرآن، وإنما الحديث هنا في الرد على الكافرين، الذي ينكرون القضايا الغيبية المذكورة في القرآن، أو ينكرون ما في القرآن عامة، فتنكر عليهم عدم إيمانهم بها على الرغم من الأدلة البينات، على أنها من عند الله عزوجل، وتقول: فبأي حديث بعده يؤمنون، أي: إذا لم يؤمنوا بهذا الحديث البين، فبماذا يؤمنون بعده؟ من لا يؤمن بهذا لن يؤمن بغيره!

والخطاب بالإيمان يكون في الإيمانيات "العقائد"، ولا يكون في الأحكام، فلا يوجد من يؤمن بالصلاة أو الزكاة، أو يكفر بها، وإنما نؤمن بالله وملائكته ... إلخ، فإذا آمن بذلك ترتب عليه التزامه بما جاء في الوحي!

ووجه اعتراض القرآنيين هو وجود إيمانيات غير مذكورة في الكتاب، فنقول: كل الإيمانيات الضرورية، والتي يحتاج إليها الإنسان موجودة في الكتاب، وما زاد عنها في السنة فلا حرج في قبوله، ولكن بعد عرضه على الكتاب ووزنه به.

والقرآنيون يرفضون أن يكون الرسول يعلم الغيب، أو يعلم ما ليس في الكتاب! ونحن نتفق معهم أن الرسول لا يعلم الغيب، ولكنا نرفض كذلك أن يكون الرسول متساويا معنا، فلقد كان له –ولكل الأنبياء– وحي مخصوص، يعطيه الله فيه ما يشاء، وبداهة لا يتعارض هذا الوحي مع القرآن، فإذا جاءنا الخبر عن الرسول، وعرضناه على الكتاب فوجدناه متطابقا، فما مبرر رفضه، هل ندعي أن الرسول مثل باقي الأمة لا يعلم إلا ما

في الكتاب؟! هذا يعني أننا نكذب بالآيات الكثيرة، التي ذكرت وحيا للرسول بخلاف الكتاب!

إذن فالقرآن لا يحرج على أي إنسان أن يؤمن بأي أمر، طالما لا يتعارض مع الكتاب، –وهو إذا دقق وتدبر موجود في الكتاب بشكل ما– وأعتقد أن سنة الرسول ليست حالة استثنائية، فإذا وافقت الكتاب قُبلت، وإذا خالفته، ردت وعلمنا أنها ليست من عند الرسول!

السنة غير محفوظة!

يقول القرآنيون: لقد تكفل الله تعالى بحفظ كتابه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [سورة الحجر ,٩]، وقال: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ۝٢٧﴾ [سورة الكهف ,٢٧]

لذلك ظل القرآن كما هو، فلم يحرف ولم يبدل، ولم تدخله كلمة ولا نقصت منه كلمة، ولم يرو بغير لفظه ومعناه، أما السنة فلم يتكفل الله –سبحانه– بحفظها، ولذلك دس فيها أحاديث ونسبت إلى الرسول، وهو منها براء، كما أن أحاديث أخرى رويت بالمعنى، وأخرى أخطأ في نقلها الرواة! نقول: هذا الاعتراض قائم على نظرة صاحبه إلى السنة، فإذا كان يرى أنها وحي للأمة، وليس من خصوصيات الرسول، فهو على يقين من أن الله سيحفظها، فلم ينزل الله تعالى وحيا خاتما ليضيع، أما من يرى أنها مختلقة مفتراة، فلا حاجة لهذا السؤال، لأن هذا السؤال لمن يثبت لها حجة، وهم ينكرونها أصلا، فلم الحديث عن حفظها؟!

ونرد على هذا السؤال لمن يريد أن يتيقن، لا لمن ينكر أصلا ثم يجادل: لقد قال الله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [سورة الحجر ,٩]، فهل يعني هذا

أن الله تعهد بحفظ القرآن فقط؟ بداهة لا، فلكي يحفظ القرآن لا بد من أن تحفظ معه أشياء أخرى، وبدونه يُفقد ولو كان موجودا! ونتوقف مع الآية، فالله تعالى قال "الذكر" ولم يقل "القرآن"، أي أن هذا الكتاب المحفوظ لا بد أن يكون ذكرا، يذكر الناس بربهم ويعرفهم به، فإذا بقى القرآن ككتاب وضاع اللسان "اللغة"، فهل سيظل ذكرا؟ لا، لم يعد ذكرا محفوظا، وإنما أصبح كتابا محفوظا، والرب تعهد بحفظه كذكر، ينفع الناس ويفهمونه، ومن ثم فلا بد من حفظ كل مقتضياته، وإلا فما فائدة كتاب بلسان غير مفهوم؟

وإذا كان حفظ اللسان ضروريا من أجل فهم الكتاب، فكيف لا تحفظ السنة، الوحي التطبيقي للكتاب! فإذا كان الله قد جعل هناك وحيا تطبيقيا للكتاب، بمثابة حواشي أو تطبيقات للكتاب، فهل يتركه يضيع؟ فلو ضاع لضل الناس عن تطبيق الكتاب، ولاختلفوا الاختلاف المبين في كل صغيرة وكبيرة –كما يفعل القرآنيون الآن!–، ولله الحمد فمواطن التلاقي بين الفرق الإسلامية –على اختلاف مشاربها– في مسائل العبادات والأحكام بفضل السنة أكبر بكثير من المواطن التي اتفق عليها القرآنيون بعقولهم!!

ثم إن وجود هذه السنن عند كل الفرق الإسلامية دليل على أن لها أصلا، يرجع إلى الرسول الكريم، ولا يكابر في هذا إلا القرآنيون! ولقد تفردت كل فرقة بأحاديث، لا توجد عند الفرق الأخرى، وتدعي أنها من السنة، والاختلاف بالدرجة الأولى حول هذه الأحاديث، أيا منها نلحقه بالسنة، وأيا نرفض؟ هنا يأتي الحافظ الأكبر للسنة وهو القرآن، والذي يوزن به السنة، وسنزيد هذه المسألة توضيحا عند حديثنا عن السنة في بابها. والقرآنيون الذين يعيشون في عوالم المثالية يعترضون قائلين: ولكن هذا يعني أن للبشر دور في حفظ الدين، وأن ذلك الحفظ حدث متأخرا، ولو لم يقم علماء الحديث بجمعهم للسنة، لضاع الدين!

ونحن نرد عليهم فنقول: لو لم يقم هؤلاء بفعلهم هذا، لفعله غيرهم، فمن غير المنطقي أن لا ينهض مسلم لهذه المهمة في ذلك الزمان، أما مسألة الحفظ المتأخر، فالدين يحفظ في كل زمان بما يتم به الحفظ! ونحن نسأل المعتدلين منهم: لو لم يقم الخليل بن أحمد ومن هم على شاكلته، بوضع معاجم اللغة، من خلال جمع المفردات المختلفة، هل كنتم ستستطيعون أن تفهموا القرآن، اعتمادا على القرآن نفسه دون استنادا إلى معاجم اللغة؟

لا أعتقد أن هناك إنسان في العالم يتعامل مع القرآن الكريم بدون الرجوع إلى المعاجم، وهذا يعني أن البشر لعبوا دورا في حفظ الدين، فلو لم توضع المعاجم لاندرست كثير من المفردات الضرورية لفهم الكتاب، ولأُبهم أجزاء في الكتاب!

والناس في ذلك الزمان كانوا يتحدثون الفصحى، فما كانت حاجة لوجود المعاجم، فلما دخل الأعاجم في الدين واختلطوا بالعرب، وظهرت العجمى في الألسنة، أصبح من الضروري تجميع المفردات في معاجم يرجع إليها الإنسان، حتى لا يندرس اللسان فيضيع.

وكذلك كانت السنة تُتناقل شفويا –كما هو مألوف في الثقافة العربية– فلما تعقدت المجتمعات، وتطاول الزمن ظهرت الحاجة إلى تدوينها، حتى لا يدخلها ما دخل اللغة، فتدوينها المتأخر هذا لا يعني بحال أنها لم تكن مطبقة على أرض الواقع، ثم ابتُكرت ابتكارا في العهد العباسي، وإنما كانت كاللسان العربي متناثرة شفهية، فدونت، لأن هذا هو الحفظ المناسب لهذا الزمان والأزمنة القادمة!

وفي الختام نسأل القرآنيين: ألم يشارك أجدادنا الطيبون بنصيب في تنفيذ كلمة الله "وإنا له لحافظون"، وذلك بأن حفظوا القرآن في صدورهم وفي نسخ مكتوبة، ثم بلغوه لمن بعدهم، والذين فعلوا ما فعله الأجداد، إلى أن وصل إلينا بحمد الله محفوظا، لم ينقص منه أو يزد فيه حرف واحد. ونسأل: لو لم يحفظ الأجداد القرآن في الصدور وأهملوا النسخ، هل كان سيصلنا القرآن سليما أم سيدخله التحريف؟ لن يجدوا بدا

من التسليم أن البشر –المتقدمين منهم والمتأخرين– يلعبون دورا في حفظ كتاب الله تعالى، لا أن الملائكة كانت تتناقل نسخ المصحف حتى وصلت إلينا، وجزءا من هذا الدور لعبه علماء الحديث، فلم نرفضهم هم تحديدا؟!

السنة مؤامرة أعجمية!

يقول القرآنيون: إن مشروع السنة مشروع قام به بعض الأعاجم، خاصة من أهل فارس الحاقدين على الإسلام، لضياع ملكهم، وهو إما من باب أنهم لم يفهموا الدين، فجمعوا السنة ظنا منهم أنهم ينفعون بذلك، أو من باب المؤامرة، فلقد أرادوا إلغاء أحكام القرآن وتفريق الأمة، فجمعوا هذه الكتب، التي تحارب الدين بنصوص دينية مماثلة منسوبة إلى الرسول. ولا تُرفع هذه الفُرقة إلا بالرجوع لكتاب الله وترك السنة! نقول: أما دعواهم أن السنة مشروع أعجمي ما شارك فيه أحد من العرب، فقول باطل، وذلك لأنه هناك كثير من العرب شاركوا في تدوين السنة، بل كانوا هم البادئين في ذلك، ونورد هنا قائمة ببعض المدونات في السنة من جامعين عرب:

موطأ الإمام مالك بن أنس، موطأ عبد الله بن وهب تلميذ الإمام مالك، سنن الشافعي، مسند الحميدي القرشي، جامع سفيان بن عيينة، سنن ابن جريج المكي، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، جامع معمر بن راشد الصنعاني، مصنف وكيع بن الجراح الكوفي، وحماد بن سلمة البصري، ومسند أبي داود الطيالسي البصري، ومسند ابن أبي عاصم البصري الكوفي، ومسند ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي، ومصنف أبي الربيع سليمان بن داود العتكي البصري، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند عثمان بن أبي شيبة العبسي الكوفي، سنن أبي داود، سنن الترمذي، صحيح مسلم.[53]

(53) لمزيد من التفصيل في هذا الباب، يمكن للقارئ الرجوع إلى: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة، لمحمد بن جعفر الكتاني.

ونحن إذ نورد هذه الأسماء فليس من باب تفاضل العرب على العجم، ولكن لنبين أن الأمر ليس بدعا أحدثه من لم يعرفوا الدين، وإنما عرف المسلمون العرب أهمية السنة فتحركوا من أجل جمعها، حتى لا تظل متناثرة. وخيرا فعل هؤلاء، وتصور لو لم يجمع هؤلاء هذه الكتب –وهو أمر مستبعد الوقوع في عصور التدوين!– كيف سيكون حال أمة يقدم لها كتاب، بدون أي ملابسات عن نزوله، والإنسان الذي أُنزل عليه هذا الكتاب؟

إن أي إنسان تعطيه كتابا، وتقول له: هذا كتاب أنزله الرب للبشر، وعليك أن تقرأه وتؤمن بما فيه. سيسألك: ومن أتى به، ومتى؟ فإذا قلنا له: ليس هذا من شأنك وليس هذا مهما، المهم هذا هو الكتاب، فاقرأه، فإما أن تؤمن أو لا تؤمن. فهل نعتقد أن هناك إنسان سيقبل بكتاب بهذا الحال، بداهة سيقول: خذ كتابك، لا حاجة لي بكتاب لا تعلمون أنتم حال صاحبه، أو أن لديكم ما تريدون إخفاءه!

وهكذا تضيع مزية كبرى للكتاب، وهو أنه كتاب وُجد في التاريخ الحديث، وعُرف حال صاحبه، ويأبى القرآنيون إلا أن يتساوى القرآن مع باقي الكتب، مجرد كتاب دين، يُطالب الناس بالإيمان به. بل إن أصحاب الديانات الأخرى عندهم خرافات وأساطير عن أنبيائهم، ويقبلونها بدون نقاش، ويأبى القرآنيون إلا أن نفقد نبينا، والذي وصلتنا سيرته بمنهج تاريخي ناقد موثق!

أما مسألة المؤامرة الكبرى، وأنهم أرادوا إفساد الدين، فهذا خرص ورجم بالغيب، وبهت لهؤلاء الأئمة، فهل اطلع القرآنيون قلوبهم، حتى يحكموا عليهم بمثل هذا الحكم القاسي؟! إن هذا من سوء الظن بالمسلمين! الذي ينقضه رواية هؤلاء لأحاديث النهي عن كتابة الحديث، ولو كان هؤلاء ينفذون مؤامرة، لكان في مكنتهم أن يمحوا هذه الأحاديث أو لا يروونها أصلا، أضف إلى ذلك روايتهم لأقوال العلماء في ذمهم وذم طريقتهم!، وهذا من التجرد العلمي! ولكن كل هذا لا يقنع القرآنيين، ويرون أننا أعداء الدين، ولا بد من سلقنا بألسنة حداد!

حجج مضادة

استقرأنا الحجج التي يستند إليها القرآنيون في ردهم للسنة، وكما رأينا فنحن بأخذنا لسنة الرسول الكريم –على التفصيل الذي سنذكره لاحقا– لم نخالف آية واحدة من آيات القرآن، ولا يوجد آية واحدة صريحة تُعطيهم الحق أن يكفرونا أو يشركونا، وإنما هو الاستدلال المعوج، بنزع بعض آيات من سياقها، ثم تطويعها لتكون أدلة في غير ما وضعت له! والاستدلال الخاطئ بآيات ليس لها علاقة بالمراد، تُدس وسط باقي الآيات يموه بها على القارئ!

والعبرة في الاستدلال بالآيات القرآنية دوما هو في السياق، فلا يأخذ القارئ الآية الدليل من أي مستدل، بدون أن ينظر إلى سياقها، لأن السياق هو الذي يحكم المعنى، لذا فإنا نطلب إلى القارئ أن يرجع إلى سياق الآيات التي استدل بها القرآنيون ليحكم بنفسه، هل هي أدلة لهم، أم ليس لها علاقة بمرادهم.

وبعد هذا الاستقراء نبدأ بعرض حججنا نحن، أدلة مضادة تقوي موقفنا وتثبته، حتى لا نظن دوما في الموقف الأضعف، موقف الدفاع، فيظن القارئ أننا أسقطنا حجج القرآنيين، إلا أنه ليس لدينا ما نثبت به موقفنا:

نحن كمسلمين نؤمن أن الكتاب فيه تفصيل كل شيء، وهذا التفصيل يعتمد لا محالة على غيره، فعندما يحيل القرآن الإنسان إلى النظر في الأنفس والكون للتأكد من صدق القرآن وأنه الحق، فهل يعني هذا أن القرآن ناقص؟! وعندما يطلب إليه أن يتفكر في أحوال السابقين، –والتي نقلها البشر في تاريخهم ولم يذكرها القرآن– ويتذكر أسباب هلاكهم حتى يتجنبها، فلا يعني هذا بحال أن القرآن ناقص! وإنما يعني أن القرآن نص يحتاج لأدوات فهم! وعندما قال الله تعالى للنبي الكريم: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [

سورة النساء, ١٦٤]، فلا يعني هذا أن القرآن ناقص لأنه لم يقص عليه أحوال هؤلاء الرسل.

ومن ضمن التفصيل الذي جاء في القرآن الإحالة على الوحي التطبيقي "السنة"، والأمر بطاعة الرسول فيه، فقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة النّور, ٥٤]

ونلحظ في هذه الآية فصل الأمر بطاعة الرسول عن طاعة الله عزوجل، وذلك حتى لا يظنن ظان أن طاعة الرسول الكريم في القرآن فقط، فإذا كان في غير القرآن، فليس له السمع والطاعة! وإنما نطيعه في كل ما أمر به من الشرع، ففي طاعته الهداية، ويطيعه قومه، الذين عاشوا معه، في كل ما يأمرهم به.

ولو لم يبين القرآن أن طاعة الرسول واتباعه واجبة، لما اتبعنا ما ورد في الوحي التطبيقي "السنة"، ولكنا وجدنا هذا الأمر في أكثر من موطن في القرآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [سورة النساء, ٥٩].

فنلحظ أنه قال "أطيعوا الله"، ثم كرر فقال "أطيعوا" مع "الرسول"، أما مع "أولى الأمر" فاكتفى بالعطف، ولم يفرد لهما طاعة مستقلة، لأن طاعتهما هو في طاعة الله ورسوله، ثم أُمرنا بالرد عند التنازع إلى الله ورسوله فقط.

وعلى الرغم من أن العطف يقتضي المغايرة، إلا أن القرآنيين يقولون أن المراد من: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾، هو طاعة الرسول في القرآن فقط! ولنا أن نسأل: وما الفارق إذن بين قوله تعالى: "أطيعوا الله والرسول"، كما جاء في قوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة آل عمران, ٣٢]، وبين

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾؟! إنكم لا تجعلون أي فارق على الرغم من وجود العطف، وفصل فعل الطاعة! أما نحن فنقول بوجود الاختلاف حتى ولو لم يكرر فعل "أطيعوا"، وهذا ما سنبينه للقارئ بعد سطور.

ومسألة طاعة الرسول –أي رسول كان– هي من أمر الله، ويظهر ذلك في الآيات التي تلي آية النساء السابقة، والتي يقول الله تعالى فيها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [سورة النساء, ٦٠-٦٥]

فنجد هنا فصلا بينا بين ما أنزل الله وبين الرسول الإنسان ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ﴾، فالمنافقون يصدون الناس عن الاحتكام إلى كتاب الله وإلى رسوله!

ثم تأتي الجملة الفصل التي تظهر عدم ابتداعنا في دين الله بطاعة الرسول، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ... ﴿٦٤﴾﴾ [سورة النساء, ٦٤]، فطاعة الرسول هو مما أذن الله تعالى به، وهذا مع كل رسول، فلم يُرسل سبحانه رسلا، لا يكون لهم سلطان على متبعيهم! ثم تنفي الآيات الإيمان عمن يقبل الكتاب ويعرض عن الرسول! فلا بد من قبول الإثنين معا، فالكتاب يُطبق بالرسول، ولا يمكن رفض تطبيقه!

ويظهر ذلك جليا في سورة النساء كذلك، في قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ٨٠﴾ [سورة النساء ,٨٠]، وسياق الآيات هنا يتكلم عن الرسول محمد، وليس عن الرسول القرآن، والنظرة الأولى للآية تظهر أنها تتكلم عن شيء غير القرآن، إذ أنه من المعلوم بداهة أن طاعة الرسول بما جاء في القرآن هو طاعة لله، فهذا لا يحتاج إلى تقرير، لأن الرسول لم يدع يوما أن القرآن كلامه!

إذا فالآية تتحدث عن طاعة المؤمنين للرسول الكريم فيما يأمرهم به، وأن طاعتهم له هي من طاعة الله عزوجل.

ثم يأمرنا الله تعالى بأن نأخذ ما آتانا الرسول، فيقول: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٧﴾ [سورة الحشر ,٧] فنحن مأمورون بنص الآية بأن نأخذ ما يأتينا الرسول، والانتهاء عما نهى عنه. والقرآنيون يقولون أن المراد في الآية هو الفيء، ولكن حتى لو كان المراد فقط هو الفيء، فإن هذه الآية مبطلة لدعواكم، فأنتم تفرقون بين النبي والرسول في الطاعة، وتدعون أننا مطالبون بطاعة الرسول في رسالته فقط، والتي هي القرآن، وما عدا ذلك من المواطن فليس هو برسول، وإنما هو نبي، فقط، ولسنا مأمورين بطاعة النبي، وإنما نطيع الرسول في أوامر القرآن فقط! ولقد نعت الله تعالى المصطفى بالرسول في هذه الآية في مسألة توزيعه الأنفال، وهذا يعني أنه يحمل سمة الرسالة بأشياء أخرى غير القرآن! وتبعا لتقسيمكم كان من الأولى!! أن يقول "النبي" أو حتى "محمد"!

وليست هذه الآية فقط هي المبطلة لدعواكم، بل هناك آيات أخرى، منها قوله سبحانه: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [سورة الأنفال ,١] فجعل الله تعالى

الأنفال لله والرسول، ولم يجعلها لله والنبي، ثم أمر بطاعة الله ورسوله، في أمر الأنفال وفي غيرها! ويتكرر هذا في موضع آخر في نفس السورة، فيقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝٤٥ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝٤٦﴾ [سورة الأنفال, ٤٥-٤٦]

فنلحظ الأمر بطاعة الرسول في القتال، أي أن الرسول ساعة المعركة لا يُخلع عنه سمة الرسالة، فيصبح نبيا فقط! وإنما هو نبي ورسول في هذا الموقف الذي لا قرآن فيه!

قوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ۝٢٧﴾ [سورة الفتح, ٢٧] فلقد أوحى الله تعالى للنبي الكريم في المنام أنهم سيدخلون المسجد الحرام، وبلغ الرسول الكريم المؤمنين بهذا الوحي، ثم صدقه الله تعالى، فدخلوه فيما بعد، ولقد سأل بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ لَمّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ بعد عودته من صلح الحديبية: أَلَمْ تَقُلْ يَا رَسُولَ اللّهِ إنّك تَدْخُلُ مَكّةَ آمِنًا؟ قَالَ بَلَى، أَفَقُلْت لَكُمْ مِنْ عَامِي هَذَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ فَهُوَ كَمَا قَالَ لِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السّلَامُ"

والشاهد في الآية أن الله جعل للنبي الكريم مقام الرسالة في مسألة الوحي هذه التي أوتيها، وهي لم تُذكر في القرآن، وإنما علق عليها فقط!

ونختم بآيتين تبينان أن صفة الرسولية لا تنخلع عن النبي الكريم في الحياة، وفي أمره للصحابة في تنفيذ أي أمر، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ... ۝٦٢﴾ [سورة النّور, ٦٢]، ﴿لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ

ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ[54] كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًاۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ [سورة النّور, ٦٢-٦٣]

فجعلت الآيات مقام الرسالة مرتبطا بالنبي في مواقف التطبيق، على الرغم من عدم وجود قرآن فيها! ونهت عن أن نعتبر دعاء الرسول –لاحظ: الرسول وليس: النبي!– للمؤمنين لفعل أي أمر مثل دعاء بعضنا لبعض، وإنما مقامه مختلف لكونه الرسول! ثم حذرت الآية من يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم، فهل هذا يكون في من أمره ليس ملزما؟!

ونجد آية أخرى، في موقف مماثل، تقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ [سورة الحـجـرات, ٢]

فخاطب النبي في هذه الآية بمقام النبوة، على الرغم من أن الموقف هو مماثل لما في سورة النور، الذي خاطبه فيه بمقام الرسولية، وهذا يبين أنه لا فارق بينهما ولا انخلاع لأحدهما!

بطلان تفريقهم بين النبي والرسول

وآفة القرآنيين، أنهم يستنتجون استنتاجات غير قاطعة، ثم يبنون عليها أحكاما قاطعة، فإذا سقطت استنتاجاتهم هذه، سقط ما بُني عليها!

[54] نلاحظ أن الله تعالى قال "بينكم" ولم يقل "لكم"، أي أنه ينهانا أن تنخفض مكانة دعاء الرسول في نفوسنا حتى يصبح وقع دعاءه لنا مثل دعاء أي منا لأخيه! بحجة أنه بشر –كما يدعي القرآنيون!–، فهو في هذه المواطن رسول مختلف المكانة عن عامة البشر.

ومن ذلك أنهم يفرقون بين مقام الرسالة والنبوة، ثم يقولون أن الرسول في مقام الرسالة معصوم، لأنه مبلغ وهو حجة، أما مقام النبوة فليس بمعصوم وليس بحجة ولم نؤمر بطاعته، بدليل أن كل آيات العتاب والتصويب، التي وردت لمحمد في القرآن، وردت في مقام النبوة، وليست الرسالة.

وهذه الدعوى باطلة، وكل مستندهم فيه أن الله تعالى قال للنبي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١﴾ [سورة التحريم ,١]، ولم يقل: يا أيها الرسول!

وتتبع عزيزي القارئ باقي المواضع التي أتى فيها كلمة "النبي"، فستجد أنها أوامر أو ثناء عليه، وما ليم عليه إلا في هذه الآية!

ولقد بينا قبل سطور قلائل، أن الرسول حمل مقام الرسالة، في مواقف لا قرآن فيها، وهي مواقف دنيوية، وكان من المفترض –على قولهم– أن يحمل مقام النبوة أو حتى القيادة! وهذا يعني أنه لا توجد مواقف يكون فيها الرسول رسولا ونبيا، ومواقف يكون فيها نبيا ويخلع عنه مقام الرسالة! وإنما الإثنان متلبسان ولا يفترقان. أنا أفهم أن يُفرق بين محمد الإنسان، الذي يأكل ويشرب ويذهب إلى الخلاء، وبين محمد الرسول النبي، أما أن يفرق بين الرسول وبين النبي، فلست أرى أي حدود تفصل بين الإثنين!

وتفريقهم بين الرسول والنبي في الطاعة، هو استنتاج وليس أمرا صريحا في القرآن، ونجد في الآيات ما يخالفه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ... ١٥٧﴾ [سورة الأعراف ,١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿... فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٨﴾ [سورة الأعراف ,١٥٨]

فمحمد الرسول النبي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ونحن مأمورون بالإيمان بالرسول النبي، فهل من المفترض أن نسأل الرسول: بأي مقام تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، بمقام النبوة أو الرسالة، حتى نحدد إذا كنا سنطيعك أم لا؟!!

وعندما يقول الله تعالى للنبي الكريم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ... ﴿٦٥﴾﴾ [سورة الأنفال, ٦٥]، فهل هذا معناه أن المؤمنين إذا لم يستجيبوا له فلا حرج عليهم؟ وكذلك هل يعني ذلك أن قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ... ﴿١﴾﴾ [سورة الطلاق, ١] غير ملزم للأمة؟! لأن الله تعالى قال في أول الآية: يا أيها النبي؟ وإذا كان الأمر غير ملزم، فلم جعله الله من حدوده؟ ولم كان متعديه ظالما نفسه؟ إن من يتعدى أمرا غير لازم غير ظالم نفسه، وإنما يكون هذا مع من يخالف اللازم.

فالتداخل بين مقام النبوة والرسالة موجود، ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [سورة الأحزاب, ٤٥-٤٦] فقال الله تعالى في الآية للنبي أنه شاهد ومبشر ...، ثم قال في آية أخرى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ... ﴿٤٨﴾﴾ [سورة الأنعام, ٤٨]

ومن المعلوم بداهة أن المرسلين رسل وأنبياء، فهنا نجد أن الله يبين للنبي دوره ولست أدري إلى ما استند القرآنيون في مسألة المقامات هذه، وأن الرسول في موقف كذا نبي فقط!

ولست أدري حقا كيف لا نكون مأمورين بطاعة النبي الكريم، ونحن مأمورون بالإيمان به: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ ... ﴿٨١﴾﴾ [سورة المائدة, ٨١]، إن مسألة عدم وجوب طاعة النبي ليس لها ما يؤيدها من القرآن، ونختم بآيات تبين بطلان

هذا التفريق، وهي قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ۝٢ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ ۝٣﴾ [سورة محمّد, ٢-٣] فجعلت الإيمان بما نزل على محمد، سواءا كان نبيا أو رسولا، فلم يحدد أي مقام، وذلك لأنها مقامات متداخلة لا تُخلع ولا تُرفع! ومن اتبع هذا فقد اتبع الحق، ولست أدري كيف يجادل القرآنيون في هذه المسألة، بعد أن ذكر لهم النبي الرسول بالاسم!

وأما دعواهم أن مقام النبوة غير معصوم، فلست أدري إلى ما استندوا في دعواهم هذه؟ فالله تعالى يعصم النبي ويعصم الرسول، فقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٥٢﴾ [سورة الحج, ٥٢]، فهذه الآياة الكريمة تبين مكيدة الشيطان مع كل رسول وكل نبي، وكيف أن الله تعالى يبطل مكيدة الشيطان، فهل أبطلها الله مع الرسول وتركها مع النبي؟

أما مسألة خطأ النبي، فلنا أن نسأل: هل أخطأ محمد عندما أخطأ بصفته محمد بن عبدالله الإنسان، أم أنه أخطأ بصفته النبي؟ أم بصفته الرسول؟

هم يقولون أنه معصوم في التبليغ في مقام الرسالة، ولا يتحرجون من نسبة الخطأ إليه في مقام النبوة! أما نحن فنقول أنه معصوم في مقام الرسالة والنبوة، والخطأ الذي وقع منه، كان بصفته محمد بن عبدالله الرسول أو النبي، وفي كلتا الحالتين يصحح الله عزوجل له خطأه، ويظهر ذلك جليا في مواطن عدة في كتاب الله عزوجل، عاتب الله محمدا في مقام الرسالة كما عاتبه في مقام النبوة، وهذا يهدم دعواهم أن العتاب كان في مقام النبوة فقط، ومن هذه المواطن: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا ... ۝٣٦ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ... ٱلَّذِينَ

يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٩﴾﴾]سورة الأحزاب, ٣٦-٣٩[، فكما يرى القارئ الكريم فهذا عتاب في مقام الرسالة، وتبيين أن الرسول الحق هو من يخشى الله، ولا يخشى أحدا إياه! ولاحظ أنه خوطب بالرسولية في أمر طلاق زيد، وهو أمر لا نجده في القرآن، وهذا ناسف لقولهم أن الرسول صار رسولا بالقرآن فقط، أو أننا مطالبون بالطاعة في القرآن فقط!

وقال سبحانه: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ﴿٧٣﴾ وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ... سُنَّةَ مَن قَدۡ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِن رُّسُلِنَاۖ ... قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ﴿٩٣﴾﴾ [سورة الإسراء, ٧٣-٩٣] فهذا عتاب في مقام الرسالة، والسياق كله يحدد ذلك، فلم يقل في آخر الآيات: هل كنت إلا بشرا نبيا؟ وإنما قال: بشرا رسولا!

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ... ﴿٦٧﴾﴾ [سورة المائدة, ٦٧] فالله تعالى يقول للنبي: "وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ"، ناهيا إياه عن التكاسل أو التقصير، ثم يقول له: "وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ"، وهم يستدلون بهذه الجملة على كون الله تعالى يعصمه كرسول! وهذا عجب، فهل يعني هذا أن الله تعالى لا يعصمه عندما يكون في موقف النبي –على تقسيمهم–؟!

بداهة لا، فالآية تعني أن الله يعصم محمد الإنسان البشر، حتى يبلغ الرسالة إلى الناس، فالذي سيُقتل أو يؤذى أذى شديدا هو محمد البشري، وإذا حدث ذلك ضاعت الرسالة، لذا تكفل الله بحفظ محمد من أذى الناس! لا أنه تكفل بحفظ الرسول، ثم يترك النبي يلاقي من أذى الناس ما يلاقيه!!!!

ويؤكد هذا قوله سبحانه: ﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٞۚ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡۚ وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ

لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾﴾] سورة التوبة, ٦١[فهم عندما يؤذون النبي يؤذون الرسول! ولا يمكن أن يقع الأذى –أو العصمة– على أحدهما دون الآخر!

وكذلك قوله تعالى في الأنعام: ﴿... إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ... وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾] سورة الأنعام, ٥٠-٥٢[فهنا الخطاب للنبي في مقام التبليغ "الرسولية"، فينهاه عن طرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي، وبداهة فإن هذا الأمر إما صدر من الرسول أو جاء في نفسه هذا، لذلك جاءت هذه الآيات تخاطبه في مقام الرسالة!

وصدور هذه الأمور من الرسل، ليس مقصورا على النبي محمد، وإنما وقع ممن كانوا قبله، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ ... ﴿١١٠﴾﴾] سورة يوسف, ١١٠[، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾] سورة البقرة, ٢١٤[

وآية يوسف تحديدا شديدة الوقع واللوم على الرسل المخاطبين بها، فهذا موقف يعاتب فيه الرسول، الذي صدر منه عتابا شديدا، لظنه أنه قد كُذب وأنه لن يُنصر في الدنيا! فهذا المذكور طرف من العتابات التي جاءت للرسول في القرآن، فلا دليل على حصرها في النبي، فهل تعني هذه العتابات ألا نطيع الرسول؟! إن هذه العتابات في المقامين دليل على عصمة محمد في كلاهما، وأن الله تعالى يصحح له ما قد يصدر عنه بسبب بشريته!

وأعتقد أن فيما ذكرناه من الآيات الكفاية لمن يعتبر.

تأكيد

وكما أحالنا الله تعالى إلى الوحي التطبيقي، فقد بين لنا أن هناك وحي غير القرآن، وذكرنا مسبقا طرفا من الآيات، التي تحدثت عن وحي غير القرآن، ونذكر هنا آيتين أخرتين، تؤكدان عمل الوحيين بالتوازي، وأنهما ملزمان، يخسر ويحبط عمل من يتهاون في أحدهما، وأن الرسول كان يأمر بغير القرآن:

قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ... ﴿٧٧﴾﴾ [سورة النساء, ٧٧] فالأمر بكف الأيدي ليس له وجود في القرآن، ولقد أُمر المؤمنون بكف الأيدي من الرسول خارج القرآن، فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس ...، وبداهة كان هذا في وحي غير القرآن!

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ... ﴿١٥٢﴾﴾ [سورة آل عمران, ١٥٢] فالآية تخبر أن الله تعالى صدق المؤمنين في قتال الكافرين —في غزوة أحد—، فكانوا يحسونهم بإذنه ...، وهنا نسأل: أين كان هذا الوعد في القرآن؟ ثم إن الله تعالى يخبر أنهم عصوا، عصوا ماذا، وأين كان هذا الأمر الذي عصوه في القرآن؟! كلاهما لم يذكر في القرآن، وإنما كانا من الرسول، ثم أخبر الله تعالى عنهما، وعن غيرهما في القرآن.

إذا فتقسيم الوحي إلى نوعين ليس بدعا من القول، وإنما القرآن يشهد بذلك، وكذلك تؤيده الروايات التاريخية، والتي كانت تحكي مواقف من حياة الرسول، لا أنها كانت تؤصل توجها معينا في الفقه أو العقيدة أو نصرة لفلان أو تشويه لآخر! ومن ذلك ما رواه ابن هشام في غزوة بدر: "قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فَحُدّثْت عَنْ رِجَالٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ أَنّهُمْ ذَكَرُوا: أَنّ الْحُبَابَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَمُوحِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللّهِ، أَرَأَيْت هَذَا الْمَنْزِلَ أَمَنْزِلًا

أَنْزَلَكَهُ اللّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَقَدّمَهُ وَلَا نَتَأَخّرَ عَنْهُ أَمْ هُوَ الرّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ؟ قَالَ بَلْ هُوَ الرّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ؟" وما رواه كذلك في غزوة الخندق: "لما بعث الرسول المصطفى إلَى عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ، وَإِلَى الْحَارِثِ بْنِ عَوْفِ بْنِ أَبِي حَارِثَةَ الْمُرّيّ، وَهُمَا قَائِدَا غَطَفَانَ، لكي يعطيهما ثُلُثَ ثِمَارِ الْمَدِينَةِ، عَلَى أَنْ يَرْجِعَا بِمَنْ مَعَهُمَا عَنْهُ وَعَنْ أَصْحَابِهِ، فَجَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا الصّلْحُ حَتّى كَتَبُوا الْكِتَابَ، وَلَمْ تَقَعْ الشّهَادَةُ وَلَا عَزِيمَةُ الصّلْحِ إلّا الْمُرَاوَضَةُ فِي ذَلِكَ. فَلَمّا أَرَادَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أَنْ يَفْعَلَ بَعَثَ إلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمَا، وَاسْتَشَارَهُمَا فِيهِ فَقَالَا لَهُ: يَا رَسُولَ اللّهِ، أَمْرًا نُحِبّهُ فَنَصْنَعُهُ أَمْ شَيْئًا أَمَرَك اللّهُ بِهِ لَا بُدّ لَنَا مِنْ الْعَمَلِ بِهِ أَمْ شَيْئًا تَصْنَعُهُ لَنَا؟ قَالَ: بَلْ شَيْءٌ أَصْنَعُهُ لَكُمْ، وَاَللّهِ مَا أَصْنَعُ ذَلِكَ إلّا لِأَنّنِي رَأَيْت الْعَرَبَ قَدْ رَمَتْكُمْ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ وَكَالَبُوكُمْ مِنْ كُلّ جَانِبٍ فَأَرَدْت أَنْ أَكْسِرَ عَنْكُمْ مِنْ شَوْكَتِهِمْ إلَى أَمْرٍ مَا، ..." اهـ

ففي هذه الرواية يسأل الصحابة، أفعل رسول الله وحي أم أنه من فعله هو؟ فيعلمهم الرسول أنه من فعله، فيشيرون عليه بغير ذلك، والشاهد أن الصحابة كانوا يعلمون بوجود وحي غير القرآن، لذا فكانوا يسألون أولا، ليعرفوا هل لهم الخيرة، أم أنه من عند الله، فيسمعوا ويطيعوا. والروايات في غير هذين الموقفين كثيرة، ولكنا نكتفي بهما، فهما من باب الاستئناس، فهما لن يضيفا شيئا بعد ما قاله القرآن، كما أن القرآنيين لا يسلمون بالروايات، والمتبع المقتنع، يكفيه ما قدمنا من أدلة القرآن.

وبهذا نكون قد ناقشنا أهم الأدلة التي يستدل بها القرآنيون على موقفهم، وفندناها وأثبتنا أن استدلالهم بها في غير موضعه، ثم عرضنا كثيرا من الآيات التي تبين وجود وحي غير القرآن، وليس أمام القرآنيين فيما أظن إلا تعديل موقفهم الرئيس برفض وجود وحي غير القرآن، ومن ثم التنازل عن محور مذهبهم! أو تأويل هذه الآيات بتأويلاتهم العجيبة، وهم لن يعجزوا عن هذا! بحيث يجعلون هذه الآيات في ...!

ولست أدري حقا، كيف سيأولونها، وسننتظر منهم ذلك، حتى نعرف كيف سيخرجون من هذا المأزق.

الباب الثالث

مناقشة ليقينيات القرآنيين المتناقضة!

مناقشة لأهم أقوالهم!

بعد أن عرّفنا القارئ الكريم في البابين السابقين بالقرآنيين، وعلة اتباعهم هذا المنهج، وبالنتائج المترتبة على منهجهم، وكيف أنه منهج لاواقعي، نصل إلى أخطر نقطة، وهي نقاش آرائهم التي يقولون بها، وتفنيدها من خلال القرآن، وذلك لأن القارئ قد يقتنع أن تأصيلهم الذي يستندون إليه تأصيل فاسد، ولكن تظل استدلالاتهم تحيك في صدره، فهم يستدلون بالقرآن، ويقولون أنهم يتمسكون بظاهر القرآن، وهو مقدم في جميع الأحوال على الروايات، وهذا يعطيهم نقطة تفوق –ظاهرية–، عند من لا يحسن النظر في القرآن.

لذا فسنعمد إلى مناقشة هذه الآراء، لنبين للقارئ الكريم كيف أن ظاهر القرآن لا يقول بما يقولون به، وكيف أن الاستدلال المقلوب المبتور بآيات قطعية، يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، وأن الاستدلال الصحيح هو الذي يكون بالآيات في سياقها، استدلالاً كاملا، بأن تؤخذ الآيات كلها ولا يُترك بعضها أو يُؤول.

ويكاد الخلاف بيننا وبين القرآنيين ينحصر في أمور الأحكام "الفقه"، أما في الإيمانيات فأقوالهم لم تخرج تقريبا عما قاله الأقدمون من الفرق الإسلامية المختلفة، وإن كان لبعضهم شذوذات إيمانية –عقيدية– قاتلة، فمنهم من قال أن الله تعالى رمز للسنن والقوى الكونية!! وأن المساجد هي المراصد ومراكز الأبحاث العلمية، التي تكتشف هذه السنن والقوى! ومنهم من قال أن الملائكة هي الكواركات[55]!!

ولكنا لن نتوقف مع هذه الشذوذات العقيدية، لأنها معقدة العرض، فلكي يصل المستدل إلى ما يريد قوله، يحتاج إلى كثير من التعريج والتأويل، وربط الكلمات بما

(55) الكوارك هو أحد المكونين الأساسيين للمادة في نظرية النموذج القياسي لفيزياء الجسيمات (المكون الآخر حسب هذه النظرية هو الليبتونات) لها كتلة ولكن أبعادها صفرية، تتم مشاهدتها عند حدوث تصادم شديد بين البروتون والالكترون. وتشكل الكواركات معظم الجزء الدخلي للمادة، وهي مترابطة مع بعضها بقوى شديدة. هذه القوى التي تربط الكوارك مع بعضها البعض تدرس في فرع من الفيزياء يدعى: الكروموديناميكا الكمية (quantum-chromodynamic QCD).

يشابهها، حتى يصل إلى تلك النتيجة، والتي لا تقنع غالبا، لفقدان اتصال الأدلة عند القارئ، والذي يصاب بالصداع وبفقدان التركيز، فما أن يصل إلى النتيجة حتى يُصدم، فلا يفكر في قراءة المقال مرة أخرى!

وسنبدأ بعرض أهم أقوالهم، والتي اختلفوا فيها اختلافا كبيرا، لنبين للقارئ بالمثال العملي، كيف أن دعواهم بالوصول إلى اليقين بدون سنة، دعوى وهمية، ولنريه ما هي الأدوات التي يستخدمونها مع القرآن، من أجل التحصل على اليقينية، وسيرى القارئ كيف أن الاستناد إلى السنة المظنونة! أيقن بكثير من الأدلة والأساليب العجيبة التي يستندون إليها، والتي لا تقنع إلا صاحبها ويرفضها غيره من القرآنيين، ويراها مخالفة للقرآن.

وسنعرض للقارئ الكريم نماذج من أقوال التيارات المختلفة للقرآنيين، بمجرِّديهم وإماميهم، وحسابيهم وتواتربيهم، ليعلم أنه لا يقين إلا بالالتزام بالمنهج الذي سلكته الأمة وتسلكه، ونبدأ بسم الله وعليه الاتكال:

الصلاة

نبدأ نقاشنا لأهم مسائل القرآنيين، بمناقشة أقوالهم المتباينة في الصلاة، وسنطيل النفس والعرض في هذه المسألة، لأننا سنعرض فيها التداخل التشريعي بين القرآن والسنة، والذي يُظهر آلية فرض العبادات في الإسلام، كما سنبين إلى ما يستند أصحاب دعوى اليقين المطلق في استخراجهم للصلاة من القرآن، وكيف أنهم يستعملون أسلوب القص واللصق.

الصلاة لم تتغير!

قلنا أن الرباط الجامع للقرآنيين هو إنكارهم لأي وحي للرسول محمد بخلاف القرآن، ولكنا نرى أن التواتريين يصلون مثلما نصلي، على الرغم من أن هيئة الصلاة هذه لم تأت في القرآن. وهذا ما يشنع به المجرِّدون على التواتريين! فكيف يبررون هذا الأمر؟ لقد خضع هؤلاء للمنطق، وسلموا أنه من غير الممكن عقلا أن تُحرف الصلاة، التي اتفقت عليها كل الفرق الإسلامية، ولكنهم يرفضون أن يكون هناك وحي بخلاف القرآن، فكيف الخروج من هذا المأزق؟

كان الحل الوحيد أن يدعوا أن الصلاة التي صلاها المسلمون هي نفس الصلاة التي كان يصليها المشركون قبل الإسلام، بدون أي اختلاف! والتي ورثوها عن الخليل إبراهيم عليه السلام!

وفي هذا يقول كبيرهم الدكتور أحمد منصور:[56] "إن المشركين في الجاهلية كانوا يؤدون الصلاة ولكن لم يقيموا الصلاة، وكانوا مشهورين بالكرم ولكن دون أن يؤتوا الزكاة بمعنى التطهر والسمو الخلقي" اهـ

ولست أدري ما دليله على هذا؟ لا يوجد دليل تاريخي على هذا، فالروايات التي ينكرها ويردها لم تقل هذا، وإنما هو استنتاج عقلي منه، لا يستند إلا إلى آية تتكلم عن صلاة المشركين عند البيت!، فهل يعني هذا أنهم كانوا يصلون نفس الصلاة؟ ثم يحاول الاستدلال على أن الصلاة بشكلها الحالي كانت معروفة عند العرب، فيبدأ في اطلاق الدعاوى الفارغة: "فالمساجد موجودة للصلاة في العصر الجاهلي وبعد ظهور الإسلام. والصلاة يؤديها المسلمون والمشركون والمنافقون بنفس الكيفية وفى نفس المواقيت، وليست هناك مشكلة في عدد الركعات وكيفية الصلوات ومواعيدها، ولو كان هناك خلاف في هذا لجعل منه المشركون والمنافقون قضية كبرى يتهمون فيها

[56] منقول من كتابه "الصلاة في القرآن"، من موقع أهل القرآن.

محمدا بالابتداع في الدين (!!) وهجر الصلاة المتوارثة بكيفيتها ومواعيدها وهيئاتها منذ عهد إبراهيم. (...) لو كان العرب حين نزل القرآن يجهلون صلاة المغرب وعدد ركعاتها وصلاة الجمعة وكيفيتها لجاءت تفصيلات القرآن تعلم الناس ما يجهلون من عدد ركعات الصلاة وكيفيتها ومواقيتها وكل شيء عنها." اه

ونقول: ومن أدراك أنهم لم يتهموا محمدا بالابتداع في الدين، إن الروايات الموجودة كاذبة مختلقة كمؤامرة كبرى، فلا يحق لك الاستناد إليها!! ونرد لمن يأخذون بالتاريخ، فنقول: أي ابتداع في الدين يتكلم عنه الدكتور أحمد؟!! هل كان محمد مصلحا دينيا، يدعو إلى التجديد في الدين، حتى يرموه بالابتداع؟! لقد جاء محمد فقلب الطاولة وهدم المعبد من القواعد، فمن الحماقة أن يتهموه بالابتداع، فهذا يعني أنهم على دينه أو أنه على دينهم!!

ولست أنت من يحدد ماذا يفعله الله تعالى، فتقول أنه لو كان العرب يجهلون لجاء ذلك في القرآن، لما لا يكون قد جاء ذلك في وحي مستقل، وبتعليم مخصوص، كما حدث فعلا، ومباشرة بعد البعثة وليس بعدها بسنوات طوال[57]، كما روى ابن هشام في سيرته: "قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: وَحَدّثَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنّ الصّلَاةَ حِينَ اُفْتُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أَتَاهُ جِبْرِيلُ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكّةَ، فَهَمَزَ لَهُ بِعَقِبِهِ فِي نَاحِيَةِ الْوَادِي، فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ عَيْنٌ فَتَوَضّأَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السّلَامُ، وَرَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ

(57) نحن نأخذ بالرأي الذي يقول أن الإسراء كان بالجسد، وأن المعراج كان رؤيا منامية، وأنهما لم يكونا في ليلة واحدة، لأسباب عدة ليس هذا مكان تفصيلها، ونكتفي بإيراد آية واحدة ترد على من يقول بأن المعراج كان بالجسد، وهي في سورة الإسراء! – لاحظ السورة التي وردت فيها الآية!– حيث يحكي الله تعالى قول المشركين، فيقول: ﴿أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ٩٣﴾ [سورة الإسراء ,٩٣]، فلو كان النبي الكريم رقى في السماوات العلى، أو سيرقى في يوم من الأيام، فلم أُمر بهذا الرد الاستنكاري: ﴿قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾؟! كما نرى أن الروايات الصحيحة في فرض الصلاة هي ما أورده ابن إسحاق والتي ذكرناها بأعلى، أما روايات فرضها في المعراج فمردودة متنا، وذلك لأنهم يقولون أن جبريل أتى للنبي الكريم بعد أن صلى العشاء الآخرة، تفريقا لها عن المغرب، وأنه تأخر عند عودته عن صلاة الفجر، فهذا يعني أنهم كانوا يصلون المغرب والعشاء والفجر، فأي صلاة فرضت إذن، إذا كانت موجودة أصلا؟ هذا بالإضافة إلى الكثير والكثير من التناقضات الموجودة في الروايات، والكفيلة بالحكم بعدم صحتها.

وَسَلّمَ يَنْظُرُ إلَيْهِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ الطّهُورُ لِلصّلَاةِ ثُمّ تَوَضّأَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ كَمَا رَأَى جِبْرِيلَ تَوَضّأَ ثُمّ قَامَ بِهِ جِبْرِيلُ فَصَلّى بِهِ وَصَلّى رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ بِصَلَاتِهِ ثُمّ انْصَرَفَ جِبْرِيلُ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ. قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: وَحَدّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ مَوْلَى بَنِي تَمِيمٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَكَانَ نَافِعُ كَثِيرَ الرّوَايَةِ عَنْ ابْنِ عَبّاسٍ قَالَ لَمّا اُفْتُرِضَتْ الصّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السّلَامُ، فَصَلّى بِهِ الظّهْرَ حِينَ مَالَتْ الشّمْسُ ثُمّ صَلّى بِهِ الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلّهُ مِثْلَهُ ثُمّ صَلّى بِهِ الْمَغْرِبَ حِين غَابَتْ الشّمْسُ ثُمّ صَلّى بِهِ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِين ذَهَبَ الشّفَقُ ثُمّ صَلّى بِهِ الصّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ثُمّ جَاءَهُ فَصَلّى بِهِ الظّهْرَ مِنْ غَدٍ حِينَ كَانَ ظِلّهُ مِثْلَهُ ثُمّ صَلّى بِهِ الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلّهُ مِثْلَيْهُ ثُمّ صَلّى بِهِ الْمَغْرِبَ حِين غَابَتْ الشّمْسُ لِوَقْتِهَا بِالْأَمْسِ ثُمّ صَلّى بِهِ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللّيْلِ الْأَوّلُ ثُمّ صَلّى بِهِ الصّبْحَ مُسْفِرًا غَيْرَ مُشْرِقٍ. ثُمّ قَالَ يَا مُحَمّدُ الصّلَاةُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاتِك الْيَوْمَ وَصَلَاتِك بِالْأَمْسِ. (...) قال ابْنُ إسْحَاقَ: وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنّ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ كَانَ إذَا حَضَرَتْ الصّلَاةُ خَرَجَ إلَى شِعَابِ مَكّةَ، وَخَرَجَ مَعَهُ عَلِيّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مُسْتَخْفِيًا مِنْ أَبِيهِ أَبِي طَالِبٍ، وَمِنْ جَمِيعِ أَعْمَامِهِ وَسَائِرِ قَوْمِهِ فَيُصَلّيَانِ الصّلَوَاتِ فِيهَا." اهـ

وأعتقد أنه لو كان الرسول يصلي نفس الصلاة التي يصليها المشركون، لما كان هناك حاجة إلى الاستخفاء من المشركين! وكان يمكنه أن يصلي في الحرم! وهناك بعض الروايات التي اعترض فيها المشركون على صلاة المسلمين، لأن است المصلي يعلو رأسه في السجود! ولكن القرآنيون سيعرضون عنها!

ويسمح لي الشيخ أحمد أن أسأله: ماذا كان يقرأ المشركون في قيامهم؟ هل كانوا يقرأون القرآن أم يقرأون من كتاب الخليل إبراهيم؟! وماذا كانوا يقولون في السجود: سبحان هبل؟!!

ثم يواصل الدكتور أحمد استدلالاته العجيبة، فيقول: "فالآذان للصلاة كان معروفا وحدث أن المشركين كانوا يستهزئون ويتلاعبون وقت الآذان فنزل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا

نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾] سورة المائدة ,٥٨[فليس هنا تشريع للآذان عند الصلاة وإنما احتجاج على خلل أحدثه المشركين عند الآذان." اهـ

ولست أدري حقا كيف يستدل الشيخ أحمد بهذه الآية، إن هذه الآية تنسف كل الدعاوى التي يطلقها، فبغض النظر عن أن الآية في سورة مدنية، وأن السياق يقول أن الحديث هنا عن أهل الكتاب والكفار الموجودين في المدينة، وليس عن مشركي مكة، فالآية تقول صراحة أن الكفار وأهل الكتاب اتخذوا الصلاة هزوا ولعبا، وليس أنهم يسخرون من الآذان، أو يتلاعبون به، وإنما المراد أنهم يستهزؤن بالصلاة، وهذا دليل على كونها صلاة جديدة، أتى بها الرسول الكريم، ولو كانت نفس الصلاة القديمة المعروفة عند العرب، فلماذا يستهزأ بها الكفار، الذين يصلونها فعلا؟!!

ولست أدري أين قالت الآية أن الآذان كان معروفا؟! إنها تتكلم عن أمر مخصوص، ولم تصرح بما يقوله الشيخ أحمد! فلا يحق له الاستدلال بها في دعواه هذه.

ثم يواصل الدكتور أحمد استنتاجاته اللاتاريخية، فيقول: "وأول تشريع جديد في الصلاة هو الخاص بالقبلة، وكان في حقيقته اختبارا في الطاعة، فالعرب كانوا يتوجهون في الصلاة إلى الكعبة، وبتوالي القرون بعد أبيهم إسماعيل ترسب فيهم الشعور بتقديس بناء الكعبة، (...) وبمجيء النبي محمد خاتما للنبيين ورجوع كثيرين إلى الحنيفية الإبراهيمية الحقيقية تم تنظيف قلوبهم من الاعتقاد في الأوثان والأنصاب والأصنام والقبور المقدسة. لكن لا يزال هناك تقديس في داخلهم لبناء الكعبة، خصوصا وهم يتجهون إليها في صلاتهم اليومية. وازداد الأمر بعد هجرتهم من مكة إلى المدينة إذ اختلط لديهم الحنين للوطن (مكة) وبيت الله تعالى الحرام بمشاعر التقديس للكعبة. وكان لا بد لهم من مواجهة مع النفس بامتحان يتضح لهم فيه أن التوجه للكعبة لا يعنى تقديسا لها على الإطلاق، وإنما هو طاعة للآمر رب العزة جل وعلا. تماما مثلما أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم، فلم يكن تقديسا لأدم، بل

كان اختبارا للطاعة. نفس الحال هنا؛ امتحنهم الله تعالى بأن أمرهم بالتوجه إلى مكان آخر. وأطاع النبي والمؤمنون معه وصبروا على أقاويل السفهاء بتغيير القبلة، وبعد أن نجح النبي والمؤمنون في الاختبار نزل الوحي يجيب رجاء الرسول لله بالعودة إلى التوجه للبيت الحرام، فقد تعلموا الدرس." اهـ

ونلاحظ أن الدكتور أحمد قال: "امتحنهم الله تعالى بأن أمرهم بالتوجه إلى مكان آخر."، ولم يقل: بأن أمرهم بالتوجه إلى المسجد الأقصى، حتى لا نسأله من أين أتيت بهذا؟ ولكن لا بد أن نسأله: أين أمرهم الله تعالى بالتوجه إلى ذلك المكان الآخر في القرآن؟ الذي وجدناه في القرآن أنه أمرهم بالتوجه إلى المسجد الحرام، وإظهار الحكمة من التوجه إلى المسجد الأقصى، ولكن لا نجد أثرا للتوجه إلى المسجد الأقصى! أو المكان الآخر، ونطلب إلى القرآنيين التواتريين، أن يخرجوه لنا من القرآن!

إذا فدعوى التواتريين أن الصلاة كانت معروفة قبل النبي محمد، دعوى لا مستند لها من القرآن، وإنما هي استنتاجات مصادمة للتاريخ، من أجل الحفاظ على تأصيلهم أنه لا وحي إلا القرآن، لأنهم لو قالوا بذلك، فتحوا الباب لوجوده في الصلاة، فلن يستطيعوا أن يغلقوه مع عبادات أخرى!

صلوات المجرِّدين

وبعد أن انتهينا من تفنيد أقوال التواتريين، ننتقل إلى المجرِّدين، لنظهر للقارئ الكريم عوار مذهبهم في استخراج الصلاة من القرآن.

ينكر القرآنيون المجرِّدون الصلاة بشكلها الحالي، لأن تفاصيلها لم ترد في القرآن، الذي ما فرط في شيء، ومن ثم فصلاتنا باطلة لزاما. فإذا قلنا لهم: لنفترض أننا سلمنا

أن صلاتنا باطلة، فهل لكم أن تخبرونا ما هي الصلاة الصحيحة، وكيف نصليها، وكم عدد الصلوات في اليوم والليلة؟

الناظر في حال القرآنيين –أصحاب دعوى اليقين المطلق!– لا يجد لهم اتفاقا في هذه المسألة، وإنما يختلفون فيها اختلافا شديدا، في كل شيء، حتى أن بعضهم لم يعد يصلي! وذلك لأنه اعتقد أن الصلاة الحالية باطلة، ثم لم يستطع أن يستخرج هيئة معينة للصلاة من القرآن، فما كان منه إلا أن ترك الصلاة كلية!

ونبدأ عزيزي القارئ بعرض أنواع الصلوات المختلفة، التي وصلت إلينا من القرآنيين، ونعرض الأدلة التي استندوا إليها في صلاتهم هذه. وإحقاقا للحق فإننا سننسب كل صلاة إلى صاحبها، ثم نبدأ بنقاش الأدلة التي يستدلون بها، ونعتذر من القارئ فسنضطر إلى الإطالة قليلا، حتى لا يدعون أن أقوالهم تعرض مبتثرة، وبذلك لا يظهر رأيهم بشكل صحيح! فاقرأ عزيزي القارئ، وابحث في القرآن بنفسك، هل تجد مصداقا لما يقولون!

صلاة مصطفى كمال المهدوي

لم يختلف المستشار مصطفى كمال المهدوي[58]، كثيرا في الصلاة، سوى أنه جعل الصلوات ستا بدلا من خمسة!، وفي هذا يقول: "تستهل هذه الآية الكريمة بالإشارة إلى صلوات المساء ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ أي حال غياب الشمس. ثم تحدد بالتفصيل مواقيت الصلاة حال ظهورها وهي ثلاث: الصبح ويبدأ بشروق الشمس وانتشار ضوئها ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ والظهر ويبدأ بانتصاف الشمس في كبد السماء وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلحظة انعدام الظل أو تضاؤله ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ والعصر أو العشي ويبدأ حين تميل الشمس نحو الغروب، بزاوية يتساوى فيها ظل الأشياء

---

[58] المستشار ليبي الجنسية، ودرس في مصر، وهو لا يرفض السنة كلية، إلا أن له رأيا فريدا في مسألة الصلاة!

العمودية بطولها ﴿وعشياً﴾. ولا يصح الاختلاف حول ما يجب من صلاة الفجر والصبح لنجعل من أحدهما فرضاً ومن الآخر سنة، بما ينتهي بالمسلم أن يركن إلى نومه يغط فيه غطيطاً من بعد شروق الشمس، بمقولة أن صلاة الفجر من النفل الذي يجوز أداؤه مع الصبح أو الصبح مع الفجر من بعد شروق الشمس، إن كلتا الصلاتين فرض على كل مسلم ومسلمة وعلى أي حال فإن المسلمين يحافظون على صلاة الصبح في ميقاتها الصحيح مرتين في السنة صباح عيد الفطر وصباح عيد الأضحى في صلاة جامعة بالمساجد ومن بعد صلاة الفجر، فتلك هي صلاة الصبح ولا نجد للمسلم عيداً في القرآن إلا يوم يقوم بعمل صالح[59]." اهـ

صلاة بنور صالح[60]

على عكس المستشار المهدوي، فإن بنور صالح يختلف كلية في هيئة الصلاة وعددها، فالصلوات عند بنور ثلاث صلوات فقط! ويلخص بنور قوله في الصلاة، فيقول: "وخلاصة القول أن الله فرض علينا ثلاثة أوقات تقام فيها الصلاة، صلاة في أول النهار وتسمى الفجر، وصلاة في آخر النهار وتسمى الوسطى، وصلاة في أول الليل وتسمى العشاء، ولم ينزل الله غير هذا إلا ما كان نافلة في الليل[61]" اهـ

---

[59] مصطفى كمال المهدوي، البيان بالقرآن.

[60] بنور صالح، جزائري الجنسية، لا يقول أنه قرآني، بل ويغلظ القول للقرآنيين! يدعي أنه إمام مختار من عند الله عزوجل! يستدل على إمامته بآيات الإمامة لسيدنا إبراهيم! وجعل نفسه من ذرية إبراهيم! ولم يبين هل هو من نسل إسماعيل عليه السلام، أم عادت الإمامة على يديه إلى نسل إسحاق؟! وذلك لأنه رأى رؤية فيها: أنه أُعطى ألواحا من خليل الله إبراهيم، ثم استمر حتى كبر، وفي السابعة والثلاثين جاءه رجل بثلاثة أقلام وساعة متوقفة، واللذين يشيرون إلى القرآن والتوراة والإنجيل، ثم اختفى قلمان وبقي القلم الذي يشير إلى القرآن! والساعة تشير إلى أنه مبعوث بين يدي الساعة! ثم يدعي أنه جاءته إشارات بعد ذلك، تؤكد له أن الله معه! ولست أدري هل يعطيني هذا مبررا لأن أدعي أنا أيضا الإمامة؟ فلقد رأيت في المنام وأنا صغير، أني أحج مع الرسول الكريم، وأني ومجموعة من الزملاء كونا دائرة محيطة به، –شبيهة بالحرس الشخصيين– حتى نحميه من الزحام، ومن تدافع الناس، من أجل السلام عليه! فهل يعطيني هذا الحق في الإدعاء أن أقوالي راجحة أو صحيحة؟!!

[61] منقول من موقعه الشخصي على الشبكة المعلوماتية!

أي أنه لا يوجد هناك صلاة الظهر ولا العصر، ولا الجمعة! ويحاول أن يبرر الآيات الموجودة في سورة الجمعة، الآمرة بترك البيع، فيقول: "وكما هو معروف فإن الأسواق تقام باكرا قبل طلوع الشمس مما يجعلها تتصادف مع صلاة الفجر التي يسمونها صلاة الصبح ويبين القرآن أن الناس كانوا يذهبون للسوق وخصوصا التجار" اهـ

وهذا من العجب، فإذا افترضنا أن الأسواق تنصب قبل طلوع الشمس أو الفجر، فأي زبائن هؤلاء الذين يستيقظون ليشتروا في الفجر؟! اللهم إلا إذا كان الناس في الأزمان الغابرة يستيقظون بطبيعة الحال في منتصف الليل، ويتعاملون بالتجارة في الفجر!! لست أدري من هو ذلك الأحمق الذي يشتري في وقت لا تكون الرؤية متضحة فيه، ألا يصبر حتى تطلع الشمس، فيشتري البضاعة ظاهرة المعالم أمامه، حتى لا يُخدع أو يغرر به!!!

وبغض النظر عن عدد الصلوات عند بنور، فإن الصلاة لا تقدر عنده بالركعات، وإنما بالوقت! فصلاة الفجر خمس وأربعون دقيقة، والصلاة الوسطى كذلك، والعشاء خمس وعشرون دقيقة!! ويبين بنور طريقة صلاته، فيقول: "بعد الوضوء المذكور في الكتاب، أقوم للصلاة فأستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم أبدأ بتلاوة القرآن دون تخصيص أي سورة، بعد الإنتهاء من القراءة أخر ساجدا دون أي انحناء ولا أي حركة أخرى، السجود مباشرة بعد القراءة، أسبح الله في السجود، ولا يجوز أي كلام آخر في السجود كالدعاء مثلا أو أي شيء غير التسبيح. بعد الانتهاء من التسبيح؛ أرفع من السجود وأقوم مباشرة لأعود إلى قراءة القرآن من جديد وهكذا أكرر نفس الشيء عدة مرات حتى ينتهي الوقت المقدر للصلاة.، وفي آخر سجدة من نهاية الصلاة أجلس بعدها جلسة عادية وانتهت الصلاة. (ولست أدري لم يجلس تلك الجلسة العادية بعد آخر سجدة؟ أليس هذا تشبها بالتشهد؟ -عمرو-) بعد الفريضة تأتي النافلة وهي في الليل فقط. قيام الليل واجب يقترب من درجة الفرض، غير مقدر بالوقت، يصلى حسب استطاعة الإنسان ويعفى عنه في الظروف الشاقة ولذلك أصبح نافلة على عكس الفريضة مقدرة بالوقت" اهـ

إذا فخلاصة القول أن صلاة بنور ثلاثة: الفجر والوسطى والعشاء، وقيام الليل، وهي تقدر بالوقت، ولا ركوع فيها!

صلاة "من أهل الذكر"[62]

يرى "من أهل الذكر" أن الله تعالى، فرض على العباد من لدن ءادم إلى النبي الخاتم أربع صلوات فقط، وأمرهم باقامتها في الأوقات التالية: تقام صلاة الفجر عند شروق الشمس مباشرة حين يكون ظل المصلي بجانبه يقوم ويسجد معه، و تقام صلاة العشي قبل غروب الشمس بعشر دقائق حين يكون ظل المصلي بجانبه يقوم ويسجد معه، وتقام صلاة العشاء عند غسق الليل، في الساعة التاسعة مساءا، وتقام الصلاة الوسطى صباح يوم الجمعة الساعة الحادي عشر(!!)

---

(62) ليس هذا اسمه بداهة، ولكنه سمى نفسه –تواضعا– بهذا الاسم! ويعتمد "من أهل الذكر" حساب الجمل أو الحروف، كبديل للسنة الباطلة المكذوبة!! فإذا توصل إلى استنتاج اخترع له جملة لها عدد معين بحساب الجمل، موافق لما يريد أن يقول، ومن ذلك: حساب أحرف قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [سورة النساء ,١٢٥]، 4465، وحساب أحرف: "جعل الله النبي إبراهيم خليلا لكل من اقام صلاة الفجر، صلاة بالعشي، صلاة العشاء، والصلاة الوسطى يوم الجمعة تبعا لملته"،: 4465 وكما ترى عزيزي القارئ فإن الجملة، التي ذكرها كمقابل للآية، جملة ركيكة، وعلى فرض عدم ركاكتها، مع علاقة الآية بما يريد أن يستدل عليه؟!

إن حساب الجمل حساب قديم نتج عن حاجة البشر إلى التعبير عن الحروف بالأرقام، فكانوا يعطون لكل حرف من حروف اللغة رقماً خاصاً به، ويختلف هذا الرقم من حضارة لأخرى. فحرف الألف رقمه 1 وحرف الباء رقمه 2 وحرف الجيم رقمه 3 وحرف الدال رقمه 4 وهكذا. وقد كان هذا الحساب مستخدماً من البابليين، ثم أخذه اليهود عنهم! ثم انتقل إلى العرب. ويدعي "من أهل الذكر" أن حساب الاحرف الابجدية علم رباني، وأن النبي الخاتم محمد كان يعلم المؤمنين البيان بحساب الاحرف الابجدية. وهي دعوى أقل ما توصف به، أنها تخرص ما أنزل الله به من سلطان، وتقول على الله، فأين دليله القاطع على أنها علم رباني؟! وهو يؤمن إيمانا شديدا بيقينية حساب الجمل، على الشكل الذي يستخرج به ما يشاء، حتى أنه يقول: "ولقد بين الله بالحساب تاريخ نزول القرءان، وأول سوره نزولا وعدد ءاياته وسوره وعدد العلامات على أحزابه، وبين تاريخ ما حدث أثناء وجود النبي الخاتم وما سيحدث إلى يوم القيامة بالحساب، وبين العبادات وكيفيتها وأوقاتها وسائر الاحكام، وفصل عدد السنين وكل شيء بالحساب لكي يعلم العباد بذلك. وبين بالحساب كيفية القبر واتجاهه وكيفية وضع الميت فيه" اهـ.

بل ويجعل الحكمة هي البيان بالحساب!: "البيان بالحساب هو الحكمة والحكمة فيها خير كثير، (...) وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ ... ﴿١٢﴾﴾ [سورة لقمان ,١٢] اهـ

حقا إن هذا لهو علم اليقين، الذي يجب على المسلمين اتباعه!!!!!

كما يرى أن فريضة الصلاة ركعتان، وأن لكل ركعة سجدة واحدة فقط، وأن الركعة تبتدأ بالقيام ثم بقراءة ما تيسر من القرءان جهرا ثم بالسجود بعد القرءاة مباشرة، والصلوات كلها جهرية. إذن ف "من أهل الذكر" يخالف بنور في وجود صلاة مخصوصة يوم الجمعة هي الصلاة الوسطى، ويخالفه في أن الصلوات هي الفجر والعشي –العصر– والعشاء، وليست الفجر والمغرب والعشاء، بالإضافة إلى الاختلاف في هيئة الصلاة.

وكلاهما يسجد بالشكل العادي ويبدأ الصلاة قائما، ولكن هناك من القرآنيين من يبدأ الصلاة قاعدا ويسجد على ذقنه! ويستند في ذلك إلى القرآن أيضا، ومنهم من يقول أن الركعة تحتوي القيام والركوع والسجود، ولكن الركوع ليس هو الركوع المعهود، وإنما تلك الهيئة التي يجلسها الإنسان بين السجدتين – يبدو أنه ما سمع عن شيء اسمه الجثو!!–، ومنهم من قال أنها ركعة واحدة ثلاث مرات في اليوم، ومنهم من جعلها ركعة واحدة مرتين في اليوم!

ومنهم من قال أن الركوع هو السجود، استنادا إلى قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا ... ﴿٢٩﴾﴾ [سورة الفتح, ٢٩]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْۤ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [سورة الحج, ٧٧]، وهذا يقتضي المغايرة.

ومنهم من قال أن الركوع هو النزول للجثو، واستدل بقوله تعالى: ﴿... وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّـٰهُ فَٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّۤ رَاكِعٗا وَأَنَابَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة ص, ٢٤]، فقال: وهذا دليل على أن الركوع ليس انحناء، لأن الإنسان لا يخر في الركوع!

وبنفس المنهج يمكننا أن نقول أن السجود هو الركوع! أو أن السجود ليس هو المألوف، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَـٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ

رَغَدٗا وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٥٨﴾
[سورة البقرة ,٥٨]

فمن الممكن أن يدخل الإنسان منحنيا –راكعا– وليس ساجدا! وهكذا فما من كلمة يقتطعونها ليدللوا بها، إلا ويمكننا أن نخرج لهم من القرآن ما ينقض استنتاجهم. وسبب اختلافهم أنهم ينتزعون آيات لا علاقة لها بمرادهم، ويريدون أن يدللوا بها على أوهامهم! فالاستدلال الصحيح هو ذلك الذي يكون متناسبا مع سياقه، وليس أن أتخذ أي كلمة من القرآن كدليل، ونكرر لا بد من فهم الأدلة من خلال السياق!

-لا- صلاة إبراهيم بن نبي

بعد أن عرضنا للقارئ الكريم نماذج من الاختلاف في كيفية آداء الصلاة، نأتي بك إلى رأي –لا راد له عند القرآنيين– وهو أن الصلاة ليست هي الصلاة! فهذه الكلمة لا تشير إلى النسك المعروف، وإنما تشير إلى أمر آخر.

وفي هذا يقول إبراهيم بن نبي –صاحب الرأي–، عند حديثه عن الصلاة: "هل الصلاة هي الشعيرة التي نعرفها بحركات جسمية سماها الناس خطأ "ركوع" و"سجود" و"تكبير" و"تسليم" و"تشهد"؟ ولماذا لا نجد أثرا في كتاب الله لهذه التفاصيل في آية واحدة ليزول اللبس و يرتفع الجدل في طريقة أداءها؟ إنّ عدم التفصيل في هيئة النسك الذي سمّاه الناس "الصلاة" جعل المتمسكين بالقرآن وحده كوحي في حرج كبير" اهـ

فكما رأينا فلقد خطا إبراهيم بن نبي خطوة جديدة، بأن جعل الصلاة ليست الشعيرة المعروفة، استنادا إلى نفس الخطوات التي استند إليها الآخرون، وهي عدم الاعتراف بالتواتر، والإيمان بأن الوحي في القرآن فقط. فما كان منه إلا أن ناقش الأقوال الموجودة على الساحة، وخرج بفهم مختلف تماما لما عليه كل الأمة، –بما فيها

القرآنيون، الذين يرفضون تأويله، ولا يمكنهم رده، لاستنادهم إلى منطلق واحد-، فكان أن وصل إلى: "أنّ الصلواة في القرآن مفهوم متعلق بالتفاعل مع الأخرين دون تعد ولا تجاوز، فالأشياء كلّها تصلّي فتتفاعل مع غيرها دون تعد ولا تجاوز، وأشير هنا أنّ الشيء في القرآن هو اللبنة الأساسية في تكوين الكائنات، فمكونات الذرة تتفاعل دون أن يتعدى بعضها على بعض والأحماض الأمينية في DNA تتفاعل مع بعضها دون تعد ولا تجاوز، والخلايا في الجسم تتفاعل دون تعد ولا تجاوز ولو حدث تداخل بسيط وتعد ضئيل في هذه الأشياء لأنهار العالم الميت والعالم الحي. فالصلاة هي قانون هذا العالم ويبقى الكائن الوحيد الذي أُمّر بإقامة الصلواة هو الإنسان. فإقامة الصلواة هي أمر بإقامة آليات هذا التفاعل الإيجابي مع الأخر دون تعد ولا تجاوز. وليس غريبا أن يتكرر هذا الأمر مئات المرات في القرآن فالفرد الذي لا يقيم الصلواة ولا يتابع ما يحدث حوله ولا يتفاعل مع غيره يركد وينحدر ويغرق في البهيمية والمجتمع الذي لا يقيم الصلواة ولا يستفيد من إيجابيات الأخرين ولا يُساهم في بناء الحضارة الإنسانية وينعزل مجتمع قرّر الدخول في السقوط الأكيد والأزمات المتكررة." اهـ

ولكي يصل إلى مثل هذا القول، كان لزاما أن يقدم تأويلا مختلفا لمفاهيم، مثل القيام إلى الصلاة والتيمم والوضوء والجنابة والقبلة! وبشكل عام فإن إبراهيم بن نبي يفهم معظم اللغة، بشكل مختلف تماما عما يفهمه العرب كلهم!

نقض صلواتهم واستدلالاتهم

وهكذا أدى تأصيل القرآنيين العجيب إلى ظهور أمثال هذه الأقوال، وإلى تهاوي كل المسلَّمات تحت طرقات أي مُدع، وهكذا أصبح لزاما على المسلمين أن يبحثوا في كل صغيرة وكبيرة، حتى يعرفوا كيف هي، ولا يحق لهم أن يبنوا على ما تركه الأوائل، وإنما يبدأون من الصفر، ويتعلموا في مدرسة القرآنيين.

وبعد أن عرضنا لك أقوال القرآنيين وصلواتهم، نبدأ بالرد عليهم، عقلا وقرآنا، مبينين كيف أنه لزاما أن تكون الصلاة بالشكل المعروف هو ما قام به النبي الأكرم، وأنه من الضلال المبين القول بغير ذلك.

ولعل القارئ الكريم قد لاحظ، أننا لم نعرض الآيات التي استدلوا بها، في استخراج صلواتهم هذه من القرآن، وذلك لخطأ قاتل في الاستدلال، لا يعطيهم الحق في أن يستدلوا بها، سنبينه للقارئ الكريم في حينه. وسنستند في استدلالاتنا إلى الأدلة التي يقبل بها كل العقلاء، ويردها القرآنيون!

بادئ ذي بدأ لا بد من التنبيه أن الصلاة من الأمور المنقولة بالتواتر، وتواتر الصلاة أكبر من تواتر القرآن! وهي تندرج تحت ما يسميه الفقهاء "مما عمت به البلوى!"، فالمسلمون يؤدونها يوميا، ويتوارثها الأبناء عن الآباء، ولكن لا مانع عند القرآنيين من حدوث التحريف!

ونحن نسألهم السؤال الذي طرحته على بعضهم، ولم يجد أي منهم له جوابا سوى الإحالة على أن النص القرآني لا يقول بما تفعلون، أما السؤال نفسه فلم يجبه أحدهم حتى الآن، والسؤال هو: إذا كانت الصلاة قد حُرفت وغُيرت وبدلت، ففي أي زمن حصل هذا التحريف؟ فمن المعلوم أن الخلاف والشقاق حصل بين المسلمين بعد عهد قريب بالنبي، وانقسم المسلمون إلى فرق شتى. ووجدنا أن الفرق الإسلامية المختلفة –كانت ولا تزال– تشنع على الفرق الأخرى تغييرهم في أشكال العبادات، فعلى سبيل المثال نجد أن الشيعة لا يزالون يشنعون على السنة أنهم غيروا في شكل الوضوء، فجعلوا غسل القدمين مكان المسح! ونجد أن السنة يقولون أن الشيعة بدلت الزكاة وابتدعت الخمس! مع أنه لم يكن كذلك في زمن النبي أو الصحابة أو حتى أئمة أهل البيت.

والسؤال هنا: إذا كان أهل السنة هم من غيروا الصلاة، فكيف سكت الشيعة عن هذا الهدم المبين لأهم عبادة في الإسلام؟! وإذا كان الشيعة هم المغيرين، فكيف سكت

أهل السنة، وإذا كان الإباضية أو المعتزلة أو الزيدية، أو أي فرقة إسلامية كانت، هم المغيرين، فكيف سكت الباقون؟ من المعلوم بداهة أن الباقين لن يصمتوا وسيشنعون عليهم. فلا يبقى أمامنا إلا القول بأن الصحابة قبل أن يختلفوا، اجتمعوا واتفقوا على تغيير الصلاة!! فغيروا وأضافوا وحذفوا، ثم اتفقوا على الصمت على هذا الموضوع، وأن لا يثيروه مهما حدث بينهم من الاختلافات في باقي الأمور. وأعتقد أنه لا يقول عاقل بهذا الاحتمال! وإن كان من القرآنيين من يقول أن المنافقين اجتمعوا فقتلوا المؤمنين، وهكذا استطاعوا تحريف الصلاة، ولست أدري لم لم يحرفوا القرآن!!!

وحتى هذه الفرضية ممتنعة، فإذا كان حدث وغيّر المسلمون قاطبة صلاتهم، فكان من الأولى أن ينقل لنا هذا التغيير والتحريف المزعوم أعداءنا من اليهود والنصارى ... ولكنا لم نجد أي يهودي أو مسيحي، قال بأن المسلمين كانوا يصلون فيما مضى في عصر النبوة ثلاث صلاوات، ثم استبدلوها بخمس صلوات.

والناظر يجد أن الصلاة من الأمور المجمع عليها بين المسلمين بشكلها العام، فعند كل المسلمين الصلوات خمس، وعدد الركعات متفق عليه سبع عشرة ركعة، والكيفية واحدة من قيام ثم ركوع ثم سجدتين، وعدد الركعات في كل صلاة متفق عليه بين كل المسلمين، فلنا أن نسأل: كيف ومتى ظهر هذه التغيير، واتفق عليه كل المسلمين؟! وهذه نقطة نتفوق بها عليهم فهذا أمر ثابت، كحقيقة تاريخية مسلمة، أما هم فيريدونا أن نترك الحقائق من أجل استنتاجاتهم.

وإن كانوا يعترضون بأن تفاصيل الصلاة غير موجودة في القرآن، فنرد عليهم ونقول: وهي ليست موجودة كذلك في السنة! ونطلب إليهم أن يستخرجوا لنا من السنة شكل الصلاة! ثم على فرض وجودها في السنة فكيف كان المسلمون يصلون نفس الصلاة قبل جمع السنة؟! فأبوحنيفة مثلا المولود سنة ثمانون بعد الهجرة، وقبل جمع أي كتاب للسنة صلى وهو صغير، ولم يقل لنا أن الصلاة تغيرت لما كبر!

إذا فالصلاة –حقا– غير موجودة في القرآن ولكنها في عين الوقت غير موصوفة تحديدا في السنة، فمن أين أتى المسلمون بها إن لم تكن مما نُقل تواترا عن الصحابة؟ الذين علموا الناس الصلاة، مصداقا لقوله (ص): "صلوا كما رأيتموني أصلي".

أما تحججهم بالاختلاف في هيئة الصلاة فهذا اختلاف في الهيئات، مثل رفع اليدين أوعدمه أو كيفية وضع اليدين أو إرسالها، فهذا كله راجع إلى اختلاف هيئة النقل أما الأساسيات فواحدة متفق عليها.

إذا فالصلاة غير موجودة في السنة ولكنها موجودة ومنقولة بالتواتر الفعلي لعامة المسلمين، فإذا قلنا للقرآنيين: استخرجوا لنا الصلاة من القرآن، وعرفونا: أين علم الله المسلمين الصلاة في القرآن؟ فستجدهم يقومون بتجميع بعض الآيات، التي تكلم الله فيها عن الصلاة، ويركبونها كما يركب أحدنا قطع البازل، ليخرج كل منهم بشكل جديد للصلاة. ونتنازل لهم على الرغم من اختلافهم، فنقول: أنتم مختلفون في الهيئة، ولكن أخبرونا أين علّم الله الناس في القرآن كيفية الصلاة؟

فعندما أراد أن يعلمنا الوضوء قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ... ٦﴾ [سورة المائدة ,٦]. أما في الآيات التي تستدلون بها كلها فلم يقل الله عزوجل في آية منها: صلوا هكذا أو الصلاة كذا أوكذا، ولكنها كلها تتحدث عن شيء معلوم للمسلمين، يفترض فيهم أنهم كانوا يعرفونه ويؤدونه، وأتى القرآن فتحدث ناعتا حالهم، ونعيد نفس السؤال : متى وأين تعلم المسلمون الأوائل من القرآن هيئة الصلاة؟

بعبارة أخرى: عندما أمر الله الرسول المصطفى أول مرة في القرآن، فقال: "أقم الصلاة أو أقيموا الصلاة"! هل جمع الرسول باقي الآيات التي لم تكن قد أنزلت بعد ليخرج بشكل الصلاة أم أن باقي الآيات كانت قد نزلت؟! لا أعتقد أن هناك أحمق يقول من

الممكن أنها قد نزلت، لأنها كما قلنا كانت تصف حال المسلمين، أي أنها لا بد نزلت بعد أن أقاموا الصلاة فعلا، فكيف صلوا قبل أن يعرفوا شكل الصلاة؟

هذا السؤال وحده كاف لهدم مذهب القرآنيين الرافض للصلاة على عروشه، فليس له أي حل مهما حاولوا، ومن لديه إجابة فليتفضل بها!

وحتى إذا تنازلنا ونظرنا في الأدلة التي يستدلون بها على دعواهم، فما وجدناها تقوم لهم كحجة، فمنهم من استدل بقوله تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴿٣١﴾﴾ [سورة ص, ٣١]، على صلاة العصر، ومنهم من استدل بقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ... ﴿٩﴾﴾ [سورة الزمر, ٩]، على نفي الركوع! ولنا أن نقول: تبعا للآية فمن المفترض أن نبدأ الصلاة بالسجود، ثم نقوم بعد ذلك!

والذين يقولون أن الصلوات ثلاث، وهي الفجر والمغرب والعشاء، استنادا إلى قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ ۚ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [سورة هود, ١١٤] نقول لهم لنفترض أن الصلوات ثلاث فعلا –على الرغم من أن زلفا من الليل تنسف هذا القول– لنا أن نسأل: ما هي الصلاة، التي يفترض أن يقيمها الرسول الكريم؟ لم توضح لنا الآية كيفية الصلاة، والآيات الأخرى تتكلم عن واقع موجود، فكيف صلى الرسول والصحابة في أول الأمر؟!

والناظر في السياق لا يجده يتكلم عن تشريع جديد، وإنما عن التمسك بما هو عنده، حتى لا يقع فيما وقع فيه بنو إسرائيل من الاختلاف في الكتاب، ولذلك قال له: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا ۚ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾﴾ [سورة هود, ١١٢]، ولن نسأل القرآنيين: أين أُمر الرسول بالاستقامة في القرآن! وإنما نقول: الله تعالى يأمر المصطفى بالاستقامة والمواظبة على الصلوات، لأنها فرصة للمغفرة، فالحسنات يذهبن السيئات! فهل يمكن أن تكون هذه الآية تشريعا للصلاة؟!

وإذا تنازلنا أكثر ونظرنا، لا نجد أن دعواهم صحيحة، لأنهم جعلوا الفجر والمغرب طرفي النهار! وهذا قول باطل، فهل للنهار طرفين فقط، وهل يمكن أن يكونا هما الفجر والمغرب؟

أولا: طرف الشيء لا بد أن يكون داخلا فيه، فلا يكون مستقلا عنه.

ثانيا: النهار له أطراف عدة وليس طرفين فقط، كما قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ غُرُوبِهَاۖ وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡ وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرۡضَىٰ ١٣٠﴾ [سورة طه, ١٣٠]، ونلاحظ أن الآية تأمر بالتسبيح قبل طلوع الشمس وقبل غروبها، ومن آناء الليل ومن أطراف النهار! وهذا يدل على أن الأطراف غير الغروب والشروق، كما أنها جُعلت مقابل آناء الليل، واستُعمل مع كلاهما "من"، وآناء الليل في داخل الليل، وأطراف النهار في داخله كذلك، فهم الضحى والظهر والعصر.

ولقد أمرنا بإقامة الصلاة طرفي النهار، أي أن هناك صلاتين مكتوبتين فقط في النهار، وهو ما نقوم به فعلا، حيث نصلي الظهر والعصر في طرفي النهار! لأنهما هما الطرفان المتعلقان بالنهار، والموجودان فيه.

وما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ٧٨﴾ [سورة الإسراء, ٧٨] فالآية تتكلم عن صلوات موجودة أصلا، وتتكلم عن قرآن الفجر، فمن أين أتى المسلمون بصلاة الفجر هذه، وكيف كانوا يصلونها؟

ثم إن السياق لا يتكلم بحال عن تشريع صلاة، وإنما هو في سياق عتاب الرسول الكريم، الذي فكر في موافقة المشركين في بعض ما يقولون، من أجل أن يدخلوا في الدين، فعاتبه الله في آيات، تبدأ بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ٧٣ وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ

﴿إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ٧٤﴾ [سورة الإسراء, ٧٣-٧٤]، ثم يأمره في الآية الماضية بإقامة الصلاة المعروفة وبالتهجد في الآية التالية، عسى الله أن يبعثه مقاما محمودا! فلا يمكن الاستدلال بها على تشريع صلوات، لأنها تتكلم عن صلوات موجودة!

والذين يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا ٢٨﴾ [سورة الكهف, ٢٨] على صلاة الفجر والعشي –العصر–، نسألهم نفس السؤال: أين فرض العصر ابتداءا؟ الآية تتكلم عن أناس يدعون الله فعلا، فمن أين عرفوا هذا؟

ويُطرح نفس السؤال لمن يستدل بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَـٰثَ مَرَّـٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِ ... ٥٨﴾ [سورة النّور, ٥٨]

وبغض النظر عن أن السورة مدنية، –والسياق هو الذي يحتم هذا، لا أسباب النزول، التي لن يقر بها القرآنيون–، فالآية تتحدث عن صلوات موجودة، باسماء معروفة، ونضيف هنا سؤالا آخر: أين عرّف القرآن أتباعه أسماء الصلوات؟ فلا يعني أنها تُقام في وقت معين أن تحمل اسم هذا الوقت، فمن الممكن أن تسمى أي اسم، مثل الصلاة الأولى والثانية، أو الأخيرة أو صلاة الليل أو الوسطى إلخ التسميات الممكنة، فأين سمى القرآن الصلوات للمسلمين؟!

ونختم بالرد على من يسجدون على أذقانهم! استنادا إلى قوله تعالى: ﴿... يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا ١٠٧﴾ [سورة الإسراء, ١٠٧] – والذين يرفض قولهم هذا عامة القرآنيين، فنقول: ليس هناك أي علاقة بين هذه الآية وبين الصلاة، فالله تعالى يتكلم عن رد فعل أهل العلم من الأديان السابقة عند سماعهم القرآن، ونضع للقارئ الكريم السياق كاملا، ليعرف أن لا علاقة لها بمرادهم: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَـٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ

مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلٗا ١٠٦ قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدٗا ١٠٧ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولٗا ١٠٨ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعٗا ١٠٩ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ١١٠﴾ [سورة الإسراء, ١٠٦-١١٠]

والحق يقال أني حاولت أن أسجد على ذقني، فلم أستطع إلا بعد أن مددت ظهري، حتى قاربت أن أنام على بطني!

ونلاحظ أن الله تعالى قال: ﴿... يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدٗا ١٠٧﴾ [سورة الإسراء, ١٠٧]، ولم يقل "يسجدون"، وهذا يدل على أن هذا فعل مخصوص من علماء أهل الكتاب، من أنهم يسقطون على أذقانهم من شدة تأثرهم بالكتاب وبما وجدوه فيه مطابقا لما عندهم! ويدلل على هذا أن الله تعالى عندما تحدث عن فعل مشركي مكة، قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ٢١﴾ [سورة الانشقاق, ٢١]، فهذه الآية دليل على أن السجود العادي ليس بالشكل الذي ورد في سورة الإسراء، ويدل على ذلك تكرار قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعٗا ١٠٩﴾ [سورة الإسراء, ١٠٩]، فلم يجعل خرهم الثاني سجودا وإنما جعله خراً فقط!

وقبل أن نترك هذه النقطة أذكر أن أحد القرآنيين قال لي أنه الجهر في الصلاة والإسرار خطأ! فقلت له: وما دليلك على هذا؟ قال: قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ١١٠﴾ [سورة الإسراء, ١١٠]، فلقد نهى الله تعالى النبي عن الجهر بالصلاة والمخافتة بها! فقلت له: عجيب استدلالك هذا يا أخي، إن الآية في الدعاء، والسياق يحتم هذا وليس لها علاقة بالصلاة، ثم لنفترض أنها في الصلاة، هل يعقل أن الرسول الكريم الذي كان يعلم الناس القرآن في الصلاة، كان يقرأ بصوت لا يسمعه إلا بضع صفوف ثم لا يسمع الباقون شيئا؟! فلم يجد ما يرد به.

الصلاة في القرآن!

وبعد أن بيّنا أن صلاة المسلمين غير صلاة العرب قبل الإسلام، وأن القرآن لم يُعرِّف كيف نصلي، وإنما تحدث عن صلاة موجودة فعلا، نبدأ بعرض الصلاة في القرآن حتى يتأكد المسلم أن ما يقوم به من الصلوات لا يختلف مع القرآن كما يدعي هؤلاء القرآنيون:

بادئ ذي بدأ نُذكر بأن تفاصيل الصلاة بالكامل أتت في وحي مستقل، من أول البعثة، من كيفية الصلاة حتى التعريف بالقبلة، فصلى الرسول وصلى الملسمون بصلاة الرسول، ثم أتى القرآن فتحدث عن حال المسلمين في صلاتهم، وأمر بالتمسك بها، وبين لهم بعض النقاط التي كانوا يتحرجون منها –وسنعرض لهذه المسألة عند حديثنا عن القصر–، كما نسخ لاحقا التوجه إلى المسجد الأقصى وأمر بالتوجه إلى المسجد الحرام، فقال: ﴿... وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٤٣﴾ [سورة البقرة, ١٤٣] وهذه الآية قاصمة ظهر للقرآنيين، يحاولون أن يجدوا لها مخرجا أو تبريرا، إلا أنها تقضي على كل محاولاتهم، فهي تثبت وجود وحي تشريعي في غير القرآن، وإذا قُبل الأمر في القبلة، فما الذي يمنعه في باقي الصلوات؟!

وانطلاقا من هيمنة القرآن على السنة كان لا بد أن يحتوي القرآن كل أركان الصلاة، وهذا ما كان فعلا، لذا فسنعمل على استخراج الصلاة –الموحى بها مسبقا– من القرآن، حتى لا يدعي أحدهم أن صلاتنا مناقضة لما في القرآن!

لذا يحق لنا الاستدلال بأي آية في القرآن حول الصلاة، لأنها تتكلم فعلا عن حال موجود تصدقه، وهكذا سنستدل بها: يقول الله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ۝٢٣٨﴾ [سورة البقرة, ٢٣٨]

نلاحظ أن القرآن ذكر صيغة الجمع وهي "الصلوات"، وأقل الجمع ثلاثة، ثم قال بعد ذلك "والصلوة الوسطى". -وتبعا لرأينا، فلا بد من وجود اختلاف حتى يعطف القرآن، فنحن لا نقبل القول بوجود التكرار في القرآن، تحت مسمى عطف العام على الخاص أو ما شابه، مثل القول بالتكرار من أجل الأهمية والتركيز، فإذا قال الله تعالى: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى" علمنا أن الصلاة الوسطى ليست من هؤلاء الصلوات، فهي مختلفة عنهم بشكل من الأشكال لذلك أفردت، فما هو وجه اختلاف هذه الصلاة، حتى تفرد؟

المشتهر أن المراد من الصلاة الوسطى هو صلاة العصر، ولا مانع من تسمية صلاة العصر بالصلاة الوسطى، فهي وسطى فعلا من حيث موقعها، ولكن ما نراه هو أن المقصود من الصلاة الوسطى هو صلاة المغرب، فهي وسطى بكل المعاني، فهي الصلاة الوحيدة التي توسط عدد ركعاتها فاختلف عن الباقيات، فهي ثلاث ركعات، والباقيات ركعتان وأربع ركعات، كما أنها هي الصلاة التي تتوسط بين صلاتي النهار وصلاتي الليل؛ ففي النهار الظهر والعصر وفي الليل العشاء والفجر، كما أنها هي الصلاة الوحيدة التي لها هذا الوقت القصير جدا في الأداء -حوالي ساعة فقط-، لذلك استحقت من أجل هذا كله الأمر بالحفاظ عليها والإفراد في الذكر.

فإذا نحن أضفنا الصلاة الوسطى إلى الصلوات أصبح العدد أربع صلوات، وهذا العدد الزوجي لا وسط له، فنرتفع إلى العدد التالي له مباشرة وهو الخمس، فنجد أن له وسط وهو الثلاثة، فيكون أول عدد ينطبق عليه العد الحسابي هو ما نصليه فعلا.

والملاحظ أن معظم القرآنيين يقولون أن الصلاة ثلاث صلوات، فهذه الآية كافية في الرد عليهم، لأنها عطف صلاة على جمع، فلا يمكن أن يكونوا ثلاثة فقط! فإذا انتقلنا إلى تفنيد نقطة أخرى، وهي أن كثيرا منهم يرون أنه لا صلاة في النهار، ويرون أن الصلاة ركعة أو ركعتين.

فنرد عليهم بآية واحدة تبطل كل أقوالهم هذه: يقول الله تعالى مخاطبا النبي المصطفى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓاْ أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٠٢﴾﴾ [سورة النساء, ١٠٢]

فهذه الآية دليل بيّن على وجود صلاة بالنهار، وذلك لأن القتال في عصر النبي المصطفى ما كان إلا بالنهار، ولا يُتصور وقوعه بالليل! وحتى يكون لباقي الآية معنى، فما معنى: خذوا حذركم، بالليل؟ هل يرون شيئا؟ ولم يقسم الجيش، أليس لحماية المصلين، بأن يرون المعتدين، فيتحركوا للدفاع، لذا فإن صلاة الخوف المذكورة هنا لا بد أن تكون إما ظهرا أو عصرا، وهذا يبطل قولهم بعدم وجود صلاة بالنهار، استنادا إلى قوله تعالى للنبي: ﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا ﴿٧﴾﴾ [سورة المزّمّل, ٧]!

ونبدأ في تحليل الآية لنستخرج منها عدد ركعات الصلاة، وكيف أنه من غير الممكن أن تكون ركعة أو إثنتين فقط: تبدأ الآية بقوله تعالى: وإذا كنت فيهم أي في حال خوفهم وضربهم في الأرض، وهذا دليل على أن الأحكام المذكورة في الآية متعلقة بالرسول المصطفى فقط. فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك: أي: فلتقم طائفة منهم معك أي من الضاربين الخائفين من فتنة الكفار، وليأخذوا أسلحتهم: تحسبا لمعاودة القتال بسرعة، فإذا سجدوا: أي المصلون معك، فليكونوا: أي باقي المؤمنين، من ورائكم: أي ورائك أنت يا محمد ومن معك.

ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك: هنا نخالف السادة المفسرين، حيث أنهم يقولون أن الرسول أو الإمام عامة! يقسم الجيش إلى فرقتين أو طائفتين، ونحن نقول أن الآية تقول بخلاف ذلك فالآية تقول: "ولتأت طائفة أخرى" ولم تقل "ولتأت الطائفة

الأخرى"، ولو قالت ذلك لعلمنا أن الجيش يُقسم إلى طائفتين فقط، مما يدل على أن هناك طوائف أخرى لا تزال في الجيش.

وهذا هو الشيء المنطقي فالرسول يقسم الجيش إلى طوائف عدة، وتصلي طائفة منها فقط، أمّا أن يقسم الجيش إلى طائفتين فقط فهذا يقلل كثيرا من إمكانيات الجيش القتالية. إذا فالمنطوق: فلتأت طائفة أخرى لم تصل عند سجود المصلين مع النبي، فيبدأوا في الصلاة مع النبي مع بداية الركعة الثانية.

وقال بعض المفسرين والفقهاء: تخرج الطائفة الأولى بعد الركعة الأولى أي أنها تسلم والنبي لا يزال قائما! لم ينه صلاته –أي أن المأموم يتم صلاته مستقلا عن الإمام!– ثم تأتي طائفة أخرى فتبدأ الصلاة مع الإمام النبي فتصلي ركعة واحدة. ومنطوق الآية مخالف لذلك فهي تقول: "فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى" فلو كانت الطائفة الأولى تنهي الصلاة لقال المولى عزوجل: "فإذا أتموا أو أنهوا أو قضوا"، الشاهد أنه كان سيستعمل أي مفردة تدل على نهاية الصلاة، ولكن لما استعمل السجود دل ذلك على أن الطائفة الأولى لم تنه الصلاة بعد، وأن الثانية ستأتي فتبدأ الصلاة مع النبي مع بداية الركعة الثانية.

وإذا اقتصرنا على منطوق الآيات، سنجد أن النبي كان يصلي ركعتين، تبدأ معه طائفة في الركعة الأولى ثم تأتي طائفة أخرى فتبدأ الصلاة من الركعة الثانية، ثم تتم الركعة الفائتة منفردة ويتفرغ النبي بعد ذلك للقتال، أما باقي الطوائف فتصلي منفردة أو تصلي في جماعات أخرى بإمام آخر.

وهذه الآية دليل جلي على أن الصلاة أكثر من ركعتين، إذا قلنا أن القصر هو بمعنى حذف بعض الركعات، حيث صلى المصطفى ركعتين، فلو كانت الصلاة ركعتين –كما يرى بعض القرآنيين– لما كان هناك قصر في الصلاة ولكانت تامة، ولو كانت ركعة واحدة، فهذه معضلة معناها أن الرسول زاد الصلاة في حالة الخوف بدلا من أن

يقصرها. أما بمنطوق الآية فالنبي والمؤمنون صلوا ركعتين وهذا قصر فيفهم بداهة أن الإتمام أكثر من ذلك.

أما أركان الصلاة من قيام وركوع وسجود فقد أشير إليها في القرآن كما قلنا لأنها وصف لمعلوم بين المسلمين كما علمهم النبي المصطفى عندما قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي". ولقد استخرج الأستاذ سامر الإسلامبولي أركان الصلاة من القرآن، فقال: "إذاً الصلاة هي استقبال بيت الله الحرام بوجوهنا، (كما قال تعالى: ﴿... فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ... ١٤٤﴾ [سورة البقرة, ١٤٤] –عمرو–) والقيام بفعل وحركات معينة يتخللها ذكر ودعاء وتأمل وفكر ضمن أوقات موزعة على اليوم والليلة. لنر الآن الحد الأدنى من الحركات المؤلفة منها الصلاة التي اصطلح عليها باسم الركعة. قال تعالى: ﴿... وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ٢٦﴾ [سورة الحج, ٢٦] وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ ... ٧٧﴾ [سورة الحج, ٧٧] فمقومات الركعة هي: القيام والركوع والسجود.

لنر الآن أن الصلاة المطلوبة هي ركعتان حد أدنى قال تعالى: ﴿... وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ ... ١٠٢﴾ [سورة النساء, ١٠٢]. وهذه الصورة لأداء الصلاة تدل على أن عدد ركعاتها هي اثنتان، فنصل إلى أن الحد الأدنى لعدد ركعات الصلاة هو ركعتان. (...) إذاً وصلنا الآن إلى أن الصلاة هي توجه إلى المسجد الحرام بوجوهنا والقيام بفعل من ركوع وسجود يتخلله الذكر والخشوع لله، مؤلف من ركعتين حد أدنى، وأربع حد أقصى." اهـ

وبهذا نكون قد أتينا على كل حجج القرآنيين في رفضهم للصلاة، ووضحنا أن مستندهم في قولهم وفعلهم مستند مقلوب مخالف للمنطق، وقبل أن نغلق باب الصلاة، نناقش نقطتين رئيستين، يجادل فيهما القرآنيون التواتريون، وهما مسألة القصر في غير الخوف، ومسألة تجويزهم الصلاة للحائض، ونبدأ بالقصر:

القصر في السفر من غير خوف

يعترض القرآنيون على قصر الصلاة في السفر من غير خوف، ويقولون أن هذا مخالف للقرآن، لأن الله تعالى شرط القصر بالخوف، فقال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾﴾ [سورة النساء, ١٠١] فيفهم من ذلك أنه سيكون علينا جناح إن فعلنا بخلاف ذلك المشروط المعلق! نقول: من الممكن قبول هذا الاستنتاج لو كان الله تعالى قال: "أُحل لكم"، إلا أننا نلاحظ أن الله تعالى قال: "ليس عليكم جناح"، وهذا التعبير يدل على أن الأمر المخاطب به ليس أمرا جديدا، فهي لا تنشأ حكما ابتداءا، وإنما أمر يتلبس به الناس ويفعلونه، وقد يحيك في صدورهم منه شيء، فيأتي الأمر الإلهي برفع هذا الحرج، ويظهر هذا جليا في كل الآيات التي ذُكر فيها هذا التعبير:

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴿١٩٨﴾﴾ [سورة البقرة, ١٩٨]

﴿... وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ... ﴿٢٨٢﴾﴾ [سورة البقرة, ٢٨٢]

﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة النّور, ٢٩]

﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾ [سورة البقرة, ١٥٨]

وهذا يدل على أن الرسول والصحابة كانوا يقصرون في السفر قبل نزول الآية، وكانوا يتحرجون من صلاتهم في القتال، بأن يصلوا رجالا أو ركبانا! فنزلت الآية فرفعت هذا الحرج الموجود في الصدور.

وحتى نرفع الحرج الموجود في صدور القرآنيين، نقول: هناك نوعان من القصر، قصر في عدد الركعات مع اختلاف في هيئة الصلاة، وهذا يكون عند الخوف: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾ [سورة البقرة, ٢٣٩]

وهناك قصر في عدد الركعات مع المحافظة على الهيئة المألوفة، وهو القصر إلى ركعتين، عند السفر فقط. وكنا قد تناولنا هذه المسألة في كتابنا "لماذا فسروا القرآن"، فقلنا فيها: "سبب اللبس في هذه الآية هو الفهم القاصر للآيات، أو الفهم على المعنى الاصطلاحي الفقهي للكلمة، وليس هذا هو المراد، بل الحمل دوما في القرآن على المعنى العام، وهنا مثال لما قد يفهمه البعض فهما قاصرا، فقد يفهمها البعض تبعا للفهم الفقهي وهي قصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين، فيشترط الخوف لقصر الصلاة نزولا على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾﴾ [سورة النساء, ١٠١]، مع أن الحديث هنا في هذا السياق هو عن صلاة الخوف، وأن الثابت من فعل النبي(ص) المنقول إلينا بالتواتر أنه كان يقصر في كل سفر، ولقد نظرت في هذه الآية طويلا، إلى أن ظهر لي فيها تأويل جيد، ثم وجدته في كتاب نيل الأوطار للشوكاني فنثبته، فيقول ما نصه: "وقد يقال إن الآية اقتضت قصرًا يتناول قصر الأركان بالتخفيف وقصر العدد بنقصان ركعتين وقيد ذلك بأمرين: الضرب في الأرض والخوف. فإذا وجد الأمران أبيح القصران فيصلون صلاة خوف مقصورًا عددها وأركانها وإن انتفى الأمران، وكانوا آمنين مقيمين انتفى القصران فيصلون صلاة تامة كاملة، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده، فإن وجد الخوف والإقامة

قصرت الأركان واستوفى العدد، وهذا نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية وإن وجد السفر والأمن قصر العدد واستوفيت الأركان وصليت صلاة أمن وهذا أيضًا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد وقد تسمى تامة باعتبار تمام أركانها وإن لم تدخل في الآية" اهـ

وبهذا نكون قد أثبتنا جواز القصر في السفر بدون خوف!

الصلاة في الحيض

يتفق القرآنيون بتواتريهم ومجرديهم على وجوب الصلاة على الحيض، ويرون أن الحيض ليس مبررا كافيا لكي يسقط الصلاة عن المرأة، وقبل أن نبدأ في مناقشة هذا القول، نُذكر بأن ترك الصلاة للمرأة الحائض هو مما أجمعت عليه الأمة بجميع طوائفها، سنة وشيعة وإباضية وخوارج، والنقطة التي خالف فيها الخوارج أنهم كانوا يجعلون المرأة تقضي الصلاة التي فاتتها في الحيض، لا أنهم كانوا يعترضون على ترك المرأة للصلاة في الحيض.

والدليل على أن المرأة الحائض تترك الصلاة، دليل جلي، فلقد اشترط الشارع الحكيم الطهارة البدنية للصلاة، وهذا ما ينقص المرأة الحائض في حيضها، فالله تعالى يقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [سورة البقرة, ٢٢٢] فالمرأة الحائض بحيضها غير طاهرة، فإذا انقطع الحيض طهرت، فإذا اغتسلت فقد تطهرت، وبهذا يجوز لها الصلاة.

ويعترض القرآنيون على هذا بأن الله تعالى لم يسقط الصلاة عن عبد من عباده حتى المحاربين، فأمرهم أن يصلوا رجالا أو ركبانا، فكيف تسقط عن الحائض؟ نقول: هو

استدلال غير سليم، وذلك لأن الله تعالى علّق الصلاة على الطهارة، وتكون بالوضوء أو التيمم، فإن عجز الإنسان عنهما فلا يصلي حتى يتحصل على أحدهما. أما المرأة فحالها مختلف، لأن طهارتها ليس بيديها، فهي تطهر عندما ينقطع الحيض، ثم تتطهر بعد ذلك بالغسل، حتى يباح لها الصلاة مثل الجنب!

وقولهم أن الله تعالى لم يسقط الصلاة عن أحد يوقعهم في مأزق كبير، وهو: كيف يصلي المريض أو القعيد؟! لقد وضح النبي الكريم لنا كيفية صلاة هؤلاء، ونحن نأخذ بها، أما هم فلن يجدوا في القرآن كيف يصلي القعيد أو المرضى، وسيضطرون للاستنتاج والزيادة عن النص القرآني!

وإذا قبلوا بوجود حالات استثنائية مع صنف، فلم لا يكون مع أصناف أخرى؟! أم أنه يجوز للقرآنيين أن يخصصوا النص القرآني، أما الرسول فلا؟!

وبهذا نكون قد أنهينا مقولات القرآنيين حول الصلاة، وبينا أنها لا تستند إلى القرآن، وإنما تعتمد على نزع بعض آيات من سياقها، واستنطاقها ما لا تقول، حتى يصلوا إلى ما يريدون، وهو عدم وجود وحي غير القرآن. وهذا هو المأزق الكبير، الذي وقع فيه الكثيرون، وهو أن يقنعوا بتأصيل ما، قبل أن يتأكدوا من صحته، ثم يحاولون جر ولي الآيات لتوافق هذا التأصيل.

الشهادة

يختلف القرآنيون في نطقهم للشهادة، فمنهم من يقولها كما نقولها نحن: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله. ولا يرى في ذلك حرجا، ومنهم من يرى أن نطقنا الشهادة بهذه الطريقة يُعد شركا بالله عزوجل، وأننا أدخلنا هذا الشرك في الآذان أيضا عندما قلنا: أشهد أن لا إله إلا الله .. أشهد أن محمدا رسول الله! على الرغم من أن الله تعالى قال: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ١٨﴾ [سورة

الجن ,١٨]، وأنه من المفترض أن تكون شهادتنا: أشهد أن لا إله إلا الله. وهي كافية لأن يصير الإنسان مسلما.

وهذه المقولة مستفزة جدا، وقبل أن نرد عليها، نود أن نشير إلى تطرف هؤلاء، فهم يكفروننا ويشرِّكوننا بالظنون والأوهام، ثم يتهموننا نحن بالتعصب!

بادئ ذي بدأ أسأل: هل قلت: "أشهد أن لا إله إلا الله"، فقط، أصبحت مسلما؟! هناك الكثير من الموحدين في العالم، الذين يؤمنون بوجود الله، فهل إيمانهم هذا كاف ليكونوا من المسلمين؟ هم نعم مؤمنون ولكن ليسوا مسلمين!

لا بد من الإقرار أن محمدا رسول الله، جاء بكلام الله وبلغه إلينا. ولست أدري ما الإشكال في أن أقول: أشهد أن محمدا رسول الله، بعد قولي: أشهد أن لا إله إلا الله؟ إن القرآنيين يؤمنون بداهة أن محمدا رسول الله، فلم التحرج من قولها؟ ألأنهم لم يجدوها في القرآن، أم أنهم يستكملون القضاء على الدور الرسولي مع القرآن؟!

إن كان هذا يُعد من باب الشرك، فإن القرآن هو الذي أمرنا بهذا في آيات كثيرات، منها: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿٣٩﴾﴾ [سورة النساء ,٣٩]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [سورة النساء ,١٣٦]، ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ... ﴿٦٢﴾﴾ [سورة النّور ,٦٢]، ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٨﴾﴾ [سورة الـتغابن ,٨]

فأشرك مع الله تعالى اليوم الآخر والرسول والملائكة والكتب والقرآن، وحصر المؤمنين فيمن يؤمنون بالله ورسوله، وبداهة ليس هذا من الشرك في شيء، لأن هذا حديث عن متباينات، فنحن نؤمن بكلٍ في مقامه ومكانه، فنؤمن بالله الإله الرب، وبمحمد الرسول

وبالقرآن الكتاب وبالملائكة المخلوقين، وباليوم الآخر الآتي. فأين الشرك في هذا؟! هل جعلنا أياً منها إلها، حتى يكون شركاً؟!

ونعرض لك عزيزي القارئ نموذجا ركيكا للاستدلال المعوج، والذي لا يتحرج صاحبه[63] أن يرمينا –استنادا إليه– بالشرك والكفر!! "إلا اننا لم نطع أوامر الله جل جلاله، وآثرنا إلا لنعصي أوامر الله ونواهيه الواضحة في القرآن الكريم (...) ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [سورة الأنعام ,١٥١[وفي الآية تحريم بيَن واضح، بألا يشهد مع الله جل جلاله أو يُشرك معه أو يُقرن معه كائنا من كان، رسولا كان أو إبن عم، أو حفيدا أو ملكا أو ولدا، ويأمر الله جل جلاله الرسول بقوله: ﴿... أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ... ﴿١٥٠﴾﴾ [سورة الأنعام ,١٥٠[اهـ

ونلاحظ الدس في الاستدلال، فلقد حرمت الآية الشرك، وهو أن يتخذ أي مخلوق إلها مع الله، ولكنها لم تحرم ألا يشهد أو يقرن مع الله كائنا من كان، وإلا لكان القرآن هو من أضاع إيماننا حين أشرك الرسول والملائكة والكتب مع الله وأمرنا بالإيمان بها! إذا فلقد أضاف من رأسه كلام واستنتاجات للآية ثم يعتبرها هي الآية، ويكفر على أساسها.

ونواصل مع الأخ أنيس: "وأوامر الله في الآية أعلاه وموجهة إلى الرسول محمد (صلوات الله عليه)، بأن لا يشهد مع المشركين من كُفار ومنافقي قُريش الذين أشهدوا وأقرنوا وأشركوا الرسول محمد (صلوات الله عليه) وأشركوه مع الله جل جلاله لا شريك ولا قرين معه." اهـ

(63) أنيس محمد صالح، منقول من موقع أهل القرآن!

لست أدري أين قالت الآية ما يقوله الكاتب؟! وهل جعلوا محمدا إلها حتى يشرك مع الله؟!

ثم يواصل الاستدلال بما يهدم قوله، فيقول: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُل لَّا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾]سورة الأنعام ,١٩[أنظروا إلى الآية، وفيها أمر واضح من الله جل جلاله إلى الرسول محمد (صلوات الله عليه) يأمره أن يقول (بالأمر الإلهي: قُل) على النحو التالي: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ... ﴿١٩﴾﴾] سورة الأنعام ,١٩[اهـ

ولست أدري هل يعي الكاتب ما يستدل به؟! إن الآية واضحة في النكران على من يشهد أن مع الله آلهة أخرى، إن المشكلة كلها في جعل إله مع الله، ونحن لم نجعل محمدا إلها، فما المشكلة؟!

ثم يواصل استنطاق الآيات بما لم تقله، فيقول: "وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾] سورة المنافقون ,١-٢[ونجد في الآية الكريمة أعلاه، بكل الوضوح: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ وصف الله جل جلاله لمن يقولون أو يشهدون أو يقرنون أو يشركون الرسول مع الله وحده لا شريك أو قرين له، وصف الله جل جلاله من يقولون ذلك بالمنافقين الكاذبين ... وهنا لم يقل الله جل جلاله (والله يشهد إنك لرسوله، بل قال والله يعلم إنك لرسوله) ليدحض قول المنافقين الذين شهدوا مع الله آلهة أخرى !!!" اهـ

ولست أدري حقا كيف يقرأ الكاتب القرآن! إن قوله هذا تخليط لا مثيل له، الله لم يصف من يقرنون محمد معه بالمنافقين، والآية لم تعرض لمظنونه، بل إنها هادمة لقوله، فالآية تتحدث عن المنافقين، وهم منافقون قبل أن يأتوا إلى الرسول، فيأتون الرسول ويقولون بألسنتهم: نشهد إنك لرسول الله، –وهذا يعني أن قولنا: نشهد أن محمد رسول الله، ليست بدعا في الدين– ولكنهم لا يُقرون بها في قلوبهم، وهذه هي المشكلة، وليست أنهم نطقوها، لذلك قال الله: والله يشهد إن المنافقين لكاذبون. ولست أدري أين وجد الكاتب في الآية أن المنافقين كانوا يشركون هذه الشهادة مع الشهادة بأن لا إله إلا الله، الآية تكلمت عن قولهم: نشهد إنك لرسول الله!

ولست أدري ألم يقرأ هذه الآيات: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ٧٩﴾ [سورة النساء, ٧٩]، ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًاۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ٤٣﴾ [سورة الرّعد, ٤٣]

فانظر عزيزي القارئ كيف ينزعون الآيات من سياقها، ويستدلون بها على ما ليس لها بها تعلق، ثم يبنون عليها قصورا من الوهم، ثم يدعوننا إلى ترك ما عندنا، والمشي وراءهم، وراء السراب!

الزكاة

للقرآنيين اعتراضات عدة على الزكاة، أولها أنه ليس المراد من إيتاء الزكاة إخراج المال، وإنما المراد منها تزكية النفس وتطهيرها، ويرون أن التعبير الصحيح لها هو الصدقة، وأن التقسيم إلى زكاة كتعبير عن الواجب، وصدقة كتعبير عن التطوع تقسيم غير صحيح.

ونحن نتفق معهم في أن هذا التقسيم غير صحيح، وهو تقسيم متأخر الظهور، فالصدقة تستعمل في القرآن والسنة مع المفروض كما تستعمل مع التطوع، ومن ذلك الحديث الذي رواه البخاري: "عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن، فقال له: إنك تأتي قوما أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله...، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم، (...)" وما رواه أبو داود: عن عبيد الله بن عدي قال : أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فسألاه منها فرفع فيهما البصر وخفضه فرآنا جلدين فقال: "إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب".

ونخالفهم في أن المراد من إيتاء الزكاة ليس إخراج المال، فالزكاة مصطلح عام يفيد التزكي فعلا، ولكن عند التخصيص ب "آتى"، لا بد أن تحمل مدلولا مخصوصا، يدخل فيه كل تزكية للنفس. فعندما أساعد إنسانا في حمل شيء فهو يعتبر تزكية للصحة والبدن، ونحن نقول في مصر: "زكي عن صحتك"، وهكذا كل مساعدة للآخرين هي زكاة وهي صدقة في عين الوقت، وفي هذا يقول الأستاذ سامر الإسلامبولي: "زكى: كلمة تدل على البذل والعطاء (دلالة صوت حرف الكاف) عند كل حالة نمو وزيادة في الشيء بصورة متصلة. أما من قال: إن دلالة (زكى) هي الطهارة، فهذا من باب تفسير الشيء بما يترتب عليه في الواقع. فالإنسان الذي يقوم بعملية البذل والعطاء من كل شيء ينمو ويزيد عنده، يحصل بعد هذه العملية على سرور واطمئنان في نفسه من خلال عملية التعاون والتكافل الاجتماعي، وبهذه العملية تتطهر نفسه من الشح والبخل والأنانية والكره والحقد . قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ... ﴿١٠٣﴾﴾] سورة التوبة ,١٠٣[لاحظ عطف كلمة (تزكيهم) على كلمة (تطهرهم) والعطف يقتضي التغاير في المعنى، كما هو معلوم. وتم تقديم كلمة (تطهرهم) على كلمة (تزكيهم) لأن المهم عند الإنسان هو الطهارة النفسية وهذا ما يحصل عليه عندما يقوم بعملية البذل والعطاء المادي. أما

دلالة كلمة (تزكيهم) فيقصد بها نماء وزيادة مكانتهم عند الله عز وجل، وفي المجتمع ماداموا يقومون بعملية البذل والعطاء كلما نما وزاد عندهم المال." اهـ

فإذا تركنا هذا الخلاف اللفظي وانتقلنا إلى خلاف آخر، وهو تحديد أنصبة الصدقة، نجد أنهم قد اختلفوا فيها اختلافا كبيرا، وذلك لعدم وجود تحديد لهذه الأنصبة في القرآن، فقال بعضهم أن الصدقة غير محددة، فالواجب على الإنسان أن يخرج ما يراه مناسبا، ومن الأفضل أن يكثر الإنسان ما يخرجه كصدقات، ويستندون في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾ [سورة البقرة, ٢١٩]

فيقولون أن الله تعالى لم يحدد نصيبا معينا يخرجه الإنسان! ويستندون إلى تأصيلهم الفاسد أن لا وحي إلا القرآن! والعجيب أن أحدهم كتب قائلا: "ولكي يزداد إيمانك بعظمة الله وقدرته على تعليم الناس ما يجب عليهم فعله وتركه ويزداد يقينك بتبيان القرآن وهديه، عليك أن تضع نصب عينيك التساؤلات التالية: لماذا لا نجد آية في القرآن الكريم تقول بأن مقادير الزكاة مختلفة بعضها عن بعض اختلافا كبيرا، كما هو في كتب البشر؟

لماذا لا نجد آية في القرآن الكريم تحدد قدر زكاة النقود وعروض التجارة والعقارات بربع العشر؟" ثم استمر في التساؤل: "لماذا لا نجد"، إلى أن وصل إلى نتيجة عبقرية تفضح طريقة تفكير القرآنيين، المعتمدة على الهدم بلا بديل حاضر، فقال: "فهذه التساؤلات تدل دلالة قطعية لا ريب فيها، أن زكاتهم مفتعلة بعد وفاة رسول الله ولا أصل لها في كتاب الله، ولم يشر إليها القرآن لا من قريب ولا من بعيد، ولا بحرف واحد، وأن من يؤمن بها ويعمل بها فقد جعل لله ندا في شرعه ودينه." اهـ

فهذا الكاتب يعتبر أن مجرد طرح بعض التساؤلات كاف للتدليل على بطلان الرأي المخالف! وأنه بهذه التساؤلات قد أنهى الباطل وقدم الحق. وهذا ما وقع فيه القائلون

بأن لا نصيب محدد للصدقة في المال، فهم بهذا قد ألغوا دور الصدقة في المجتمع، فالمفترض في الدولة الإسلامية أن تأخذ الصدقات من المسلمين، ثم توزعها على المستحقين، فإذا قلنا أن لا نصيب محدد، فيعني هذا أن يُترك الأمر إلى الناس، يخرج كل منهم ما يرى، فيخرج صاحب الملايين مئات الجنيهات، ويرى أنه بذلك قد زكى ماله ونفسه، ويخرج أصحاب المليارات عُشر الواحد في المائة من ثرواتهم، ويرون أنهم بذلك قد أتوا بما لم تأت به الأوائل! وهكذا يضيع الدور الفعال لهذه العبادة. وإذا قامت الدولة بتحديد نصيب معين للصدقة فستعترضون أنتم عليها وتقولون: ليس في الدين نصيبا معينا واجب الأخذ! وهكذا تضيع الصدقة لأنه لا حد أدنى لها!

وعامة القرآنيين لا يقولون بأن الصدقة غير محددة، لأن الله تعالى قال في كتابه الكريم: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ۝٢٥﴾ [سورة المعارج ,٢٤-٢٥]، فكيف يكون هناك حق معلوم، ويكون الأمر متروكا للمتصدق؟

ولما قالوا بوجود نصيب مقدر للصدقة وقعوا في مأزق أكبر، وهو تحديده واستخراجه من القرآن، فبحثوا واختلفوا كعادتهم في استخراجه، فقال بعضهم أن نصيب الصدقة هو الخمس(64)! واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ ... ۝٤١﴾ [سورة الأنفال ,٤١]

فيرون أنه يجب على الإنسان المسلم أن يخرج الخمس من كل كسب حلال طيب يتحصل عليه. وهذا القول ليس بدعا من القول أو من ابتكارات القرآنيين، فقديما قال به الشيعة، ولأهل السنة في الرد على هذا القول كتابات كثيرة، أبرزها وأقواها هو أن هذه الآية في الغنائم وليس في المكتسبات، ولقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ

---

(64) حاول المدعو من أهل الذكر أن يقدم إثباتات حسابية على الخمس، فقال: "حساب احرف قوله تعالى: (واعلمو انما غنمتم من شيء فان لله خمسه) 3077 رقما، وحساب احرف: (اعلمو أن الخمس فرضه الله زكاة ما اكتسبتم) 3077 رقما!

تُنفِقُونَ ... ﴿٢٦٧﴾] سورة البقرة ,٢٦٧[ففرق الحق سبحانه بين ما يكتسبه الإنسان وبين ما يخرج من الأرض، فيحق لنا أن نرفض أن تكون آية الأنفال في الصدقات، لأنها غنائم وليست مكتسبات. يضاف إلى ذلك أن السياق العام للسورة كلها يحتم أن تكون الآية في الغنائم وليست في الصدقات، فالسورة كلها نزلت بعد غزوة بدر، والتي تبين كيف يتعامل المسلمون مع الغنائم، فلا يمكن أن تكون في الصدقات. أضف إلى ذلك أنها تعد نسبة كبيرة، أن يخرج الإنسان خمس ما كسبه، تؤثر فعلا على ما عند الإنسان، بخلاف النسبة البسيطة التي قال بها الرسول الكريم.

ورفض آخرون القول بالخمس، وقالوا بآراء أخرى، لا مستند لها في القرآن، وإنما هي اجتهادات من عند أنفسهم، ومن ذلك ما قاله بنور صالح: "مقدار الزكاة هو بين البخل والإسراف وليس هناك مقدار معين، فالله يأمرنا بالإنفاق وينهانا عن البخل والإسراف وهذا مايقوله الله في أكثر من آية (...) وإني أرشد الناس إلى مقدارا يجنبهم البخل والإسراف في نفس الوقت وتطمئن إليه قلوب المتقين بإذن الله، إن الصلاة قرنت بالزكاة في كثير من الآيات، فقوله (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) تردد كثيرا في القرآن وتردد كثيرا بصيغ أخرى أيضا، فالصلاة لها مقدار معين في اليوم وهذا المقدار هو نفسه الذي أعينه للزكاة أي أن الزكاة تأخذ نفس المقدار الذي تأخذه الصلاة. (...) مجموع الصلاة في اليوم يقدر ب 45د + 45د + 30د= ساعتين بالتقريب. ساعتين صلاة / 24 ساعة في اليوم = 12/1 هذه هي نسبة الصلاة في اليوم إذن فالزكاة التي يتساوى ذكرها مع الصلاة في الكتاب تأخذ هذه النسبة أيضا أي 1/12 من مدخول الفرد في اليوم أو في الشهر أو في السنة" اهـ

وهكذا نجد أنه قال بعدم وجود نصيب محدد، ثم استشعر ضرورة وجود نصيب يشعر معه الإنسان أنه ما قصر في حق الله، فرفض النسبة التي حددها الرسول الكريم، ثم ابتدع نسبة من عند نفسه!

وإذا نظرنا في الكتاب وجدنا أنه لم يحدد مقدارا معينا للصدقة، وأنه أمر في نفس الوقت بإخراجها، ونجد أن الأمر في هذا مشابه للحال مع الصلاة، وكرر ذلك مستعملا صيغة التعريف "الزكاة، الصدقات"، فدل ذلك على أنها معروفة عند المخاطبين، فيفهم من هذا أن مقادير الزكاة أتت للنبي الكريم في وحي مستقل. وحتى على فرض عدم مجيئها في أي وحي، وأنها فعلا متروكة للمرء وحددها النبي الكريم بهذه النسب، فما المشكلة من قبولها، فشئنا أم أبينا سنحتاج إلى تحديد نسبة معينة للناس حتى يخرجوا الصدقة. وبهذا نكون أمام احتمالين: أن أنصبة الصدقات أتت في وحي مستقل، أو أنها اجتهاد من النبي الكريم، لم يعترض عليه الوحي. فما الحرج من قبولها والعمل بها؟! أليست أفضل من تخرصات المتخرصين!

ونفس ما قيل في الأنصبة يقال في نصاب الصدقة، وهو النصاب الذي يجب على الإنسان تملكه حتى يخرج الصدقة، فهم يعترضون على النصاب ويرون أنه يجب على الإنسان أن يخرج الصدقة من أي مال يكتسبه!

ونحن لا نعترض أن يخرج الفقير أو المعدم الصدقة، والسنة لم تمنع ذلك، وإنما حددت مقدارا يكون به الإنسان مستطيعا أن يخرج، والواقع يقول أنه من العسير على المعدم أن يخرج الصدقة، وخاصة على قول من يقول أنها الخمس، وهكذا يخرج الفقير فيعطي الفقير! فهو نفسه وأهله أولى بذلك، وكما روي عن النبي الكريم: "إنّ أعظم الصدقة لقمة يضعها الرجل في فم زوجته".

واشتراط مقدار معين لكي يخرج الإنسان الصدقة، ليس بدعا من القول، وهو ما تقول به بداهة العقول، وله الإشارات الصراح في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ٢٧١﴾ [سورة البقرة, ٢٧١]

فدليل الخطاب يقول أن المخاطب بهذا غير فقير، ولذا لا حرج في هذا، ونعود فنقول: من الأفضل للفقير أن يخرج أي شيء –وليس نسبة 2.5% لأنها مفترضة على

من ملك نصابها-، حتى ينزع داء البخل والحرص من نفسه وحتى يكون من المؤمنين بأنه ما نقص مال من صدقة، وأن ما عند الله خير وأبقى.

وتبقى النقطة الأخيرة وهي مسألة حولان الحول، فيعترض القرآنيون على هذه النقطة ويرون أنه لا يجب على الإنسان أن ينتظر حتى يحول الحول، وأنه يجب عليه أن يزكي ماله ساعة قبضه، ويستندون إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾﴾ [سورة الأنعام, ١٤١] فيقولون أن الله تعالى أمر بإخراج الصدقة يوم الحصاد، وكذلك يفعل الإنسان مع كل ما يكتسبه. فيرد عليهم: إن قولكم هذا مستند إلى القياس وليس إلى الآية، فهي تحدثت عن زكاة الزروع فقط، فلم جعلتموها في باقي الأصناف، مع أن الله تعالى لم يحدد هذا، وإنما أمر بمطلق الإنفاق؟!

وليس اشتراط الحول مما اتفق عليه الفقهاء، فالمسألة اختلف فيها الصحابة، وبعدهم الفقهاء، وأورد الإمام الشوكاني الخلاف حول المسألة فقال: "(وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْحَوْلِ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَمِثْلُهُ الْفِضَّةُ وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْأَكْثَرُ وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَالصَّادِقُ وَالْبَاقِرُ وَالنَّاصِرُ وَدَاوُد إلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَالِكِ إذَا اسْتَفَادَ نِصَابًا أَنْ يُزَكِّيَهُ فِي الْحَالِ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ: {فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ} وَهُوَ مُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَاعْتِبَارُ الْحَوْلِ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَالضَّعْفُ الَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ مُنْجَبِرٌ بِمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ وَالدَّارَقُطْنِيّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْعُقَيْلِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ اعْتِبَارِ الْحَوْلِ وَفِي إسْنَادِهِ حَارِثَةُ بْنُ أَبِي الرِّجَالِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَبِمَا عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيّ وَالْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مِثْلُهُ، وَفِيهِ إسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ وَحَدِيثُهُ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّامِ ضَعِيفٌ، وَبِمَا عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَفِيهِ حَسَّانُ بْنُ سِيَاهٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ. (...) مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ) وَرَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَاجَهْ، فِي "السُّنَنِ" بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: {لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ}. وَهَذَا اللَّفْظُ

غَيْرُ مُبْقًى عَلَى عُمُومِهِ، فَإِنَّ الْأَمْوَالَ الزَّكَاتِيَّةَ خَمْسَةٌ: السَّائِمَةُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالْأَثْمَانُ؛ وَهِيَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَقِيَمُ عُرُوضِ التِّجَارَةِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْحَوْلُ شَرْطٌ فِي وُجُوبِ زَكَاتِهَا. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، سِوَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي الْمُسْتَفَادِ. وَالرَّابِعُ: مَا يُكَالُ وَيُدَّخَرُ مِنْ الزُّرُوعِ وَالثِّمَارِ، وَالْخَامِسُ: الْمَعْدِنُ. وَهَذَانِ لَا يُعْتَبَرُ لَهُمَا حَوْلٌ. (...) وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ حِينَ اسْتَفَادَهُ. قَالَ أَحْمَدُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: يُزَكِّيهِ حِينَ يَسْتَفِيدُهُ. وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِينَا وَيُزَكِّيه. وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ فِي مَنْ بَاعَ عَبْدَهُ أَوْ دَارِهِ، أَنَّهُ يُزَكِّي الثَّمَنَ حِينَ يَقَعُ فِي يَدِهِ." اهـ

إذا فالمسألة خلافية، ونحن نأخذ بقول من يقول أنه لا يشترط حولان الحول، وذلك لعدم صحة الحديث الوارد في المسألة، ولكنا نخالف القرآنيين في المنهج!

إذا –وكما بينا– فليس إخراج الصدقة كما ورد في الأحاديث أي حرج أو شرك بالله عزوجل، وإنما هو تطبيق نبوي يخاطب الواقع، ويُعرف الناس بما يفعلون!

الصوم

لا يعتبر الخلاف بيننا وبين القرآنيين في مسألة الصوم خلافا كبيرا، وتعتبر نقطة الخلاف الكبرى في رمضان نفسه، حيث أن بعضهم يقولون أن شهر رمضان شهر ثابت في العام، وأنه يأتي في الحر الشديد، ومن ذلك اشتُق اسمه!

والعجيب أن بنور صالح جعله في ديسمبر، لأن رمضان يعني البرد الشديد، فقال: "الذي يجب أن نعلمه هو أن رمضان يعني الليالي الطوال أو الليالي الباردة، وهذه الليالي معروفة عالميا، تعرفها شعوب العالم كله (...) وقد أعطوه صفة الحر وهذا تضليل بل هو صفة للبرد أو طول الليالي، إذن رمضان هو إسم أو صفة لحالة طبيعية

تتعلق بالليالي الباردة أو الطويلة، ولا علاقة له بأي نظام سواء شمسي أو قمري أو أي نظام آخر." اهـ

وهكذا رفض بنور اللغة، وقوله هذا لا حجة له ولا يلتفت إليه، لأن الرمض هو بالمعنى المعروف، والدليل على ذلك هو معكوسه، فالكلمة في اللسان العرب تحمل نقيضها في داخلها، فلو عكسنا "رمض" لحصلنا على "مرض"، والرمض توهج واتقاد، والمرض خفوت وضعف! فقوله هذا تخليط عقيم!

ويختلف القرآنيون في قول بعضهم، أنه لا يجوز للإنسان ألا يفطر مع المغرب، وإنما عليه أن ينتظر حتى يخيم الليل، واختلفوا في الوقت الذي ينتظره الإنسان حتى يفطر، فقال بعضهم: ينتظر قرابة نصف الساعة، وقال آخرون: خمس وأربعون دقيقة، وقال آخرون: حتى العشاء.

ويتخذ القرآنيون مسألة الصوم، ليقولوا أن السنة وُضعت دوما للتشويش على ما ورد في الكتاب، فالله تعالى يأمرنا بإتمام الصيام إلى الليل، فتأتي السنة فتأمرنا بتعجيل الفطر، أليس هذا دليلا على كذبها؟!

والعجيب أن السنة دليل لهم على ما يقولون، ولكنه التعصب ورد السنة لأنها سنة، والفهم السطحي التابع لما يقوله الفقهاء، وعدم القدرة على تحليل النص! ونقدم للقارئ منظورا جديدا حول الصيام، يعرض المسألة من الزاوية الصحيحة، وسيعجب القارئ كيف أنه لم ينتبه إلى هذا الأمر:

يعتبر الصوم من المكتوبات التي ذُكرت في الكتاب، وجاء حولها الكثير من الروايات عن النبي وعن الصحابة، توصيفا لحال النبي المصطفى. وكل هذه الروايات متوافقة ومتطابقة مع القرآن الحكيم، ولكن العجيب أن الفقهاء و المفسرين تركوا قول الكتاب وأحاديث السنة الصحيحة الصريحة الموافقة للكتاب، وتركوا مدلولات اللغة واتبعوا التطبيق الخاطىء الذي وجدوا عليه أقوامهم، ثم ادعوا أن ما يقولون به وما تفعله أقوامهم هو ما جاء به الكتاب وقالت به السنة!

ومن أجل ذلك لووا أعناق الآيات حتى تتوافق مع ما يقولون وما يفعلون، ثم تبعهم من خلفهم مسلّمين لهم بما يقولون، فهم علماء اللغة والتفسير فأنّى لهم أن يخطأوا!

ونبدأ في تقديم منظورنا مستعينين بالله عزوجل فنقول: يختلف الصوم عن غيره من المكتوبات بأن أحكامه كلها ذُكرت متتالية في موضع واحد في سورة البقرة، فلا يحتاج من يبحث عن أي حكم منها في القرآن أن يقلب السور والآيات، وإنما يكفيه أن ينظر في هذه الآيات المتتاليات ليخرج بحكم الله تعالى فيها. ونحن لا نود استقصاء أحكام الصيام وإنما نود الحديث عن حكم واحد. وهو ميعاد الإفطار، هل هو مع آذان المغرب أو بعد المغرب بفترة زمنية؟

إذا نحن نظرنا في كتاب الله تعالى وجدنا أن الرب العليم يقول: ﴿... ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ ... ١٨٧﴾ [سورة البقرة, ١٨٧]، فنفهم من هذا بداهة أنه يجب على الإنسان إذا كان صائما أن يتم الصيام إلى الليل، ولكن المشكلة أن السادة الفقهاء اختلفوا في تحديد مفهوم الليل، ثم استقروا في نهاية المطاف على أن الليل يبدأ مباشرة مع غروب الشمس، أي أن غروب الشمس هو أول الليل! فهل يبدأ الليل فعلا مع غروب الشمس (من أمام أعيننا)؟

إذا سألنا أي إنسان في العالم: ماذا يعني الليل بالنسبة لك؟ فسيقول: الليل يعني أن تظلم السماء. وهذا لا يختلف عليه إثنان، والمشاهد والملحوظ أن الشمس تغرب ولا يزال هناك ضوء في المكان وتكون الدنيا لا تزال مضيئة بنور الشمس[65]، فهل يجوز لي أن أفطر؟

طبقا للآية فلا يجوز لي أن أفطر لأن الليل لم يكن قد دخل بعد، ولكن العجيب أن السادة الفقهاء أجمعوا على أنه يجوز، بل ومن السنة!، أن يفطر الإنسان بمجرد آذان

---

[65] وذلك لأن الشمس لا تكون قد غربت كلية من المكان الذي نتواجد فيه، فلو ارتفعنا بعض مئات الأمتار في نفس الموضع الذي نحن فيه فسنرى الشمس، وهكذا كلما نرتفع أكثر نستطيع أن نرى الشمس، أما إذا ظللنا على مستوى سطح البحر فلن نر شيئا، وتستمر عملية غروب الشمس الفعلية والكلية حوالي خمسة عشر دقيقة حتى تغيب تماما من الأفق.

المغرب، لأن الليل يبدأ مع المغرب في رأيهم! وفي ذلك يذكر الإمام الفخر الرازي في تفسيره "مفاتيح الغيب" حول ميعاد إفطار الصائم فيقول: "اختلفوا في أن الليل ما هو؟ فمن الناس من قال: آخر النهار على أوله، فاعتبروا في حصول الليل زوال آثار الشمس، كما حصل اعتبار زوال الليل عند ظهور آثار الشمس، ثم هؤلاء منهم من اكتفي بزوال الحمرة، ومنهم من اعتبر ظهور الظلام التام وظهور الكواكب، إلا أن الحديث الذي رواه عمر يبطل ذلك وعليه عمل الفقهاء."[66] اهـ

إذا فالخلاف بين الفقهاء في مسألة أول الليل خلاف قديم، فمنهم من قال أن أول الليل هو الغروب، ومنهم من قال هو الحمرة ومنهم من قال زوال الحمرة، ومنهم من قال ظهور الظلام التام، وهذه الخلافات كانت موجودة في عصر صدر الإسلام ثم اندثرت بفعل ظهور المدارس الفقهية، التي تبنت بعض الآراء الفقهية وذهبت آراء أخرى طي النسيان على الرغم من صحتها، وفي هذا يقول الإمام الفخر الرازي في تفسيره: "ومن الناس من سلم أن أول النهار إنما يكون من طلوع الصبح فقاس عليه آخر النهار، ومنهم من قال: لا يجوز الإفطار إلا بعد غروب الحمرة، ومنهم من زاد عليه وقال: بل لا يجوز الإفطار إلا عند طلوع الكواكب، وهذه المذاهب قد انقرضت، والفقهاء أجمعوا على بطلانها فلا فائدة في استقصاء الكلام فيها" اهـ

والذي لا يختلف حوله اثنان –في غير هذه المسألة!– أن الغروب غير الليل، بدليل أن الفجر غير النهار! فالمألوف والمعروف أننا نقسم اليوم إلى: فجر ونهار وغروب وليل! فيقابل الفجر الغروب، ويقابل الليل النهار، فالفجر والغروب مرحلتان تمهيديتان للنهار والليل! فلو قلت لك: سأقابلك بالنهار فهل ستنتظرني من الفجر ثم تقول لي، عندما آتيك الساعة السابعة صباحا: لقد تأخرت، لأن النهار يبدأ من الفجر؟ ولو قلت لك: سآتيك ليلا، هل ستنتظرني من المغرب أم ستنتظرني عندما تظلم السماء؟ ولو أخذتَ بكلام السادة العلماء ولُمتني فسأقول لك: حدد كلامك، فهناك وصف مخصوص لهذه الفترة اسمه الفجر، فلم لم تخاطبني به؟ فأنت غير دقيق في كلامك!

---

[66] وسنذكر الأحاديث الصحيحة الواردة في السنة وسيعجب القارئ كيف فهم الفقهاء ! هذا الفهم العجيب من هذه الأحاديث

وإذا كان زميلي هذا غير دقيق في الاستعمال فلا أظن أن إنسان يقول أن الله تعالى كذلك!

إذن فقد كان هناك خلاف في مسألة ميعاد الإفطار، وليس أن المسألة مستحدثة نقول بها نحن الآن، لذا فإنه من حقنا أن ندافع عن الهيئة التي وردت في الكتاب العزيز وفي التطبيق النبوي، ونهجر تمام الهجر أفعال الناس المخالفة، لذا فنقول مسترشدين بالهدي النبوي أن ميعاد الأفطار يكون مع الشفق الأحمر، بتحديداتنا المعاصرة بعد حوالي من ربع إلى ثلث ساعة من آذان المغرب، أما ما بخلاف ذلك من الأقوال فإما مخالفة للسنة بإيغالها في التأخير، أو للسان والسنة لجعل الفطر مع آذان المغرب، والذي هو ليس الليل حتما!

ونبدأ بعرض الأحاديث الصحيحة في الباب حتى يتأكد القارئ أن السنة فيما نقول وأن ما يقولون به مخالف تماما للهدي النبوي: نبدأ بعمدة الأحاديث في هذا الباب، والذي استدل به الفقهاء –وللعجب– على أن ميعاد الإفطار هو مجرد الغروب، وهذا الحديث هو ما جاء في الصحيحين: "عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا، وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم".

ونقول للقارئ: لاحظ من هو راوي الحديث، فسنعود إليه لاحقا، ونبدأ بتحليل المتن، فنقول: قال المصطفى –أبلغ العرب قاطبة وأعلمهم بلسانها ومن لا يصدر عنه الsخطأ، بل تؤخذ من فيه الشريف قواعد النحو وتؤصل–: "إذا أقبل الليل ... وغربت الشمس"، فهذا القول وحده كاف لنسف كل ما يقولون به، من أن غروب الشمس هو أول الليل، فلقد غاير المصطفى بينهما فقال: "أقبل وغربت"، فعطف بينهما بحرف العطف، ولا يوجد في العربية كلها شيء يسمى عطف الشيء على نفسه! فلما غاير النبي المطصفى بينهما علمنا أنهما حتما متغايران.

لذا فلا بد من وجود فارق بين الإثنين وإلا لكان التكرار حشوا وعبثا من النبي، وحاشاه. فإذا نحن قصدنا حديثا آخر مما ورد في الصحيحين وجدناه يؤيد ما نقول، فلقد ورد في الحديث: "عن أبي إبراهيم عبد الله بن أبي أوفى، رضي الله عنهما، قال: سرنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو صائمٌ، فلما غربت الشمس، قال لبعض القوم: يا فلان انزل فاجدح لنا، فقال: يا رسول الله لو أمسيت؟ قال: انزل فاجدح لنا قال: إن عليك نهاراً، قال: انزل فاجدح لنا! قال: فنزل فجدح لهم فشرب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم قال :إذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا، فقد أفطر الصائم وأشار بيده قبل المشرق."

فلقد استخرج الفقهاء من الحديث أن الفطر كان مع الغروب مباشرة مع أن الرواي لم يقل: وما أن غربت الشمس، وإنما قال: "فلما غربت الشمس" وهذا يدل أن فعل النبي المصطفى كان بعد غروب الشمس بفترة قصيرة، بدليل استعمال "الفاء"، ولو كان مع الغروب لقال: "وما أن غربت"، وليست العبرة بقول الراوي، وإنما بقول النبي المصطفى نفسه، والذي قال: "إذا رأيتم الليل قد أقبل" فربط الفطر بالليل وليس بالغروب. أما إذا قال القارئ: هذا تدقيق مبالغ فيه، فنقول: إذا لنترك ألفاظ الدين ونتبع عقولنا وعاداتنا فإذا لم ندقق في ألفاظ القرآن والسنة ونأخذها كما هي، ففيما ندقق؟!

فهذا الحديث شاهد لنا على أن إفطار النبي المصطفى كان بعد الغروب بفترة زمنية بسيطة، ثم إن الحديث كله يدل على ذلك، فالقائل –وهو من الصحابة الذين كانوا يرون فعل النبي وصاموا معه– يرد على النبي المصطفى قائلا: "يا رسول الله لو أمسيت" فلو كان الشائع والمعروف في عصر النبي المصطفى أن الفطر مع أذان المغرب، فلماذا قال هذا القائل هذا القول؟ لا مبرر منطقي لهذا القول، إلا إذا كان هذا القائل ومن معه من الصحابة يعلمون أن الفطر ليس مع الآذان وإنما مع بدأ الليل.

ولنواصل النظر في الأحاديث لتتأكد أنها كلها شاهدة لنا، فقد جاء في الحديث الذي رواه الترمذي وأبو داود: عن أنسٍ، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يفطر قبل أن يصلي على رطباتٍ، فإن لم تكن رطباتٌ فتميراتٌ؛ فإن لم تكن تميراتٌ حسا حسواتٍ من ماءٍ ."

وبغض النظر عن صحة الحديث من ضعفه نقول: نلاحظ أن الصحابي الجليل قال أن النبي المصطفى كان يفطر قبل أن يصلي، ومن المعلوم أن النبي المصطفى والصحابة لم يكونوا يفعلون في رمضان مثلما نفعل هذه الأيام، بأن يُؤذن للمغرب ثم تُقام الصلاة بعد الأذان مباشرة، وإنما كانوا يصلون الصلاة في وقتها، فإذا كان النبي المصطفى يفطر قبل أن يصلي –وليس مع الأذان، وأعتقد أن الصحابي كان يمكنه القول مع الأذان!– فهذا يعني أنه كان ينتظر فترة تتراوح بين **15** إلى **20** دقيقة قبل أن يفطر وهذا ما نقول به، أما أن يجعل أحدهم: يفطر قبل أن يصلي = يفطر مع الأذان! فلا دليل له ولا حجة إلا التعصب وإلغاء منطوق الصحابي.

فإذا قصدنا مسند الإمام أحمد، قابلنا الحديث الشهير الذي يستدلون به، وهو حجة عليهم، وهو الحديث الذي يقول: "لا تزال أمتي بخير ما عجَّلوا الإفطار"

ونسأل القارئ الكريم: إذا كان الليل يبدأ مع غروب الشمس، ويفترض أن هذا ما كان يفعله النبي المصطفى في المدينة، وكان الناس يرونه يفعل هذا، فيفترض أنهم كلهم كانوا يفعلون ذلك، فلم الحاجة لهذا الحديث إذن؟ لم لم يقل الرسول: "أفطروا مع النداء للمغرب"، مثلا ؟

أمّا إذا كان المفهوم من آية البقرة هو الليل، والذي يعني الإظلام كما يفهم أي طفل، وليس مجرد غروب الشمس، وكان بعض الصحابة يتشددون فلا يفطرون حتى تسود الدنيا تماما، فلذلك وضح لهم ولنا النبي أنه يكفي وجود الشفق الأحمر ليكون بداية لليل، ولذلك قال: "لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الإفطار"

أما أن يكون الإفطار مع المغرب في عصر الرسول ويكون هذا هو المعروف والمشتهر، فلا أعتقد أنه كان سيجرؤ أحد مع وجود التطبيق النبوي على المجادلة والتأخير. والذي أراه أن موضوع الإنحراف في تقديم الفطر كان قد بدأ مبكرا جدا، ثم نمى وتفاقم لاحقا، فنظرا لأن مسألة بدأ الليل مختلف فيها، كان بعض الناس يتعجلون في الإفطار قبل دخول الليل، ثم جاء الفقهاء فأصّلوا فعل المتعجلين وجعلوه إفطار السنة!

والدليل على ما نقول هو ما جاء في السنن الكبرى للبيهقي[67]: "كان عمر رضي الله عنه إذا كانت الليلة التي يشك فيها من رمضان قام حين يصلي المغرب ثم قال: إن هذا شهر كتب الله عليكم صيامه ولم يكتب عليكم قيامه فمن استطاع منكم أن يقوم فليقم، فإنها من نوافل الخير التي أمر الله عزوجل بها ومن لم يستطع فلينم على فراشه، ولا يقل قائل إن صام فلان صمت وإن قام فلان قمت، فمن صام أو قام فليجعل ذلك لله عزوجل، أقلوا اللغو في بيوت الله عزوجل وليعلم أحدكم أنه في صلوة ما انتظر الصلوة، ألا لا يتقدمن الشهر منكم أحد، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين، ثم لا تفطروا حتى يغسق الليل على الظراب " اه

فالفاروق عمر بوصفه حاكم المدينة والمسلمين كان يُذكر الناس بأحكام الصيام، والملاحظ أن عامة الخطبة من قول النبي الكريم، ويكررها الفاروق، ومن جملة ما كان يقوله لهم : "ثم لا تفطروا حتى يغسق الليل على الظراب" أي لا تفطروا حتى تظلم الدنيا أو تبدأ في الظلام، فالغسق معروف وهو الإظلام والإسوداد، والظراب هي التلال الصغيرة. ففي هذا الحديث دليل على أن الإفطار لا يكون أبدا مع مجرد الغروب، وإنما لا بد من وجود فاصل زماني بين الغروب والإفطار.

وفي النهاية نقول: أوامر الله واضحة لا لبس فيها، فأي إنسان يستطيع أن يجزم بدخول الليل عندما تبدأ الدنيا في الإظلام، فيعرف أن الليل قد بدأ فيفطر، أما هل يستطيع

(67) ليلاحظ القارئ أن راو الحديث هنا هو نفسه راو الحديث الذي في البخاري وهو الفاروق عمر!

إنسان أن يجزم بغروب الشمس إذا لم يكن يراها؟ يعني هل من الممكن أن تقول وأنت في دارك –أو في أي منطقة تُحجب عنك فيه الشمس أو لا تسمع فيها الآذان– من خلال نظرك إلى ما حولك أن الشمس قد غربت؟ بداهة لا يمكن ذلك، فالاضاءة قبل الغروب مماثلة تقريبا لها عند الغروب! أما الظلام فلا يختلف إثنان في وجوده.

ونلاحظ أن أوامر الله عزوجل لا تتعارض، فالإفطار في رمضان يكون بعد فترة قصيرة، فماذا يفعل فيها الصائم؟ بداهة سيذهب ليصلي ثم يعود فيفطر، أما مع القول بأن الفطر يكون مع الغروب فإني وغيري يرى كم تكون المساجد فارغة في رمضان، ثم يقوم الناس بعد إتخام بطونهم بالطعام إلى صلاة لا روح فيها ولا خشوع، أما مع قولنا فلا تعارض بين أحكام الدين والواقع، الذي يقول أن عامة الناس سيقدمون الإفطار على صلاة الجماعة.

نخرج من كل هذه الأدلة المتضافرة بدءا من القرآن الذي قال "الليل" ومرورا بالسنة والتي لم يأت فيها حديث واحد أن النبي المصطفى أفطر مع الأذان أو مباشرة مع الغروب، وإنما كلها تصب في وجود فارق زماني –ليس بالكبير– ومرورا بقول الصحابي الجليل الفاروق الذي كان يُذكر الناس –بوصفه خليفة الرسول– بأحكام الصيام، وانتهاءا بالواقع الذي يقول أن الناس ضيعوا وسيضيعوا الصلاة التي تتعارض مع ميعاد طعام بعد فترة طويلة من الصيام.

وبهذا تكون السنة قد قالت بما يقول به القرآن، ولكن القرآنيين لا يحسنون قراءة النصوص!

الحج

كعادتهم اختلف القرآنيون في أمر الحج اختلافا كبيرا، فمنهم من خالفنا في أكثر المناسك ومنهم من اشترك في الأكثر، فمنهم من قال أن الطواف بالبيت لا يعني الدوران حوله! واستند إلى أن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ... ﴿١٥٨﴾﴾ [سورة البقرة, ١٥٨]، وبما أنه لا يمكن الدوران حول الجبلين، فلا يمكن أن يكون المقصود بالطواف حول البيت هو الدوران!!! ومنهم من قال: "لم يجعل الله حجرا مميزا في بيت الله بتاتا، وما يسمونه بالحجر الأسود هو من وضع الناس قد يكون علامة جعلوها لحساب عدد الدورات حول البيت، والواجب إزالته وتفتيته ورميه في البحر." اهـ

ويرفض عامة القرآنيين تقبيل الحجر الأسود أو رمي الجمار ويعدون ذلك شركا بالله ومن الوثنيات! ومنهم من يرفض التلبية! ومنهم من رمانا بالبهتان، وهو الدكتور أحمد صبحي منصور، حيث قال: "وبدلا من أن يكون الحج لله تعالى فى بيته الحرام، فقد أضافوا الحج لقبر الرسول فى المدينة، وجعلوا المدينة حرما ثانيا مع أنه لا يوجد فى الإسلام إلا حرم واحد فقط هو الكعبة، يحجون الى القبر المنسوب للنبى فى المدينة بحيث انهم يعتقدون أن الحج للكعبة لا يتم و لا يُقبل إلا بالحج للقبر المقدس عندهم، وقد جعلوا له طقوسا وشعائر ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، ولم يعرفها عصر النبى محمد عليه السلام" اهـ

ولست أدري من قال أننا نعتقد أن الحج لا يتم ولا يقبل إلا بالحج للقبر النبوي؟ وليأت لنا بالأحاديث التي قالت ذلك، حتى ولو كانت موضوعة! فإذا لم يأت بها فليعلم أنه ممن يتقولون ويبهتون الناس! نحن نزور الرسول من باب الزيارة، ليس أكثر ولا أقل، لا أننا نحج إليه!

والعجيب أن منهم من قال أن الحج لا يجب على المرأة!!! لأنها لا تستطيع سبيلا إلى ذلك، وعلل ذلك بقوله: "المرأة لا تستطيع تحمل أعباء ومشاق السفر، لا سيما عندما كان السفر على البغال والحمير لعدة أيام وعلى مدى الآف السنين. المرأة لا تستطيع أن تسافر لوحدها (أين وجد هذا في القرآن؟! –عمرو–)، المرأة لا تستطيع التقلد بالإحرام مثل الرجل!! (ومن قال أنه واجب عليها –عمرو–)، المرأة لا تستطيع أن تحلق رأسها، المرأة لاتستطيع أن تطوف في الصفا والمروة وبالبيت العتيق لوحدها دون الاختلاط بالرجال. حرم الله على النساء التبرج وأمرهن بالتحجب وحرم عليهن الصلاة في المساجد (!!)، وأمرهن أن يقمن الصلاة في بيوتهن وفي مقدمتهن أزكى النساء أمهات المؤمنين زوجات النبي الخاتم عليه السلام، لأن الغاية من ذلك تطهير المرأة من رجس التبرج والاختلاط بالرجال، لما يترتب على ذالك من معاصي وآثام ومفاسد لا تحمد عقباها، فهل اختلاط المرأة بالرجال حول الكعبة مما يرضي الله؟! (...) فرض الله الصلاة في المساجد على الرجال دون النساء، قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝٣٦ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ... ۝٣٧﴾ [سورة النّور, ٣٦-٣٧] اهـ

ولا تعليق منا على هذا العجب العجاب!

إلا أن النقطة الرئيس في الاختلاف بيننا وبين القرآنيين، هو في أننا نقول أن الحج لا بد أن يكون في شهر ذي الحجة، حيث يؤدي الناس المناسك في أيام محددة، مثل الوقوف بعرفة في اليوم التاسع ثم الإفاضة ... إلخ.

إلا أن القرآنيين يرون أنه يجوز للمسلم أن يحج في أي يوم في شهور الحج الثلاثة، ويستندون في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞ ... ۝١٩٧﴾ [سورة البقرة, ١٩٧] ويقولون: كيف يقول الله تعالى أن الحج أشهر معلومات ثم نحصرها

نحن في أيام معدودات؟ ويقولون أن المشاكل التي تحدث، من تزحام وتدافع، يمكن حلها لو وزعنا الحج على شهور الحج!

ولا يعترف القرآنيون بالتواتر الحادث في أداء الحج، من قبل الرسول، والذي كان يؤدى فيه بشكل معروف، فكل هذا قابل للتحريف، ومنهم من قال أن وقوف الرسول الكريم وافق هذا اليوم، فاتخذه الناس دينا!! ينادون بتوزيع الحج، ولا يرون الحكمة في اجتماع المسلمين في زمان واحد، في مكان واحد، آلاف آلاف، يلبون دعوة الله عزوجل، ويظهرون للناس تطبيقهم لشرعة ربهم بنظام محدد، ويريدون تفتيت هذا التجمع، فيكون الناس في الحرم في فوضى، فهناك من يطوف وهناك من يرمي وهناك من يقف بعرفة، وهكذا تصبح الشعيرة فوضى، مثل حياتنا اليومية!!! ولكن لأنهم لا يرون عواقب ما يقولون يلقون الكلام على عواهنه بدون تفكر!

ونورد هنا رأي الأستاذ سامر الإسلامبولي في هذه المسألة، ثم نتبعه بالرد عليه: "... قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۖ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٢٠٣﴾] سورة البقرة ,٢٠٣[، فوقت الحج أشهر معلومات، وأداء المناسك في أيام معدودات. ومثل ذلك كمثل وقت الصلاة المفتوح، وأداء الصلاة يكون ضمن هذا الوقت الذي يقبل التعددية في الأداء من قبل الناس لأن لكل منهم حاجته وضرورته وانشغاله مع بقاء الأفضلية في أداء الصلاة في وقتها الأول، وصحة أدائها فيما بعد، فوقت الصلاة معلوم، وأداءها في دقائق معدودة . (...) والشاهد في النص هو قوله تعالى [يومَ الحجِ الأكبر] ومن المعلوم أن النص القرآني لا يوجد فيه حشو أو لغو أو عبث فكل كلمة لها دلالة مقصودة، والنص القرآني هو خطاب من حي إلى أحياء ومن عالم إلى عقلاء متعلمين، ففهم النص يتم من خلال علاقة بين المتكلم والمخاطب، والمتكلم في النص القرآني هو الله الخالق المدبر، والمخاطب هم الناس جميعاً خلال الزمان والمكان. فعندما ذكر الخالق كلمة [الحج الأكبر] دلَّ ضرورة على وجود الحج الأصغر ولو انتفى ذلك لكانت صفة (الأكبر) حشوا وعبثا لانتفاء الحاجة إلى ذكرها

في الواقع لحصول الدلالة عند المخاطب نحو قولنا : الثلج أبيض. فإن صفة البياض للثلج لازمة له ويستحضرها المخاطب عند سماع كلمة (الثلج) فإذا أضفناها فهناك احتمالين: الأول: وجود ثلج غير أبيض وذكرها لتحديد الثلج عند المخاطب. الثاني: ذكرها من باب الثرثرة لا أكثر وهي حشو لا تفيد معنى زائدا عند المخاطب حين يسمع كلمة (الثلج)، والنص القرآني منزه عن الثرثرة والحشو في الكلام الذي لا فائدة منه عند المخاطب . وكون الأمر كذلك فكلمة (أكبر) ضرورة تفيد أن هناك (حجا أصغر)، والحج الأكبر هو أداء المناسك في أيام معدودات من ذي الحجة التي تزامن عيد الأضحى المبارك. وهذا الوقت للحج الأكبر هو الذي التزم الناس به منذ إبراهيم عليه السلام إلى يومنا المعاصر، وتم نسيان أو إغفال صحة أداء مناسك الحج في غير هذه الأيام من الأشهر الثلاثة المعلومة التي يكون الحج فيها اسمه الحج الأصغر. " اهـ

والقول قول جميل، ولكن يهدمه قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۖ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ [سورة البقرة,٢٠٣]، فلقد حاول الأستاذ سامر أن يجعل الأيام هي فترة الأداء، كما أن فترة أداء الصلاة هي دقائق في ساعات الوقت المكتوب لها. ولكنه لم يخبرنا: إذا كان الأمر مباحا كما يقول، فلم قال الله تعالى: "فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى"؟

إن الحديث عن العجلة أو التأخر يعني بوضوح وجود ميعاد محدد، قد أتأخر فيه أو أتقدم عنه، أما أن يكون ليس هناك أي ميعاد ثم أتحدث عن تقديم أو تأخير فيكون الكلام عبثا.

أضف إلى ذلك أن هذا الذكر ليس هو كل مناسك الحج، كما فهم الأستاذ سامر ومن يقول بقوله من القرآنيين، وإنما هو منسك من مناسك الحج، فالناظر في سياق الآيات، يجد أن الله تعالى أمر أولا بإتمام الحج والعمرة، ثم تحدث عن أشهر الحج، ثم تكلم عن ابتغاء الفضل والإفاضة من عرفات، ثم أمر بذكره عند المشعر الحرام،

فقال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ... ﴿٢٠٠﴾﴾ [سورة البقرة, ٢٠٠]، ثم فصّل في حال الناس في الدعاء، ثم عطف هذه الآية ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ... ﴿٢٠٣﴾﴾ [سورة البقرة, ٢٠٣]، على الأمر بذكره كذكر الآباء.

إذن فالذكر هنا ذكر مخصوص وليس ذكرا عاما، ذكر ذو ترتيب معين في المناسك، لذا فيه تعجل وتأخر.

أما قول الأستاذ سامر أن المراد من الحج الأكبر هو: "والحج الأكبر هو أداء المناسك في أيام معدودات من ذي الحجة التي تزامن عيد الأضحى المبارك" اهـ

فلست أدري من أين أتى بهذا التحديد؟ ولم يكون يوم التاسع من ذي الحجة يحمل هذا المعنى؟ لم لا يكون يوم الحج الأكبر مقابل الحج الأصغر وهو العمرة، أو لأن الرسول الكريم كان فيه، لم لا يكون هو أكبر منسك في الحج، لذا وصف بأنه الحج الأكبر، وما بخلافه هو حج أصغر؟ وبهذا القول ينقلب الدليل ضده، والشاهد أن هناك احتمالات كثيرة في المسألة، فليس قوله هذا قاطعا، ولا يوجد ما يشير إليه!

ونختم هنا بالأدلة القاطعة على أن الحج لا بد أن يكون في شهر ذي الحجة:

1- قال الله تعالى: ﴿... فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ... ﴿١٩٦﴾﴾ [سورة البقرة, ١٩٦] فهذا يدل على أن للحج وقتا معينا ينتظره الإنسان، ولو كان الإنسان يستطيع الحج في أي وقت، لما كان هناك شيء اسمه تمتع، وإنما كان يعتمر ويحج قارنا، فالانتظار إلى الحج يدل على أن هناك وقتا ثابتا ينتظره الناس، لا أن كل واحد يحج متى يحلو له! قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾ لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الحج, ٣٢-٣٣] فالله تعالى يقول في الآية، أن لنا منافع في شعائر الله –الهدي– إلى أجل مسمى، والأجل المسمى محدد لا يتكرر، ولو كان كل إنسان يحج كما يحلو له، لما كان هناك أجل

مسمى. فهذا دليل على أن الحج لا بد أن يكون في أيام معلومة، لا في أي أيام في الشهور الثلاثة!

وبهذا نكون قد قضينا على قولهم والفوضى المترتبة عليه، وأثبتنا أن الحج بالطريقة الحالية حج سليم، موافق للكتاب.

قطع يد السارق!

على الرغم من أن هذه المسألة مغيبة في كثير من الدول المحسوبة على الإسلام، ولا وجود لها إلا في بعض الدول التي تدعي أنها تطبق الشريعة! مثل المملكة العربية السعودية! إلا أننا وجدنا أن القرآنيين يقولون أن الله الرحيم لم يأمر بقطع يد السارق، بمعنى أن نبتر يده، والمراد من القطع هنا شيء آخر! وكما جعلوا "الضرب" في قوله تعالى "واضربوهن" ليس بمعنى الضرب، وأخذوا يتفننون في إيجاد معنى جديد مناسب لعقولهم، أرادوا أن يجعلوا القطع ليس بمعنى البتر، إلا أن السياق كان لهم بالمرصاد، وفند كل دعاويهم!

وهذه هي آفة معظم الباحثين، أن يحدث عنده تصور معين عن الدين، يحسبه اليقين المطلق، فيحاول إسقاطه على نصوص الدين، حتى وإن أدى ذلك إلى تغييرها! وهذا ما وجدناه في هذه المسألة، فبعض الباحثين يستثقلون القطع، ثم ظهر القرآنيون على الساحة فأخذوا بهذا القول، ومن ثم ردوا كل الأحاديث الواردة في الباب، لكونها مخالفة للقرآن الكريم، -كما يفهمونه هم طبعا-، فقالوا: ليس المراد من "فاقطعوا أيديهما" البتر، وإنما المراد الآتيان بالوسائل التي تؤدي إلى منع السرقة، فليس المراد من اليد العضو المعروف وإنما هذا على سبيل المجاز -الذي لا أصل له في القرآن!، كأن يُحبس السارق مثلا أو يُوفر له من العمل ما يمنعه من السرقة.

ونضيف نحن: أو أن نعين لكل لص حارس، يحميه ويمنعه من السرقة في عين الوقت.

ونظر في الآية، التي ذُكر فيها الحكم، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨﴾ [سورة المائدة, ٣٨] والآية –كما نرى– واضحة ولا تحتاج إلى بذل أي مجهود، وبغض النظر عن التطبيق النبوي المنقول إلينا بالتواتر المعنوي، فإن الآية تكذب دعواهم هذه، فالآية تقول : "فاقطعوا أيديهما" والأصل في القطع –إذا كان متعلقا بعضو– أن يكون بمعنى البتر والفصل، كما أن الأصل في الأيدي –في أمثال هذا السياق– هو العضو المعروف، إلا إذا قامت قرينة تصرف المعنى عن الأصل المتبادر إلى الذهن، وليس في الآية أي صارف يصرف المعنى عن المدلول الأصلي، والصارف موجود فقط في أذهانهم.

وحتى نؤكد لك عزيزي القارئ أن المراد من القطع هو البتر هنا، نذكر لك آية سابقة لهذه الآية في نفس السورة، وفي نفس الربع، وفيها يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ [سورة المائدة, ٣٣] فجزاء من يحارب الله ورسوله أن يقتل أو يصلب أو تقطع يده ورجله من خلاف، وهنا نسأل السادة القائلين بأن المراد من القطع ليس البتر وإنما الحجز والمنع!: كيف تفهمون هذه الآية؟!

العجيب أن بعضهم يقر أن القتل والصلب والنفي من الأرض في الآية، هو بالمعنى المتعارف عليه، إلا أن القطع ليس بمعنى البتر! والسياق يرفض هذا في الآيتين! ولهذا كانت السنة ضرورة حتمية، حتى لا يصبح النص القرآني نصا هلامياً، يتجاذبه المختلفون إلى حيث يرى كل واحد منهم.

فإذا انتهينا من هذه الجزئية، ننتقل إلى جزئية أخرى؛ وهي قول القائلين: نعم، المراد من القطع هو البتر، ولكن الأمر في الآية لا يفيد الوجوب وإنما الجواز! فيمكننا تخفيف العقوبة، فلا تطبق إلا في حالات الضرورة القصوى أو لا تطبق بتاتا أو لا تطبق إلا إذا رأى الحاكم هذا!

وهذا الرأي مشابه للرأي الأول في تفريغ الآية من مضمونها! ونرد عليهم قائلين: الآية لا توافقكم في دعواكم هذه، فالأمر في الآية للوجوب، كما هو العرف في القرآن كله، ونوضح لم أن الأمر هنا للوجوب وليس للجواز: بدأ الله تعالى الآية بقوله: "والسارق والسارقة فاقطعوا" فقدم المعمول "السارق والسارقة" على العامل وهو "فاقطعوا"، وتقديم المعمول على العامل يفيد الحصر، فإذا قلنا بالجواز فلا فائدة من التقديم! بحيث يكون معنى الآية: "فقط السارق والسارقة هما من تقطعوا أيديهما –إن أردتم!– ربط الله العامل ب الفاء في قوله "فاقطعوا" أي أن القطع هو ناتج للسرقة، فإذا لم يكن الأمر يفيد الوجوب فلا فائدة! ثم إن الأصل في الأمر للوجوب، فما الصارف هنا عن الوجوب؟! "السارق": اسم جنس عام يشمل جميع أفراد جنسه، فكيف نخرج بعض أفراده منه؟! وهم يقولون: أن السارق لا يُطلق إلا على من سرق أكثر من مرة، بأن احترف السرقة، ولو كان مراد الله تطبيق الحد على من سرق مرة واحدة، لقال: "ومن يسرق فاقطعوا".

وهنا نسأل: وماذا نسمي ذلك الذي سرق مرة واحدة؟ في نهاية المطاف سنسميه سارق! من الممكن قبول هذا الرأي لو استعمل سبحانه صيغة المبالغة، فقال: السراق، أو السروق! إن استعماله سبحانه للجملة بهذا الشكل أتى لإفادة الحصر، فشرعا لا يُقطع إلا من سرق! ولو استعملت تركيبة "ومن يسرق فاقطعوا"، لما أفادت هذا الحصر! ثم إن الله تعالى يوضح لنا الحكمة من القطع فيقول "جزاءا بما كسبا نكالا من الله" أي أن المراد من القطع هو التنكيل بمن يأتي بمثل هذا الأمر، فيكون عبرة لمن يعتبر، فلا يقدم غيره على الإتيان بهذا الفعل، فكيف يكون التنكيل بما يقولون؟ ثم إن الله تعالى يختم الآية بقوله: "والله عزيز حكيم"، فيا أيها القائل بعدم ضرورة القطع أو وجوبه؛ أأنت الأحكم أم الله؟ الله يقول في نهاية تشريعه أنه حكيم، فإذا نحن لم نطبق أمره نكون قد وصفناه سبحانه بعدم الحكمة وبأنه لا يعلم الأفضل والأمثل لنا وما يُقوم أمورنا! تعالى الله عن ذلك.

نخرج من هذا كله بأن السارق تبتر يده، ونقول: الآية على عمومها وكل سارق تقطع يده،[68] سرق من حرز أو من غير حرز، و حتى لو كان من بيت المال فهذا أولى في الزجر، حتى لا يتجرأ أحد على سرقة مال المسلمين وهو مطمئن أنه لن تقطع يده.[69]

وبعد أن فندنا هذه الأقوال، نختم بمسألة من انفراداتهم العجيبة، ونقاشنا لهذه المسألة لأن كاتب هذا الموضوع أنثى! فبعد أن ظهر لك عزيزي القارئ شذوذ ما يكتبه الرجال، ندعوك لتقرأ ما كتبه النساء!

الجنابة[70]

"موضوع اليوم ما كنت أتخيل أن يكون موضوع مقالة لي .. كان المفهوم الذي توارثناه حول هذا الموضوع وبالخصوص حول كلمة "الجنابة" لا يترك مجالا للبحث.. إلا أني وفي إحدى صلواتي مرت عليا آيات أثارت تساؤلاتي (...) يقول الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

---

[68] تقطع يديه فقط ولا يتعدى الحد إلى رجله كما قال بعض الفقهاء عند تكرار السرقة .

[69] كان بعض العلمانيين يعيب على هذه النقطة قائلا: أتريدون أن تقطعوا يد من سرق جنيهات قلائل وتحبسون من سرق ملايين الجنيهات لأنها من مال المسلمين وبها شبهه. والمنطق الذي يتكلم به سليم وكانت هذه النقطة تضايقني كثيرا، ولكن هذا الاعتراض هو على تفسيرهم للآية، فالآية نفسها لم تقل هذا، بل قال به الفقهاء، أما الآية فعامة ويجب أن تظل عامة، ولله در ابن حزم فقد ناقش هذه الأقوال و فندها، حتى أتى عليها، ومن يقرأ في كتب الفقه يظن أن على هذه المسألة إجماعا، ولكن الواقع غير ذلك، فمن يتتبع الأقوال في هذه المسألة يرى فيها خلافا عظيما، ومن يرد التفصيل فليرجع لتفصيل الإمام ابن حزم في كتابه "المحلى" حول هذه المسألة، حيث سفه أقوال المخصصين لهذه الآية وأظهر بطلانها، وبيّن أن أدلتهم لا تعدو إلا أن تكون حديثا ضعيفا أو قول لصحابي خالفه فيه صحابة آخرون، –هذا إذا كان قول الصحابي حجة أساسا–، فسقط الاستدلال بما يقولون ووجب بقاء الآية على عمومها. ونذكر كلمة عظيمة للإمام ابن حزم في هذه المسألة للذين يخصصون كتاب الله بالظنون، حيث قال: "وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولَ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ فَوَجَبَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَرَقَ فَالْقَطْعُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ مَنْ اكْتَسَبَ سَرِقَةً فَقَدْ اسْتَحَقَّ بِنَصِّ كَلاَمِ اللَّهِ تَعَالَى جَزَاءً لِكَسْبِهِ ذَلِكَ قَطْعَ يَدِهِ نَكَالاً. وَبِالضَّرُورَةِ الْحِسِّيَّةِ، وَبِاللُّغَةِ يَدْرِي كُلُّ أَحَدٍ يَدْرِي اللُّغَةَ أَنَّ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ فَإِنَّهُ "سَارِقٌ" وَأَنَّهُ قَدْ اكْتَسَبَ سَرِقَةً، لاَ خِلاَفَ فِي ذَلِكَ، فَإِذْ هُوَ سَارِقٌ مُكْتَسِبٌ سَرِقَةً، فَقَطْعُ يَدِهِ وَاجِبٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَلاَ يَحِلُّ أَنْ يُخَصَّ الْقُرْآنُ بِالظَّنِّ الْكَاذِبِ، وَلاَ بِالدَّعْوَى الْعَارِيَّةِ مِنْ الْبُرْهَانِ. فَإِنَّ مَنْ قَالَ: إنَّ اللَّهَ تَعَالَى إنَّمَا أَرَادَ فِي هَذِهِ الآيَةِ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ، فَإِنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمُخْبِرُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَمْ يُخْبِرْ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلاَ أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ نَبِيُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْكَذِبَ، وَقَالَ مَا لاَ يَعْلَمْ، وَقَفَا مَا لاَ عِلْمَ لَهُ بِهِ وَهَذَا عَظِيمٌ جِدًّا." اهـ

[70] المقال ل: رحمة عبدالمولى، منقول من موقع أهل القرآن.

ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾] سورة النساء, ٤٣[، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ ... ﴿٦﴾] سورة المائدة, ٦[

رسخ السلف من المتخلفين في عقول الناس مفهوم "الجنابة" (وهي كلمة دخيلة على القرآن) على أنه متعلق بالجنس.. وهناك من قال أنها تتعلق بالرجل والمرأة على حد سواء.. الحيض بالنسبة للمرأة والمني بالنسبة للرجل، وفي رواية أخرى .. قالوا أنها للرجل فقط .. فهو المعني بالشهوات حتى أنه لم يكتفي بالاشتهاء المرأة .. بل يشتهي الرجل كذلك كما كان شأن قوم لوط.. فقال فيهم الله: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهۡوَةٗ مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ ﴿٥٥﴾] سورة النمل, ٥٥[وبقينا سنين بل قرون ونحن نشقى من أجل هذه المفاهيم المغلوطة.. لماذا نشقى؟؟ لأنه موضوع بات يسبب الإحراج ويدخل في صميم حرية الشخص ويمس بصفة مباشرة حياءه.. في حين أننا لو تمعنا في آخر الآيتين في الأعلى لوجدنا أن العلاقة الجنسية ذكرت فيما بعد وحكمها كحكم المريض والمسافر والقادم من الغائط.. وهذا الأخير عندما يذهب إلى الغائط فهو يخرج سائلا ومادة صفتهما النجاسة.. كان الأجدر إذا أن يكون الاغتسال لهؤلاء.. أو أن ينسب مفهوم "الجنابة" لهم.. لكن حكمهم بالنص القرآني تماما كحكم الممارسة الجنسية وهو: الوضوء فقط وإذا لم يجدوا ماءا فليتيمموا. فمفهوم الممارسة الجنسية نأخذه من ﴿... أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ... ﴿٤٣﴾] سورة النساء, ٤٣[.. يقول الذي أنار قلبي بنوره: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن

تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾] سورة الأحزاب ,٤٩[، ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾] سورة مريم ,٢٠[أصل الفعل هو "مس"، الاسم هو "المس"، الفعل في الماضي مثل قول سيدنا أيوب ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾] سورة الأنبياء ,٨٣[قول مريم "لَمْ يَمْسَسْنِي"، هذه صيغة أخرى للفعل تدل على الجزم القاطع بعدم حدوث الفعل. لا يوجد أصل للكلمات التالية في القرآن "الملامسة"، "اللمس"، وفعل "لمس" لا أصل له في القرآن أيضا.. وبالتالي فإن "لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ" هي الصيغة التي استعملها الخالق لفعل "مس" عند الأمر..(وهو أمر موجه للرجال)..لأن "مسستم" لا تقال ولا وجود لها في لغة القرآن. فيكون معنى "لاَمَسْتُمُ النِّساء" إذا هو المباشرة الجنسية.. لأن الآية (49) في سورة الأحزاب بينت أن العدة لا تفرض إلا في حصول ذلك. وهكذا يرفع الخالق العادل الحرج على عباده ولا يحرجهم بأمور فرضت على طبيعتهم الجسدية منذ خلقوا. كلمة "جنبا" إذا هي حالة يكون عليها الإنسان تستوجب اغتساله.. وهي حالة تجعله غير قادر على الاقتراب من الصلاة والحضور بين يدي الله .. بعبارة أوضح هي تمنعه من إقامة حدود الله في الصلاة. كيف يمكن لنا أن نفهم معنى هذه الكلمة؟؟ بالبحث في كتاب الله ودراسته وجدت أن هذه الكلمة ذكرت بنفس الشكل وبنفس الصيغة في قوله تعالى:

﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾] سورة النساء ,٣٦[فهل لو كان المعنى السابق أي العلاقة الجنسية أو الحيض والمني صحيحا فهل نستطيع أن نفهم هذه الآية؟؟؟ التي يطالب فيها الله عباده بالإحسان إلى "الْجَارِ الْجُنُبِ"..؟؟ هذا الجار هو في حالة تستوجب أن نحسن إليه.. وفي الآيات السابقة هذه الحالة تستوجب الغسل، فما معنى هذه الكلمة؟؟ هذه الآيات البينات تبين لنا أن الْجُنُبِ هو الذي لا تتوفر له المرافق الصحية الطبيعية الضرورية وهي أيضا حالة يختص بها كل

واحد تكون طبيعة عمله تجعله يكون غير نضيف وفي حالة تستوجب الاغتسال.. مثل الحداد و الفحام والبحار....إلخ" اهـ

ونعتذر من القارئ للإطالة، ولكن كان لزاما ذكر الموضوع كاملا حتى لا يدعون، أننا نحذف فقرات تؤثر على المعنى المراد توصيله. وكما رأيت عزيزي القارئ فإن المقال نموذج أكثر من رائع لكتابات القرآنيين، -بغض النظر عن ركاكة الأسلوب التي تقارب العامية، والأخطاء الكتابية الرهيبة، التي تنمي بالمستوى الثقافي للكاتبة-، مقال قائم على التشويه والطعن في المخالفين، ثم تجميع بعض الآيات وابتداع معنى جديد لم تأت به الأوائل! ولا يهم بداهة إذا كان المعنى مما اتفق عليه أو مما اختلف فيه، وليس الرجوع إلى المعاجم أمرا ضروريا، فيكفي النظر في القرآن ليأتي الإنسان بالمعنى السليم!!

والاعتراض الرئيس على المقالة كلها، يكمن في أن السيدة الفاضلة -كما يبدو-لم تقرأ عما يُسمى بالمشترك اللفظي، والذي يعني أن يشترك أكثر من كلمة في أصل واحد، ويحملون دلالات مختلفة، نعم هناك من ينكر وجود المشترك اللفظي في القرآن، ولكنهم لم يقدموا حتى الآن تصورا مقبولا للعديد من الكلمات، أضف إلى ذلك أن هؤلاء يعدون من فحول اللغة، فلكي يصل الإنسان إلى مثل هذه المرتبة، لا بد أن يكون خبَر اللغة دراسة وقراءة، وهذا ما لا يظهر بحال في هذه الكاتبة، التي أقنعوها أنه يكفي أن تنحي السنة وتتدبر لكي تصل إلى معنى سليم!

وتعترض السيدة الفاضلة على وجوب الاغتسال بعد الجماع وترى أنه كان من الأولى أن يغتسل الإنسان كلما ذهب إلى الخلاء!! ولك أن تتصور كما كان الإنسان سيغتسل كل يوم! وهكذا أصبح الاغتسال أمرا تشقى به الأمة لقرون طوال، لأن الفقهاء أوجبوا على من يجامع أن يغتسل! كم هم قساة هؤلاء الفقهاء، الذين يتدخلون في الحريات الشخصية للإنسان ويسببون لهم الإحراج!

ثم تدخل السيدة الفاضلة في تخليط لغوي محترم! لا تفهم منه تحديدا ماذا تقول، وكيف حولت ال "مس" إلى ال "لمس" لتجعل هذا كذاك، ثم تستنتج على هذا الأساس!! ونعم الفقه اللغوي!

ثم ترمي السيدة الفاضلة بكل ما قاله الأوائل المتخلفون! وتبحث في القرآن إلى أن تجد كلمة مشابهة، فتحمل هذا على ذاك، بغض النظر عن السياق، وعن مدلول الكلمة، ثم جعلت "الجنب" للجار، حالة تستوجب الإحسان، وبداهة ليس المراد من الجنب الملاصق! وإنما معنى جديد! وتجتهد السيدة الفاضلة إلى أن تصل إلى المعنى العبقري، الذي جمعت به الكلمتين برباط واحد!

ولا تعليق إلا: ارحمنا يا رب!

وبهذا المثال العجيب، نختم نقاشنا لمسائل الأحكام الفقهية، وقد بينا لك عزيزي القارئ أن لا يقينية في منهجهم هذا، وإنما هو تخرص في تخرص!

وننتقل لنناقش نموذجين إثنين، أحدهما متعلق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها والآخر متعلق بتفسيراتهم الحديثة لغيبيات القرآن، بعيدا عن آيات الأحكام.

أمرت أن أقاتل الناس!

يطعن القرآنيون في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن رسول الله، أنه قال: "أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى" اهـ

ويقولون أن هذا الحديث مخالف للقرآن، والذي أعطى الناس الحرية الدينية الكاملة، فلا يحق لنا أن نعتدي على غيرنا!

ونحن نتفق معهم في ذلك، ونرى أن القتال في الإسلام هو قتال دفاعي بالدرجة الأولى، إلا أن هذا لا يعني أن الحديث مخالف للقرآن بحال حتى نرده! والمشكلة أنهم يقرأون الأحاديث أو الآيات بنفس قراءة الفقهاء القدامى، بدون تفكر كاف، ثم يردونها أو يفسرونها بشكل مخالف، ناقدين لأقوالهم!

ونبدأ بتقديم فهم مختلف بعض الشيء لهذا الحديث، يثبت توافقه مع القرآن: يبدأ الحديث بقوله (صلى الله عليه وسلم): "أمرت أن أقاتل الناس." وسبب اللبس في هذا الحديث هو قول المصطفى "الناس"، ولن نبدأ حديثنا بالكلام عن "الناس" وإنما سنبدأه بأول كلمة وردت في الحديث، وهي قول النبي الأعظم "أُمرت" والتي يغفل عنها الكثيرون.

لذا فمن حقنا أن نسأل: أين أُمر الرسول الكريم بقتال الناس؟ حتى أنه يعلن ذلك ويقول "أمرت"، فهو يتكلم عن أمر معلوم للمخاطب، لذا يوضح موقفه استنادا إلى هذا الأمر!

ورد هذا الأمر في القرآن، فإذا نحن فتشنا القرآن بحثا عن هذا الأمر، وجدناه مباشرة في سورة التوبة، حيث يقول الله تعالى فيها: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٢ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٤ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٥﴾ [سورة التوبة ,١-٥] ففي هذه الآيات أمر الله تعالى النبي بالقتال، وأعتقد أنه لا يختلف معي أحد في هذه النقطة، إلا أن يدعي أحدهم أن الأمر

جاء في غير القرآن ولا حجة في هذا! إذا فالنبي يقول أنه مأمور من الله تعالى في سورة التوبة بقتال الناس. وهنا نتوقف لنسأل: هل المراد من "الناس" في حديث المصطفى هو عامة الناس، أم هم الناس المذكورون في الآيات الكريمات؟

المشاهد والمعروف أن النبي الكريم كان قرآنا يمشي على الأرض، وكان يتأول القرآن في كلامه. فإذا نحن نظرنا في هذه الآيات المذكورات وجدنا أنها قالت: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ... ٣﴾ [سورة التوبة ,٣] فالناس في هذه الآية –كما هو معلوم– هم المشركون والكافرون الموجودون في عصر النبي الكريم، نعم قد يدخل باقي الناس تباعا بإعلام المسلمين لهم بما في القرآن، ولكن هذا الخطاب عندما وجه في أول مرة في العام التاسع من الهجرة كان موجها إلى الكفار والمشركين، وهؤلاء هم الناس المقصودون في حديث الرسول.

فالناس المعنيون في الحديث هم كفار ومشركي العرب، الذين نقضوا عهدهم وكرروا عدوانهم على المسلمين. وقد تُستعمل كلمة "الناس" ولا يراد بها البشرية، وإنما يراد بها أقوام محدودة، وهذا وارد في كتاب الله تعالى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ١٧٣﴾ [سورة آل عمران ,١٧٣] فالمؤمنون يخبرهم بعض الجيران أن الكفار جمعوا عدتهم ويخططون للكر مرة أخرى، فلم يأبه المسلمون وتوكلوا على الله! فهنا استعمل الناس مرة والمراد بها قريش، ومرة والمراد بها جيران المسلمين. وفي كلتا المرتين لا يمكن أن يكون المراد بهما كل الناس. وعندما أراد الله مخاطبة كل الناس قال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ١٥٨﴾ [سورة الأعراف ,١٥٨] فلو كان المراد من الناس كل البشرية لما كان هناك حاجة إلى "جميعا"، ولكن لما كان الأصل أن يكون الناس قوما

ما، فاحتيج إلى تعريف بالشمولية فأُتي ب "جميعا" حتى يعرف عموم وشمولية الرسالة لكل الناس.

إذا فلا حرج من استعمال الناس مشارا بها إلى قوم مخصوصين، بل هذا هو الأصل، فإذا أريد التعميم وجب استعمال ما يؤكد ذلك كما في سورة الأعراف.

إذا فلقد أُمر الرسول بقتال هؤلاء المعتدين ورد عدوانهم، فإن شهدوا أن لا إله إلا الله (تبعا للتعبير القرآني: تابوا) وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة –كما في القرآن والحديث– عصموا دمائهم (تبعا للتعبير القرآني: خلوا سبيلهم) ولنا الظاهر، وحسابهم على الله كما قال المصطفى.

إذا فالحديث لم يزد على ما في القرآن قدر أنملة، فلا مبرر لرده ولا مبرر لتوسيعه فيدعى أن المراد منه هو محاربة كل الناس، لأنه بهذا يخالف قول الله تعالى "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا" وبهذا يكون المسلمون قد قاتلوا من لم يقاتلوهم واعتدوا! ومعاذ الله أن يخالف الرسول أمر ربه. إذا فليس في الحديث أي دلالة لما يريدون جره إليه، وإنما هو تابع للقرآن سائر على هداه.

وكما رأيت عزيزي القارئ فالحديث موافق للكتاب متطابق معه، ولكن لا بد من اختلاق عيوب ومطاعن حتى يُرد!

وبعد أن ناقشنا نموذجا للتصحيح والتضعيف، ننتقل لنقاش النقطة الأخرى، فنناقش نموذجا لفهمهم وتفسيرهم المعاصر لغيبيات القرآن، والذي يحاولون به أن يقدموا تصورا عقلانيا للدين!

الحور العين

من المعروف والمشتهر بين المسلمين أن "حور العين" هي أزواج مخلوقات في الجنة للمتقين من الرجال. إلا أننا وجدنا بعض القرآنيين يقولون أن المراد من الحور العين ليس الأزواج، ولكنها فاكهة أو مكان في الجنة يأكلون فيه!

وقبل أن نبدأ في الرد على هؤلاء القائلين بهذا القول لا بد من التنبيه أن القرآن الكريم لم يقل أبدا في آية من الآيات "حور العين" وإنما قال "حورٌ عين" وشتان بين الاثنين! فالأولى –والتي هي من أقوال العوام– تعني أن أعينهن حوراء، أما الثانية –وهي قول القرآن– فتعني أنهن حور وهن كذلك عين!

أما بخصوص النقطة التي اعترض من أجلها المعترضون من القرآنيين وغيرهم، وهي قولهم أن للرجل حور من النساء وماذا للنساء، ألا يكون هذا تفريقا بين الرجل والمرأة؟ ويقولون: من المفترض حدوث مساواة بين الجنسين في الجنة! لذلك ردوا الأحاديث الواردة في الباب وفهموا الآيات فهما عجيبا!

فنبدأ قائلين: هناك بداهة من رد على هذا القول –أن للرجال حور وليس للنساء– وبرره تبريرا جيدا ولكن على الرغم من ذلك يظل الظاهر أن حال الرجال أفضل لذلك قال أحد العلماء: "وحال المؤمنة في الجنة أفضل من حال الحور العين وأعلى درجة وأكثر جمالا، وقد ورد في ذلك بعض الأحاديث والآثار ولكن لا يثبت منها شيء، ولكن المرأة الصالحة من أهل الدنيا إذا دخلت الجنة فإنما تدخلها جزاء على العمل الصالح، وكرامة من الله لها لدينها وصلاحها، أما الحور التي هي من نعيم الجنة فإنما خلقت في الجنة من أجل غيرها وجعلت جزاء للمؤمن على العمل الصالح، وشتان بين من دخلت الجنة جزاء على عملها الصالح، وبين من خلقت لِيُجَازَى بها صاحب العمل الصالح، فالأولى ملكة سيدة آمرة، والثانية على عظم قدرها وجمالها إلا أنها لا شك دون الملكة وهي مأمورة من سيدها المؤمن الذي خلقها الله تعالى جزاء له." اهـ

ولكنا ننطلق من القرآن فنسأل: ما الدليل على أنه ليس للنساء في الجنة حور عين؟

قد يُصدم القارئ من هذا السؤال ولكنه سؤال يحتمه علينا النص القرآني، فالناظر في الآيات التي تتكلم عن الحور العين تأتي في معرض وصف نعيم المتقين، ومن المعروف أن صيغة التذكير المستعملة في خطاب المكلفين تشمل الجنسين، ما لم يقم دليل على أنه خاص بالذكور! فما الدليل في كل الآيات على أن الحور العين للرجال فقط؟

لا يوجد أي دليل واحد على أن الحور العين للرجال بل هي للمتقين، والمتقون رجال ونساء فيكون لكلا الصنفين حور عين! قد يقول قائل: الأحاديث الواردة في الباب كلها تتحدث عن أن الحور العين للرجال فقط! فنقول: وهل وردت أحاديث تنفي العكس؟ لم يرد أي حديث ينفي العكس! الأحاديث الوارد في الباب أكثرها موضوع مختلق –لمعارضتها النص القرآني– وعلى فرض صحتها فكما يقول علماء الأصول: "عدم الدليل ليس بدليل"، إذا فعدم وجود روايات عن الحور العين للنساء ليس دليلا على عدم وجودها! سيقول قائل: إذا فأنت تقبل أن يكون للمرأة رجال كثيرون في الجنة! نقول: نحن لم نتحدث عن رجال كثيرين، لذا فنطلب إلى القارئ أن يواصل القراءة إلى آخر الموضوع، فسيرى تحديدا للعدد في هذه المسألة!

أعداد الحور العين

وأما النقطة الثانية، والتي اعترض من أجلها المعترضون على مسألة الحور العين ومن أجلها جعلوها فاكهة! هي قولهم أن هذه الأعداد الرهيبة المذكورة للحور العين توحي بأنه ليس للإنسان أي همّ في الجنة إلا الجماع!

فقد وردت بعض الروايات التي تقول أن للرجل في الجنة سبعين زوجة من الحور العين، ومنها ما جعلها بضع آلاف، وبعض الروايات جعلتها سبعين ألفا، ثم توسع الأمر

كثيرا فوصل إلى حوالي 125 مليون، وفي نهاية المطاف انفجر العدد فوصل إلى ما يزيد عن أربعة مليارات من الحور العين!

وكل هذه الروايات مضعفة بأقوال علماء الحديث، ونحن نحكم عليها بالوضع لمخالفتها النص القرآني والذي حدد عدد الحور العين لكل فرد في الجنة!

كما اعترض المعترضون لوجود الروايات التي تصرح بالشهوانية مثل ما ورد: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أحد يدخله الله الجنة إلا زوجه الله عز وجل ثنتين وسبعين زوجة ثنتين من الحور العين وسبعين من ميراثه من أهل النار ما منهن واحدة إلا ولها قبل شهي وله ذكر لا ينثني"

وهذا كلام بذيء ساقط يستحي المرء أن ينسبه إلى الرسول الكريم أو إلى أي إنسان حسن الخلق، فما بالنا بصاحب الخلق العظيم! إن هذا الكلام لا يصدر إلا عن بعض المنحرفين أصحاب الشهوات الطاغية، والعجيب أن السادة علماء الحديث (مثل الشيخ الألباني) حكموا عليه بالضعف الشديد فقط ولم يحكموا عليه بالوضع، لأن هذا هو الحكم تبعا للسند، ولم يتعرضوا للمتن!

والأحاديث على هذه الشاكلة كثيرة، والعجيب أن السادة علماء الحديث لم يحكموا عليها بالوضع مثل ما ورد عن أنس رضي الله عنه عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "يعطى المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا من الجماع. قيل يا رسول الله، أو يطيق ذلك؟ قال: يعطى قوة مائة رجل" رواه الترمذي.

والمفترض أن الرسول صاحب الخلق العظيم حدد مقدار هذه القوة في التعامل مع النساء! فيعجب الصحابة فيوضح لهم ذلك بأنه يعطى قوة مائة رجل! والعجيب أن الصحابي يستحي من ذكر ما يفترض أن الرسول الكريم قاله! فيبدو والله أعلم أن الكلام كان فاحشا! وحاشا لرسول الله أن يصدر عنه هذا الكلام!

وهناك روايات أخرى مشابهة مثل ما رواه أبو نعيم في "صفة الجنة" عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الرجل ليصل في اليوم إلى مائة عذراء !". يعني في الجنة!

الرد على القول بأنها فاكهة!

ونبدأ –متوكلين على الله تعالى– في الرد على من قال أن الحور العين فاكهة! فنقول: سبب ضلال القائل هو الانطباعات المسبقة التي ذكرنا بعضها، وكذلك عدم القراءة الجيدة للآيات القرآنية الواردة في هذه الموضوع، لذا نبدأ في عرض الآيات المتعلقة بالموضوع حتى يخرج القارئ منها بتصور عام، ثم بعد ذلك نقوم بتحليلها:

وردت لفظة "حور" في القرآن أربع مرات، موصوفة في ثلاث منهن ب "عين"، وفي الرابعة بقوله تعالى "مقصورات في الخيام"، ونذكر هذه المواطن للقارئ مسبوقة بالآيات المتعلقة بها حتى يكون القارئ على دراية بالسياق: ورد أول ذكر في القرآن للحور العين في سورة الدخان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ۝٥١ فِى جَنَّٰتٍ
وَعُيُونٍ ۝٥٢ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ۝٥٣ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ۝٥٤
يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ ۝٥٥ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ
عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۝٥٦ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝٥٧﴾ [سورة الدخان, ٥١-٥٧]

وجاء الذكر الثاني للحور العين في سورة الطور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ
وَنَعِيمٍ ۝١٧ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۝١٨ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا
بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝١٩ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ ۖ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ۝٢٠ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟
وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ
بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ۝٢١ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢٢ يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَّا

لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ ٢٣ وَيَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ غِلۡمَانٌ لَّهُمۡ كَأَنَّهُمۡ لُؤۡلُؤٌ مَّكۡنُونٌ ٢٤﴾ [سورة الـطور, ١٧-٢٤]

وجاء الذكر الثالث في سورة الرحمن في قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٌ فِي ٱلۡخِيَامِ ٧٢﴾ [سورة الـرحـمـن, ٧٢] (وسنذكر سياق الآيات عند تناولنا لها لاحقا)

ويأتي الموضع الأخير في السورة التالية، سورة الواقعة في قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ١٢ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٣ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ١٤ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوۡضُونَةٍ ١٥ مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيۡهَا مُتَقَٰبِلِينَ ١٦ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ١٧ بِأَكۡوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٍ مِّن مَّعِينٍ ١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ١٩ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٍ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ٢١ وَحُورٌ عِينٌ ٢٢ كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِٕ ٱلۡمَكۡنُونِ ٢٣ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٢٤﴾ [سورة الواقعـة, ١٢-٢٤]

إذا هذه هي المواطن التي ذكر فيها الحور والموصوفات بالعين أو بالمقصورات! ونلاحظ أن الوصف بال "عين" تكرر ثلاث مرات! فإذا نحن نظرنا في القرآن نبحث عن موصوف آخر بال "عين" وجدنا قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ عِينٌ ٤٨﴾ [سورة الصّافّات, ٤٨].

إذا فقاصرات الطرف هن أيضا عين، -وليلاحظ القارئ قوله تعالى"عندهم" فسنعود إليه فيما بعد- ونذكر للقارئ السياق الذي وردت فيه الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ رِزۡقٌ مَّعۡلُومٌ ٤١ فَوَٰكِهُ وَهُم مُّكۡرَمُونَ ٤٢ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ٤٣ عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ٤٤ يُطَافُ عَلَيۡهِم بِكَأۡسٍ مِّن مَّعِينٍ ٤٥ بَيۡضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ٤٦ لَا فِيهَا غَوۡلٌ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ٤٧ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ عِينٌ ٤٨ كَأَنَّهُنَّ بَيۡضٌ مَّكۡنُونٌ ٤٩﴾ [سورة الصّافّات, ٤١-٤٩]

وهن كذلك في سورة الرحمن: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ۝٥٦﴾ [سورة الرحمن, ٥٦] إذا فقاصرات الطرف عين، ولم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان. فإذا نحن بحثنا عن قاصرات الطرف في القرآن لنستكمل أوصافهن، وجدنهن يُذكرن في سورة ص في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ۝٥٢﴾ [سورة ص, ٥٢] ونذكر للقارئ السياق الذي وردت فيه الآية الكريمة: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ۝٤٩ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ۝٥٠ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ۝٥١ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ۝٥٢﴾ [سورة ص, ٤٩-٥٢] إذا فقاصرات الطرف عين ولم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان، وهن في عين الوقت أتراب. والوصف في القرآن بالأتراب لم يرد إلا في ثلاثة مواضع، في هذا الموضع في سورة ص في وصف قاصرات الطرف، وفي سورة الواقعة في وصف الفرش! المنشأة لأصحاب اليمين فقال الله: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ۝٣٧﴾ [سورة الواقعة, ٣٧]

ويأتي الذكر الأخير للأتراب في قوله تعالى في سورة النبأ ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ۝٣٣﴾ [سورة النبإ, ٣٣] ونذكر للقارئ الكريم السياق الوارد فيه الآية: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ۝٣٣ وَكَأْسًا دِهَاقًا ۝٣٤ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ۝٣٥﴾ [سورة النبإ, ٣١-٣٥]

ونختم هذه الآيات بآية من كثير من الآيات الواردة في القرآن والمتعلقة بالنعيم في الجنة، وهي أول آية في القرآن في هذا الأمر وهي قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٥﴾ [سورة البقرة, ٢٥]

وسيرى القارئ لم ختمنا الآيات المتعلقة بأوصاف الحور العين بهذه الآية الكريمة!

من المتعارف عليه كون الحور العين نساء في الجنة، سواء كن نساء منشئات في الجنة أو أنهن نساء الدنيا يحورهن الله تعالى! والسياق العام يطفح بهذا، فما هو مستند القائل بأن الحور العين فاكهة، من النص القرآني؟

الناظر في مستند هؤلاء القائلين بهذا القول يجده أنه انطلق من أن "زوّج" تتعدى بنفسها فلا تحتاج إلى حرف جار، ويقول أن هذا هو الوارد في القرآن والوارد في اللسان العربي، فيقال: "تزوجت فلانة" و"زوجتكها" ولا يقال: تزوجت بها! ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا ... ٣٧﴾ [سورة الأحزاب, ٣٧]

والناظر في اللسان يجد أن ما يقوله صحيح، فإذا نحن نظرنا في لسان العرب وجدنا ابن منظور يقول عند حديثه عن "زوج": "... وكل شيئين مقترنين، شكلين كانا أَو نقيضين، فهما زوجان؛ وكلُّ واحد منهما زوج. (...) وقد تَزَوَّج امرأَة وزَوَّجَهُ إياها وبها، وأَبى بعضهم تعديتها بالباء. وفي التهذيب: وتقول العرب: زوَّجته امرأَة. وتزوّجت امرأَة. وليس من كلامهم: تزوَّجت بامرأَة، ولا زوَّجْتُ منه امرأَةً. قال: وقال الله تعالى: وزوَّجناهم بحور عين، أَي قرنَّاهم بهن، من قوله تعالى: احْشُرُوا الذين ظلموا وأَزواجَهم، أَي وقُرَناءهم. وقال الفراء: تَزوجت بامرأَة، لغة في أَزد شنوءة. وتَزَوَّجَ في بني فلان: نَكَحَ فيهم. وتَزَاوجَ القومُ وازْدَوَجُوا: تَزَوَّجَ بعضهم بعضاً؛ صحت في ازْدَوَجُوا لكونها في معنى تَزاوجُوا. وفي التنزيل: وزوّجناهم بحور عين؛ أَي قرناهم؛ وأَنشد ثعلب: ولا يَلْبَثُ الفِتْيانُ أَنْ يَتَفَرَّقُوا، إذا لم يُزَوَّجْ رُوحُ شَكْلٍ إلى شَكْلِ وقال الزجاج في قوله تعالى: احشروا الذين ظلموا وأَزواجهم؛ معناه: ونظراءهم وضرباءهم ... كل شيئين اقترن أَحدهما بالآخر: فهما زوجان. قال الفراء: يجعل بعضهم بنين وبعضهم بنات، فذلك التزويج. ..." اهـ

ونحن نسلم فعلا بأن "زوج" تتعدى بنفسها ولا تحتاج إلى حرف جار! ولكن هل يعني هذا أن التزويج ملغي وأنه اقتران بشيء من غير جنس الإنسان؟ لما قال القائل بهذا القول أن التزويج بالباء يختلف عن التزويج المتعدي بنفسه، أخذ يبحث عن معاني "زوج" في القرآن ليخرج منها بمعنى يكون مناسبا لسياق الآيات هذه، فعرض عددا من الآيات واستخرج منها أن الزواج بمعنى الاقتران ولكنه ليس بالأزواج ولكن بفاكهة! –وسنعرض بعد سطور عديدة من أين أتى بالفاكهة هذه– ونعرض لك عزيزي القارئ ما رأيناه في القرآن متعلقا بالزواج أو التزويج، واكتفينا في عرضنا بالآيات المختلفات المعنى، أما الآيات التي تحمل معنى موجودا في آيات مشابهة فلم نذكرها خشية الإطالة: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ... ﴿٣٥﴾] سورة البقرة, ٣٥[(فالزوج هنا رجل وامرأة من جنس واحد)

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ... ﴿١﴾] سورة النساء, ١[(والزوج هنا خلية من نفس جنس الخلية الأخرى)

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾] سورة هود, ٤٠[(والزوجين هنا كما هو معلوم بداهة زوجين ذكر وأنثى من صنف واحد من الأنعام)

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَـٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ... ﴿٣﴾] سورة الرّعد, ٣[(وكذلك هنا أزواج من الثمرات من النوع الواحد)

﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَـٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾] سورة الشورى, ٥٠[(ذكور وإناث من الجنس البشري)

﴿وَمِن كُلِّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ۝٤٩﴾ [سورة الذاريات, ٤٩] (أزواج مذكرة ومؤنثة وموجِبة وسالبة للمخلوقات وكل زوج من نفس نوع الزوج المقابل!)

﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ۝٤٥﴾ [سورة النجم, ٤٥] (الزوجين الذكر والأنثى من المخلوقات الحية عامة، وكل زوج من نفس صنف زوجه!)

﴿فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٖ زَوۡجَانِ ۝٥٢﴾ [سورة الرحمن, ٥٢] (أزواج من الفاكهة في الجنة)

﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ ۝٧﴾ [سورة التكوير, ٧] (إما تزويج الأنفس في الأجساد أو أن النفوس تقسم إلى أزواج كل منها تابع لتقسيمه: سابقون و أصحاب يمين وأصحاب شمال)

﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٥﴾ [سورة البقرة, ٢٥] (أزواج من نفس الصنف)

﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا ... ۝١٣٩﴾ [سورة الأنعام, ١٣٩] (أزواج بمعنى النساء في مقابلة الرجال)

﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ ... ۝٢٣﴾ [سورة الرّعد, ٢٣] (أزواج بمعنى الصنف المقابل، فأزواج الرجال نساء وأزواج النساء رجال)

﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ... ۝٧٢﴾ [سورة النحل, ٧٢] (وهذه الآية مثل سابقتها ولكنها في الدنيا)

﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَزۡوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ وَمِنۡ أَنفُسِهِمۡ وَمِمَّا لَا يَعۡلَمُونَ ٣٦﴾ [سورة يس, ٣٦] (سيطرة قانون الزوجية على النبات والإنسان وعلى ما لا نعلم)

﴿هُمۡ وَأَزۡوَٰجُهُمۡ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ٥٦﴾ [سورة يس, ٥٦] (إما بالمعنى المعروف أو بمعنى القرين من نفس الجنس)

﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٢٢﴾ [سورة الصّافّات, ٢٢] (الزوج بمعنى القرين من نفس الجنس)

﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ أَنتُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ تُحۡبَرُونَ ٧٠﴾ [سورة الزخرف, ٧٠] (دخول القرناء أو الأزواج الجنة مقترنين)

ويظهر للقارئ جليا من خلال هذه الآيات –وباقي الآيات في القرآن كذلك– أن التزويج لا يكون إلا بين الشيء وشبيهه أو نقيضه من نفس الجنس (ذكر وأنثى) أما أن يحدث تزويج بين الشيء وشيء لا علاقة له به في جنسه، فهذا ما لم نجده في القرآن –إلا على قول هؤلاء القائلين بتزويج الإنسان بالثمار!– إذا نخرج من هذا التتبع بأن القول بتزويج الشيء بما ليس من جنسه لا أصل له في القرآن.

ونواصل الاستطراد لنشاهد من أين أتى القائلون بهذا القول، أن الحور العين ثمار: المنطلق الذي انطلقوا منه في هذه المسألة –على الرغم من أنه لا يسلم لهم أيضا– هو مسألة عود الضمير في هذه الآيات، فإذا نحن أخذنا آيات سورة الرحمن مثلا وجدناها تقول: ﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ٤٦ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٤٧
ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ٤٨ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٤٩ فِيهِمَا عَيۡنَانِ تَجۡرِيَانِ ٥٠ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ
رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٥١ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٖ زَوۡجَانِ ٥٢ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٥٣
مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشِۭ بَطَآئِنُهَا مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖۚ وَجَنَى ٱلۡجَنَّتَيۡنِ دَانٖ ٥٤ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا
تُكَذِّبَانِ ٥٥ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنّٞ ٥٦ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ
رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٥٧ كَأَنَّهُنَّ ٱلۡيَاقُوتُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ٥٨ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٥٩

هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴿٦٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦١﴾ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٥﴾ فِيهِمَا عَيۡنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٧﴾ فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ﴿٦٨﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٩﴾ فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الـرحـمـن, ٤٦-٧٢]

فيقولون: عند النظر في هذه الآيات نجد أن الله تعالى عند الحديث عن نعيم من خاف مقام ربه، ذكر أن له جنتين، وعند الحديث عنهما وجدنا أنه يستعمل صيغة المثنى "فيهما" ويكررها إلى أن قال: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنّٞ﴾ وقال في آخر السورة ﴿فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ﴾ فعلام يعود الضمير في هذه الآيات؟ ثم يجيبون: من المعلوم بداهة أنه من غير الممكن أن يعود الضمير على الجنتين وإلا لقال الله تعالى "فيهما"، فنفهم من ذلك أن مرجع الضمير شيء آخر! فنقول لهم: معكم كل الحق، فهلا قلتم لنا ما هو مرجع الضمير؟ وتأتينا الإجابة العجيبة وهي أن عود الضمير هو على مجموع أزواج الفاكهة وجنى الجنتين!!!! وهذا تعسف، فإذا كان عود الضمير يعود على مجموع، فمن الممكن لأي إنسان أن يعيد الضمير على ما يشاء! فيقول في أي آية من القرآن: ليس عود الضمير إلى كذا – والذي يتطابق معه في كل الأوصاف من جمع وتأنيث مثلا– ولكنه يعود إلى مجموع كذا وكذا! وهذا من عجيب عود الضمير في اللغة!

إذا لقد لاحظوا مخالفة الضمير فنزعوا الآية ولكنهم ما استطاعوا أن يجدوا مرجع الضمير فابتكروا من عند أنفسهم مرجعا جديدا للضمير!

أما نحن فنقول إن مرجع الضمير واضح جدا وجد ظاهر، وهو قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشِۭ﴾ فالضمير في "فيهن" يعود على الفرش! فأصحاب الجنة متكئين على فرش وفي هذه الفرش قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم! ويسأل الإنسان نفسه: ما هي قاصرة الطرف الموجودة في الفراش؟ ونترك السؤال لعبقرية القارئ! (ونرجو أن

يتذكر القارئ هذه الآية عند نقاشنا لآيات الواقعة) فإذا قال القائل: سلمنا لك في هذه الآية أن مرجع الضمير هو الفرش لأنها هي الإمكانية المباشرة لها، فما تقول في الآية الأخيرة ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ فهذه الآية مرجع الضمير فيها لا يتعلق بالفرش وإنما يتعلق بالمذكورات السابقات وهي: فاكهة ونخل ورمان! فنقول: نعم نحن نسلم أن مرجع الضمير ما تقولون، ولكن هل يعني هذا أن هذه الحور من نفس الجنس؟ إذا قلتم بهذا فعليكم أن تقولوا أن أصحاب اليمين سيصيرون ثمارا أيضا! فإذا نحن نظرنا في سورة الواقعة وجدنا الله تعالى يقول: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ﴿٣١﴾ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة الواقعة, ٢٧-٣٢] فهل معنى كونهم في سدر وطلح أنهم صاروا فاكهة؟!! هذا ما لا يقول به عاقل! لذا فنحن نفهم أن الخيرات الحسان في وسط هذه الأشجار المذكورة في الرحمن ولكنهن مقصورات في الخيام! ولسن في الهواء الطلق!

إذا فمسألة عود الضمير الذي استندوا إليه مسألة واهية، وهي دليل ضدهم لا لهم! قد يقول صاحب الرأي: بقيت آيات الواقعة وفيها يقول الله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ﴿٣١﴾ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴿٣٤﴾ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٨﴾﴾ [سورة الواقعة, ٢٧-٣٨] فعلاما يعود الضمير في أنشأناهن؟ ألا يعود إلى الفاكهة؟! نقول: لا، بداهة هو يعود إلى الفرش! فهي آخر مذكور، فأصحاب اليمين في كذا وكذا من النعيم وهم في فرش مرفوعة وفي هذه الفرش المرفوعة –في سورة الرحمن– توجد القاصرات الطرف! فيكون الحديث هنا استكمالا لتوصيف قاصرات الطرف فهن لم يطمثهن إنس قبلهم ولاجان وهن أنشأن إنشاءً فجعلن أبكاراً! كلما جومعن عدن أبكارا كما كن! وهن عربا متوددات متقربات إلى أزواجهن!

فنخرج من هذا أن مسألة عود الضمير لا يستقيم لهم فيما يقولون.

وتبقى النقطة الأخيرة وهي مسألة السياق العام، فهم يرون أن السياق لا يستقيم مع القول بأن الحور العين أزواج! وكما قلنا مسبقا: الحور العين ذكور وإناث وليست للرجال فقط! والرد على هذا القول جد بسيط ونطلب إلى القارئ أن يعود إلى الآيات التي ذكرناها في أول الموضوع والتي جمعنا فيها الأوصاف المتعلقة بالحور العين ويقرأ سياقها جيدا ويقارن بينها وبين الآية التي ختمنا بها هذه الآيات وهي الآية 25 في سورة البقرة. وسيجد القارئ أن الآيات كلها تدور في نسق واحد وهو أن للمتقين كل أصناف النعيم من أكل وشرب ومتع جنسية ومتع بصرية وسمعية! أما على أقوال السادة فهناك تكرار لصنف وإهمال لصنف آخر!

ونحن متأكدون أن القارئ سيلاحظ من خلال السياق العام للآيات كلها أن الحديث فيها عن شيء مختلف عن الأكل! وبهذا القول نكون قد أتينا على الأدلة التي استدل بها القائلون بأن الحور العين هي فاكهة! سيقول قائل: بقيت نقطة واحدة وهي مسألة "زوجناهم ب" فلقد سلمت للقائل بأنها لا تعني الزواج وقلت أنها بمعنى الاقتران ولكن لم تزد على ذلك، فما هو المراد من ذلك؟ نقول: الناظر في القرآن يجد أنه حدد بصراحة عدد الحور العين المخلوقة لكل إنسان –وورد ذلك أيضا في بعض الروايات ولكنها ضاعت وأُولت في وسط باقي الروايات– وهذا العدد هو أنه لكل إنسان حور واحد فقط من الحور العين، فللرجل واحدة وللمرأة واحد! هذا بخلاف الأزواج من الدنيا!

وسيسأل القارئ: ومن أين أتيت بهذا التحديد؟ نقول: من خلال آيات التزويج بالحور العين! فالناظر يجد أن الله تعالى قال: "وزوجناهم بِحور" أي أن الله تعالى جعلهم أزواج بالحور العين! ومن المعلوم بداهة أن التزويج يكون بين فرد وآخر، حتى يصيرا اثنين فقط! ولو حدث اقتران بين فرد وأكثر من فرد أو فردة أخرى لما صار تزويجا!

إذا فالله تعالى يخبرنا في القرآن أنه زوجنا –أي صيرنا أزواجا– بالحور العين، وكما أثبتنا مسبقا فإن التزويج في القرآن لا يكون إلا بين الشيء ومثيله أو مضاده في

الجنس! وهنا يكون التزويج بين الذكر والأنثى! وهذه الحور العين منشأة في الجنة! ونظرت في كتب التفسير لأعرف هل قال بهذا القول أحد من السابقين؟

فلما نظرت في تفسير الفخر الرازي وجدته يقول: "... قال أبو عبيدة: جعلناهم أزواجاً كما يزوج البعل بالبعل أي جلعناهم اثنين اثنين، واختلفوا في أن هذا اللفظ هل يدل على حصول عقد التزويج أم لا؟، قال يونس قوله ﴿وزوجناهم بِحُورٍ عِينٍ﴾ أي قرناهم بهن فليس من عقد التزويج، والعرب لا تقول تزوجت بها وإنما تقول تزوجتها، (...) وأيضاً فقول القائل زوجته به معناه أنه كان فرداً فزوجته بآخر كما يقال شفعته بآخر، وأما الحور، فقال الواحدي أصل الحور البياض والتحوير التبييض، وقد ذكرنا ذلك في تفسير الحواريين، وعين حوراء إذا اشتد بياض بياضها واشتد سواد سوادها، ولا تسمى المرأة حوراء حتى يكون حور عينيها بياضاً في لون الجسد، والدليل على أن المراد بالحور في هذه الآية البيض قراءة ابن مسعود بعيس عين والعيس البيض، وأما العين فجمع عيناء وهي التي تكون عظيمة العينين من النساء، فقال الجبائي رجل أعين إذا كان ضخم العين واسعها والأنثى عيناء والجمع عين، ثم اختلفوا في هؤلاء الحور العين، فقال الحسن هن عجائزكم الدرد ينشئهن الله خلقاً آخر، وقال أبو هريرة إنهن ليسوا من نساء الدنيا." اهـ

إذا فهذا الفهم قال به بعض السابقين وليس بدعا من القول –ثم إنه المطابق للسان .ومن العجيب أن يجد المرء في تفسير الرازي هذه الروايات التي تذكر اختلاف الصحابة والتابعين في خلق الحور العين ولا يجدها عند الطبري!

اختلاف الآخرة عن الدنيا!

إذا فنحن نفهم الحور العين على أنهن رجال أو نساء ينشأهن الله تعالى في الجنة للمؤمنين فللرجل امرأة وللمرأة رجل منهن! قد يقول قائل: ولكن كيف يكون ذلك؟

هل تجمع المرأة زوجين في الجنة؟ نقول: أولا ليس كل النساء متزوجات! فقد تموت المرأة ولا تتزوج! ثانيا: هل عقد الزواج مستمر في الآخرة؟! وقد تكون المرأة كارهة لزوجها ولا تريده ولكنها كانت صابرة في الدنيا، وقد تكون المرأة تحب رجلا في الدنيا ولكنها زوجت من غيره، وقد يكون الرجل هو الذي لا يحب امرأته أو يكون قد أحب امرأة أخرى أحبت زوجها وهما في الجنة وقد وقد ... إلخ هذه الاحتمالات الممكنة! فما هو حل هذه الإشكاليات؟

إن حل هذه الإشكاليات يكمن في وجود رجل للمرأة يتشكل كما يحلو لها وامرأة للرجل تتشكل كما يحلو له! فعندما يشتهي المرأة الفلانية يأمرها فتصير كفلانة، وإذا كان يشتهي فلانة فيأمرها فتصير مثل هذه الأخرى! وكذلك الحال بالنسبة للمرأة فإذا كانت تشتهي رجلا معينا في الدنيا فتأمر الحور فيتحور ويصير مثله، وإذا كانت تشتهي آخر فتأمره فيتحور إلى الشكل الذي أرادت!

والناظر يجد أن ما نقول به هو الحل الوحيد لمشكلة غفل عنها الكثيرون ولا حل لها إلا ما نقول وهي: إذا اشتهت المرأة الجنس وكان زوجها مشغولا مع الحور العين وسينام –كما ورد في الروايات– في أحضانهن مئات الأعوام! فماذا تفعل هذه المرأة؟ هل تنتظر مئات السنين؟ هذا لا يعني إلا وجود حرمان للمرأة في الجنة! وهذا ما لا يكون في الجنة! أما إذا قلنا أنها اشتهت الجنس مع زوجها فتأمر حوريها فيتحور إلى شكل زوجها فتمارس الجنس معه فلا حرج في ذلك! المشكلة الكبرى عند السادة هو قولهم: كيف تمارس المرأة الجنس مع غير زوجها؟ نقول: وما الحرج في ذلك في الجنة؟ هناك من هو تحت أمرها –من خلق الجنة– تأمره فيتشكل لها كما يحلو لها، وهي في فعلها هذا كمن يمارس جنسا افتراضيا! فإذا نحن عرفنا أنه يوجد الآن بعض أجهزة الخيال الافتراضي والتي يضعها المرء على رأسه ويبدأ في مشاهدة بعض الوقائع يكون هو نفسه فيها! ويعيش هذه التجربة ليس كشخص مشاهد وإنما كشخص مشارك يمر بالتجربة التي يراها من خلال الجهاز! فهل إذا حدث ومارس الجنس عبر الجهاز يكون زانيا ويقام عليه الحد؟

لا أعتقد! فإذا كان هذا في الدنيا فلا أعتقد أن هناك حرج من حدوث المشابهة في الجنة مع الحور العين! ولكنها ذات أجسام حقيقية وليست صور افتراضية! كما أنه لا يشترط أن تمارس المرأة معه الجنس فهو فقط تحت أمرها! فقد تنشغل بزوجها وتكتفي به، وقد تكتفي بملاعبة هذا الحور ومحاورته! ثم إنه من الواجب علينا ألا نغفل عن نقطة رئيسة في علاقتنا في الجنة ببعض، وهي أن الوضع في الجنة جد مختلف! فإذا كان الرجل سيكون مع زوجه وذريته فعليه أن يتذكر أنهم سيكونون كلهم في سن واحد! فالأب والأم والأولاد كلهم في نفس العمر! وهذا مما يعجب له الإنسان ولكنه سيكون في الجنة! فلن أكون مثلا أنا وإخوتي في الجنة كذرية لآبائنا كأطفال ويكون أبي رجلا! بل كلنا سنكون في نفس العمر ولكني في نفس الوقت ابنه! فعلى هذا علينا أن نفهم أن العلاقة الأسرية والزوجية في الجنة مختلفة تماما عن الأرض. وليس ما ذكرنا فقط هو الدليل على ما قلنا بل نجد أن الصيغة الماضية دليل على فهمنا لمسألة التزويج بمعنى الاقتران، وهي استعمال الصيغة الماضية عند الحديث عن متع أهل الجنة! فنحن نجد أن الله تعالى يصف متع أهل الجنة بالصيغة الفعلية المضارعة أو الاسمية والتي تفيد الاستمرار والتجدد إلا التزويج فيوصف بالماضي "وزوجناهم" فهذا يدل على أن التزويج هو بمعنى الاقتران! والذي يحدث بمجرد دخول الجنة لا أن الرجل يتقلب بين حورية وأخرى ثم ألف وألف ألف ألف من الحوريات! ولو كان الوضع كذلك لذكرت هذه النعمة في الصيغة الاسمية أو صيغة المضارعة. ولقد انتبه الإمام الفخر الرازي إلى هذه النقطة وحاول أن يتجاوزها فلم ينجح، فقال في تفسيره لسورة الطور: " ... فإن قيل قوله ﴿زوجناهم﴾ ذكره بفعل ماض و﴿مُتَّكِئِينَ﴾ حال ولم يسبق ذكر فعل ماض يعطف عليه ذلك وعطف الماضي على الماضي والمستقبل على المستقبل أحسن، نقول: الجواب من وجوه اثنان لفظيان ومعنوي أحدها: أن ذلك حسن في كثير من المواضع، تقول جاء زيد ويجيء عمراً وخرج زيد. ثانيها: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ المتقين فِى جنات وَنَعِيمٍ﴾ تقديره أدخلناهم في جنات، وذلك لأن الكلام على تقدير أن في اليوم الذي يدع الكافر في النار في ذلك

الوقت يكون المؤمن قد أدخل مكانه، فكأنه تعالى يقول في يوم يدعون إلى نار جهنم إن المتقين كائنون في جنّات. والثالث: المعنوي وهو أنه تعالى ذكر مجزاة الحكم، فهو في هذا اليوم زوج عباده حوراً عيناً، ..." اهـ

إذا فالصيغة المتعدية بالباء والتوصيف بالزمن الماضي يحتمان أن يكون التزويج بالمعنى الذي قلنا به، وهو اقتران المتقي في الجنة بواحد من الحور العين! ولا يَعجب القارئ، فالحور جمع للمذكر وللمؤنث في عين الوقت وليس للمؤنث فقط! فهي على القول التقليدي جمع حوراء وأحور، ويقال للشخص الذي يكون سواد عينه شديداً وبياضها شفافاً، و(عين) جمع (عيناء) وأعين، بمعنى العين الواسعة، لأنّ أكثر جمال الإنسان في عيونه، فقد ذكر هذا الوصف خصوصاً.

ما هو الحَوَر؟

نحن نفهم الحور فهما مخالفا لما يقولون، فنحن نسلم لهم أن العين جمع عيناء وأعين، أما الحور فلا نسلم لهم بما يقولون ونفهمه بالمعنى الأصلي له وهو التحور! فالحور العين: خلق متحور يتحور ويتحول كما يريد الإنسان المتقي، وليس أنه من الحور الموجود في العين! لأنه على قولهم يفترض أن الله تعالى عندما يصف هذا الخلق المنشأ للإنسان لا يصف فيه إلا العين! فيقول أنه أحور وصاحب عين واسعة! هذا إذا كان الحور أساسا وصفا للعين! فإذا نحن نظرنا في اللسان وجدنا أن ابن منظور يقول: "الحَوْرُ: الرجوع عن الشيء وإِلى الشيء، حارَ إِلى الشيء وعنه حَوْراً ومَحاراً ومَحارَةً وحُؤُوراً: رجع عنه وإِليه ... وكل شيء تغير من حال إِلى حال، فقد حارَ يَحُور حَوْراً؛ قال لبيد: وما المَرْءُ إِلاَّ كالشِّهابِ وضَوْئِهِ، يِحُورُ رَماداً بعد إِذْ هو ساطِعُ ... والحَوَرُ أَن يَشْتَدَّ بياضُ العين وسَوادُ سَوادِها وتستدير حدقتها وترق جفونها ويبيضّ ما حواليها؛ وقيل: الحَوَرُ شِدَّةُ سواد المُقْلَةِ في شدّة بياضها في شدّة بياض الجسد، ولا تكون الأَدْماءُ حَوْراءَ؛ قال الأَزهري: لا تسمى حوراء حتى تكون مع حَوَرِ

عينيها بيضاءَ لَوْنِ الجَسَدِ؛ ... وقال الأَصمعي: لا أَدري ما الحَوَرُ في العين وقد حَوِرَ حَوَراً واحْوَرَّ، وهو أَحْوَرُ. ... والتَّحْوِيرُ: التبييض. ... قال: وأَصل التَّحْوِيرِ في اللغة من حارَ يَحُورُ، وهو الرجوع. والتَّحْوِيرُ: الترجيع، ... والمِحْوَرُ الحديدة التي تجمع بين الخُطَّافِ والبَكَرَةِ، وهي أَيضاً الخشبة التي تجمع المَحَالَةَ. قال الزجاج: قال بعضهم قيل له مِحْوَرٌ للدَّوَرَانِ لأَنه يرجع إِلى المكان الذي زال عنه، وقيل: إِنما قيل له مِحْوَرٌ لأَنه بدورانه ينصقل حتى يبيض. وحَوَّرَ الخُبْزَةَ تَحْوِيراً: هَيَّأَها وأَدارها ليضعها في المَلَّةِ. وحَوَّرَ عَيْنَ الدابة: حَجَّرَ حولها بِكَيٍّ وذلك من داء يصيبها، والكَيَّةُ يقال لها الحَوْراءُ، سميت بذلك لأَن موضعها يبيضُّ؛ ويقال: حَوِّرْ عينَ بعيرك أَي حَجَّرْ حولها بِكَيٍّ. وحَوَّرَ عين البعير: أَدار حولها مِيسَماً." اهـ

فإذا فهمنا نحن أن الحور خلق (ذكر أو أنثى) منشأ في الجنة أبيض جميل متحور – بأمر من قرن به– نكون قد أخذنا المعنى الرئيس للفظ ونكون قد فارقنا بين الموصوفين، فهو أحور وعين، لا أنه موصوف واحد! قد يقول قائل: قد نتفق معك فيما تقول، ولكن ألا ترى أن الوصف الوارد في الآيات يجعلها للإناث فقط وذلك بدليل قوله تعالى: "لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان" وكذلك قوله تعالى " فجعلناهن أبكارا" وكذلك التوصيف بصيغة المؤنث؟! نقول: أما التوصيف بصيغة المؤنث فنجده يأتي في القرآن عامة لتوصيف النفس "ليس لوقعتها كاذبة" وليس للمؤنث فقط! ثم إنها تأتي كذلك أحيانا توصيفا للملائكة، ومن المعلوم بنص القرآن أن الملائكة ليسوا إناثا! إذا فمسألة الوصف بصيغة المؤنث ليس دليلا لأن هذه الحور العين أنفس!

أما بخصوص الطمث فهو كما ورد في المقاييس: "الطاء والميم والثاء أصلٌ صحيح يدلُّ على مسِّ الشيء. قال الشَّيباني: الطَّمْث في كلام العرب المسُّ، وذلك في كلِّ شيء. يقال: ما طَمَث ذا المرتعَ قبلنا أحد. قال: وكلُّ شيء يُطمث." اهـ

وكما ورد في اللسان: "والطَّمْثُ المَسُّ، وذلك في كل شيءٍ يُمَسُّ. ويقال للمَرْتَعِ: ما طَمَثَ ذلك المَرْتَعَ قبْلَنا أَحدٌ، وما طَمَثَ هذه الناقةَ حَبْلٌ قَطُّ أَي ما مَسَّها عِقالٌ. وما

طَمَثَ البعيرَ حَبْلٌ أَي لم يَمَسَّه. وقوله تعالى: لم يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قبلهم ولا جانٌّ؛ قيل: معناه لم يَمْسَسْ، وقال ثعلب: معناه لم يَنْكِحْ. والعرب تقول: هذا جَمَلٌ ما طَمَثَه حبلٌ قَطُّ أَي لم يَمَسَّه. ومعنى لم يَطْمِثْهُنّ: لم يمسسهنّ. " اهـ

فالآية تقول أنه لم يلمسهن قبل المتقي إنس ولا جان! فهن أنشأن إنشاءا للمتقين خصيصا! أما الوصف بكونهن أبكارا فكما قلنا فهن يتحورن إلى الشكل الذي يريده المتقي فهن أبكار، ففي كل تحور يظهر شكل بكر جديد لم يمسه أي إنسان! فإذا أراد الرجل أن يجعلها بكرا في كل مرة يجعلها! وإذا أرادها في كل مرة بشكل يجعلها كما يريد! وفهم الأبكار على المعنى الذي نقول به مشتمل للمعنى الآخر ويزيد عليه أنه يركز على نقطة هامة لكل إنسان وهي مسألة التجدد والاختلاف في كل مرة، بخلاف مسألة كون المرأة بكرا فهذا لا يؤثر كثيرا في المتعة!

إذا نخرج من هذا بأن نعيم الجنة في القرآن مساو للذكر والأنثى ونفهمه بمعنى أشمل وأوسع من المعنى التقليدي! يبعد عن التصورات الأرضية الشهوانية! فلكل إنسان وصيف مخلوق في الجنة! ذكرا كان أو أنثى حسب جنس من في الجنة! فإذا استغنى عنه واكتفى بزوجه الأرضي فلا حرج في ذلك!

ونختم حديثنا بتذكير القرآنيين الذين ينكرون أن الحور العين خلق منشأ في الجنة بقولنا: كما أعتقد فأنتم تسلمون بالولدان المخلدين، وترون أنهم خلق أنشأ في الجنة لخدمة أهلها! فما الحرج والمانع أن ينشأ الله عزوجل خلقا آخر في الجنة لأهلها، يقارن بينه وبين أهل الأرض يتمتع به كما يحلو له؟! فكما يُقبل هذا يقبل ذاك.

تبقى النقطة الأخيرة في مسألة الأحاديث الواردة في تحديد هذا العدد وهي ما ورد من حديث معاذ رضي الله عنه عند أحمد و في سنن الترمذي بإسناد صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا، إلا قالت زوجته من الحور العين: لا تؤذيه قاتلك الله، فإنما هو دخيل عندك يوشك أن يفارقك إلينا"

فلو كان للمرء أكثر من زوجة في الجنة لقال الرسول الكريم:" لقالت زوج من أزواجه من الحور العين" ولكنا نلاحظ أن الرسول الكريم يقول "قالت زوجته من الحور العين" فنفهم من هذا أن لكل إنسان زوج واحد من الحور العين في الجنة وهذا ما جاء في النص القرآني!

وهناك حديث آخر يرويه البخاري ومسلم عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "أول زمرة تلج الجنة صورتهم على صورة القمر ليلة البدر، لا يبصقون، ولا يمتخطون، آنيتهم فيها الذهب، أمشاطهم من الذهب والفضة، ومجامرهم الألوة، ورشحهم المسك، ولكل واحد منهم زوجتان، يرى مخ سوقهما من وراء اللحم من الحسن."

ففي هذا الحديث يتكلم الرسول عن أول زمرة ممن يدخلون الجنة، وهم بداهة رجال ونساء وليسوا رجالا فقط! فهم وصفهم كذا وكذا، ولكل واحد منهما زوجان (الرواية المذكورة تقول "زوجتان" ورواية معاذ تقول "زوجته"، وفي النفس من صدور كلمة "زوجة" من الرسول الكريم شيء بل أشياء كثيرة، فالرسول أفصح العرب يترك استعمال القرآن ويستعمل استعمال آخر!

نحن نرجح أن يكون من تصرف الراوي حيث قال زوجتان مكان "زوجان" و "زوجته" مكان "زوجه"!) واختلف العلماء في كون هذين الزوجين هل هما من أهل الأرض أم هما من الحور العين؟ ورجح بعضهم أن يكن من الحور العين! ولكني أرى رأيا مخالفا فنقول أنهما من الأرض والجنة وبهذا يكون هذا الحديث موافقا لما نقول، فلكل منهما زوجان! زوج من الأرض وزوج من الجنة!

وبعد هذه الجولة الطويلة مع الحور العين نكون قد أثبتنا أن الحور العين جنس مماثل لجنس البشر حيث أنه من غير الممكن حدوث التزويج بين شيء وآخر من غير جنسه، وأظهرنا استحالة كون الحور العين فاكهة، كما وضحنا عدد الحور العين لكل

مؤمن وهو واحد فقط ليس أكثر، كما قدمنا فهما جديدا موسعا لكلمة "حور" أدخلنا فيه المعنى التقليدي الذي يقولون به.

وبهذا نكون قد أنهينا مناقشة نماذج مما جاء القرآنيون به في مجالات عدة، وبينا أن أقوالهم بعيدة كل البعد عن اليقينية، وأنها تفيض ظنا وخرصا!

الباب الرابع

التأصيل الأصيل للسنة

الفصل الأول: العرض

تمهيد

بعد أن فندنا الحجج التي استند إليها القرآنيون في ردهم للسنة، وناقشنا أهم آرائهم، وبيّنا بعدها الكبير عن القرآن! نقدم للقارئ الكريم منهجا جديدا في التعامل مع السنة، في تصحيح الأحاديث واستخراج الأحكام. وقد يجد القارئ في نفسه شيئا وحذرا من هذا المنهج الذي سنقدم له، وذلك لأن النفس جُبلت على الركون للقديم المألوف، والتوجس من الجديد والتقليل من شأنه. إلا أننا نطمئن القارئ، فليس منهجنا بالجديد المستحدث، وإنما هو القديم الأصيل، والذي كان ينبغي أن يلتزمه الباحثون من أجل تحقيق أعلى ثبوتية ممكنة للأحاديث، ومن أجل الوصول إلى طريقة ميسرة، يستطيع بها الإنسان أن يستخرج أحكام دينه من الكتاب والسنة.

ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي الأنفس، وحاد العلماء عن هذا الطريق الصارم، واتبعوا طرقا أكثر تهاونا، حتى يحتفظوا بما لديهم، فأخرجوا لنا طرقا مهلهلة رخوة، أدت إلى تعقيد الدين، وإلى تسلل بعض الأخبار ونسبتها إلى النبي الكريم.

ونحن نطلب إلى القارئ الكريم أن يتذكر وهو يقرأ هذا الفصل، أن ما قدمه الأقدمون هو مجهود بشر في تأصيل منهج للتعامل، ونحن نجتهد من أجل وضع منهج أكثر صرامة، ينحي الأهواء جانبا، ويجعل المتعامل مع النص منصاعا له لا متحكما فيه! لذا فإنا ندعوك عزيزي القارئ إلى التفريق بين قول الرجال، وبين قول المصطفى صلى الله عليه وسلم، فالرجال يؤخذ من أقوالهم ويرد! ولا يدفعك التعصب إلى رد ما نقول، وإنما عليك أن توازن بين القولين، وتأخذ بما تجده أكثر إقناعا. ونبدأ بسم الله.

تعريف السنة

السنة لغة: الطريقة المسلوكة، وأصلها من قولهم سننت الشيء بالمسن، إذا أمررته عليه حتى يؤثر فيه سنا أي طريقا. وقال الكسائي: معناها الدوام، فقولنا: سنة، معناها الأمر بالإدامة من قولهم: سننت الماء إذا واليت في صبه. وقال الخطابي: أصلها الطريقة المحمودة، فإذا أطلقت انصرفت إليها، وقد تستعمل في غيرها مقيدة، كقوله: من سن سنة سيئة. وقيل: هي الطريقة المعتادة سواء كانت حسنة أو سيئة، كما في الحديث الصحيح: من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة". وتطلق في عرف الفقهاء على ما يقابل البدعة، ويراد بها كل حكم يستند إلى أصول الشريعة في مقابل البدعة، فإنها تطلق على ما خالف أصول الشريعة ولم يوافق السنة. وربما استعملها الكلاميون بهذا الاصطلاح، كما تطلق في اصطلاح آخر لهم على ما يرجح جانب وجوده على جانب عدمه، ترجيحا ليس معه المنع من النقيض، وهي بذلك ترادف كلمة المستحب، وربما كان إطلاقها على النافلة في العبادات من باب إطلاق العام على الخاص، وكذلك إطلاقها على خصوص ما واظب على فعله النبي (ص) مع ترك ما بلا عذر كما جاء في بعض التحديدات. واختلف الأصوليون في مدلولها من حيث السعة والضيق، ومن تعريفاتهم: هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي. وهي عند أهل الحديث: هي ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها. والتعريف الشهير لها هو: كل ما صدر عن النبي من قول –غير القرآن– أو فعل أو إقرار.

ومن ثم فإن السادة الفقهاء يقسمون السنة إلى سنة قولية، وهي كل ما قاله النبي الكريم غير القرآن! وفعلية وهي كل ما فعله النبي في كل أحواله! وتقريرية وهي أن يحدث أمر أو يقال قول في حضور النبي فيقره النبي الكريم.

والعجيب أن بعض العلماء أضاف صنفا آخر إلى السنة وهو السنة الوصفية، فجعل هيأة النبي الكريم وأوصافه الجسمية من السنة!

وقبل أن ننتقل إلى النقطة التالية نذكر القارئ الكريم أن هذه التعريفات من وضع البشر، وليس من وضع النبي الكريم، ويحق لنا أن نخالفهم فيها، ونقدم تعريفا آخر أكثر تحديدا للسنة، فكما وسعهم الخلاف فهو يسعنا! وليس ذلك التعريف الآخر الذي سنقدمه، من باب الترف الفكري أو أن التعريف الحالي لا يروقنا، وإنما هو سد لثغرات وقضاء على إشكاليات طافية على السطح، وإعطاء تصور واضح للدين والعلاقة بين القرآن والسنة!

هل وصلتنا السنة كاملة؟

تبعا لتعريفهم لم تصلنا السنة كاملة، وضاع جزء كبير منها، وهذا يضعهم في مأزق كبير، وهو أن جزءا كبيرا من الدين قد فُقد، وهذا يفتح الباب لتساؤل آخر، هل الجزء المفقود من الدين أم ليس من الدين؟

أما على تعريفنا الذي سنقدمه للسنة، فليست هناك أي إشكالية، لأنها تجعل السنة قد وصلت كلها، ولم يُفقد منها شيئا. وقد يسأل سائل: وما الدليل على أن السنة –تبعا للتعريف المشتهر– قد ضاع منها جزء كبير، لم لا تكون قد وصلت إلينا كاملة؟ نقول: الدليل على ذلك جلي، وأبرز ما يؤكد هذا هو غفلة الروايات عن الجزء المكي من حياة الرسول، فلم يُنقل منه إلا الجزء اليسير جدا، وعامة النقل فيه على شكل رواية لوقائع، وقليلا ما ورد بصيغة أقوال عن النبي الكريم، فأين سنة العهد المكي؟

فإذا نحن تركنا العهد المكي وقصدنا العهد المدني سنجد أن الأمر لم يسلم من الترك، فلقد خطب النبي الكريم في المدينة مئات من خطب الجمعة، ولم تصل إلينا

هذه الخطب، أليست هذه الخطب أولى من غيرها من الأقوال لتكون سنة؟! فالرسول يُعرف المخاطبين بالدين، لا أنه يتكلم في مواقف مخصوصة!

أضف إلى ذلك أن هناك الكثير من أقوال الرسول لم تنقل، وذلك لأن الرواية كانت ترتبط بالحاجة والموقف، فقد يحدث الموقف الذي يستدعي أن يروي الراوي الحديث عن رسول الله، فإن لم يحدث فقد لا يروي، أضف إلى ذلك أن هناك بعض الأحاديث الضعيفة سندا والصحيحة متنا قد تكون صدرت عن النبي الكريم، ولكن لا يُستند إليها، لضعفها.

والعقل يقول أنه طالما زِيد في الشيء فهو قابل للنقص، ولقد زيد في مادة الحديث بكثير من الروايات الموضوعة المختلقة، فالمقابل أن يكون فُقد الكثير من الأقوال النبوية الشريفة، فأي أقوال تنقل لمئات السنين لزاما أن لا تنقل كاملة، وإنما يهمل بعضها.

أضف إلى ذلك توزع السنة على الفرق الإسلامية المختلفة، فهناك من الروايات ما يتفرد به أهل السنة، ومنها ما تفرد به الشيعة ومنها ما تفردت به الإباضية ... وبداهة ليس ما تحصل عليه أهل السنة فقط هو الصحيح، فهناك صحيح عند غيرها، قل أو كثر، المهم أنه موجود، فما هي حجية هذه السنة عند أهل السنة، أيعدونها سنة أم يرفضونها لأنها لم تأت إليهم من رجالهم؟

السنة والقرآن!

ما هو موقف السنة من القرآن؟ هل هي حاكمة عليه أم أنها خاضعة له؟ هل تزيد السنة عما في القرآن، أم أنها تؤصل لما في القرآن فقط؟ اختلفت إجابات الفرق الإسلامية حول هذه النقطة، فقالت الشيعة والخوارج والإباضية والزيدية أن السنة لا تزيد عن القرآن وإنما هي مؤولة ومبينة له، وقالت فرقة أهل السنة أن السنة مبينة للكتاب

ومخصصة له، كما أنها حاكمة عليه، وقال بعضهم: "الكتاب أحوج إلى السنة من حاجة السنة إلى الكتاب"!! ومن ذلك ما رواه الدارمي عن يحيى بن أبي كثير، أنه قال: "السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْقُرْآنِ وَلَيْسَ الْقُرْآنُ بِقَاضٍ عَلَى السُّنَّةِ"!

وترتب على قول أهل السنة بحاكمية السنة على القرآن نتائج، منها: قولهم باستقلال السنة بالتشريع، فقالوا أن السنة تثبت حكما سكت عنه القرآن، فيحرم الرسول كما يحرم الله تعالى! ويفرض الرسول كما فرض الله تعالى!! ويستدلون على ذلك بأمثلة، مما جاء في الروايات أن الرسول: حرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وحرم أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وجعل الرضاع يحرم مثل التحريم بالنسب، وحرم لبس الحرير والذهب على الرجال. كما يقولون أن السنة توجب ما ليس في القرآن بنصه، مثل وجوب النية في الصلاة ووجوب تكبيرة الإحرام وزكاة الفطر. كما قال بعض علماء أهل السنة أن السنة تنسخ القرآن! فتأتينا الآية القطعية الثبوت فلا نعمل بها، لوجود الروايات التي تقول أن الله تعالى رفع عنا العمل بهذه الآية!!! ويرون أنه لا حرج في ذلك طالما أن السنة وحي والقرآن وحي!

وعند حديث علماء أهل السنة عن السنة والقرآن يستدلون بالمقولة القادمة، ثم يبدأون في التأصيل حولها، وهي: "قال محمد بن المسرة: الحديث ثلاثة أقسام: فحديث موافق لما في القرآن فالأخذ به فرض وحديث زائد على ما في القرآن فهو مضاف إلى ما في القرآن والأخذ به فرض وحديث مخالف لما في القرآن فهو مطرح ".

ولا حرج ولا خلاف في الحديث الموافق للقرآن، فكل الفرق تقبله إلا القرآنيون المعاصرون، والخلاف كله في الحديث الزائد على ما في القرآن، والحكم على الحديث بالمخالفة للقرآن. وحتما أحد هذين التأصيلين غير صحيح، فأي التأصيلين نقبل: تأصيل أهل السنة، القائل بزيادة السنة عن القرآن وإلغائها له؟ أم تأصيل باقي الفرق، التي تقول أن السنة لا تزيد على ما في القرآن، وإنما هي مبينة ومؤولة؟

نتابع العرض لنعرف أي التأويلين أدق وأحق!

هل السنة وحي؟

كنا قد بينا في الباب الثاني وجود وحي غير القرآن، وأن هذا الوحي قد أتى للنبي الكريم في مواطن عدة، تشريعية كانت أو غير ذلك، إلا أن السؤال الذي نطرحه الآن، هل السنة بالتعريف السابق: "كل ما صدر عن النبي من قول أو فعل أو عمل أو إقرار." وحي؟

بداهة ليس كل ما صدر عن النبي الكريم من الوحي، فالنبي الكريم كان بشرا يتحرك ويأكل ويشرب ويخطأ، ولقد صدرت عنه بعض الأفعال، والتي ليم بسببها في القرآن، وليس هذا من الوحي بداهة!

ولقد أُمر في القرآن بمشاورة المؤمنين، كما أن الروايات تنقل لنا مواقف قدّم فيها الصحابة للرسول الكريم وجهة نظر أفضل مما اقترحه، فأخذها النبي الكريم ورجع عن قوله.

إلا أننا نجد أن بعض المدافعين يتمسكون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [سورة النجم ,٣-٤] من أجل القول أن كل ما صدر عن النبي الكريم كان من باب الوحي! والاستدلال بهذه الآية لا يستقيم بحال، فسورة النجم سورة مكية، ولم يكن أهل مكة يجادلون بأي حال من الأحوال في مسألة حديث النبي الكريم، وإنما كان الجدال كله حول القرآن الكريم، فأتت الآيات لتؤكد أن الرسول الكريم ليس مختلقا لهذا القرآن، وإنما هو من عند الله عزوجل.

وتبعا لقولهم هذا فلقد تلبس جبريل عليه السلام في النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأصبح النبي أداة يحركها جبريل كما يشاء، فلا يصدر عنه أي قول إلا وهو وحي! ولا أعتقد أن هناك عاقل يقول بهذا القول، أو يقول أن جبريل كان ملازما للنبي الكريم، فإذا حدث أي موقف أمام الرسول محمد، أخبر محمداً ماذا ينبغي عليه أن يقول أو يفعل!

والقائلون بأن السنة وحي لا يجادلون في هذا، ولا يقولون أن النبي الأكرم تحول إلى بوق، أو أنه شخصيته ذابت وضاعت، فما فكر ولا خطط، وإنما يدخلونها من باب آخر، فيقولون:[71] "مما يستدل به على أن من السنة ما ليس بوحي ابتداءً: الأفعال التي يفعلها النبيّ –صلى الله عليه وسلم– بمقتضى الجبّلة البشرية، ونقل ما يستدل به على أنها ليست وحيًا. وهذا مما لا أخالف فيه، لكني أسأل الدكتور: ألا يستدلّ العلماء كلُّهم على إباحة تلك الأفعال التي كان يفعلها النبيّ –صلى الله عليه وسلم– على وجه البشرية؟ هل كان أحدٌ منهم يقول أو يعتقد: أن هذه الأفعال يُمكن أن تكون محرّمة مع كون النبيّ –صلى الله عليه وسلم– كان يفعلها؟!! إذن فإقرار الله –تعالى– لتلك الأفعال الجبليّة من النبي، يجعل أقل ما يُستفاد منها الإباحة، والإباحة تشريع. كما أن الإقرار الإلهي لنبيّه –صلى الله عليه وسلم– وَجْهٌ من وجوه الوحي، كما قدّمناه. ولذلك نزلت تشريعاتٌ وقيود في بعض الأمور العاديّة البشرية: في الأكل والشرب واللباس.. وغيرها، ولا تردَّدَ أحدٌ من أهل العلم في الاحتجاج بها. وبذلك يتّضح أن قولي بأنّ السنة كلّها وحي حالاً أو مآلاً، يتناول أيضًا الأفعال التي كان النبيّ –صلى الله عليه وسلم– يفعلها على وجه الجبلّة والعادة؛ لأنّها مع الإقرار الإلهي تدل على الإباحة في أقل الأحوال." اهـ

وخلاصة القول أنهم يقولون أن قول أوفعل النبي النبي الكريم، هو إما وحي ابتداءا، أو مما لم يعترض عليه الوحي فهو صحيح مقبول.

ونبدأ بقولهم: أن ما لم يعترض عليه الوحي فهو صحيح مقبول، واستخراجهم منه أحكام مثل الإباحة!! ولنا أن نسأل: هل القول بالإباحة بحاجة إلى تشريع؟! إن الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يقم دليل على الحظر والمنع! فسواء وردت الروايات أم لم ترد فهي مباحة، لأن القرآن لم ينه عن ذلك، فالإنسان لا يحتاج إلى وحي أو خلافه حتى يقوم بالفعل، وإنما يحتاج إلى وحي أو أمر حتى يتركه!

[71] من مقال للدكتور.الشريف حاتم بن عارف العوني، في الرد على الدكتور سعد الدين العثماني.

أما قولهم أنه وحي ابتداءا، فلزاما أن نتوقف مع هذا النقطة، فكيف نميز ما هو وحي مما ليس وحيا؟

بداهة ما له أصل في القرآن ووردت الروايات الموافقة له في السنة، فإن هذه الأحكام هي التطبيق النبوي المأمور باتباعه، لأنها من تأويل القرآن، ولكن الإشكال كله يقع فيما ليس له أصل في القرآن، كيف نعرف أنه وحي؟! فقد يكون القول من أوامر النبي بصفته قائد المسلمين، فتكون من باب السياسة الشرعية، التي يجريها القائد تنظيما للمجتمع، فيكون إدخالها في الدين من باب التقول على الله عزوجل.

وبداهة العقول تقول أن النبي الكريم كان يأمر بأوامر بصفته قائد المسلمين وليس بصفته النبي، ولقد وردت الأحاديث التي تؤكد هذه البدهية، ومن ذلك ما رواه مسلم وغيره –واللفظ لمسلم–: "عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنْ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ."

وما رواه الترمذي في سننه: "عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ لِيَتَّسِعَ ذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا" اهـ

فالنبي الكريم همّ أن ينهى عن الغيلة، –وهي أن يجامع الرجل زوجه في فترة الرضاعة– ثم ذكر أن الروم وفارس يفعلون ولا يضر أولادهم، فترك النهي. وبداهة كان أمره هذا بصفته قائد المسلمين كتنظيم للمجتمع، فلو حدث وأمر النبي الكريم بهذا الأمر لوجدنا من يقول أنه أمر واجب! ومن يخفف فيقول أنه سنة! وينشأ الجدال والاختلاف.

ومن ذلك أيضا ما ورد في الحديث الثاني أن النبي الكريم نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث أيام، وكان هذا بسبب قلة الطعام في ذلك العام، ثم أذن لهم في العام الثاني أن يأكلوا ويدخروا.

ولو لم يبين الرسول الكريم في العام التالي أن نهيه كان معللا، لرأينا من يدعي أن السنة في عدم الإدخار، أو يحرم الادخار فوق ثلاث، لأن النبي الكريم نهى عن ذلك!

وهذان الخبران يردان على من قال بأن كل فعل النبي الكريم وحي ابتداءا أو موافقة، فلقد نهى النبي الكريم عن الإدخار ولم ينزل الوحي ليصحح أو يعترض، وذلك لأن هذا فعل مرتبط بسببه، فما الخطأ فيه حتى يصححه الوحي؟! لا خطأ، ولكنه لا يحمل في نفس الوقت صفة الإطلاق الملزم للأمة في كل الأزمنة. وهذه هي المشكلة التي وقع فيها أهل السنة بتأصيلهم العجيب، وهو أنهم جعلوا كل كلمة تصدر عن النبي الكريم هي من باب التشريع، يتفننون في إخراج الأحكام منها، على الرغم من أن كثير من أفعال النبي كانت تطبيقه لأوامر الله تعالى في حدود الإمكانيات المتاحة له، ولم يقل النبي في يوم من الأيام، أن أي قول له هو تشريع واجب الاتباع!

قد يعترض بعض الأخوة على هذا القول مستدلا بالحديث المروي عن عبدالله بن عمرو بن العاص: "كنت أكتب كُلّ شيءٍ أسمعه من رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، أُريد حفظه، فنهتني قريش[72]، فقالوا: إنك تكتب كلَّ شيء تسمعه من رسول الله، ورسولُ الله بَشَرٌ، يتكلَّم في الغضب والرضا! فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فقال: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق، وأشار إلى شفتيه صلى الله عليه وسلم." اهـ

إلا أن هذا الحديث يخالفهم، فالرواية تقول أن عبدالله كان يكتب لنفسه، وهو ما يمكن القول بأنه سيرة موثقة لحياة الرسول الكريم، وأباح له الرسول الكريم ذلك، لا أنه هو الذي أمر، وهذا ما لا حرج منه، فما سيصدر عن الرسول الكريم هو الحق لزاما، فلن يصدر عنه أي باطل، لذلك فهو لا يخشى أن يُسجل عنه أقواله! ولكن المسألة كلها، هل هذا الحق مطلق؟ بمعنى أنه غير مرتبط بأسبابه؟ فكما بيّنا في

---

[72] يستدل الشيعة بهذه الرواية على مؤامرة الصحابة على السنة، ويقولون أن الصحابة أرادوا بذلك إضاعة السنة بنهي عبدالله بن عمرو، كما أن عبد الله أو أحد الرواة عمّى على المنفذين للمؤامرة، بأن قال: قريش –ولم يذكر من نهاه عن ذلك–، والواقعة كانت في المدينة!

الروايات الماضية، كانت هناك بعض الأوامر، المتعلقة بظروف عينية، ولا يمكن الادعاء أنها سنة أو فرض بحال لكل الأمة، وهي في زمانها عين الحق، ولكن لا يمكن تعميمها ومطالبة الأمة بفعلها، إلا إذا تكررت الحادثة المصاحبة لها، بأن حدثت مخمصة، فنقول أن السنة عدم الادخار، أما بخلاف ذلك فليس في الأمر تقييد!

أضف إلى ذلك أن السنة كلها لم تُنقل إلينا، فما الدليل على أن الرسول لم يقل في المسألة، -التي يدعون أن السنة حرمتها أو أوجبتها مستقلة عن القرآن- قولا آخر، لم يصل إلى راوي الحديث؟!

وهذا يعيدنا إلى السؤال الذي طرحناه سابقا، وهو كيف نميز بين ما هو وحي في أقوال النبي الكريم، وما ليس بوحي؟ ليس عند أهل السنة أي طريقة للتمييز بين الوحي المطلق الدائم، الواجب الاتباع، وبين ما صدر من النبي كتطبيق وأقوال لمناسبات مخصوصة، إلا اجتهادات العلماء، والتي لا حاكم لها، وبسببها ينشأ الخلاف الدائم بين القائل بالسنية والفرضية. ولكن مع اتباع المنهج النبوي الكريم، فيمكن حل هذه الإشكالية بعرض السنة على القرآن، فما كان له أصل في القرآن فهو سنة مستندة إلى الوحي، وما ليس ذلك، فهو أمر صحيح من النبي بصفته قائد المسلمين، ولكنه غير ملزم ولا يحمل صفة الإطلاق.

وبهذا يمكننا أن نقدم تعريفنا نحن للسنة، فنقول: "ما صدر عن النبي من قول أوعمل أو إقرار مطبقا للقرآن و متأولا له" أما ما زاد عنها فهو من التطبيق غير الملزم أو واجب الاتباع، لأنه محكوم بالظروف التي وقع فيها، ولا يحمل صفة الإطلاق، وأما ما خالف فهو إما مختلق مدسوس، أو كان قبل نزول آي القرآن الرافعة لهذا الحكم.

أحاديث الزيادة

قد يرى القارئ السني أن هذا التوجه غير سليم، استنادا إلى ما لُقنه من أن السنة تزيد على القرآن، وإلى الروايات التي تقول بهذا، مثل: ما رواه الدارمي، عن الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ أَشْيَاءَ يَوْمَ خَيْبَرَ الْحِمَارَ وَغَيْرَهُ ثُمَّ قَالَ: "لَيُوشِكُ بِالرَّجُلِ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدَّثُ بِحَدِيثِي فَيَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ أَلا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ هُوَ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ."

وما رواه أبو داود: "عن الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ السُّلَمِيِّ قَالَ: نَزَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ وَمَعَهُ مَنْ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ صَاحِبُ خَيْبَرَ رَجُلًا مَارِدًا مُنْكَرًا فَأَقْبَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَلَكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا حُمُرَنَا وَتَأْكُلُوا ثَمَرَنَا وَتَضْرِبُوا نِسَاءَنَا؟ فَغَضِبَ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: يَا ابْنَ عَوْفٍ، ارْكَبْ فَرَسَكَ ثُمَّ نَادِ أَلا إِنَّ الْجَنَّةَ لا تَحِلُّ إِلا لِمُؤْمِنٍ وَأَنْ اجْتَمِعُوا لِلصَّلَاةِ قَالَ فَاجْتَمَعُوا ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: "أَيَحْسَبُ أَحَدُكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ قَدْ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُحَرِّمْ شَيْئًا إِلا مَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ أَلا وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ وَعَظْتُ وَأَمَرْتُ وَنَهَيْتُ عَنْ أَشْيَاءَ إِنَّهَا لَمِثْلُ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرُ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُحِلَّ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا بِإِذْنٍ وَلا ضَرْبَ نِسَائِهِمْ وَلا أَكْلَ ثِمَارِهِمْ إِذَا أَعْطَوْكُمْ الَّذِي عَلَيْهِمْ"

وما رواه ابن ماجه، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ لا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ".

والحديث وارد بروايات عدة غير المذكورة، وهي كلها لا تسلم من مطعن في السند، إلا أنا سنتعامل معها كأنها صحيحة، فنقول: الملاحظ أن أكثر هذه الروايات ورد ب "أحدكم"، أي أن الرسول الكريم كان يخاطب الصحابة، يضاف إلى ذلك التعبير

النبوي "متكئا على أريكته"، أو "شبعان"، -والذي ورد في روايات أخرى-، والذي يظهر أن النبي الكريم يتحدث عن واقعة حصلت، حيث كان المعترضون على أمر النبي الكريم المخالفون له من الأغنياء، لذلك عبر ب: المتكئ على الأريكة أو الشبعان[73]! وما عداها من الروايات ينبغي حملها عليه، وعلى الرغم من ذلك فسنعتبرها عامة، ونتعامل على هذا الأساس.

فإذا نحن قصدنا الموقف الذي قيل فيه هذا الحديث، نجد أنه كان في غزوة خيبر! ولقد صدر عن الرسول الكريم بعض التعليمات والأوامر للصحابة رضوان الله عليهم، فحرم عليهم أشياء في يوم خيبر، لظروف الغزوة، تحريما مؤقتا، إلا أن بعض الصحابة لم يستجيبوا لهذا الأمر، بل وصدرت بعض التجاوزات من بعضهم عندما فتحوا خيبر، فذبحوا حمر اليهود ودخلوا بيوتهم وضربوا نسائهم وأكلوا من ثمارهم، فأتى صاحب خيبر -الحاكم- يشكو ذلك إلى النبي الكريم، فاغتاظ النبي الكريم من موقف هؤلاء الصحابة من أوامره ومن تجاوزاتهم.

ويبدو من موقف هؤلاء أنهم فهموا أن الطاعة للرسول الكريم بما ذُكر صراحة في القرآن فقط، وأن ما عدا ذلك فليس طاعته واجبة! فأمر الرسول الكريم بجمعهم ليعلمهم أن له السمع والطاعة في القرآن وفي غيره، وذلك لأنه يأتيه الوحي في غير القرآن، كما أنه أعلمهم بكتاب الله وكيفية إسقاطه على أرض الواقع (تأويله)!

ويؤخذ من هذا الحديث أنه لا يجب الاقتصار على المذكور المباشر في كتاب الله، فكثير من أوامر الرسول الكريم مندرجة تحت القرآن، إلا أن أكثر المتبعين يغفلون عن وجودها في القرآن، وسنذكر بعد سطور نماذج لذلك.

---

(73) ليس في الرواية أي تنبؤ عن منكري السنة الذين سيظهرون فيما بعد، فلا علاقة بينهم وبين الأرائك أو الشبع! فإنكار السنة موقف فكري، قد يصدر من الفقير كما يصدر من الغني! ولقد كان هذا التعبير "متكئا على أريكته"، "شبعان" يثير حيرتي، فما علاقة الشبع أو الاتكاء على الأريكة برفض السنة، ولم يخص الرسول الكريم هذا الوضع بالذكر؟! فلما فحصت الروايات ظهر أن الرسول الكريم يتحدث عن موقف حدث في زمانه، لذا جاء التعبير بهذه الكلمات!

إذن ففي حياة الرسول الكريم كان السمع والطاعة له في كل كبيرة وصغيرة، لأنه يأتيه القرآن والوحي الموجِّه في المواقف المختلفة، والذي ليس بمطلق لعموم الأمة وإنما لهذه المواقف تحديدا، كما أتاه الوحي بالخروج إلى بدر، والوحي بأن يقول لمن معه آمرا: كفوا أيديكم، وكما وعد المسلمين بالنصر في أُحد إذا هم أطاعوا، وكل هذا الوحي كان من أجل نصرة النبي الكريم والرسالة، وباقي الأجيال غير مخاطبة به بداهة، فنحن غير مأمورين بالخروج إلى بدر مثلا، ولكن كان الصحابة ملزمين بذلك!

فتبقى نفس الإشكالية: ماذا نفعل بعد وفاة الرسول الكريم، لنعرف إن كان أمره وحياً لعموم الأمة، أو حيا خاصا بالفترة، أو أمرا بصفته قائد المسلمين؟ يكون ذلك باتباع الوصية النبوية، والتي رواها الإمام أحمد وصححها الألباني: "... فاسمعوا وأطيعوا ما دمت فيكم فإذا ذهب بي فعليكم بكتاب الله أحلوا حلاله وحرموا حرامه"

فالرسول له الطاعة في زمنه في كل ما يأمر به، وبعد وفاته نتبع كتاب الله، بالتأويل النبوي الشامل العام، وليس بالاقتصار الحرفي على المذكور فيه، كما جال بخاطر بعض الصحابة.

نماذج للسنة في القرآن

ونعرض للقارئ الكريم نماذج من الأحكام التي قالوا أنها مما انفردت به السنة، وهي في القرآن، وطاعتنا للسنة هي من طاعة القرآن:

1– ميراث الجدة: قالوا أن النبي(ص) قضى بميراث السدس للجدة، وهذا ليس في القرآن!! وهذا الحكم نابع من القرآن، فالجدة أم –وليست والدة، والجد أب وليس والد، لاحظ الفرق– ولكنها لا ترث مع وجود الأم فعند غياب الأم ترث الجدة، إذا فهذا قصور فهم منهم، والحكم موجود.

2– الشفعة: قالوا أن الشفعة لم ترد في القرآن. نقول: كيف ذلك وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا ﴿٣٦﴾﴾ [سورة النساء, ٣٦] فالله أمر بالإحسان إلى الجار ومن أكبر الإساءات إليه أن أتصرف في العقار الذي أملكه بدون إذنه، فكيف أحسن إليه في الأمور الصغيرة، وأتجاهله في هذا الأمر العظيم؟

3– تحريم الميراث عند اختلاف الملة: قالوا أن السنة تفردت بمنع التوارث بين المسلمين والكافرين. نقول: هذه النقطة بها تفصيل، وتبعا لفهمنا السنة من خلال القرآن، –لأن السنة أحوج إلى القرآن من حاجة القرآن إليها– نقول أن الميراث يكون ممنوعا في حالة واحدة فقط وهي حالة الحرابة وليست مجرد اختلاف الدين، ومستندنا في ذلك هو قوله تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَأَخۡرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخۡرَاجِكُمۡ أَن تَوَلَّوۡهُمۡۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [سورة الممتحنة, ٨-٩]، فالآية صريحة في أننا لا يجوز لنا تولي الكفار المقاتلين لنا والذين يضطهدوننا في ديننا، وبداهة لا يجوز التبرء منهم ثم نقوم بتوريثهم ونرث منهم!

أما إذا كان الأمر فقط مجرد خلاف ملة فلا مانع من التوارث بين الاثنين، إذ لا يُقبل البر والقسط ثم يُمنع التوارث، وعلى هذا نفهم الأحاديث التي تمنع الميراث مثل ما رواه البخاري: "6267– ... لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ"، أن المراد من الكافر هو الحربي، وبهذا يكون الحديث منطبقا مع النص القرآني تابعا له مستخرجا منه، ويكون الرسول الكريم قد قاله عند حادثة كان يفترض فيها أن يرث مسلم من كافر أو العكس، وهناك عداء قائم بين الفريقين، فمنع الرسول الكريم ذلك استنادا إلى القرآن.

أما الأحاديث التي تمنع التوارث عند اختلاف الدين عامة فهي ضعيفة، مثل: ما رواه الترمذي "2034- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ "لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ". قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى .

قال شعبه مارأيت أحدا أسوء حفظا منه وضعفه البقية. كما أن الحديث لا يمكن بقاؤه على عمومه، فليس لنا أن نشرع لليهود والنصارى مثلا!

وهناك بعض الأحاديث الأخرى مثل ما رواه أبوداود: "2524- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ الْوَاسِطِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ أَنَّ أَخَوَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ يَهُودِيٌّ وَمُسْلِمٌ فَوَرَّثَ الْمُسْلِمَ مِنْهُمَا وَقَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ أَنَّ مُعَاذًا حَدَّثَهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ فَوَرَّثَ الْمُسْلِمَ" وهذا الحديث يعارض الأخرين من أنه يورث المسلم من هو على غير ملته، وهو حديث منقطع .

وهناك بعض الروايات عن الصحابة، التي تقول بهذا القول ولكن قول الصحابي ليس بحجة. في نفس الوقت وجدنا من الصحابة والتابعين، من يقول بجواز ميراث المسلم للكافر مثل معاوية بن أبي سفيان ومحمد بن الحنفية وأبوجعفر الباقر وسعيد بن المسيب ومسروق بن الأجدع وعبد الله بن مغفل ويحي بن يعمر وإسحاق بن راهويه.

فإذا كان هناك خلاف بين المنع بتاتا وتجويز ذلك للمسلمين، وفهمنا أن هذا كان راجعا لأن الرسول ورث المسلمين من غيرهم لأن اختلاف الدين لا يمنع بل إن الأمر كله كما فهمنا مرتبط بالحرابة أي العداوة والبراء من المسلمين، فلا حرج. إذا هذه نماذج لأحاديث رأوا أنها أصلت أحكاما لا أصل لها في القرآن وها نحن قد رأينا أنها كلها نابعة من القرآن، ونحن مأمورون باتباع الهدي النبوي فيها.

وليس الإنسان العامي بداهة هو الذي ينفي وجود أصل للحديث في القرآن، وإنما العلماء الخابرون القرآن ودلالاته، هم الذين يستطيعون أن يحددوا هذه المسألة، لأن

هناك الكثير والكثير من الأحاديث، التي تكاد تتطابق مع القرآن ويغفل عنها الإنسان، ويعجب عندما يُعرض له اتفاقها بل وخروجها من القرآن! وهناك كثير من الأحاديث التي تندرج تحت أصول قرآنية عامة، يستنبطها العلماء، فليس الأمر مباحا لكل قائل، وإنما لمن خبر القرآن حق الخبر[74]!

وليس هذا التوجه جديدا أو بدعا من القول عند أهل السنة، وأنه مما قالت به الفرق الأخرى فقط، فهو توجه موجود، وهناك من يقول به من علماء الأزهر الشريف، ففي سؤال وجه إليهم في هذه المسألة، ورد ما نصه: "السيد الأستاذ رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فهل من أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحريم يعد كافرا أم لا؟ نرجو الإفادة بالرأى مع الاستدلال. وشكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد: تنقسم الأحكام عند الجمهور إلى خمسة أقسام:

1- الواجب: وهو ما يثبت طلبه من المكلف، بنص صريح قطعى الثبوت وقطعى الدلالة. "بمعنى أن له معنى واحدا فلا يختلف فى معناه المجتهدون" من كتاب الله أو سنة رسوله المتواترة.

2- المحرم: هو ما طلب الشارع من المكلف تركه، بدليل قطعى الثبوت وقطعى الدلالة، من كتاب الله أو سنة رسوله المتواترة.

3- المندوب: ما طلب الشارع فعله طلبا غير حتم ولا جازم، يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه!

4 –المكروه: ما طلب الشارع تركه طلبا غير حتم، ويثاب على تركه ولا يعاقب على فعله.

(74) بيّنا في كتابنا "لماذا فسروا القرآن" أن عديدا من الأحكام التي يقولون أن السنة انفردت فيها بالتشريع، هي موجودة في القرآن. وقول النبي الكريم بهذه الأحكام نأخذه كدليل لنا على صحة تأصيل منهجنا، لأنه أدى إلى الوصول إلى نفس النتائج التي يقول بها الرسول!

5- المباح: ما خير المكلف بين فعله وتركه، أو لم يرد دليل فيه بالتحريم. (...) وقد اختلف العلماء فى استقلال السنة الآحادية بإثبات واجب أو محرم. فذهب الشافعية ومن تبعهم إلى أن من أنكر ذلك فى الأحكام العملية، كالصلاة والصوم والحج والزكاة فهو كافر، ومن أنكر ذلك فى الأحكام العلمية كالإلهيات والرسالات، وأخبار الآخرة والغيبيات، فهو غير كافر، لأن الأحكام العلمية لا تثبت إلا بدليل قطعى من كتاب الله أو سنة رسوله المتواترة. وذهب الحنفية ومن تبعهم إلى أن السنة الآحادية لا تستقل بإثبات واجب أو محرم، سواء كان الواجب علميا أو عمليا، وعليه فلا يكفر منكرها، وإلى هذا ذهب علماء أصول الفقه الحنفية، فقال البزدوى: دعوى علم اليقين بحديث الآحاد باطلة، لأن خبر الآحاد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر ذلك فقد سفه نفسه وأضل عقله. (...) ويرى الإمام الشاطبى فى كتابه "الموافقات" أن السنة لا تستقل بإثبات الواجب والمحرم، لأن وظيفتها فقط تخصيص عام القرآن، وتقييد مطلقه، وتفسير مجمله، ويجب أن يكون ذلك بالأحاديث المتواترة لا الآحادية"اهـ[75]

السنة بين الإطلاق والنسبية!

قلنا أن السنة التابعة للقرآن هي التي تحمل صفة الإطلاق، وما زادت فهي من اجتهادات النبي الكريم، ولا يعني أن الوحي لم ينزل لتصحيحها، أنها ملزمة لعموم الأمة بعد الرسول الكريم، كتطبيق أوحد! وإنما يعني أن تطبيقها بهذه الهيئة في زمن الرسول كان تطبيقا سليما لا غبار عليه. والنبي الأكرم نفسه كان يعلم هذا، لهذا وجدنا الأحاديث عنه والتي تأمر بالكتابة وتبيحها، وأخرى تمنعها في عين الوقت! واجتهد العلماء –غفر الله لهم– في التوفيق بينها، فمن قائل بالنسخ وأن أحدهما تأخر عن الآخر، أو أن أحدهما صحيح والآخر غير صحيح مختلق! ومن مبرر للنهي، بأنه كان

[75] تراثنا الفكري في ميزان الشرع، محمد الغزالي.

من أجل عدم الاختلاط بين السنة والقرآن، والتعليل الأخير عجيب إلى أقصى الحدود!

ونحن نقدم توفيقا جديدا، -لست أدري هل سُبقنا إليه أم لا- بين أحاديث النهي وإباحة الكتابة، فنقول: أباح النبي الكريم الكتابة وأمر بالنقل عنه والتبليغ، لأنه مطبق بالوحي لما في القرآن، وهذا من الواجب على المسلمين أن ينقلوه، وهذا ما حدث فعلا، فلقد نقلوا تطبيقات النبي الكريم لآي الأحكام، كما نهى عن الكتابة وأمر بالالتزام بالقرآن لأنه قائد وبشر، يتصرف بطبيعته البشرية، ويصدر عنه بعض الأقوال المحكومة بخلفيته المعرفية لا يجوز تعميمها بحال، فهي وإن كانت ملزمة للموجودي في زمانه، إلا أن غيرهم غير مطالبين بها.

إذن فحث النبي على النقل كان منصبا على القرآن وما أوّله من السنة، ونهيه كان بسبب كونه بشر قائد، لا يصدر عنه أي قول بصفة النبوة. وقولنا هذا اجتهاد في التوفيق كما اجتهد غيرنا في التوفيق، يضاف إلى ذلك أن له ما يؤيده من السنة النبوية، ومن ذلك: ما رواه الإمام أحمد، وصححه الألباني: "أنا محمد النبي الأمي أنا محمد النبي الأمي أنا محمد النبي الأمي ولا نبي بعدي أوتيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه وعلمت كم خزنة النار حملة العرش وبحوة (كذا) ربي وعوفيت وعوفيت أمتي فاسمعوا وأطيعوا ما دمت فيكم فإذا ذهب بي فعليكم بكتاب الله أحلوا حلاله وحرموا حرامه."

وما رواه الطبراني في المعجم الكبير: عن أبي أيوب الأنصاري عن عوف بن مالك، قال: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مرعوب فقال أطيعوني ما كنت بين أظهركم وعليكم بكتاب الله أحلوا حلاله وحرموا حرامه."

ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم: "أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ومن أخطأه ضل فخذوا بكتاب الله تعالى واستمسكوا به وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي"

وبالجمع بين هذه الأحاديث، التي تأمر بالسمع والطاعة ما دام الرسول حيا بين أظهر الصحابة والتي تقول أنه بشر، وبين الأحاديث التي تأمر بالتمسك بالسنة، يظهر أن هناك فارق بين الإثنين، فليس كل فعل أو قول النبي الكريم من السنة، وإنما ما تبع القرآن ووافقه فهو من السنة، أما ما زاد على ذلك فهو من أفعال النبي الكريم بصفته قائد أو بشر.

ونقدم نموذجا للقارئ نبين له كيف أن كل السنة لا يمكن أن تكون مطلقة، وأنها تحمل النسبي حتى في فهم القرآن، وأنه لا بد من أن يكون القرآن حاكما على السنة، لا العكس، فالقرآن كله مطلق كوحي ثابت، وليس الحال كذلك مع السنة، وبهذا العرض على القرآن والخضوع له نعرف ما هو مطلق من السنة وما هو نسبي، والمثال يبرز حتمية فهم السنة من خلال القرآن وكيف أن الإصرار على المعكوس هو من باب التمحكات والمجادلات، هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة لقمان, ٣٤]

فلقد اشتهر عند أهل السنة فهمهم لهذه الآية على أنها تمثل مفاتيح الغيب الخمسة! واستندوا في ذلك إلى الأحاديث الصحاح الواردة في الباب، مثل ما رواه البخاري ومسلم وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عمر قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله. لا يعلم ما في غد إلا الله. ولا متى تقوم الساعة إلا الله. ولا يعلم ما في الأرحام إلا الله. ولا متى ينزل الغيث إلا الله. وما تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله".

ومثل ما رواه البخاري: "عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بارزا يوما للناس فأتاه رجل فقال ما الإيمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الإسلام قال الإسلام أن تعبد الله لا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان قال ما الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه

فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال متى الساعة قال ما المسؤول عنها بأعلم من السائل وسأخبرك عن أشراطها إذا ولدت الأمة ربتها وإذا تطاول رعاة الإبل البهم في البنيان في خمس لا يعلمهن إلا الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ثم أدبر فقال ردوه فلم يروا شيئا فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم" اهـ

ولما استند أهل السنة في فهمهم للآية إلى هذا الحديث قابلهم مأزق كبير وهو مخالفة الآية للعلم الحديث! حيث أن الإنسان استطاع الآن أن يعلم ما في الأرحام –جزئيا– واستطاع ببعض الطرق أن ينزل المطر بشكل نسبي! فكيف يواجهون هذا المأزق؟ ليس عندهم ما هو أسهل من رفع هذا التعارض، فقال أحدهم: "ولا يعارض القرآن معرفة الطب حالياً ببعض أحوال الجنين، لأن المحجوب هو العلم المحيط به قبل أن يخلَّق. وإذا توصلوا بواسطة الآلات الدقيقة للكشف عما في الأرحام، والعلم بكونه أنثى أو ذكراً، فهذا لا يعارض الآية، حيث إن الآية تدل على أمر غيبي هومتعلق علم الله تعالى في هذه الأمور الخمسة، والأمور الغيبية في حال الجنين هي: مقدار مدته في بطن أمه وحياته وعمله ورزقه، وشقاوته أو سعادته، (لست أدري ما علاقة هذه الأمور بما في الأرحام، هذه الأمور تقع بعد أن يخرج من الأرحام! –عمرو–) وكونه ذكراً أم أنثى وذلك قبل أن يخلَّق، أما بعد أن يخلق فليس العلم بذكورته أو أنوثته من علم الغيب؛ لأنه بتخليقه صار من علم الشهادة" اهـ

وقالوا أن الإنسان لا ينزل المطر إلا بشكل جزئي وهو لا ينزل المطر وإنما يفعل ما يستثير به السحاب ليسقط المطر! ولكن مهما قال القائلون ودافع المدافعون فلقد شارك الإنسان في عنصرين من هذه العناصر؛ وهما معرفة ما في الأرحام وإنزال المطر، نعم مشاركة جزئية بسيطة ولكنها موجودة! فكيف نرد على هذا الإشكال؟ كما قلنا مسبقا: لا بد من فهم السنة ووزنها، من خلال عرضها على القرآن لا العكس، لأن من السنة ما هو نسبي فإذا نحن أطلقناه ظلمنا السنة والقرآن في آن واحد، فإذا نظرنا في الآية وجدنا أنها تكلمت بالفعل عن غيبيات خمس عن الإنسان، ولكنها حصرت ثلاثة منها فقط لله عزوجل، فقالت: "إن الله عنده علم الساعة" فحصرت علم الساعة عند

الله عزوجل فقط، من خلال تقديم لفظ الجلالة "الله"، ولو قالت الآية "إن علم الساعة عند الله" لأفادت ذلك، ولكن لما كان هناك مانع من أن يكون هناك علم جزئي أو ظاهري عن الساعة عند غير الله، ولكن بأسلوب الحصر هذا انتفى وجود أي علم بالساعة إلا لله عزوجل! ثم قالت الآية: "وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت" فنفى الله عزوجل على أي نفس دراية بفعلها الاختياري في المستقبل، فقد يخطط الإنسان ويخطط ولكن لا يصير ما أراد! وكذلك لا يعلم الإنسان مكان أو زمان موته لأن هذا مما اختص به الله عزوجل.

وعندما تكلمت الآية عن إنزال الغيث وعلم ما في الأرحام، لم تستخدم أسلوب حصر، لتحصر ذلك بالله عزوجل، وإنما قالت: ﴿وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام﴾، فيفهم أن هذين الصنفين هما من أفعال الله عزوجل، ولكن لا يوجد ما يمنع من مشاركة غيره فيهما مشاركة جزئية، وهذه المشاركة حتمية لا محالة مهما تنطع المتنطعون، فالملائكة يعلمون ما في الأرحام ويشاركون في عملية إنزال الغيث، وهم ليسوا الله ولا يمكن إشراكهم معه بأي حال!

وفي العصر الحديث بدأ الإنسان أيضا في الاشتراك في هذين الصنفين اشتراكا جزئيا بسيطا، فأصبح يستطيع علم ما في الأرحام بواسطة أدوات مخصوصة، وكذلك أصبح يستطيع استثارة السحب من أجل اسقاط الأمطار! ولكن كل هذه المشاركات بسيطة ويظل الدور الرئيس فيها لله عزوجل.

فانظر إلى إحكام الصياغة القرآنية للآية والتي تصدر من لدن عليم خبير، حيث حصر الله لنفسه ما اختص به ولم يحصر الصنفين الذين يشاركه فيهما غيره – حتى ولو كانت المشاركة بسيطة–، لأن الصياغة القرآنية صياغة محكمة لا مجال للتقريب أو التهاون فيها.

فإذا نحن نظرنا إلى الأحاديث الواردة في هذه المسألة نجد أن الرسول الكريم يتكلم مستندا إلى الأرضية المعرفية في عصره، فلم يكن هناك أي إنسان في ذلك العصر –

ولعصور طويلة تالية– يستطيع فقط أن يتصور أن الإنسان يستطيع في يوم من الأيام إنزال المطر أو علم ما في الأرحام! لذلك فإن هذه الأحاديث على الرغم من صحتها، لا بد من فهمها من خلال المحكم القرآني! فنفهم أن الرسول الكريم كان يتكلم عن واقع عصره المشاهد، لا أنه يقرر أن هذين الصنفين غير المحصورين –الإنزال وعلم ما في الأرحام– سيظلان هكذا إلى أبد الدهر مما اختص الله عزوجل بهما.

وكما ظهر من هذا المثال فليست السنة بمطلقة، كما أنها لم تكن خاطئة بمقاييس العصر، فلا حاجة إلى تصحيحها من الوحي، وإنما الخطأ فيمن حكم السنة في القرآن وجعلها قاضية عليه!

ولقد فهم كبار الصحابة رضوان الله عليهم هذه التقسيمة، أن من السنة ما هو مطلق ومنها ما كان حوادث عين، لا ينبغي أن نشغل الناس بها ونجعلها من الدين، لذلك روي عن الفاروق أنه كان ينهي عن الإكثار من التحديث! ونلاحظ أنه لم ينه عن التحديث كلية، وإنما عن الإكثار منه، ومن ذلك ما ورد في المستدرك، عن قرظة بن كعب قال: "خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين. ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم جودوا القرآن وأقلوا الرواية، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، امضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا. قال: نهانا عمر بن الخطاب."

فأمرهم بإقلال الرواية، وتوضح رواية أخرى نوع ما يُروى وما يُقل روايته، فروى الزهرى قال: قال عمر: أقلوا الرواية عن رسول الله، إلا فيما يعمل به. فالفاروق لم يمنع الرواية عن رسول الله، وإنما حبذ التقليل فيما لا عمل به، لأنه قد يشغل الناس عن القرآن!

فنخرج من هذا أن كبار الصحابة، كان لديهم تصور مماثل عن أن السنة ليست كلها مطلقة، لذلك قللوا من روايتها، إلا ما احتاجه الناس فكانوا يرونه، وهذا ما نقول به! – بخلاف الشيعة الذين يجعلونها مؤامرة على السنة!–

هيمنة القرآن

قلنا أن أهل السنة –فقط– يقبلون أن تزيد السنة على ما في القرآن، ويكون هذا من باب الدين الملزم، بل وتنسخ السنة القرآن! ولا يتحرج أهل السنة من هذا القول، استنادا إلى أن كلاهما وحي، على الرغم من أنه لا دليل قاطع على الوحي في كل السنة، أضف إلى ذلك ظنية السنة في الثبوت والدلالة.

ولكن هذا القول يعني لزاما أن القرآن ناقص، لأن هذه الأحكام لم ترد فيه! ويبرر أهل السنة هذا القبول بأنه لا يعني أن يكون القرآن ناقصا، لأن السنة نزلت مع القرآن، وهما يكملان بعضهما! ونعود فنقول: لا معنى للإكمال إن لم يكن هناك نقص، وفارق كبير بين قبول الوحي الوارد في الصلاة والزكاة والحج، وذلك لأن الله تعالى أحال إلى هذه الأحكام في كتابه، أما ما عداها فلم يُحل إليها، فكيف نقول بوجود وحي بأحكام زائدة عما في القرآن، منقولة بغير تواتر، لا تحمل الطابع الدلالي على أنها من عند الله عزوجل؟

لقد نُقل القرآن بالتواتر وأخذته كل الفرق كاملا، كما أن آياته آيات، تنطق على أنها من عند الله عزوجل، وهذا ما لم يتوفر في السنة، فهي نقل آحاد، ولم تنقل كلها، كما أنها ليست آيات تنطق على كونها من عند الله، ولذلك رفض بعضها بعض المسلمين، فكيف ينزل الله عزوجل وحيا، يصل إلى الناس بطريقة ظنية، ويكون ملزما، يحمل الحرمة والوجوب؟!

وإذا غضضنا الطرف عن هذه النقطة، والتي سيجادلون فيها، ننتقل إلى مسألة أخرى، وهي هيمنة القرآن، وهذه لا يُقبل فيها الجدال، فلقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ... ﴿٤٨﴾﴾ [سورة المائدة, ٤٨] فلقد جعل الله تعالى القرآن حاكما على التوراة والإنجيل ومهيمنا عليهما، فكيف نجعل السنة حاكمة على القرآن؟! فهذا يعني أن

السنة هي أفضل الوحي، لأنها هيمنت على القرآن، الذي هيمن على الكتب السابقة، ولا أعتقد أن هناك من يقول أن السنة مثل أو أفضل من القرآن.[76]

ولا بد من التذكير أن هذا الخلاف خلاف تأصيلي لا أكثر، وذلك لأن السنة –كالقرآن– لا تنطق بنفسها، وإنما هي مجموعة من النصوص يجتهد الناس في فهمها وفهم العلاقة بينها وبين القرآن وتطبيقها في الواقع، فلم يقل الرسول للعلماء: اجعلوا أقوالي فوق القرآن، –روي أنه قال بخلاف ذلك– وإنما العلماء من فعلوا هذا، فإذا نحن فهمنا النصوص بشكل مغاير يجعلها تابعة للقرآن فلا حرج ولا ابتداع، وإنما هو اجتهاد في إنزال النصوص على الواقع.

إذا فهيمنة القرآن القطعية تأبى أن يكون الظني حاكما عليها، وإنما هي التي تتحكم فيه، لذا فنحن نعدل ونصوب المقولة السائدة، فنقول: "السنة أحوج إلى القرآن من حاجة القرآن إلى السنة، والكتاب حاكم وقاض على السنة".

عرض السنة على القرآن

إذا قلنا أن القرآن هو الحاكم على السنة، سيختلف الوضع كثيرا، وذلك لوجود ميزان دقيق توزن به السنة، –بخلاف ميزان السند، والذي سنعرض له بعد صفحات–، فيحكم عليها بالصحة أو الضعف، كما يستطيع المسلم بذلك استخراج الأحكام الدينية، بغير كبير جهد أو نصب.

---

[76] من المشتهر في التفريق بين القرآن والسنة، القول أن القرآن موحى به باللفظ إلى الرسول الكريم، أما السنة فهي وحي بالمعنى والألفاظ من عند النبي الكريم!! وهذا كلام لا وزن له، فلا يوجد شيء اسمه وحي بالمعنى، لأن أفكار الإنسان لا تُصاغ إلا من خلال الكلمات، فكيف يخطر ببالك فكرة بدون أن تكون مصاغة في شكل كلمات؟ من الممكن القبول أن الوحي كان رؤيا يراها النبي الكريم، فيعبر عما رآه بكلامه، أما أن يكون معنى بلا كلمات فعجب! والأعجب أن المقولة منتشرة بدون أن يتوقف أحد ليناقشها أو يتفكر فيها!!

ولكنا نجد أن أهل السنة يرفضون عرض السنة على القرآن، ويتمسكون بمنهجهم في التصحيح عن طريق السند! ونعجب من هذا الرفض، فهل له مبرر؟

لرفضهم هذا أسباب عدة، أهمها: أولا: يحتجون بأن الأحاديث الواردة في ذلك لم تصح، حتى أنه روي عن يحيي بن معين وعبد الرحمن بن مهدي في شأن أحاديث عرض السنة على القرآن: "هذا حديث وضعته الزنادقة"! ثانيا: وجود بعض الروايات، والتي صحت عندهم، والتي يوجد فيها بعض الأحكام الزائدة على القرآن، فإذا أخذوا بهذا المنهج سيضطرون إلى رد هذه الروايات. ثالثا: دفاع أهل الحديث عن منهجهم، وتمسك التلاميذ بما وجدوا عليه الشيوخ، فإنه يعز على الدراسين أن يتنازلوا عن نقطة خلاف جوهرية مع الفرق الأخرى.

ونعجب من هذا التصرف قبالة هذه الأحاديث، فأحاديث العرض تتأرجح بين الضعف والصحة، ولا تنزل إلى مصاف الوضع، وهم يقبلون بمثلها ويعملون به في فضائل الأعمال، وبغض النظر عن الصحة والضعف، ما الذي يمنع عقلا من العمل بهذا المنهج، حتى ولو كانت الأحاديث ضعيفة؟![77] **لا يوجد عقلا ما يمنع من هذا، بل هو المحدد الوحيد للسنة والرافع لتدخل الرجال في تحديد الأحكام! ولنا أن نسأل: ما**

---

[77] ليس كل الأحاديث في الباب ضعيفة، فمنها الصحيح، ومن ذلك: ما رواه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، من طريق أبي كريب، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث، فأعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به"

وهذا حديث صحيح الإسناد حسب قواعد المحدثين، فرجاله من الحفاظ الثقات، الذين اعتمد روايتهم أصحاب الصحاح وغيرهم، فأبو كريب هو محمد بن العلاء الهمداني شيخ البخاري ومسلم، له في الصحاح الست حوالي ألف حديث، في الصحيحين منها خمسمائة حديث. وأبو بكر بن عياش هو الأسدي الكوفي المقرىء، له في الصحاح حوالي مائة وخمسين حديثاً في البخاري منها عشرون حديثاً. وعاصم بن أبي النجود هو أبو بكر المقرئ، له في الصحاح حوالي مائة وعشرين حديثاً، خمسة منها في الصحيحين. وزر بن حبيش مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام له في الصحاح زهاء سبعين حديثاً، منها ثلاثة عشر في الصحيحين.

هذا بالإضافة إلى ورود هذا الحديث عند الإباضية بسند كالذهب، فقد روى الربيع بن حبيب في مسنده، عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: "إنكم ستختلفون من بعدي، فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فعني وما خالفه فليس عني".

الذي ينفع الزنادقة من وضع حديث مثل هذا؟ نِعمَ الزنادقة هؤلاء الذين يريدون التدقيق في تلقي الأحاديث عن الرسول!!

أنا أتفهم أن يطعن الزنادقة في الدين أو يدسوا أحاديث، أما أن يضعوا منهجا لتلقي الأحاديث فهذا عجب ما بعده عجب! ولكن لا عجب من هذا، فلقد وضع المشائخ شروطا لتلقي الأحاديث وقبولها، بسبب بعض الروايات التي صحت عندهم، ولا يمكنهم التنازل عنها، كما أن منهجنا سيقلل من الدور الذي يلعبونه في تضعيف وتصحيح الأحاديث كثيرا!

والعجيب أنهم يقولون أننا عرضنا هذه الأحاديث على القرآن فوجدناه يقول بخلافها، فقال: ﴿... وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٧﴾ [سورة الحشر, ٧]، فلم يشترط العرض على القرآن!

وكما بيّنا سابقا، فإن هذا الاستدلال لا يقوم لهم، فإنه من المعروف أن القرآن كله وحي ولا جدال في هذا، وكل المسلمين يأخذونه كله، ولكن الخلاف في السنة، فكيف نعرف أن ما قاله الرسول الكريم في الموقف الفلاني قاله بصفته رسول –لكي نأخذه– ولم يقله بصفته قائد المسلمين؟ الطريقة الوحيدة للتمييز هو بعرضه على القرآن، وهو ما نقول به!

والعجيب أنهم يقولون أنهم عرضوا الحديث على القرآن، فوجدوه يقول بخلافه، وهم ما عرضوه وما بحثوا، وإنما بحثوا في القرآن ليخرجوا ما يؤيد قولهم، ولو بحثوا بإنصاف لعلموا أن في القرآن ما يؤيد هذا الحديث، وذلك قوله تعالى: ﴿... وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ۝٨٩﴾ [سورة النحل, ٨٩]

وأعجب من الذين يؤمنون بهذه الآية ولا يقبلون أن تُعرض السنة على القرآن! فإذا قلنا: كيف يكون الكتاب المهيمن تبيانا لكل شيء، ولا يكون تبيانا للسنة؟! أيكون

القرآن تبيانا لكل ما يحتاجه الإنسان إلا السنة، فهي المهيمنة عليه والمستقلة عنه؟! إن هذه الآية وآية الهيمنة تؤكد وجوب عرض السنة على القرآن، وأن من يرفض هذا معاند مخالف للمنطق، يعز عليه أن تكون باقي الفرق غير أهل السنة هي من أصابت، وأن أهل السنة أخطأوا في هذه المسألة الكبيرة، ولكن المسألة اتباع للحق قبل أي شيء، فمن لا يريد أن يقبل هذا التوجه، يوضح بدون احتمالات: كيف يكون القرآن مهيمنا على السنة وهي الحاكمة عليه؟ وكيف يكون تبيانا لكل شيء إلا السنة؟!

وإذا كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يسألون النبي عن فعله، إذا كان وحيا أو ليس وحيا، -كما ذكرنا في الروايات التي عرضناها عند الرد على القرآنيين-، فكان النبي يبين لهم أنها أحد اثنين، فمن الذي يبين لنا ذلك الآن بعد وفاة الرسول الكريم غير القرآن؟ وإذا كان الوحي لم ينزل لتصحيح فعل الرسول مع الصحابة، فهل يعني هذا أنه مناسب وملزم لنا في زماننا هذا؟

ولسنا أول من طالب بعرض الحديث على القرآن، فالفرق الإسلامية غير أهل السنة قالت بهذا، وإن لم يلتزموا تمام الإلتزام بتطبيقه، فطبقته الإباضية بنسبة كبيرة، وتهاونت فيه الشيعة، فقالوا بعدم زيادة السنة على ما في القرآن، ثم عادوا وأدخلوا فيها ما لا أصل لها في القرآن، وذلك لاتساع غربالهم النقدي!

بالإضافة إلى أن الصحابة -رضوان الله عليهم- طبقوا هذا المنهج فنجد أنهم كانوا يقومون بعرض الحديث على القرآن، فعلى سبيل المثال: ذكر السيوطي في مفتاح الجنة عن ابن عباس قال: إذا حدثتكم بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم تجدوا تصديقه في الكتاب، أو هو حسن في أخلاق الناس، فأنا به كاذب"

وأخرج أبو يعلى: "من صام ثلاثة أيام من كل شهر فقد صام الدهر كله". فقال: قد صمت ثلاثة أيام من كل شهر فلي الشهر كله ووجدت تصديق ذلك في كتاب الله عز وجل: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا ... ١٦٠﴾ [سورة الأنعام, ١٦٠].

والروايات عن الصحابة في هذا الباب كثيرة، وبداهة هناك روايات أخرى تقول بغير هذا المنهج، ولكن الشاهد في الموضوع أنه ليس بدعا من القول، وأن أهل الحديث عملوا بالروايات التي قالت أنهم كانوا يقبلون السنة بدون عرضها على القرآن، وتركوا الأخرى، ونحن نعمل بخلافهم، وطالما أن في مسألة اختلاف بين الصحابة فالخلاف يسعنا، وأحد هذه التوجهات حتما هو الصواب، وليس كلها! ولنا أن نأخذ بمنهج من المناهج المطروحة، طالما أن لها ما يؤيدها!

نتائج عدم العرض

قلنا أنه من الواجب عرض السنة على القرآن، حتى نعرف إذا كان محتواها مما يندرج تحت الوحي، المشرع كدين، أو أنه من أفعال الإنسان القائد، أو أنه من المكذوب المختلق. وقد لا يرى القارئ ضرورة في هذا العرض، لذا فإنا نذكر له بعض نتائج عدم عرض السنة على القرآن، أو عرضها من أجل تأصيل الفكرة الموجودة مسبقا، فنقول، أخطر هذه النتائج هو:

"1- اتاحة الفرصة للمخالفين بالقول بعدم اختلاف الإسلام عن الديانات الأخرى، فدينكم يحتوي الظن المحض –في وثاقة النقل- وهي السنة المنفردة وأدياننا كذلك فما الفرق بيننا وبينكم؟! ومهما حاول أهل الحديث تبيان منهجهم في قبول الأخبار تظل الحقيقة، –التي لا يجادل فيها إلاهم- واضحة وهي أن هذه الأخبار ظنية!

2- السماح بظهور الكثير من الفرق التي تُنسب للإسلام والتي أتت بالكثير من الآراءالعجيبة، وإذا فتح القارئ أي كتاب من كتب الفرق والتي تتحدث عن الفرق الإسلامية القديمة وقرأ مبادئها،[78] فسيرى العجب العجاب من الأقوال الشاذة ومن

(78) على الرغم من ثقتنا أن هذه الكتب تحتوي الكثير والكثير من الأخطاء وعدم الدقة في النقل عن الفرق الأخرى، إلا أنها تحتوي جزءا كبيرا من الصواب في ذات الوقت، لذا ننصح بقراءة كتب الشيعة القديمة حيث يظهر فيها بوضوح ما قلناه من تأليف وابتداع واضافة مع مرور الزمان.

التجسيم الواضح ومن الحمق الصراح، ويعجب القارئ ويحك رأسه، كيف ظهرت هذه الآراء ووجدت لها مكانا على الساحة الإسلامية؟! وتأتي الإجابة الجلية بأنه ذلك التطبيق الخاطئ بعدم فصل السنة المقترنة بالقرآن عن السنة المنفردة، وادعاء بعض السلف أنها حجة بمفردها، فما أسهل على كل صاحب بدعة أن يخترع بعض الأخبار وينسبها إلى النبي وإلى الصحب الأخيار، وبذلك تنشأ فرقة جديدة بمبادئ مخالفة مصادمة للقرآن، وتستمر على الساحة وتدافع عن وجودها.[79] (...).

3- اتاحة الفرصة للمخالفين للقول بوجود الخرافة واللامنطق في الإسلام. فإذا نحن فحصنا الروايات التي يطعن فيها مخالفوا الإسلام، وجدنا أن جلها من الروايات التي لا أصل لها في القرآن، والتي نبعت من عقول بشرية فاستوجبت الطعن.

4- اتاحة الفرصة للمخالفين للقول باقتباس الإسلام من الديانات السابقة. فنجد من يدعي أن الإسلام خرج من عباءة اليهودية والنصرانية ويستدل على ذلك بتطابق بعض الروايات في السنة مع التوراة والأناجيل.

5- اتاحة الفرصة للمخالفين للقول بوجود الأخطاء العلمية في الدين الإسلامي. والأحاديث التي تحتوي الخرافات كثيرة جدا، وتُنسب إلى دين الله، والله ورسوله منها براء، منها على سبيل المثال : كيفية خلق الإنسان[80]، والتي عرضت بطريقة عقيمة مماثلة تماما لخرافات التوراة[81]." اهـ

فهذه بعض النتائج السلبية لعدم عرض السنة على القرآن، والتي يمكن تلافيها جلها لو عرضنا السنة على القرآن، بمنهج صارم بعيد عن الأهواء والتعصبات.

---

(79) لن يفلح المنهج الحديثي المعتمد على السند في رد هذه الفرق، فإذا قلت أن مؤسس الجماعة زنديق مبتدع أتى بكذا وكذا، فلن يقبل الأتباع النقد، لأن هذا القول مبني على مخالفة المؤسس لفرقة أهل السنة فقط لا غير، وتصور مثلا رد فعل الشيعي عندما يطلب إليه سني أن يرد رواية فلان لأنه شيعي مبتدع! وهكذا سيجد نفسه مضطرا في نهاية المطاف إلى عرض الرواية على القرآن، -على الرغم من رفضه هذا مع رواياته!- للحكم بصحتها أو وضعها!.

(80) انظر رأينا في مسألة خلق الإنسان في كتابنا "لماذا فسروا القرآن؟" ففيه قول جديد.

(81) عمرو الشاعر، عقائد الإسلاميين بين وحدة المنهج وتباين الأحكام.

إيجابيات العرض

ليست المسألة مجرد تلافي سلبيات، وإضفاء سمت التماسك والصلابة للدين، في مقابل الأديان الأخرى، وإنما هناك الكثير من الإيجابيات، أهمها تبسيط الدين بالنسبة للإنسان العادي، واستطاعته أن يستخرج جزءا كبيرا من أحكام الدين بنفسه، بدون كبير مشقة! وذلك لوجود تأصيل فقهي واضح عند الإنسان العادي، يستطيع أن يطبقه على كثير من المسائل الحياتية المألوفة، والتي نادرا ما يقابل غيرها، وذلك بعدم الحاجة إلى كل هذه التعقيدات الفقهية، فإذا كان الأمر في القرآن فهو واجب، وإن كان في السنة التابعة للقرآن فهو كذلك، وإن كان فيما هو زائد على القرآن، فهو سنة، لا يأثم بتركها، وإن كان مخالفا للقرآن رُد! ونعرض لذلك مثالين: أولهما مارواه أبو داود: "عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ"، فهذا الحديث –بغض النظر عن ضعف سنده– مردود، لمخالفته القرآن، والذي قال: "حرمت عليكم الميتة"، وهذا الجنين ميتة وأمه هي التي ذُكيت، فهل هذا الفعل أخرجه من الموت؟ إن الموت حالة لا يمكن رفعها بأي قول! المثال الثاني، هو تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، ويستدلون بما رواه البخاري: "4717– عَنْ الشَّعْبِيِّ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا"، ونلاحظ أن الرواية قالت: "نهى"، ولم تقل: حرم، والذي نراه –استنادا إلى تأصيلنا– هو أن هذا النهي ليس على سبيل التحريم، فليس كل نهي من النبي(ص) على سبيل التحريم بل هو على سبيل التنزه، ولكن إذا فعله الإنسان لا يأثم، ونلاحظ أن العلة في ذلك النهي هي: "إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامهم" ونلاحظ أن هذه العلة موجودة في نكاح الإنسان لأي قريبتين، فلذا من الأفضل ألا يفعل، ولكن إذا بحث عن الحل والحرمة، فالحرام ما ذكر في كتاب الله فقط. هذا كله إذا قلنا أن هذا النهي كان بعد نزول آية النساء وليس قبلها، فإذا كان النهي قبل آية النساء وكان من اجتهاد النبي(ص) –وهو اجتهاد له وجاهته– ثم نزل القرآن بتحديد أنواع خاصة بخلاف ما ذكره النبي(ص)، فلا يكون

الحديث ناسخا، بل يكون هو الذي ألغي حكمه، ولا يسمى هذا نسخا لأنه لم يثبت دليل على أن الأمر في هذا الشأن كان بوحي فربما كان من اجتهاد النبي(ص).

فبهذا التبسيط يعود الدين إلى وضعه الطبيعي كقوة دافعة للإنسان، تجعله إنسانا ناشطا نافعا للأمة والمجتمع، لا كبؤرة جذب، يستنفذ الإنسان جهده فيها، من أجل الوصول إلى قول قاطع، في كل كبيرة وصغيرة، فإذا انتهى الإنسان من التمحيص والتحقيق، لا يجد فضالة جهد كافية لتطبيق ما عرفه بصورة مُرضية في المجتمع!

يضاف إلى ذلك استعادة القرآن مكانته كمصدر أول في الدين الحنيف، فكل الفرق وإن كانت تقول أن القرآن هو المصدر الأول للتشريع، إلا أننا نجد أن عامة طلبة العلم الشرعي لا يكادون يتعاملون مع القرآن إلا من باب الحفظ، ويقبلون على تعلم الحديث والفقه بعيدا عن القرآن! ولقد قابلت الكثير من هؤلاء، الذين لهم دراية كبيرة بالمسائل الفقهية، ويدعون إلى الله عزوجل، ولا يعرفون في أي كتاب تفسير يبدأون، وأي كتب التفسير أفضل؟! سنون من الدراسة وطلب العلم، بدون قراءة في كتب التفاسير! سنون من الدعوة إلى الله عزوجل، والمادة الرئيسة في الدعوة هي الحديث وأقوال العلماء، ولا يُذكر كتاب الله إلا استئناسا! وهذا اختلال كبير، راجع إلى تحكيم السنة في القرآن، ولكن مع تطبيق العكس تعظم مكانة القرآن مرة أخرى في نفوس الدارسين، وفي مخططاتهم الدراسية!

انخفاض حدة التوتر بين الفرق الإسلامية المختلفة، والابتعاد عن رمي الفرق الأخرى بالضلال والمروق عن الإسلام، وتقبل الآخرين كأخوة في الدين، يجمعنا أكثر ما يفرقنا. هذا بالإضافة إلى التحصل على يقينية عالية في استخراج الأحكام، راجعة بالدرجة الأولى إلى كتاب الله عزوجل، وبهذا يستقيم التأصيل لدين الله عزوجل، فلا نترك الفرصة سانحة لأمثال القرآنيين لرمينا بالشرك، أو الإضافة إلى دين الله ما ليس منه.

عيب المنهج وليس السنة!

انتقدنا من قبل الدعوى اللاواقعية، التي أطلقها القرآنيون، عندما قالوا بالرجوع إلى القرآن مجردا عن السنة أو التاريخ! وهنا نذكر الأخوة المدافعين عن السنة بأن المسألة في نهاية المطاف مسألة منهج! فإذا نحن انتقدنا بعض الأحاديث في السنة، التي صححها علمائهم، أقاموا الدنيا وأقعدوها، لأننا نطعن في السنة ونريد أن نضيع الدين! ونقول للأخوة المتعصبين جميعا: على رسلكم إنه المنهج!

فلستم أنتم المدافعين عن السنة ولسنا نحن الطاعنين فيها، وإنما هو اختلاف المنهج! فأنتم ترون أن المنهج الذي وضعه مشائخكم هو المنهج الأمثل في تلقي السنة، ونحن لنا اعتراضاتنا على هذا المنهج البشري –والذي نرى أنه مخالف للمنهج النبوي، أو على أقل تقدير الذي يحمل شبهة الاتصال بالنبي–، ولنا منهج آخر في التلقي والتصحيح والتضعيف، لذلك لا بد أن نختلف في تصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها، وهذا لا يستدعي بحال الطعن في المخالف وتبديعه وتفسيقه، اللهم إلا إذا قلتم أن المنهج –الذي سنناقشه بعد صفحات– هو منهج سليم خال من الأخطاء كلية، ملزم لكل المسلمين! ولا أعتقد أن أحدا يدعي هذا مع صناعة بشرية، وما دام الأمر صناعة بشرية، فهو قابل للاختلاف وللنقاش، من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق والدقة!

والمشاهد هو قبول الاختلاف في المسائل الفقهية، بل وفي أصول الفقه، أما علم مصطلح الحديث وتصحيح الأحاديث وتضعيفها، فهو منطقة محظورة محاطة بسياج شائكة، لا بد أن تجرح من يحاول الاقتراب منها! ولنا أن نسأل دارسي الحديث: لماذا التعامل وكأن قواعد علم مصطلح الحديث، منزلة من عند الله أو أن واضعها هو الرسول؟! إن واضعها بشر في مراحل زمنية طويلة متوالية، إلى أن استقرت على شكلها الحالي، فإذا خالفناها فلا حرج علينا في ذلك، طالما أن لنا مستندا في قولنا. ولو كان

المنهج الذي ندعو إليه هو الذي التزمه علماء الحديث منذ بدء التأصيل لما وجدتم في نفوسكم أي حرج من هذا!

ونحن نرى أن المنهج الرخو الذي قام عليه علم الحديث، -من ناحية تصحيح الأحاديث اعتمادا على السند بدون العرض على القرآن، ومن ناحية تعريفهم للحديث الصحيح-، هو الذي أدى إلى تسلل بعض أحاديث، يتمسك بها الطاعنون في الدين، ويرمون بها الدين بالبطلان، ومن أجلها هجر هؤلاء السنة كلها! وكرد فعل مقابل وجدنا تمسكا شديدا من دارسي الحديث وأنصاف المتعالمين! بهذه الأحاديث الباطلة! وتمحكات وتبريرات مشابهة لتلك التي نجدها عند أتباع الأديان الأخرى، بل ويصبح التمسك بهذا الباطل من علامات قوة إيمان الإنسان واتباعه للسنة، ومن يرفضها هو من المارقين! وهكذا تتساوى الكفتان -ظاهريا- بين الإسلام وبين أديان، لا يمكن مقارنتها بالإسلام بحال، عن طريق اصطياد هذه الأحاديث، والأقوال التي قيلت في تبريرها، وعرضها كأنها الدين الإسلامي، الممتلئ خرافة وتناقضا ولاعلمية!

ونحن في عرضنا لهذا المنهج القديم! لا نتوقع حدوث قبول أو استجابة سريعة لما ندعو له، فالأفكار تحتاج طويل أزمنة، حتى يتبناها عدد من الأفراد، ينادون بها ويدعون إليها، حتى تترسخ في نفوس الناس وتُقبل كبديل جيد للتأصيل القديم! وبخلاف منهج علماء الحديث في تلقي الأحاديث وقبولها وتصحيحها، كان منهج الفقهاء في التوفيق بين السنة والقرآن من الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الاختلال، وهذا الرفض من القرآنيين أو من غيرهم للسنة! فبدلا أن يضعوا السنة في وضعها الصحيح، خاضعة للقرآن تابعة له، لا تُشرع إلا في ظله، أفردوا السنة بالتشريع، وجعلوها حاكمة على القرآن، وهمّشوا القرآن في استخراج الأحكام! ومن ثم أتوا بكثير من الأحكام التي تضيق على الإنسان المسلم وتحرم ما لم يحرمه الله، وتبيح ما حرمه الله! وسنعرض للقارئ الكريم نموذجين من المنتقدات على تأصيل أهل الحديث المعكوس، المحكم للسنة في القرآن.

النسخ

وصل إلينا القرآن بالتواتر، بلا خلاف في كونه نص يتعبد به، محكم عامل إلى قيام السنة! ولكن لما قال علماء الحديث أن السنة تؤسس أحكاما بخلاف القرآن، وأنها حاكمة على القرآن، وصل بهم الحال إلى أن جعلوا السنة تنسخ[82] القرآن!

والنسخ الذي نقصده هو أن تنزل آيات وتُرفع، سواء رفعت الآيات نفسها فلا نجد لفظها، أو يُرفع الحكم فقط فنقرأ الآيات ونحن غير مطالبين بالعمل بها!!، أو تُرفع الآيات ونكون مطالبين بتنفيذ أحكامها. وليس لهذا التقسيم أي أثر في القرآن، وإنما أُخذ هذا التقسيم من فهم العلماء للسنة!

ونعود إلى القول الذي ذكرناه سابقا، وهو: "قال محمد بن المسرة: الحديث ثلاثة أقسام: فحديث موافق لما في القرآن فالأخذ به فرض، وحديث زائد على ما في القرآن فهو مضاف إلى ما في القرآن والأخذ به فرض، وحديث مخالف لما في القرآن فهو مطرح" ولنا أن نسأل: ألا يُعد الحديث الزاعم أن الآية منسوخة –مرفوعة الحكم– مخالفا للقرآن؟ أم أنهم يتوقعون أن ينطق الحديث، فيقول: أنا مخالف؟!

ونتصور الموقف: وردت روايات ترفع أحكاما واردة في القرآن، والروايات ظنية، بل وضعيفة سندا لا تصح بحال، فقبلوها وألغوا أحكاما من القرآن، استنادا إلى أن السنة حاكمة على القرآن! ولست أدري ماذا يريد أعداء الدين أكثر من هذا؟ لقد وضعوا روايات –ضعيفة سندا– تقول أن الرسول تحدث عن آيات رُفعت! ثم كاثروا بروايات عن الصحابة، تحدثوا فيها عن النسخ! ولأن هذه الروايات عن الصحابة كانت من الكثرة بمكان، فلم يهتموا بالسند واعتبروا النسخ أمرا نهائيا لا جدال فيه!

---

[82] للنسخ تعريفات اصطلاحية كثيرة، منها ما عرفه السبزواري بأنه: "بيان انتهاء أمد الحكم الثابت سابقاً " (السيد عبدالأعلى الموسوي السبزواري. مواهب الرحمن في تفسير القرآن.)، وما عرفه ناصر مكارم بأنه: " تغيير حكم شرعي وإحلال حكم آخر محله" (ناصر مكارم الشيرازي. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل.)، والتعريف الذي استقر وتعورف عليه، هو: فهو رفع حكم شرعي ثابت بخطاب متقدم، بخطاب متراخ عنه.

وعلى الرغم من أن الروايات مهما كثرت لا بد من إخضاعها للفحص، إلا أنهم تنازلوا عن ذلك، فلم يدققوا في المروي عن الصحابة، ولو قبلنا بهذا المنهج لقبلنا بالحديث الذي يقول أن الرعد ملك، والذي ورد من أربع وثلاثين ومائة طريق، ولا يصح منها طريق واحد!!

وبعد أن قبل أهل السنة بوجود النسخ كمبدأ، قبلوا الأحاديث المخالفة للقرآن صراحة، فإذا كان هناك نسخ، فلا بد أن هذه الأحاديث المخالفة ناسخة للقرآن! وبدلا من أن تُرد الأحاديث لمخالفتها القرآن، قُبلت وألغيت أحكام القرآن! وهكذا وجدنا من علماء المسلمين من قال أن هناك ما يزيد عن المائتي آية من آي القرآن منسوخة!! واختلف العلماء في عدد الآيات المنسوخة، ولم يتفقوا إلا على آيتين فقط، في كونهما منسوختين، وما عداهما فما من آية قال قائل بنسخها، إلا قال آخر بإحكامها! –ولقد بينا في غير هذا الكتاب أن هاتين الآيتين كذلك غير منسوختين–

وهكذا أصبح كتاب الله تابعا لأقوال واجتهادات العلماء، بدلا من أن يخضعوا هم له. وهكذا عُطلت آيات الله عزوجل صراحا، ثم نجد الاعتراض الشديد والهجوم الكاسح على بعض العلمانيين، الذين يطالبون بتعطيل بعض الآيات، ورميهم بالضلال والفسوق! أما الآيات التي عطلتها روايات ظنية، فلا حرج في ذلك! لأن الرسول الكريم هو الذي بيّن لنا ذلك!!!

ونحن نجزم –على الرغم من كثرة الروايات الواردة عن الصحابة في هذا الشأن، والله أعلم بصحتها!– أن هذا المعنى لم يكن مقصودا حتما في كلامهم لعدة أسباب، أهمها، أنه لم يُنقل عن النبي المصطفى أي رواية صحيحة أو ضعيفة تقول أن معنى أو مضمون هذه الآية مرفوع بآية أخرى!

نعم وردت روايات ضعيفة سندا –يضعفها علماء الحديث أنفسهم– تحدثت عن آيات أنزلت ورُفعت، ولكن لا توجد روايات تتحدث عن نسخ آية بآية، فتأمل! وعلماء السلف الصالح رضوان الله عليهم يستحيل أن يأتوا في دين الله بما لم يُنزل، فإما أنهم

كانوا يقصدون بالنسخ معنى آخر، غير المعنى الاصطلاحي الأصولي المتأخر، المتعارف عليه في الفقه! أو أنهم كانوا يقصدون شيئا لم يسمعوه من رسول الله وأضافوه من عند أنفسهم، وهذا ما ننزههم عنه، أو يكونوا سمعوا الرسول المصطفى يتكلم عن النسخ ولم ينقل أي منهم ذلك عنه، وهذا يستحيل أيضا على مجموعهم، فهذا يعني أن مفهومهم عن النسخ غير مفهوم الفقهاء المتأخرين. ويؤكد ذلك ما قاله الإمام الشاطبي في الموافقات، حيث قال: "وذلك الذي يظهر من كلام المتقدمين، أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخا وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخا وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا ..." اهـ

وكثير من طلبة العلم يقبلون بوجود النسخ، على الرغم من الإشكاليات الكثيرة الكبيرة، التي تظهر لزاما عند القول بالنسخ! ونذكر للقارئ الكريم طرفا من الاعتراضات على النسخ وإشكالياته: أولا: على الرغم من احترامنا لوجهة النظر القائلة بالتدرج في التشريع، ولكن القول بالنسخ يعني وجود الاختلاف، والله عزوجل يقول ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [سورة النساء ,٨٢]، فكيف أقنع أي إنسان غير مسلم أن هذا من باب التدرج في التشريع وليس من باب التناقض؟، فالاختلاف موجود –على قولهم– ولكنا قبلناه من باب أن هذا تدرج تشريعي، إذا لا يصح أن نلوم على غيرنا الاختلافات في كتبهم لأن لهم أن يحتجوا بأي حجة مشابهة، ولكن المنطقي أن يكون كتاب الله محكم كله، يؤيد بعضه بعضا، مع وجود التدرج في التشريع. ثانيا: يؤدي هذا إلى تعطيل النصوص الشرعية، ونحن نرى أن أقوال العلماء والفقهاء كانت من باب الاجتهاد، والذي يقول أن الله ألغى هذا الحكم بدون دليل قاطع يتقول على الله. وبغض النظر عن ذلك، أيهما أولى بالاتباع، القول الذي يعطل النص أم القول الذي يُعمله؟ وما أشد فرحة أعداء الإسلام بتعطيل نصوصه إذا كانوا قد دسوا لنا بعض الروايات وقبلناها، وتركنا العمل بكتاب الله من أجل هذه الروايات. ثالثا: القول بالنسخ أدى و يؤدي إلى ترك التدبر في كتاب

الله، فإذا استعصى على عالم التوفيق بين آيتين من كتاب الله، قال أن هذا من باب الناسخ و المنسوخ. رابعا: فتح باب التقول على الله، فالقول أن الله رفع حكم هذه الآية قول عظيم، والله عزوجل يقول: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝٥٩﴾ [سورة يونس ,٥٩]، فهل قول الصحابة أو التابعين كاف لنقول أن الله ألغى حكم هذه الآية؟ والله لا يكفي قول العالم أجمع. خامسا: القول بأن ثمة خطر في فهم القرآن بذاته، وأن فهمه كما هو ضلال كبير، ولا بد من معرفة أقوال العلماء في الملغي والمقرر، يشبه قول المسيحين تماما في أخذهم أقوال الرجال، فماذا تركنا للمسيحين إذا، ولم نعيب عليهم أخذهم أقوال القساوسة وترك ما هو مكتوب في الأناجيل؟ سادسا: كثرة الخلافات الفقهية، فهذا يرى أنه منسوخ وذلك يرى أنه محكم. سابعا: القول بالنسخ يظهر الله في مظهر العاجز عن الإتيان بكتاب محكم، لا يناقض بعضه بعضا. ثامنا: القول بالنسخ يؤدي إلى تشكيك المسلم في دينه، ويؤدي إلى طعن بعض المشككين في الدين للمسلم عن طريق هذه النقطة، والسخرية من ديننا أمام أتباع دينهم والقول بأن المسلمين يتبعون دينا متناقضا وهم يعلمون. تاسعا: انصراف المسلمين إلى دراسة الروايات، التي توضح! المحكم من الملغي من كتاب الله، بدلا من النظر في كتاب الله ذاته.

ولقد ناقشنا هذه المسألة بتفصيل كبير في كتابنا "لماذا فسروا القرآن؟!"، وبينا أن النسة لا يمكن أن تنسخ القرآن بحال، وناقشنا الآيات التي زعموا نسخها وبينا أنها كلها محكمة، فمن أراد الاستزادة فليرجع إلى الكتاب[83]!

الشاهد أن التأصيل المقلوب أدى في نهاية المطاف إلى إلغاء العمل بآيات من القرآن، استنادا إلى الظني، وهذا ما لا يقول به منصف! ولكن للأسف قُبل القول

(83) الكتاب موجود على موقعنا الشخصي: www.amrallah.com/ar

وعُمل به بسبب التأصيل الفاسد! والذي أدى في النهاية إلى ظهور من يدعو إلى رفض السنة كلها!

إلقاء السلام

لما قال السادة المؤصلون أن السنة تستقل بالتشريع بعيدا عن القرآن! ما عاد الفقيه بحاجة إلى طول نظر وتدبر في الكتاب، فيكفيه أن ينظر في بعض روايات من السنة، ثم يخرج منها بحكم! كائنا ما كان هذا الحكم، أليست السنة مستقلة عن القرآن؟ فلم الحاجة إلى النظر في القرآن حتى يعرف قوله الفصل في المسألة؟! وهكذا أدى استخراج الأحكام من بعض –وليس كل!– روايات السنة إلى أحكام خاطئة، معارضة للقرآن ما أنزل الله بها من سلطان! ونقدم للقارئ الكريم نموذجا واحدا لهذه المسألة، وهو حكم إلقاء السلام إلى غير المسلمين! المشتهر في كتب الفقه أنه يكره أو يحرم إلقاء السلام إلى غير المسلمين[84]! مع أن كتاب الله تعالى وضح لنا أن حكم إلقاء السلام إلى غير المسلم يتأرجح بين الوجوب وبين الإباحة! وتتبع معي عزيزي القارئ كيف أدى التأصيل الخاطئ إلى نتائج عجيبة!: وردت بعض الروايات التي تنهى عن إلقاء السلام على غير المسلمين، مثل: "عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تبدؤا اليهود ولا النصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه." اه

كما وردت روايات أخرى توضح أنه ينبغي أن يكون الرد عليهم ب: وعليكم، مثل ما روي أنه: "استأذن رهط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: السام عليكم، فقالت عائشة رضي الله عنها: وعليكم السام واللعنة. فقال يا عائشة إن الله

[84] الناظر في منظومة الفقه الإسلامي، المتبعة لهذا التأصيل، يرى عجبا، فنجد أن بعض هؤلاء الفقهاء القائلين بعدم جواز بدء غير المسلمين بالسلام يجيزون الزواج من نساء أهل الكتاب! وبالله عليك كيف تستقيم حياة إنسان مع امرأة بدون أن يحييها هي وأهلها وكيف يتعامل معهم؟! هل بالغلظة والعنف أم بالمودة والرحمة والسلام والمزاح وما شابه؟!

تعالى يحب الرفق في الأمر. قالت ألم تسمع ما قالوا؟ قال: قد قلت وعليكم[85]". ومثل ما روي عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم قال قولوا وعليكم." اهـ

فاستخرج الفقهاء من هذه الأحاديث هذه الأحكام! على الرغم من مخالفتها لأحاديث أخرى، ومعارضتها للقرآن! فالناظر يجد أن أحاديث النهي عن إلقاء السلام إلى غير المسلمين كانت في مناسبة مخصوصة وهي القتال، فكيف نُلقي السلام إلى من سنقاتله؟! ويبين ذلك ما رواه ابن ماجة في سننه، عن أبي عبد الرحمن الجهني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني راكب غدا إلى اليهود(أي في الحرب والغزو) فلا تبدءوهم بالسلام، فإذا سلموا عليكم فقولوا: وعليكم . وعن أبي نضرة الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا غادون إلى يهود فلا تبدءوهم بالسلام، فإن سلموا فقولوا: وعليكم." اهـ

فهذه الروايات تبين أن هذا النهي كان لسبب مخصوص، والرد على اليهود بهذا الشكل كان بسبب بدأهم بالعدوان وسب النبي، فهل يعني هذا أن يتعداهم الحكم إلى غيرهم من المسالمين من أهل الكتاب؟!

بداهة لا، ولكن ظهر هذا الرأي وانتشر بعيدا عن القرآن، فإذا نظرنا في القرآن وجدنا عكس ذلك تماما في آيات كثر، منها: خطاب الله تعالى للنبي بشأن الكافرين، فيقول له: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [سورة الزخرف, ٨٩] ومن المعلوم أن الأمر للوجوب ما لم يصرفه صارف في النص! وليس هذا هو حال النبي الكريم فقط ولكنه كذلك شأن من سبقه من الأنبياء، فبعد جدال الخليل إبراهيم مع والده، ماذا كان قوله؟ ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴿٤٧﴾﴾ [سورة مريم, ٤٧]

[85] هذه الرواية في الواقع دليل لنا، لأنها تدل على أن اليهود كانوا يسلمون على المسلمين بالصيغة المعروفة "السلام عليكم"، وكان المسلمون يردون عليهم بشكل عادي، ولكن مع تلاعب اليهود وتحريفهم إلى "السام عليكم" استدعى الأمر ردا مخصوصا!

ويطّرد الأمر مع غيره من الأنبياء فنجد أن سيدنا موسى يأمره الله تعالى ب: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْۖ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكَۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ٤٧﴾ [سورة طه ,٤٧]

ويطرد الأمر مع المؤمنين كلهم، فالله تعالى يقول ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ٦٣﴾ [سورة الفرقان ,٦٣]، ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلْجَٰهِلِينَ ٥٥﴾ [سورة القصص ,٥٥]

ونحن المسلمين كلنا مأمورون بالدعوة إلى الله، ولست أدري كيف سندعو الآخرين بدون أن نسلم عليهم أو نحييهم؟! إذن فلا حرج من إلقاء السلام، وهو مباح لأنه لم يقم أي دليل على الحظر في كتاب الله عزوجل .

فإذا نحن انتقلنا إلى مسألة رد السلام وجدنا الآية الجامعة المانعة التي تقول: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ٨٦﴾ [سورة النساء ,٨٦] فجاءت الآية بصيغة المبني لما لم يسم فاعله على هيئة العموم، فليس لأحد أن يخصصها ويجعلها في المسلمين فقط . فنفهم منها أنه إذا حيانا أي إنسان كائنا من كان أن نرد عليه بمثل تحيته أو أحسن منها.

وتتوالى الآيات تترا تصديقا لهذه الآية فنجد قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنٗا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٗا ٩٤﴾ [سورة النساء ,٩٤] وبعيدا عن سبب النزول الذي رووه، فإن هذه الآية دليل على أن غير المسلمين كانوا يلقون السلام على المسلمين ويردون عليهم، إلا أنهم في حالة الحرب تركوا هذا وخالفوا لذا جاءت هذه الآية.

فإذا نحن عدنا إلى الخليل وجدناه يؤيد ما نقول، فإذا نحن نظرنا في سورة هود وجدنا الله تعالى يقول : ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ ۝٦٩﴾ [سورة هود ,٦٩] والأصل في هؤلاء الأضياف الغرباء أن يكونوا غير مسلمين، ولكن على الرغم من ذلك يرد عليهم الخليل إبراهيم السلام بلا أي تحرج، ويذكر لنا الرب القدير هذا الموقف من باب التعليم، فهل نرده مخالفين هذه الآية وآية النساء "بأحسن منها" ونكتفي ب "وعليكم"؟.

فإذا تركنا القرآن، واتجهنا إلى السنة المظلومة! وجدنا فيها الروايات الكثيرات التي تؤيد، -لأنها التطبيق النبوي للقرآن!- ما قاله القرآن، فهناك روايات عامة تأمر بعموم إلقاء السلام، مثل قول المصطفى: "لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا و لن تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء لو فعلتموة تحاببتم، أفشوا السلام بينكم"

ومثلما رواه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي أمامة أمرنا نبينا(ص) أن نفشي السلام.

وما رواه البخاري ومسلم: "سُئل رسول الله أيّ الإسلام خير؟ قال: "تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف"، أي أنه لا حرج على المسلم في إلقاء السلام على أي شكل كان، وإلا فإن الأمر لا يسلم من أن يكون من أُلقى إليه السلام غير مسلم! فهذا الحديث مبطل لدعاوى من يقولون بالتمييز في الرد.

فإذا تركنا هذه العمومات التي قد يجادل فيها المجادلون، سنجد كثيرا من الروايات الصريحات، التي تتبع القرآن وتخالفهم، وأول ذلك ما رواه الإمام البخاري: "أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب حمارا عليه إكاف تحته قطيفة فدكية وأردف وراءه أسامة وهو يعود سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج وذاك قبل وقعة بدر حتى مر بمجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود فيهم عبد الله بن أبي، وفي المجلس عبد الله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة، خمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه ثم قال: لا تغبروا علينا فسلم عليهم النبي صلى الله عليه

وسلم ثم وقف فنزل فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن فقال عبد الله بن أبي: أيها المرء لا أحسن من هذا إن كان ما تقول حقا فلا تؤذنا في مجالسنا، وارجع إلى رحلك فمن جاءك منا فاقصص عليه. فقال عبد الله بن رواحة اغشنا في مجالسنا ..." اهـ

فهذا الحديث دليل صحيح صريح على أن الرسول الكريم ألقى السلام على غير المسلمين، وليس هذا هو الدليل الوحيد من السنة على هذا الأمر فهناك أدلة أخريات، نذكر منها: روى الطبراني في الصغير عن أبي هريرة عن النبي قال: (السلام اسم من أسماء الله تعالى، وضعه في الأرض تحيّة لأهل ديننا، وأماناً لأهل ذمّتنا). وروى الطبراني في الأوسط والبيهقي عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله يقول: (إن الله عزّ وجلّ جعل السلام تحية لأمّتنا وأماناً لأهل ذمّتنا). والحديثان وإن كان فيهما ضعف إلا أنهما موافقان للقرآن فلا بأس من ذكرهما، بخلاف أفهامهم العجيبة التي جعلت السنة تعارض القرآن! جاء في "حياة الصحابة" الجزء الأول: عن حرب بن سريج عمن حدثه قال: "إنطلقت الى المدينة فنزلت عند الوادي فإذا رجلان بينهما عنزة واحدة، وإذا المشتري يقول للبائع أحسن مبايعتي، (وبالأثناء أقبل رجل مهيب الطلعة)، فقلت في نفسي هذا الهاشمي الذي قد أضل الناس أهو هو؟ فنظرت فإذا رجل حسن الجسم، عظيم الجبهة دقيق الأنف، دقيق الحاجبين، وإذا من ثغره الى سرته مثل الخيط الاسود شعر أسود، وإذا هو بين طمرين، فدنا منا فقال: السلام عليكم، (لاحظ: الرسول يبدأ المشركين بالسلام) فرددنا عليه السلام، فلم ألبث أن دعا المشتري ..." اهـ

ورسائل الرسول الكريم إلى الملوك تؤكد هذا، فإذا نحن نظرنا في رسائله وجدنا أنه صلى الله عليه وسلم كتب في رسالته إلى النجاشي الأصحم ملك الحبشة قبل أن يسلم وقد افتتحها بقوله: سلم أنت، ثم قال في نهاية الرسالة: والسلام على من اتبع الهدى. وفي رسالته إلى أسقف إيلة وأهلها قال: سلم أنتم، ثم دعاهم إلى الإسلام. وبدأ رسالته إلى العباد الاسبذيين بقوله: سلم أنتم، وختمها بقوله: والسلام على من اتبع الهدى. وبدأ رسالته إلى الهلال صاحب البحرين بقوله : سلم أنت، وكذلك ختمها

بقوله: والسلام على من اتبع الهدى.وقال في خطابه ليهود خيبر سلام أنتم ولبني نهد: سلام عليكم وحتى مع مجوس هجر"اه

فهذه مراسلات نبوية سلم فيها الرسول على مخالفي الدين! —ونغض الطرف عن أقوال وأفعال الصحابة لأنها ليست بحجة!– وهذه الأحاديث كلها موافقة للقرآن، ولست أدري كيف غفل الفقهاء عنها، عند استخراجهم الحكم الفقهي من الأحاديث السابقة؟! وكيف لم يلحظوا التعارض الموجود فيها؟!

والواقع أن لا تعارض، فأحاديث المنع والنهي هي في حالات مخصوصة، وهذه عامة، وللعجب كل العجب قُدم الخاص وأُهمل العام، وذلك لترك التبيان القرآني، الذي يوضح لنا أي الأحكام عامل وأيها معطل! فانظر عزيزي القارئ كيف أن ترك التبيان القرآني ضلال لا محالة، لأن الإنسان قد يأخذ حالة مخصوصة فيعممها، أو حكما غير ملزم وينادي بإلزامه الأمة! ولكن مع إعادة الميزان الأصلي، يستقيم الحال ونحصل على فقه سليم .. فقه القرآن!

وكما ظهر لك جليا عزيزي القارئ من النموذجين المعروضين، فإن تحكيم السنة في القرآن بدلا من خضوعها له، والاكتفاء بها كمصدر تشريعي، أدى إلى إلغاء آيات في الكتاب وإيجاد تعارضات وهمية!! كما أدى ذلك إلى استخراج أحكام من غير مظانها! وهكذا جعلوا السنة النسبية مطلقة وجعلوا القرآن المطلق نسبي! لذلك أتوا في كثير مسائل بتناقضات وتعارضات.

فإذا نحن أعدنا البوصلة إلى وضعها الطبيعي، الذي نرى أن النبي من حدده، فإن هذا سيقلل التضخم الكبير والتعقيد العظيم الذي أصاب الفقه الإسلامي، ويؤهل لاستخراج أحكام سليمة تتناسب مع العقل والمنطق والفطرة ولا تسبب للناس حرجا في دينهم ودنياهم!

السنة سنة!

وفي نهاية المطاف أرجو أن لا يفهم القارئ أننا ندعو إلى تهميش السنة، أو عدم الالتزام بها لأنها سنة! فنحن ندعو إلى اتباعها كسنة، وليست كفرض واجب! فنحن في سعينا كله نسعى إلى الوصول إلى منهج دقيق في الحديث عن الله، حتى لا يتقول الإنسان على الله ما لم يقله استنادا إلى ظنيات!

فنحن وإن قلنا مثلا أن الغناء والمعازف حلال لا حرمة فيهم، إلا أن هذا لا يعني أننا ندعو أن ينغمس الإنسان فيهما، وعندما نقول أن اللحية ليست فرضا أو أنه ليس هناك ثياب إسلامية وأخرى غير إسلامية، فهذا لا يعني أننا ندعو إلى أن نتشبه بالغرب! بالعكس، فنحن ندعو إلى التمسك بالثياب العربية الأصيلة، وبكل ما هو عربي، كتعبير عن التمسك بالأصول، وعندما نقول أن مصافحة المرأة ليست حراما، فهذا لا يعني أنني نرمي إلى إباحة الاحتكاك بالمرأة!

لقد أتى الرسول الكريم بالقرآن العظيم وطبقه، وكإنسان أعلى، كان مؤهلا لحمل الرسالة الخاتمة، قدم لنا الرسول الكريم نموذجا وأسوة حسنة في التطبيق! فقدم لنا منظومة أخلاقتربوية تمثل نهايات التطبيق على أرض الواقع، وهكذا يجد الإنسان المسلم أمامه الوسط القرآني –القابل للزيادة– والنهايات النبوية، فمن اكتفى بالوسط القرآني فهو في كفاية وسلام، ولكن المسلم الحقيق المحب للنبي محمد، يسعى من أجل الوصول إلى درجة قريبة من التي وصل إليها النبي الكريم، حبا له واتباعا لسنته، وليس لأنها مفروضة عليه!

تلك السنة التي خبرت الواقع ومحصت الإنسان، وعلّمته من أين تؤكل الكتف، ومن أين يأتيه الشيطان! التي علمته كيف يجاهد نفسه ليُخرج إنسانا صالحا قويا، غنيا قائما بنفسه، نافعا لغيره، وليس ذلك الإنسان الذي لا يرى إلا نفسه ولا يبحث إلا عما أبيح له!

الفصل الثاني: تصحيح التصحيح

تمهيد

بعد أن تكلمنا في الفصل الأول من هذا الباب عن الركيزة الأولى لصحة استخراج الأحكام من السنة، ولتضعيف أو رد الأحاديث! لا لتصحيحها بيقنية! ننتقل إلى الحديث عن الركيزة الأولى في قبول الأحاديث، وهو منهج التصحيح السندي. ولن نعرض هنا لمسألة تصحيح الأحاديث أو تضعيفها تبعا للمتون، لأنها تختلف من عالم إلى آخر، كما أن السادة علماء الحديث، وإن أوجدوا هذا المعيار في القبول والرد، فإنه نادرا ما يردون الحديث استنادا إلى متنه، طالما صح السند!

وخاصة إذا كان في البخاري ومسلم، وإنما يتفننون في إثبات صحته ورد التناقضات الموجودة بين الحديث وأحاديث أخرى، أو بينه وبين القرآن أو بين الواقع والعلم، حتى ولو أتو من أجل ذلك بتمحكات ومغالطات، وتأويل عجيب لآيات القرآن! من أجل إثبات صحة الحديث!

لذلك سنكتفي هنا بنقد المنهج الموجود على الساحة حاليا لتصحيح الأحاديث، والذي يتعامل معه دراسو الحديث،–على الرغم من رخاوته!– على أنه منهج مقدس وصل النهاية العظمى، وأنه كاف للوصول إلى يقينية كاملة في تصحيح الأحاديث، ويجرحون كل من يحاول الاقتراب من هذا المنهج!

والنقد الذي سنقدمه في هذا الفصل ليس لنا، وإنما هو لعلامة المغرب، والمؤصل الحقيق لعلم مصطلح الحديث في زماننا المعاصر، الأستاذ الدكتور محمد عمراني حنشي[86].

---

(86) يقوم الدكتور محمد عمراني حنشي بنشر حلقات هذا المنهج على صفحة موقعه الشخصي www.alhiwar.org على شكل حلقات مسلسلة في ملفات pdf قابلة للتحميل.

ونأخذك عزيزي القارئ في جولة مع علم مصطلح الحديث، لتعلم كيف أن هذا العلم بشكله الحالي، ينقصه الكثير والكثير حتى يحصل على سمة العلمية!

ونقدم لك التحصين والتأصيل الجديدين، اللذين قدمهما الدكتور عمراني، واللذان يصبغانه بصبغة العلمية، وذلك لوجود معيار واحد في التصحيح والتضعيف، وليس تلك المعايير المختلفة المتناقضة، والتي يهدم بعضها بعضا، معيار واحد يستطيع به الدارس الوصول إلى تحديد درجة صحة أو ضعف الحديث، بحيث لا يُترك الأمر للهوى الشخصي للمحدث. ونحن ننبه أن أي تلخيص لأي فكرة لا يعطيها حقها كاملا، وقد يصيبها بالتشوه، ولكنا سنقدم للقارئ مقتطفات حول المنهج، ليعرف ماذا يقول، وندعوه إلى قراءته ودراسته على موقع الأستاذ محمد عمراني!

بداية التصنيف والجمود!

لم ينشأ علم المصطلح بداهة بالشكل الذي هو عليه الآن، وإنما مر بمراحل عديدة من التطور والتنقيح والتصحيح على أيدي علماء الحديث، إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، منذ قرابة الألف عام من الزمان! ثم توقفت الكتابة المجددة المضيفة، واكتُفي بما هو موجود، كنهاية مقنعة مرضية لطالبي علم الحديث! على الرغم من الظنية والرخاوة الباديتين في المنهج!

ويذكر محمد بن يحيي بن يوسف الربعي التادفي الحلبي الحنبلي (899-963) في مقدمة كتابه "قفو الأثر في صفو علوم الأثر"، تأريخا مختصرا للكتابة في علم الحديث، فيقول: "أما بعد، فإن التصانيف في "اصطلاح أهل الحديث" قد كثرت في القديم والحديث، فمن أول من صنف في ذلك:

1- القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاصل" لكنه لم يستوعب!،

2- والحاكم أبوعبداله النيسابوري (ت: 405) لكنه لم يهذب ولم يرتب!،

3- وتلاه أبونعيم الأصبهاني (ت: 430) فعمل على كتابه مستخرجا وأبقى أشياء للمتعقب!،

4- وجاء بعدها الخطيب أبو بكر البغدادي (ت: 463) فألف في قوانين الرواية كتابا أسماه "الكفاية"، ... وقل فن من فنون الحديث إلا وصنف فيه كتابا منفردا، فكان كما قال الحافظ ابن نقطة (ت: 629): كل من أنصف، علم أن المحديثين بعد الخطيب عيال على كتبه ... إلى أن جاء الحافظ الفقيه: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبدالرحمن الشهرورزي المتوفي سنة 643هـ، فجمع لما تولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور: "علوم الحديث"، الشهير ب "مقدمة ابن الصلاح"، فهذب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يتناسب وضعه واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره ما بين ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومنتصر ومعارض له. إلى أن جاء الحافظ شيخ الإسلام ناصر سنة سيد الأنام، المترجَم بفيلسوف علل الأخبار وطبيبها المنعوت لما أن المقدم بإمام طائفة أهل الحديث وخطيبها السابق في معرفة صحيح وسقيم الخبر قاضي القضاة شهاب الدين: أحمد بن حجر العسقلاني الأصل المصري الشافعي (773- 852هـ) فلخص المهم من هذا الاصطلاح مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح مع فرائد ضمت إليه وفوائد زيدت عليه في أوراق قليله هي في نفسها جليلة سماها: "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"

وكما نلاحظ فليس هناك أي تجديد أو تعديل منذ القرن الخامس، وإنما وقع علم مصطلح الحديث ضحية الاختصارات والشروحات والمعارضات، بدون أي تعديل أو زيادة حقيقية! وكان هذا هو المنتظر لطبيعة الطائفة التي تقوم بهذا العلم، والقائمة على الحفظ والتلقين بغير اهتمام بالفقه[87]، وتقديس أقوال الشيوخ، لذا جلس التلاميذ عند

---

[87] انتقدت هذه المسألة على عامة دارسي الحديث منذ عهد قديم، حتى أننا وجدنا الإمام ابن حبان -وهو من علماء الحديث!- يقول في أوائل كتاب الضعفاء: "لفظ الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن

الأعتاب، واكتفوا إلى يومنا هذا بترديد ما خطه الأقدمون! باعتباره نهاية مطلقة لا يمكن تجاوزها!

ونحن إذ ننقد علم المصطلح الحديث، فإن هذا يعني وجود خلل بنيوي كبير – استند إليه الرافضون للسنة– يستدعي هذا النقد، وهذا التجديد والإضافة، ولو كان العلم صلبا، لما شغلنا بالنا بتاريخ توقف التأليف، سواءا كان في القرن الخامس أو الأول! كما أننا ندعو إلى تغيير طريقة دراسة علم الحديث، فلم يعد طالب العلم بحاجة إلى حفظ هذا الكم الهائل من الأسماء وأقوال العلماء، فمع وجود الحاسوب، الذي يقوم بهذه الوظيفة بشكل أفضل، يُفترض توجيه جهد الطالب إلى ما هو أنفع، من فقه للواقع وللقرآن وللسنة، يتعامل بها الدارس عند إسقاطه الحديث على الواقع!

مع وجود الحاسوب لم يعد هناك حاجة إلى وجود بعض النسخ البشرية المكررة، التي تضيع عمرها في حفظ المحفوظ أصلا! لم يعد هناك حاجة إلى تلك التقسيمة: دارس للفقه ودارس للحديث! وإنما لزاما أن يكون دارس الحديث دارسا الفقه والتأويل، وما يلزم من العلوم العلمية والمعرفة التاريخية، اللازمة لنقد المتون، بدلا من الاكتفاء بنقد الأسانيد!

وبهذا نستطيع أن نخرج نقادا حقيقين للحديث، بدلا من أولئك الذي يُربون على إلغاء العقل، –إلا في الدفاع عن الحديث!– والاستماع إلى الشيوخ!

ونبدأ بعرض المنتقد الأكبر في علم المصطلح وهو تعريفهم للصحيح.

الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحققون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا آراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها." اهـ

هشاشة تعريف الصحيح عند ابن الصلاح

قدم ابن الصلاح تعريفا هشا للصحيح، وتبعه في ذلك من جاء بعده، مسلِّمين غير مجادلين، فقال عند تعريفه للصحيح: "أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا .. وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ، وما فيه علة فادحة، وما في راويه نوع حرج، فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة! بلا خلاف بين أهل الحديث.

وينقد الدكتور عمراني هذا التعريف فيقول: "وظاهر من هذا التعريف أننا بإزاء بنية سندية تتسم ب "التفرد المطلق" في كل الطبقات، حيث يظهر جليا: أن كل ما يوجه إليه المحدث التقليدي عنايته للحكم ب "الصحة الاصطلاحية" لخبر ما، هو أن تتوفر في كل رواته المنفردين والمتفردين الشروط الآنفة الذكر! من عدل وضبط ... إلخ.

ولنا أن نطرح سؤالا بديهيا: هل يعقل أن ينتقل خبر بمثل هذا التكتم المريب وهذه الإسرارية الموغلة في التستر لأربعة أجيال متتالية، دون علم أحد من المسلمين عدا هؤلاء النفر المتفردين؟! وهل من العلم أو من الحكمة اتخاذ مثل هذا الاحتمال البعيد معيارا لصحة ورود الأخبار؟ وواضح أن هذا الاحتمال البعيد، هو فعلا ما تبناه المحدثون بمعيارهم هذا، وهذا ما يؤكده ابن الصلاح من دون لبس بقوله في حد الصحيح: ومتى قالوا: هذا حديث صحيح فمعناه: أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعا به في نفس الأمر!. إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول. قلت (عمراني): ولسائل آخر أن يسأل وهو محق: ماذا يهمنا في المقام الأول "من" أو "في" خبر، ليس مقطوعا به في نفس الأمر إلى الرسول؟ مادام المسلم لا يتعبد الله بالظنون وإنما بما استيقنت نفسه بدليله، بحسب ما جاء في الآية 36 من سورة الإسراء ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ

عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾] سورة الإسراء ,٣٦[، ولعمري فاتخاذ معيار رخو كهذا تكأة لمعايرة الأخبار، لهو القفو بغير علم وفي المطلق." (...) وأضاف ابن الصلاح: وكذلك إذا قالوا في حديث: إنه غير صحيح، فليس ذلك قطعا بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقا في نفس الأمر وإنما المراد به: أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور! قلت (عمراني): وواضح جلي أيضا أن هذا التعريف للصحيح هو في حقيقة الأمر تعريف للهشاشة بامتياز، ذلك أننا:

أ. لا نستطيع أن نقطع في خبر توفرت فيه كل شروط الصحة الاعتبارية بكونه صدر فعلا عن الرسول، لأنه أولا وأخيرا فرد، وليس مما أجمعت عليه الأمة، بحسب ما أورد ابن الصلاح، فالعيب إذن هو بالدرجة الأولى عيب "الفرادة".

ب. الصحة المعيارية لا تنفي إمكان طروء النسيان أو الوهم على أحد الرواة،

ج. كون الكاذب يمكن أن يصدق! ... بل وتزداد ارتباكا وحيرة، حين تعلم بأن احتمال ورود الخطأ أو النسيان على الرواة يعتبر من العوارض القاهرة المألوفة والمتوقعة الحصول لا راد لها، حيث يقول الإمام أبوعيسى: محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279) في كتاب "العلل" من سننه: "وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والاتقان والتثبت عند السماع مع أن لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم." اهـ

قلت (عمرو): وهذه الإشكالية الكبرى وُجدت نتيجة تنحيتهم القرآن عند تأصيل علم المصطلح، فقبلوا رواية الواحد الفرد عن الرسول المصطفى! على الرغم من أن الحد الأدنى للشهود هو اثنان، إلا أنهم قبلوا برواية الواحد الفرد، والذى روى عنه الواحد الفرد، وهذا مما لا يسلم من الخطأ أو النسيان، ولا مقياس يمكن معرفة إذا كان الرواة قد أخطأوا أو لا، ولكن بما أنهم حفاظ فالحديث صحيح، وينتهي الأمر! على الرغم من الظنون المحيطة به!

إشكالية الصحيح بعد البخاري

ظهر الإمام البخاري على الساحة بعد سابقين له في الجمع، فاشترط في صحيحه شروطا غير ما شرطه الأقدمون، ورأى الإمام في الشروط التي يضعها ضمانة كبيرة في الوصول إلى الصحاح من الأحاديث، وتجنب الضعيف منها، ولقد اشترط الإمام هذه الشروط في صحيحه فقط، ولم يشترطها في باقه كتبه، مثل التاريخ الكبير والصغير. وأهم شرط تميز به البخاري هو اشتراطه اللقاء بين الرواة ولو مرة واحدة! وجمع على هذا الأساس عددا من الأحاديث وترك أخرى!

فإذا نحن نظرنا في باقي الكتب الحديثية، وجدناها لا تشترط شرط البخاري، وهذا يعني أنها ضعيفة عنده! وأن الروايات الموجودة فيه مرفوضة من البخاري، والذي يعتبرها ضعيفة، ثم وجدنا من العلماء من يصححها، ويقول: صحيح على شرط فلان! وهذا يعني أنه ضعيف عند فلان وعلان ...!

ويعلق الأستاذ عمراني على هذه النقطة فيقول: "وصحيح مسلم بشرطه هو في المعاصرة[88] ضعيف عند البخاري بإطلاق، لاشتراط الأخير اللقاء بين الرواة ولو مرة! قبل القبول بأخبارهم. وهو ما يجعل معيار "الصحة" بهذا التمييع المفهومي يتأرجح بين الصحة والضعف في آن، بحسب صاحب الشرط: البخاري أو مسلم. ولعمري فما هذا باصطلاح بإطلاق لأنه مفرط في الذاتانية، ويدل على الشيء ونقيضه في آن، ويثير إشكالات لا حصر لها:

أولها: أن تعريف "الصحة" بصفتها معيارا لنوعية الأخبار التي تقبل، يجب ألا تتفاضل أو تتفاوت، لأنها بمثابة عيار نقيس به الصالح المستوفي للشروط المتفق والمتواطأ عليها، من الطالح الذي لا تتوفر فيه تلك الشروط، بحيث لا تكون هناك منزلة أو

[88] اكتفى الإمام مسلم بمعاصرة الرواة، أي أنه يكفي أن يكون الراويان، اللذان يرويان عن بعضهما، متعاصرين، وبالتالي فهناك إمكانية للقاء! ومن ثم السماع! ثم يحكم بتصحيح الحديث! وهذا خرص لا يرفعه إلا التصريح باللقاء والسماع.

منازل بين المنزلتين، (...) (قلت –عمرو–: وهذا مما تفرد به علم مصطلح الحديث، وهو القبول بوجود معايير عدة، يُسقط بعضها الآخر، ولكنها قُبلت كلها!)

ثانيها: قولهم: "متفق عليه" في الخبر الذي يخرجه الشيخان معا في صحيحيهما، واعتبار مثل هذا الخبر من أعلى الصحيح مرتبة!، ويليه في المرتبة ما أخرجه البخاري منفردا، ثم في المرتبة الثالثة ما أخرجه مسلم منفردا، يعد من الحشو واللغو النقائضي الذي يمحو آخره أوله، بل شهادة دامغة على خلل قاتل في فهم ومنطق المحدثين المتأخرين، يستحقون بسببه لوحده أن ينعتوا ب "الحشوية" غير مدفوعين، مادمنا قد سلمنا بأن ما أخرجه البخاري بشرطه في اللقاء وعُد صحيحا لهذه الحيثية، فليس بإمكان أي طريق أخرجه مسلم بشرطه هو في المعاصرة فحسب، –الضعيف عند البخاري–، من أن يضيف من قطمير إلى طريق البخاري، أي أنه بمثابة "الصفر" المضاف إلى يسار الأرقام، مثل: (01) و(001)، و(000001) إلى ما لا نهاية، فهذه الطرق التي يخرجها مسلم، وهي أصفار عند البخاري، مهما تعددت على يسار الأرقام، فهي لن تضيف إليها شيئا مطلقا والعبرة بخبر البخاري دون خبر مسلم.

ثالثها: التمييع لمفهوم الصحيح مع كل متأخر. وهو ما يقرره بدون لبس محمد بن إسحاق بن محمد بن منده (ت: 395) في كتاب: "فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن" (1:73) بسنده إلى قائليه من شاكلة:

"قل ما يفوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث". قلت (عمراني): وقد ثبت لديك الآن أن صحيح مسلم ضعيف عند البخاري، "كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه". قلت: وهو تمييع واضح لأن ما هذا مخرجه ضعيف عند الشيخين. وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال! (وهذا زيادة في التفتير والتقول على الرسول صلى الله عليه وسلم بما لم يتلفظ به قط) اهـ

وكما رأينا فإن القول المشتهر والمتعارف عليه في مراتب الصحيح هو قول لا منطقي، أضف إلى ذلك انعدام وجود معيار ثابت للصحة، والتنبيه إلى النقطة الخطيرة، التي قام بها المتأخرون بعد البخاري، وهي تمييع شرط الصحة، الذي اشترطه البخاري، ليستطيعوا أن يجمعوا ويقبلوا ما تركه البخاري[89]! لأنهم ظهروا متأخرين على الساحة، ويريدون أن يشاركوا بدور في المسألة، ولا يزال هناك بضاعة كثيرة، فما كان منهم إلا أن تساهلوا ليجمعوا هذه البضاعة المتروكة، الضعيفة عند البخاري!

ويعلق الدكتور عمراني على هذه المسألة، فيقول: "لاحظنا أن البخاري، بفعل اكتمال آليات المعرفة الحديثية والمنهج عنده، وسبْقه إلى سوق التأليف في شرط الضرورة من الصحيح، استحوذ على أجود ما هو موجود ومعروض من الحديث، الذي يخضع لمعياره الصارم في اللقيا بين الرواة مع المعاصرة. ثم جاء بعده تلميذه مسلم وولج السوق متأخرا، بعد أن قضى البخاري منها وطره، وتركها قاعا صفصفا من الصحيح على شرطه، فلم يجد مسلم بدا من تليين شرط شيخه البخاري، إن أراد أن ينتفع بما تبقى من هذه المادة الحديثية المزهود فيها من طرف شيخه، فكان أن اكتفى بالمعاصرة وغض الطرف عن اللُقيا، معرضا بذلك أخباره إلى احتمالات الانقطاع، بسبب من عدم اللقاء بين الرواة بالرغم من المعاصرة. وهكذا تحصل له من هذا الضرب، وبهذا الشرط اللين الهش العالي الاحتمال في عدم اللقيا: ثلاثة وثلاثون وثلاثة آلاف حديث أصل (3033) بدون مكررات أدخلها صحيحه! هو بشرطه في المعاصرة فقط. فإذا كان هذا حظ مسلم من الخبر الصحيح، الذي ليس على شرط شيخه البخاري، وبالتالي هو ضعيف بمعيار شيخه، ترى كيف يكون حال من جاءوا من بعدهما؟ هنا لن نحتاج إلى كبير عناء ولا تطويل، مادام الأمر واضحا وبيّنا من نفسه، من خلال سوق العرض والطلب الحديثية وتناهي المادة الخبرية ذاتها. فالمصنفون في الصحيح خاصة: كمحمد بن إسحاق: ابن خزيمة (223-311هـ) وأبي حاتم: محمد

---

(89) لم يستطع الإمام البخاري، وعلى علو كعبه ومراسه وسبقه، أن يجد من بين الستمائة ألف طريق التي قيل بأنه كان يحفظها سوى 7008 بالمكرر، بترقيم العالمية، منها 1341 خبرا معلقا، فيما وصلنا من صحيحه برواية أبي عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفربري (ت:320هـ/932م)، وهي من غير المكرر لا تزيد على حوالي 2602 فقط.

بن حبان البستي (ت:345هـ) وأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت: 405) وغيرهم ممن جاءوا بعدهم، أقل حظاً وحظوة في الصحيح لتأخرهم في ولوج السوق على ما تقدم. فهم بمعنى ما، يقتاتون على قمامات من سبقوهم كأصحاب خردة، ويطوعون اصطلاحاتهم في "الصحة!" لمسايرة واقع رواياتهم، التي زهد فيها الأقدمون، وليس البحث في "الحديث الصحيح المجرد"، الذي لم يترك منه البخاري لمتأخر شيئا على الإطلاق، مادام قد احتاج إليه هو نفسه من أجل الاستشهاد به لبعض أبوابه فلم يعثر عليه، وترك الباب خلوا من أي ترجمة!." اهـ

وهذا لا يعني أن نلقي بباقي كتب الأحاديث بعد البخاري وراء ظهورنا، ففيها النافع والمؤكد لغيره من الروايات، وفيها ما هو على شرط البخاري، إلا أنه يجب علينا – ونحن نتعامل مع هذه الكتب– أن نتذكر ونعي جيدا، هذا الخلل البنيوي الموجود بها، لقيامها على متروك البخاري، وأن احتمال الضعف فيها أكبر من احتمال الصحة!

تقديس البخاري ومسلم

نظرا للمنهج القوي الذي اتبعه البخاري، والمنهج القريب منه، الذي انتهجه الإمام مسلم، والعناية الشديدة التي حصلا عليها من العلماء بعد ذلك، عظمت مكانة البخاري ومسلم عند العلماء، وخاصة البخاري، وأصبح الاقتراب منهما، أو القول بوجود ضعيف فيهما مقارب للقول بوجود خطأ في آية من آيات القرآن! وورّث مشائخ الحديث لطلابهم قداسة البخاري، وأنه لا يجوز الطعن فيه[90] أو في مسلم، لأنهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى!!

[90] اشتهرت عندنا في مصر مقولة: "هو انا غلطت في البخاري"، عندما يريد الإنسان التعبير عن أنه لم يرتكب شيئا كبيرا! وكأن الخطأ في البخاري هو أكبر شيء ممكن أن يقع فيه الإنسان المسلم!!

وطلبة الحديث يجزمون بأن كل ما في الصحيحين صحيح، ويروون عن مشائخهم أن المسلم لو أقسم أن كل ما في الصحيحين صحيح لم يحنث، وأن من يشكك أو يطعن في الشيخين أو صحيحيهما فهو ...!

ونحن نرفض أن يقارن أي كتاب بكتاب الله عزوجل! فالبخاري ومسلم مهما كانا فهما بشر، ولزاما أن يخطأ، وإنا نجزم –إيمانا بأن الصحة المطلقة في فعل الله فقط، وأن البشر لا بد أن يصيبهم الخطأ والزلل– بغض النظر عن دراستنا لعلم الحديث، أن البخاري ومسلم لا بد أن يحتويا نسبة من الخطأ، لأن الكمال لله ولكتابه فقط، ولا يمكن لبشري غير معصوم أن يحققه! وذلك الذي يقسم أن كل ما في الصحيحين صحيح هو إنسان متخرص أحمق لا يراعي قوله تعالى: "واحفظوا أيمانكم"، ويتقول بما ليس له به علم!

أما القول أن من يطعن في البخاري ومسلم فهو ...، فهذا من قول البشر، الذين لا يحق لهم أن يصدروا أحكاما على غيرهم، إلا إذا ادعوا لنفسهم أو للبخاري ومسلم العصمة، وأن قولهم هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ!

ولسنا أول من انتقد البخاري ومسلم، وليست مسألة انتقاد البخاري ومسلم مما ظهر في العصر الحديث، وإنما هو أمر موجود منذ زمن بعيد، بعد انتشار الكتابين، فلقد انتُقد على البخاري ومسلم قرابة المائتين وعشر حديثا، ثمانون منهم في البخاري والباقي عند مسلم! وعلى الرغم من ذلك يقولون قولتهم هذا، ويستدلون بما قاله الإمام ابن الصلاح عند حديثه عن مراتب الصحيح، كأن قوله هذا حجة! والذي قال فيه: "هذه أمهات أقسامه، وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: صحيح متفق عليه. يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به.

خلافاً لقول من نفى ذلك، محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ." اهـ

وكما بيّنا سابقا، فإن اتفاق البخاري ومسلم لا يزيد عما انفرد به البخاري، لأن شرط مسلم لا يضيف للبخاري شيئا! وحديث الإمام ابن الصلاح هنا عن تلقي الأمة لكل أحاديث البخاري ومسلم بالقبول هو كلام في الهواء ليس أكثر، فعن أي أمة يتكلم الإمام؟ هل يقصد بالأمة أهل السنة؟ وماذا عن الشيعة والإباضية والزيدية؟ هل هم كفرة، أم أن قولهم لا يُعتد به ولا يُسمع له؟! وإذا غضضنا الطرف عن هؤلاء، فماذا عن المعتزلة، الذين رفضوا أحاديث في البخاري ومسلم؟ ألا يُسمع لهم أيضا ولا يُعتد بقولهم، أم أنهم من الضلال؟! وإذا غضضنا الطرف عن كل هؤلاء، واكتفينا بالفرقة الناجية!! عندهم، وهم أهل السنة والجماعة، فهل يُعد قبول العوام، الذين لا يفقهون قطميرا في علوم الحديث، وغيرها من العلوم الشرعية، حجة لجعل أحاديث البخاري ومسلم ترقى إلى درجة العلم اليقيني النظري؟! لقد عودتموهم على السمع وعدم النقاش، فكيف تستدلون بهم؟! وعجيب لمن يستدل بموافقة التلميذ المبتدأ على قول شيخه، ويكاثر بعدد التلاميذ مخالفيه في الرأي، فيقول أن من يقول برأيه مائة من العلماء!!

وأول ما يجعل المرء متأكدا من وقوع الخطأ في البخاري ومسلم هو طريقة نقل هذه الكتب إلينا، فهذه الكتب لم تنقل بالتواتر كما نُقل القرآن، وإنما نُقلت عن طريق أفراد ونساخ، يُحتم العقل إضافتهم أو حذفهم أو خطأهم في النقل، كما وقع من كُتَّاب الأناجيل مثلا!، والادعاء بعدم وقوع هذا مخالف للمنطق وادعاء لعصمة كُتَّاب البخاري ومسلم، ومشابه لدعوى عصمة كُتَّاب الأناجيل!

ويوضح الدكتور عمراني كيف وصلنا الكتابان، فيقول: "نسخ البخاري التي وصلتنا من طريق رواته الخمسة: أبي عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفربري (ت: 320هـ)، إبراهيم بن معقل النسفي (ت: 295 هـ)، حماد بن شاكر النسوي (ت: 329هـ)، أبي

طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي (ت: 329هـ)، أبي عبد الله الحسن بن إسماعيل المحاملي (ت: 3309هـ)، ضاعت كلها، عدا نسختي الفربري والنسفي، زيادة على كون هذه النسخ جميعها متفاوتة في عدد ما ترويه من أخبار، مختلفة في أحايين كثيرة فيما بينها! ومما زاد الطين بلة وعقد المسائل تعقيدا، أن رواة نسخة الفربري اختلفوا أيضا فيما بينهم، وقد بلغ الإهمال وعدم المبالاة في حفظ التراث من طرف الحشوية المتأخرين أسفل درك له ما بعد القرن السابع الهجري، إلى درجة أن نسخة الفربري، التي عني علي بن محمد بن عبد الله اليونيني (ت: 701هـ) بتحقيق نصها، والتي كانت محفوظة باستنبول وإلى عهد السلطان عبدالحميد، الذي أرسلها لتنشر بمطابع بولاق بمصر ضاعت بدورها! كون رواية صحيح مسلم التي وصلتنا هي من راويين فقط: رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم، وبها فوت لم يسمعه إبراهيم وإنما هو في حكم الوجادة ويصل إلى حوالي 28 ورقة في بعض المواضع. ورواية أبي محمد بن علي القلانسي عن مسلم، وهي رواية مغربية لا تعرف في المشرق، وبها أيضا فوت في ثلاثة أجزاء من الكتاب، فيرويها أبوالعلاء عبدالوهاب بن ماهان، عن أبي أحمد الجلودي، عن إبراهيم بن سفيان عن مسلم. ولن يحتاج المرء أن يكون عبقريا ليحكم، من خلال هذه الصيرورة التاريخية، التي مرت بها نصوص الصحيحين، بامتناع أن تكون كل المواد المروية في النسخ التي بأيدينا صحيحة النسبة إلى الشيخين رحمهما الله تعالى." اهـ

وهذا التاريخ والاختلافات الواقعة يحتم وجود التحريف فيهما، وإضافة الرواة أو حذفهم، فكيف لنا أن ندعي أن كل ما في البخاري ومسلم صحيح الصدور من الرسول الكريم؟!

وبغض النظر عن الصيرورة التاريخية التي مر بها الكتابان، إلى أن وصلا إلينا بشكلهما الحالي، فإن هناك العديد من العوامل التي تسمح لنا بانتقاد هذه الأحاديث، أهمها: اختلاف الإمامين البخاري ومسلم في الرجال والشيوخ، وهذا من أكبر الأدلة ضد من يقدسهما، فلقد ضعف كل منهما بعض رجال الآخر، الذين استدل بهم في صحيحه!

وهذا يعني أن هذه الأحاديث ضعيفة من وجهة نظره، وهذا يعني أنه يجب أن يُعاد النظر فيها.

ويعلق الدكتور عمراني على هذه النقطة، فيقول: "فإذا علمنا أن عدد من أخرج لهم البخاري في "الجامع الصحيح" هو: سبعة وتسعون وخمسمائة وألف (1597) راو، ما بين ذكور وإناث، شاركه مسلم في سبعة وستين ومائة وألف (1167) منهم، وأن من بينهم أربعمائة وثلاثين شيخا (430)، لم يشترك مسلم مع البخاري في الإخراج لهم في صحيحه، وأن عدد من احتج بهم مسلم في "صحيحه" وتحاشاهم البخاري في صحيحه بلغ ست مائة وخمسة وعشرين شيخا (625)، فيكون عدد المختلف فيه بينهما من رجالاتهما في الصحيح هو: خمسة وخمسون وألف (1055) شيخ. وهو عدد ضخم بالمقارنة مع مجموع رجالاتهما في الصحيحين الذين ناهزوا حوالي 2405 شيخ. وبعبارة أخرى، فإن نسبة المختلف فيهم من الشيوخ بينهما هي حوالي (44%) وهي نسبة عالية، وبكل المقاييس، حيث أنها تقارب النصف من مجموع شيوخهما معا! وهذا يعني أن مجال انتقاد الشيوخ وإعادة النظر فيهم، يظل مجالا واسعا ومفتوحا في شطر من الصحيح، فما بالك في غيره." اهـ

وعلى الرغم من هذا الاختلاف الواسع بين الشيخين، فإن المتأخرين اتخذوا كل هذا وراءهم ظهريا، وتمسكوا بأن كل ما عند الشيخين صحيح!

ولقد حاول بعض المتأخرين زيادة تحصين البخاري، عن طريق إيجاد منهج عام سار عليه البخاري في جمعه للروايات، يجعل من العسير جدا ردها، -وهو ما لم يفعله البخاري، وما ندعو إلى أوسع منه الآن!- ومن ذلك ما ادعاه الإمام أبوعبدالله الحاكم النيسابوري، أن البخاري اشترط رواية الثقتين عن الصحابي وهكذا في باقي السند، فلا يروي عن واحد منفرد، حين قال: "والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام، خمسة متفق عليها وخمسة منها مختلف فيها، فالقسم الأول من المتفق عليها: اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح. ومثاله: الحديث الذي يرويه

الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وله راويتان ثقتان. ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويتان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة في روايته، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح." اهـ

واشتهرت هذه المقولة، على الرغم من عدم اطرادها عند البخاري ومسلم، ولقد سُأل الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي بخصوص هذا الذي قرره الحاكم هنا، فأجاب داحضا له، بما نصه: "إن البخاري ومسلم لم يشترطا هذا الشرط ولا نُقل عن واحد منهما أنه قال ذلك! والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن! ولعمري! إنه شرط حسن لو كان موجودا في كتابيهما، إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقصة من الكتابين جميعا. فمن ذلك في الصحابة أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي: "يذهب الصالحون أولا فأول ... الحديث" وليس لمرداس راو غير قيس! وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد! وأخرج البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب: "إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي ... الحديث" ولم يرو عن عمرو غير الحسن. هذا في أشياء عند البخاري على هذا النحو. وأما مسلم فإنه أخرج حديث الأغر المزني: "إنه ليغان على قلبي" ولم يرو عنه غير أبي بردة. وأخرج حديث أبي رفاعة العدوي ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي (...)، هذا في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر لتعلم أن القاعدة التي أسسها (الحاكم) منتقضة لا أصل لها!" اهـ

وبسبب هذه المبالغة حول قدر البخاري، نشأت حصانة حوله تمنع الإنسان من التفكير في وجود الضعف فيه! حتى أن الإمام الذهبي قال في ميزان الاعتدال، عند ترجمة خالد بن مخلد القطواني، بعد أن ساق الحديث القادم:

"عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب. وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه. وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه. فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها. ولئن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنه. وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس المؤمن: يكره الموت، وأكره مساءته." اهـ

"فهذا حديث غريب جداً، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرجه من عدا البخاري" اهـ

فأي هيبة هذه التي ترد عن الحق، أليس الحق أحق أن يتبع؟! وغفر الله للإمام الذهبي على هذه الزلة، ولنا أن نسأل: كم من العلماء رأوا باطلا في البخاري ومسلم، ومنعتهم الهيبة! أن يصرحوا بذلك أو يثبتوه في كتبهم؟! ونقول لمن يقدس البخاري –تحديدا: ما المشكلة أن يخطأ البخاري؟ أو ليس بشرا؟ لقد اجتهد الإمام البخاري أكثر من غيره، ونجح في الوصول إلى درجة جد عالية من الدقة والإصابة، فهل من الواجب على كل مسلم أن يقر أن البخاري نجح بنسبة مائة في المائة في جمع صحيحه؟ ما المشكلة في أن يكون البخاري قد نجح بنسبة 98% أو 97%؟

إن هذه نسبة إصابة عالية جدا، يُحمد فاعلها على جهده الجبار، ولكن من لُقن منذ صغره صحة كل ما في البخاري، يصعب عليه أن يقر بوجود حديث أو حديثين غير صحاح في البخاري، فما الحال إذا كنا نتكلم عن نسبة مئوية!

ولن نذكر للقارئ هنا أي نماذج للأحاديث الضعيفة سندا! والباطلة متنا! والموجودة في البخاري تحديدا، وإنما ندعوه إلى الذهاب إلى موقع الدكتور عمراني، وقراءة ما عرضه تحت عنوان: ضعيف الصحيحين، مناقشا للمتن مفندا للسند، حتى يتيقن

بنفسه، من بطلان هذه الأحاديث، ومن تهافت التبريرات التي يقدمها علماء الحديث دفاعا عن صحتها!

المنهج الجديد

كما رأينا من خلال العرض السابق، فلقد قبل المحدثون رواية الواحد الفرد، على الرغم من مخالفة ذلك للقرآن، والذي يجعل الرواية محلا للظنون والشك، والتي لا يرفعها رافع، مهما تمحك أو برر!

ونبدأ في تقديم المنهج الجديد في التصحيح والذي اعتمده الدكتور عمراني، والقائم على التعزيز! أي أنه لا بد أن يأتي الحديث عن طريق راويين عن الرسول، أي أن الصحابة يدخلون في هذه المسألة، فرواية الواحد منهم هي رواية واحد في آخر المطاف، تحتمل الخطأ أو النسيان، ولا يمكن رفع هذا الاحتمال من رواية الواحد أبدا، لاحتمال الوهم!

والقول بهذا القول هو عودة إلى التزام النهج القرآني في تأصيل العلوم، وخضوع لما أمر الله به تعالى من التعديد في الإشهاد، وعدم الاكتفاء بشاهد واحد، وذلك مثلما جاء في قوله تعالى: ﴿... وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰۚ ... ﴿٢٨٢﴾﴾ [سورة البقرة, ٢٨٢]، ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْۖ ... ﴿١٥﴾﴾ [سورة النساء, ١٥]، وقوله: ﴿... يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ... ﴿٩٥﴾﴾ [سورة المائدة, ٩٥]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ... ﴿١٠٦﴾﴾ [سورة المائدة, ١٠٦]، ﴿... وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ

ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ... ﴿٢﴾] سورة الـطلاق ,٢[فالتعديد هو الأصل، وقبول الانفراد هو توجه شاذ، ظهر على المسرح الإسلامي، ووُجد من يقبله، ويدافع عنه! ويعلق الدكتور عمراني على هذا المسلك فيقول: "لاحظ: أولا: أن عدم مساواة "خبر الواحد" ب "الشهادة" لم يكن له من مسوغ شرعي صلب سوى اختيار المحدثين لذلك، ومعهم الشافعي رحمهم الله، وهو ما سيصيب الحقل لاحقا في مقتل، لأنه جعل المنفردات – وهي هشة بنيويا، لتطرق احتمال الخطأ على الحوامل– مقياسا للوثاقة، وهي لم تكن كذلك لا عرفا ولا شرعا. وثانيا: أن الإشهاد إنما هو بعدلين في كل هذا المواطن عدا في "الزنا" فقد ذكر أربعة، ولم يذكر فيهم ضرورة توفر العدالة، لأن العدد يفي بالغرض في هذا المقام، استبعادا للتواطؤ على الكذب. وثالثا: أن عدول الحديث هم عادة أعلى مرتبة في الوثاقة والعدالة من غيرهم من العدول المظنون بهم ذلك، لأن المحدثين خبروا وسبرت سيرهم وفتشت من طرف متخصصين في هذه الأمور." اهـ

وبداهة لدى علماء الحديث مستندهم في هذا القبول، وهو روايات وردت في السنة! وهذا من عجيب الاستدلال، فهم يستدلون على ما يريدون تصحيحه بما يريدون تصحيحه، إن هذه الروايات بدون أي مستند من القرآن هي مجرد ظن! فكيف استند إلى الظن في تثبيت الظن!

وبغض النظر عن أن هذه الروايات منعزلة عن أصل قرآني، لا يقوم بها حجة، فإنها لا تشهد لهم فيما يقولون لأسباب عدة! منها ما ذكره الدكتور عمراني، في معرض تنويهه بأهمية التعديد المعزز، حيث قال: "ولا شك أن تكثير الطرق بحسب منهج ابن معين وعلي بن المديني المتقدم، وبالشروط الآنفة الذكر، أي استقلال الرجال في الطبقات، والأمان من عدم تواطؤ الرواة، هو ما ينقل الأخبار من حيز العلم الضروري إلى اليقين المتحقق. قلت: وقد دأب المحدثون، دفاعا عن العمل بخبر الواحد، على الاستشهاد بحوادث وقعت أيام الرسول، كتحويل أهل قباء للقبلة بخبر رجل واحد، وإرساله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل إلى اليمن لتعليمهم أمور دينهم، وإرساله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب إلى الحج ليقرأ عليهم سورة "براءة"، وما شابه ذلك من

الأحداث. والحقيقة هي أن كل هذه الأمثلة التي دأبوا على الاستشهاد بها، للتدليل على حجية العمل بخبر الواحد، تتنزل في الواقع على خلاف مرادهم، وتدحض أدلتهم من وجهين: أولا: كل هؤلاء المبتعثين المبلغين عن الرسول إنما كانوا يبلغون عنه خبرا، أو أمرا واحدا محددا في حد ذاته، لا مجال أو احتمال للخطأ أو السهو فيه وليس كالآف الأخبار التي كانت تعج بها ذاكرة الرواة، المعرضة دوما لأعطاب الذاكرة. ثانيا: أن كل هؤلاء المبلغين لم يكونوا مستقلين بأنفسهم ولا بالخبر، ولا متروكين لذاكرتهم ولو لطرفة عين، كي يتعرضوا للخطأ في التبليغ، ذلك أن الرسول كان لا يزال حيا يرزق، ويعيش بين ظهرانيهم، ويعمل كرائز ضبط للمروي عنه، وأي تبليغ خطأ يبلغه عن الرسول مبلغ بعينه، سيصوبه الرسول لا محالة، فشهادة الصحابي المبلغ في هذه الحال، ليست شهادة استرداد أو استحضار من أعماق الذاكرة، بل هي شهادة مطابقة وتصديق لأوامر الرسول الحي المتتبع لما يبلغ عنه وكيف يتم هذا التبليغ." اهـ

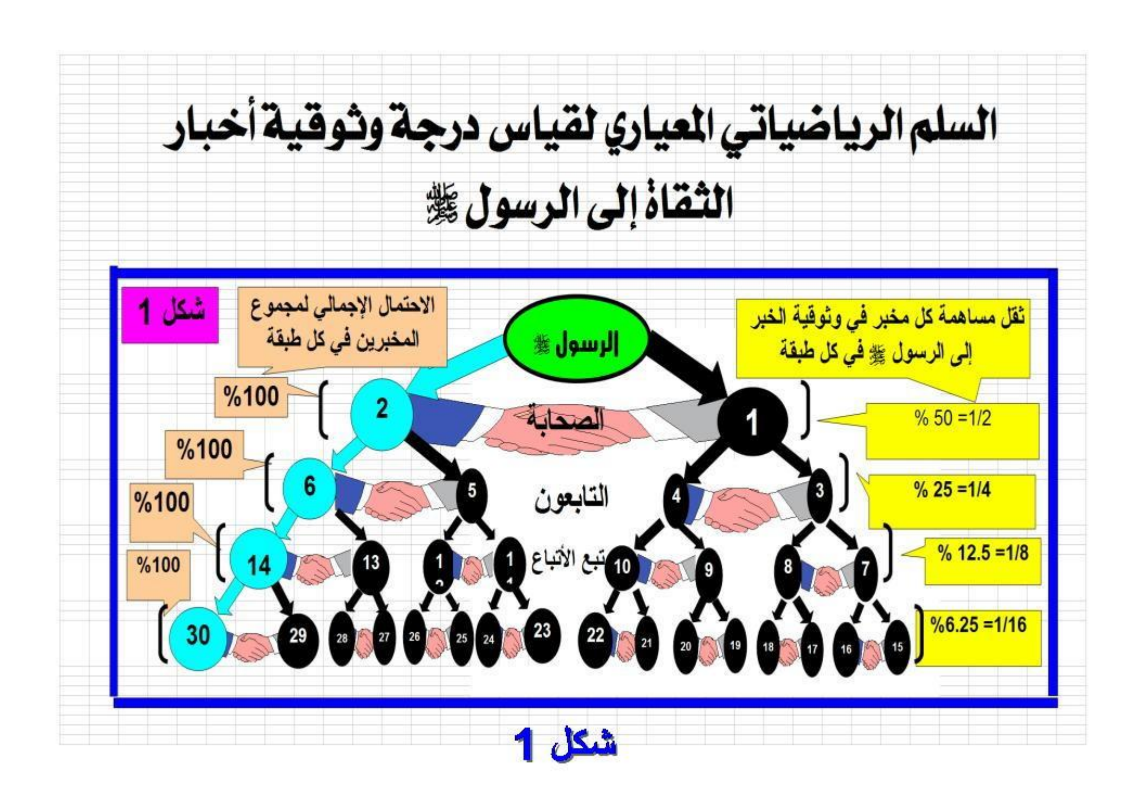
وفي النفس أشياء من مسألة تحول المصلين في قباء من قبلة إلى أخرى، فإذا تحول المصلون، فهل أصبح الإمام خلفهم، وكانت هذه هي الصلاة الوحيدة التي كان فيها الإمام خلف المأمومين؟! أم أنهم خرجوا من الصلاة، ثم صلوا متجهين إلى القبلة الجديدة؟ وهذا ما لم تقله الروايات!

وأما ارسال معاذ بن جبل إلى اليمن لتعليمهم أمور دينهم، فلم يرسله النبي بمفرده، وإنما كان معه من الصحابة نفر، وأما ارسال علي بن أبي طالب ليقرأ التوبة على المشركين، فهل قالت الرواية أن الرسول ما قرأ السورة إلا على الإمام علي فقط؟ إنه من البدهي أن يرسل الرسول الكريم واحدا فقط ليقرأ السورة ويبلغ الناس، أم يفترض في الرسول أن يرسل اثنين، فيأمر كل واحد منهما أن يقرأ نصف السورة، ويبلغ كل واحد منهما نصف رسالة الرسول إلى المشركين؟! يضاف إلى هذا كله أن هذه الروايات عن أحداث يبلغها شاهدوها، بخلاف الروايات التي تتناقلها الأجيال، والتي قد يدخلها الوهم والخطأ لعدم المعايشة أو الشهادة!

وهذه إشكالية أقر بها علماء الحديث، إلا أنهم –تبعا لتأصيلهم الذي يدافعون عنه– لم يقدروا أن يقدموا حلا لإشكالية وهم وخطأ الرواة هذه! ويعلق الدكتور عمراني على هذه النقطة، فيقول: "لكن يبقى أن المحدثين، وإن استطاعوا تشخيص أهم ملمح في الرواية الخبرية ككل، وهو إمكان دخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين وغيرهم، إلا أنهم لم يهتدوا قط إلى ترجمة هذا الوعي بالإشكال إلى إجرائية عملية موضوعية لمعالجة المشكل، وبالتالي تقدير أثر الأخطاء والأوهام في صحة الأخبار، كما هو منتظر من أي علم موضوعي صلب، بالرغم من الإجماع على التسليم بوقوع الخطأ والوهم من طرف الجميع. قال عبدالله بن المبارك: من يسلم من الوهم وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة؟ وقال سفيان الثوري: ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك. ... وقال يحيى بن معين: من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب. وقال أيضا: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب. وقال الإمام أحمد: كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ. ... وقال: ما أكثر ما يخطئ شعبة بن الحجاج في أسامي الرجال." اهـ

ولكن مع المنهج الذي اعتمده الدكتور عمراني، والقائم على توفر الشرط القرآني بوجود شاهدين، يروي عن كل واحد منهما شاهدان آخران، وهكذا إلى آخر السند! يمكن رفع هذه الاحتمالية، لوجود الشاهد الموازي للراوي، والذي يُمكن من خلال فحص روايته ورواية الراوين عنه، معرفة أين حدث الخطأ، وما هو نسبته.

ويوضح الرسم القادم هذه الفكرة:



شكل 1

فكما نرى في الصورة، فيفترض أن يروي عن الرسول راويان، يتحقق بهما نسبة وثاقة 100% إذا اتحد المروي، وذلك لسماعهما المباشر من الرسول الكريم، ومع نزول الرواية إلى الطبقة التالية، تنخفض درجة الوثاقة إلى النصف، ومع كل طبقة تنخفض إلى النصف مع كل راوٍ منهما! هذا إذا وجد الراويان في كل طبقة من الطبقات! فإذا اختل الشرط ولم يوجد راو من الرواة في طبقة من الطبقات نزلت درجة الوثوقية إلى الربع! فإذا حدث ووُجد حديث متفرد في الطبقات الأربع الأولى –كما نجد فعلا–، فإن نسبة وثوقية هذا الحديث لا تزيد عن ستة وربع في المائة! لاحتمال وقوع الخطأ أو السهو أو التحريف أو الرواية بالمعنى من كل راو فيهما! وهي نسبة لا تصلح بحال للوصول إلى أي يقين! وعلى الرغم من ذلك، وجدنا من المحدثين من يدافع عن أمثال هذا السند، ويعده من الصحيح الصريح، ويطعن في إيمان من يشكك فيه أو يرفضه!!

شروط المنهج الجديد

يشترط المنهج تخريج كل طرق الرواية، تبعا لمنهج الإمام علي بن المديني، الذي قال إن: الخبر إذا لم تُخرج كل طرقه لم يعرف مخرجه. حتى يُحكم عليها بصحة أو بضعف، وليس كما يفعل بعض المحدثين، الذين لا يخرِّجون كل الطرق ثم يستخرجون حكما أعرجا بالصحة أو بالضعف، وهو حكم مظنون! يضاف إلى الظن النابع من تعريفهم للصحيح، والذي بينا عواره، فيصبح الحكم تخرصا في ظن! ويُعرف الدكتور عمراني بالشروط التي يعتمدها المنهج، فيقول: "والمنهج يعتمد شرط البخاري بإضافة ثلاثة شروط جديدة، هي:

1- وجوب توفر شرط البخاري في الصحة الظنية كشرط ضروري. (أي لا بد من حصول اللقيا بين الرواة المتعاصرين غير المُجرحين –عمرو-)

2- وجوب توفر شرط اليقين القرآني، الحاث على مطلب التثبت في الأخبار بإقامة الشهود عليها، وهو ما تصوره الحاكم بالبديهة، وتبناه قبله علي بن المديني صراحة، ثم الذهبي بعدهما في وجوب توفر التعزيز كشرط كفاية،

3- شرط الإمام أحمد في وجوب ثبوت السماع بعد ثبوت اللقاء كشرط صرامة إضافي (إذ قد يلتقي الرواة، ولا يعني هذا أنه ثبت تحديث بعضهم لبعض)، للارتقاء بالخبر من الظنية الاحتمالية الضعيفة إلى احتمالية عالية في القطعية اليقينية. فنحن هنا، وعلى عكس ما دأب عليه المحدثون –ما بعد البخاري- في تليين شرطه وتفتيره وتمييعه، إلى أن فقد مفهوم "الصحة" كل خواصه المميزة، وصار اسما على غير مسمى! سنسعى إلى إعادة المياة إلى مجاريها، وذلك بنفض اليد من كل تلك الإضافات التي استحدثها المتأخرون على البخاري في الحقل، والبناء من جديد فوق قواعده وأسسه، بعد إزالة اللبنات المهترئة التي أدخلها البخاري نفسه على قواعده، وإبدالها بأصلب منها." اهـ

إذا فلا بد من التصريح بالسماع، وليس مجرد الاكتفاء باللقيا! لاحتمال عدم التحديث، وهذا يزيد الظن ظنا! ولكن مع كل شرط من هذه الشروط نرفع ظنا من الظنون المحيطة بالرواية.

إشكالية الصحابي

يتمتع الصحابة بمكانة خاصة عند أهل الحديث، فهم كلهم عدول، فلا يُبحث في حفظهم أو صدقهم، فإذا وردت الرواية عن صحابي واحد، ثم رواها بعد ذلك عنه ثلاثة أو مائة، فيفحص حال هؤلاء، أما الصحابي فلا يُقرب، لأن أهل الحديث يعدلون الصحابة كلها، لما لهم من مكانة خاصة، لأنهم صحابة رسول الله!

ولكن من هو الصحابي، ذلك الذي يتمتع بهذه الحصانة؟ اختلف العلماء في تعريف الصحابي، ولكلٍ مستنده من اللسان، نذكر منها، تعريف الإمام علي بن المديني، الذي قال: "من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه، ولو ساعة من نهار، فهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم". وقال سعيد بن المسيب: "الصحابة لا نعدهم إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين".

وكل تعريف يمثل تيارا ظهر بعد ذلك، فتعريف البخاري هو ما استند إليه أهل الحديث، حين عرفوا الصحابي بأنه: "من لقي النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة، وآمن به بعد بعثته حال حياته، ومات على الإيمان"

وتعريف ابن المسيب هو ما اعتمده الفقهاء والأصوليون حين عرفوا الصحابي بأنه: "من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به بعد بعثته حال حياته، وطالت صحبته وكثر لقاؤه به على سبيل التبع له والأخذ عنه، وإن لم يرو عنه شيئا ومات على الإيمان.

وشتان بين التعريفين ونتائجهما، فالتعريف الثاني يخرج كثيرا ممن أدخلهم التعريف الأول في الصحابة[91].

والنقطة الرئيسة التي تترتب على هذا التعريف هو قبول الحديث أو رده، فإذا أدخل المبحوث حاله في الصحابة، قُبلت روايته، كأنه سمعها مباشرة من الرسول، –على الرغم من أنه قد كان صغيرا في حياة الرسول، أو لم يحضر ما يروي عنه!– أما إذا عُد من التابعين فتضعف روايته، لأنها ستعد من المرسلات، ولا يُعلم عمن أرسل هذا التابعي!

وعلماء الحديث يقرون أن الصحابة كانوا يرسلون، بمعنى أن يسمع أحدهم الحديث من الصحابي مثله، ثم يرويه عن النبي بدون أن يذكر ذلك الصحابي الوسيط، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد بن حنبل بمسنده عن أبى إسحاق، قال: "سمعت البراء بن عازب يقول: ليس كلنا سمع حديث رسول الله (ص)، كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب"

وروى الحاكم، والطبرانى بالكبير، أن أنساً قال: "والله مَا كُلّ مَا نُحَدِّثكُمْ عَنْ رَسُول اللَّه(ص) سَمِعْنَاهُ وَلَكِنْ لَمْ يَكْذِب بَعْضنَا بَعْضًا".

ويستغل القرآنيون مسألة إرسال الصحابة للطعن في السند، لأنه من الممكن أن يكون الصحابي سمع عن تابعي، ثم حدث به عن النبي!

ويدعو المنهج إلى صياغة دقيقة صارمة لتعريف الصحابة وما يترتب عليها، بخلاف التعريفات المعممة الموجودة على الساحة، فلقد ورد في كتب السير عن بعض ممن عدوهم من الصحابة، أنه لم يكن لهم استقامة بعد الرسول الكريم! نعم، هم لم يرتدوا، ولكن كانت لهم أفعال مشينة، فهل حصولهم على مرتبة الصحابي يشكل حصانة

[91] لا يساوي أهل الحديث الصحابة كلهم ببعض، فليس من أسلم قبل الفتح وآمن وهاجر وجاهد، مثل من آمن ولقي النبي مرة، ويقسمونهم إلى طبقات عدة، أشهرها تقسيم الإمام الحاكم النيسابوري، في كتابه "معرفة علوم الحديث"، حيث قسمهم إلى اثنتي عشرة طبقة.

لهم؟! يجب إخضاع الصحابي للنقد والفحص مثله مثل غيره من رجال السند، حتى لا نترك أي مطعن لطاعن، قرآنيا كان أو شيعيا، ومعهم حق في ذلك، فليس أحد معصوما، باستثناء الرسول الكريم، كما أن الصحابي قد يخطأ أو ينسى! كما حدث فعلا، ولقد وهّمت السيدة عائشة عددا من الصحابة، وقد اعترف الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد بجواز نسيان الصحابة لبعض الأحاديث، حيث قال: "فأصحاب النبي ربما اختصروا أخبار النبي إذا حدّثوا بها، وربما اقتصّوا الحديث بتمامه، وربما كان اختصاراً بعد الإخبار، أو بعض السامعين يحفظ بعض الخبر، ولا يحفظ جميع الخبر، وربما نسي بعد الحفظ بعض المتن".

لذلك اشترط المنهج وجود المعزز، بأن يوجد صحابي آخر يروي نفس الحديث، فبهذا التعزيز الشهادي نحصل على درجة وثوقية كبيرة.

استعمال برامج الشجريات

مع تطبيق هذه الشروط السابقة الذكر، بتخريج كل طرق الحديث، والتعرف على كل رواته في جميع طبقاته، يستطيع الدارس أن يحدد مكمن الخلل أو السهو أو الوضع في السند، وذلك من خلال استعمال برامج الشجريات الرياضية، وهي برامج محاكاتية، تقوم على محاكاة نشأة الشجرة وتفرع فروعها، بحيث يُتتبع الأصل الواحد والذي خرج منه عدة أغصان، وفي كل غصن مجموعة من الفروع، وهكذا!

والبرنامج المناسب للتطبيق في علم المصطلح هو الشجيرات الثنائية، والتي يعتمد على أن كل عقدة يتفرع عنها فرعان اثنان فقط! وهو المماثل لما أصلنا له من أن كل راو يروي عنه إثنان وهكذا!

وبهذه الطريقة يمكننا تحديد محل الخلل، فإذا وردت الروايات عن عدد من التابعين بشكل ما، ووردت رواية مخالفة يكون المخالف هو موطن الخلل، وإذا وردت رواية

أربعة عن راو واحد بشكل واحد، ثم خالف هذا الراوي، فتكون المخالفة منه وليس ممن جاء بعده، وهكذا.

وبهذا الطريقة نصل أخيرا إلى تحديد، هل أخطأ الرواة أم أنهم نقلوا عمن قبلهم! وهذا يحتاج إلى دراسة كل الاحتماليات الواردة في المسألة، فهل أخطأ الروايان، أم صدق أحدهما وأخطأ الآخر، أم صدقا كلاهما؟! ومع الفحص الدقيق لكل الرواة، نستطيع أن نصل درجة وثوقية الحديث، ومن ثم الحكم بصحته أو ضعفه.

وعن تصور الحديث الصحيح، يقول الدكتور عمراني: "الخبر الصحيح، الذي نجزم تماما بأن الرسول صلى الله عليه وسلم نطق به، هو ما جاء معززا بدرجة احتمال عالية في كل الطبقات تقارب الوحدة المطلقة أو 100% وأن كل خبر ورد باحتمال وثوقي يناهز 50% فما فوق فهو صالح للاحتجاج والترجيح بحسب علو درجة وثوقيته الاحتمالية، كما وأن كل خبر ورد بوثوقية متدنية، ما دون 50%، فلا عبرة به ولا فائدة من التعريج على مثله في أي شأن ديني كان." اهـ

وهذه المسألة تحتاج إلى مزيد تفصيل، ولا تنفع إلا لمن يدرس الحديث، فأثبتناها هنا من باب التعريف بالشيء، أما دارسوا علم الحديث فعليهم التعرف عليها بشكل مفصل في موقع الدكتور عمراني!

وتبقى نقاط

كانت هذه النقاط المعروضة أجزاءا يسيرة من المنهج المتكامل، الذي يقدمه الدكتور محمد عمراني، من أجل الوصول إلى ما يستحق بأن يوصف بأنه "علم" مصطلح الحديث، من خلال القضاء على نقاط الضعف الموجودة حاليا في علم مصطلح الحديث، والتي لا يجادل فيها إلا مقلد عتيد التقليد، عنيد المراس، متبع للشيوخ، مقدس لما كتبه الأقدمون.

وتبقى نقاط أخرى لم نعرضها هنا، مثل اعتراض الدكتور عمراني على منهج التصحيح العقيم، الذي يتبعه بعض المشائخ المعاصرين مثل الشيخ الألباني –رحمه الله– وغيره، والقائم على التصحيح باجتماع الضعفاء الكذابين. فالشيخ إذا وجد للرواية طرقا كثيرة، عقب بأن هذه الطرق تدل على أن لها أصلا، ثم يرفعها إلى مرتبة الصحة!

وهو منهج عجيب غريب، ولكنه مقبول من المقلدين، ويعجب الدكتور من هذا التوجه اللامنطقي، المخالف للشرع والقانون، فيقول: "فمنذ متى كانت شهادة الكذابين مقبولة، سواء لدى المحاكم الشرعية أو لدى الناس العاديين، كي يقال بأن الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم يتقوى بتضافر الكذابين، لينقلب بقدرة قادر إلى صدق في نفس الأمر؟! أليست هذه المقولة قمة في الحشو والغفة وقلة التمييز؟" اهـ

كما يعترض على التوجه المقبول عند علماء ودارسي الحديث من تقديم الحديث الضعيف على القول بالرأي، لاحتمال نسبته إلى الرسول!! وهو قول لا يخرج إلا من حشوية بامتياز، لا مكان للعقل في مخططاتهم! كما يدعو إلى قيام توجه حقيقي لنقد المتون، بواسطة عارفين بالعلوم الطبيعية والدينية، فلا يقتصر العمل على نقد السند، وتبرير المتن بكل الطرق الممكنة! أو نقده على استحياء ثم الاكتفاء بتركه معلقا، بدون الحكم عليه حكما قاطعا! كما يقدم العديد من الروائز التي تمكن من الوصول إلى درجة معينة لوثوقية الحديث، يتوصل إليها أي دراس للحديث، بغض النظر عن المحدث، وبهذا يبقى معيار واحد للصحة، لا خلاف فيه!

والمنهج ثري شائق شمولي، لا يمكن أن نجمله هنا، ونُقر أن عرضنا هذا عرض مخل، لذا فإنا ندعو القارئ إلى خبر المنهج بنفسه على موقع الدكتور، فهو مما يستحق أن يمتع الإنسان نفسه بمعرفته، ويثري عقله بما يحتويه. وإنا ننصح كل مسلم بقراءة ما يكتبه الدكتور محمد عمراني في كل المجالات، ففيها الدرر النافعة، والتي ستوسع كثيرا من أفقه ومن نظرته إلى الأمور.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة مع هذه الفرقة المعاصرة، المسماة بالقرآنيين، عرّفنا فيها بهم، وبمنهجهم في التعامل مع القرآن، وكيف أن منهجهم منهج مثالي، لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، وإن حدث، فسيفتح أبواب التخرصات والتأويلات العجيبة في فهم القرآن، وإسقاطه على الواقع!

وهذا ما شاهدناه واقعا، فبعد أن كانت هناك منطقة للمتفق عليه، وأخرى يختلف فيها، ما عاد هناك أي متفق عليه، وأصبح الدين كله، بل والتاريخ كله عرضة للتشكيك، ونحن لا نحجر على أحد أو نمنع حرية البحث، ولكن أن يصل الأمر إلى التشكيك في كل كبيرة وصغيرة، والطعن في هوية الأمة، بحيث يصل المسلم إلى درجة من الشك، توجب عليه أن يبدأ من الصفر، فلا يبني على النتاج الحضاري، الذي أخرجته الحضارة الإسلامية أوالإنسانية عامة!

رأينا كيف أن منهجهم أجبرهم على إعلان حرب على الأمة وعلى التراث وعلى العلماء، حتى تقوم لهم قائمة، فلم يسلم كبير أو صغير من طعنهم! بل ووصل الأمر بهم إلى التكفير! هم الذين يتحدثون عن حرية الرأي يكفروننا! ولا يقول بالتكفير إلا من يرى نفسه على صواب مطلق، ويرى الآخرين في ضلال مبين، لذا ينصب نفسه حاكما على العباد!

رأينا كيف أنهم قد وقعوا في كل ما انتقدوه على الآخرين، بدرجات مماثلة أو أكثر!

رأينا كيف أنهم هدموا ولم يقدموا بديلا، وظنوا أن المسلمين سيستجيبون لهم، ويتبعوهم بالملايين، لمجرد إثارتهم بعض الطعون والشبهات حول الآراء الموجودة حاليا على الساحة! وهذا وحده دليل كاف على انعدام الرؤية المستقبلية وعلى اللاواقعية، فيفترض فيمن يهدم أن يكون له تصور واضح حول البناء الجديد، أما أن يسارع بالهدم لأنه باطل، ثم يتوقف ليحدد كيف يكون البناء الجديد، ويدخل في

مشاورات لا تنتهي فهذا من الحمق البين! لأنه لم يقدم للناس بديلا عما كانوا عليه وفيه، وبذلك يصلون إلى مرحلة عظمى من الضياع والحيرة!

وبعد ذلك عرضنا للمطاعن التي يطعنون بها في السنة، والحجج التي يستدلون بها في رفضهم، وبينا كيف أن طعونهم جلها مثالية وهمية، لا يمكن تطبيقها وإذا طبقت فسيعني ذلك هدم الحضارة كلها، وتنصيب القرآنيين حكاما على الفوضى القادمة! كما أن استدلالهم ببعضها لا يقوم لهم، وهو استدلال باطل!

ثم ناقشنا عددا من أقوالهم الجديدة، والتي يدعون فيها اليقينية، وبينا خطأهم في الاستدلال بها، وذلك بنزعهم إياها من سياقها والاستدلال بها فيما لم توضع له! هذا إذا غضضنا الطرف عن الاستدلال بالآيات بشكل غير صحيح!

ولأننا لسنا من المتعصبين لأي منهج أو طريقة، سلّمنا أن علم مصطلح الحديث يوجد به ثغرات تحتاج إلى ترقيع، وأن طريقة استخراج الأحكام من السنة نفسها طريقة غير قويمة، فقدمنا منهجا قديما لضبط العلاقة بين القرآن والسنة، وهو تحكيم القرآن في السنة، منهج يسهل استخراج الأحكام على الإنسان العادي في كثير من الأحيان! كما قدمنا لمنهج جديد في تصحيح الأحاديث، يسد كثيرا من الثغرات الحقيقية الموجودة في مصطلح الحديث، والتي كانت منذ نشأته مدخلا لكل طاعن!

ونختم قائلين: نحن لا نطعن في نوايا القرآنيين، ونرى أنهم رأوا باطلا فتحركوا لهدمه! ولكن لا بد أن يكون الإنسان ذا رؤية فيما يفعله ولا يتحرك كالثور الهائج، الذي يهدم ما حوله عند هياجه!

وختاما فلا بد من الإقرار أننا هجرنا القرآن! وأن طرق التدريس الحالية عقيمة، وأن طلبة العلم الشرعي يتعلمون أشياء كثيرة جدا غير القرآن، حيث يأتي القرآن في آخر القائمة، محكوما بأقوال فلان وعلان من البشر!

وهذه دعوة إلى إعادة تفعيل القرآن ووضعه في مكانه الصحيح ومرتبته البدهية؛ المرتبة الأولى في حياة المسلم، حيث نستخرج منه حاجاتنا، ونبني عليه حضارتنا، فإن كان الأقدمون لم يعتنوا بتأسيس العلوم بمنظور قرآني، وقلّدوا في ذلك المنظور اليوناني، وخلطوا بذلك عملا صالحا وآخر سيئا، فإنا ندعو اليوم إلى إعادة صياغة لمنظومة الفكر الإسلامي، مبنية على أسس قرآنية!

إعادة صياغة لا تهدم البناء القديم، وإنما تعيد تأسيسه على قواعد سليمة، مزيلة للعوج الذي لحق به، جراء اتباع المناهج غير الإسلامية، وبذلك تعطيه صبغة أصيلة، صبغة دينية، صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة! جعلنا الله وإياكم ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وممن يتبعون القرآن ويُحكِّمونه ويخضعون له، وهدانا الله وإياكم لما فيه خير الرشاد!

كان الفراغ من هذا الكتاب في يوم الإثنين غرة شهر المحرم، من عام ثلاثين وأربعمائة وألف، بعد الهجرة المشرفة، الموافق التاسع والعشرين من شهر ديسمبر من عام ثمانية وألفين بعد ميلاد المسيح!

تقبله الله منا وجعله في ميزان أعمالنا الصالحة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وعمل قويم.

مؤلفات عمرو الشاعر

* لماذا فسروا القرآن؟ القرآن بين التقييد والهجران
* عقائد الإسلاميين بين وحدة المنهج وتباين الأحكام
* القرآنيون مصلحوم أم هادمون؟
* السوبرمان بين نيتشه والقرآن
* نشأة الإنسان بين القرآن والتوراة ونظرية دارون
* قراءة لسور الطعن
* السيدة عائشة والتاريخ المشوه
* قصص القرآن القرآني
* الجن .. الأرباب المختلَقة
* القرآن سورة واحدة جزء عمّ نموذجاً
* السلفية .. منهج إسلامي؟
* فقه الإنسان محاولة تأصيلية تأسيسة
* رواية خواطرٌ شواذ
* القنطرة I في قواعد اللغة الألمانية
* القنطرة II تكلم العامية الألمانية

الفهرست